



# سياقات التفكير الفلسطيني

في السياسة والثقافة  
والإعلام والاقتصاد والتعليم

تحرير  
أحمد جميل عزم



# سياقات التفكير الفلسطيني

في السياسة والثقافة  
والإعلام والاقتصاد والتعليم

تحرير  
أحمد جميل عزم

مؤلفون

إبراهيم سميح رباية

أحمد عز الدين أسعد

أحمد جميل عزم

نور علي

ريما زهدي شبيطة

# سياقات التفكير الفلسطيني

في السياسة والثقافة والإعلام والاقتصاد والتعليم

مساعدة بحث وإدارية

منال علان

تحرير وتدقيق لغوي

عبد الجبار الحروب

الطبعة الأولى: حزيران / يونيو 2025

جميع الحقوق محفوظة

ISBN: 978-9950-400-34-4

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)

المقر الرئيسي: مقابل بلدية البيرة، عمارة كراكرة، ط2

هاتف: +970 2 297 3816

[www.masarat.ps](http://www.masarat.ps)

[masarat.ps@gmail.com](mailto:masarat.ps@gmail.com)

# المحتويات

5.....تمهيد

7.....مقدمة  
أحمد جميل عزم

## الفصل الأول

التأطيرات السياسية – الرسمية وغير الرسمية:  
37.....قراءة في أنماط التفكير السياسي الفلسطيني  
أحمد عز الدين أسعد

## الفصل الثاني

63.....تأثير أنماط التفكير على الثقافة الوطنية الفلسطينية (1948-2024)  
ريما زهدي شبيطة

## الفصل الثالث

الفلسطيني بين «إعلام الحركة الوطنية» و«الدولالية في سياق عومحلي»  
93.....«من فلسطيننا إلى مجموعات الواتساب»  
أحمد جميل عزم

## الفصل الرابع

139.....الاقتصاد السياسي الفلسطيني: قراءة في الفكر وتحولاته  
إبراهيم سميح ربايعة

## الفصل الخامس

163.....السلطة التعليمية والتجويف المعرفي في المؤسسات التعليمية  
نور علي

181.....خاتمة الكتاب

184.....قائمة المصادر والمراجع



## تمهيد

يتناول هذا الكتاب سياقات التفكير الفلسطيني في السياسة والثقافة والإعلام والاقتصاد والتعليم، ويهدف إلى البدء بمناقشة كيف يمكن أن يتماسك المشروع الفلسطيني، ليحافظ على تفكير جمعي نقدي هادف.

مع أن تأليف الكتاب جرى في سياق حرب غزة وخطط التطهير العرقي هناك، وسياق خطة الضم والتهجير في الضفة الغربية، فإنه يسعى إلى تقديم قراءة ممتدة زمنياً تبدأ منذ ما قبل نكبة 1948، لذلك يبحث في منطلقات التفكير والبنى التحتية له عبر حقبات مختلفة، أو ما جرى تسميته «السياقات».

يقوم الكتاب على أطروحة أساسية، وهي أنه إذا كان التفكير النقدي مهارة تفكير عليا تتطلب درجة عالية من الاستقرار، فإن حالة النكبة المستمرة التي يمر بها الشعب الفلسطيني، على شكل موجات من العدوان الإسرائيلي وحملات المقاومة المضادة، لا تلغي الجهد المبذول، والممكن بذله في مواجهة الصدمة.

يأتي الكتاب في إطار برنامج «سياقات التفكير الفلسطيني»، الذي ينفذه المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، بدعم من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالكويت، وبالتوازي مع برنامج التفكير الإستراتيجي وإعداد السياسات الذي أطلقه مركز مسارات في العام 2015، وخرج أكثر من 200 باحث وباحثة من الشباب، اكتسبوا معارف ومهارات في مجالات التفكير الإستراتيجي والدراسات المستقبلية.

واستند إلى مخرجات مؤتمر «فلسطين تُفكّر... قراءات في تحولات العقل الفلسطيني»، الذي نظمه مركز مسارات يوم 10 آب/ أغسطس 2024، بهدف فتح حوار ونقاش من قبل خبراء وأصحاب تجارب عملية وبحثية في مجالات السياسة، والثقافة، والإعلام، والاقتصاد، والتعليم.

مركز مسارات



## مقدمة

أحمد جميل عزم<sup>[1]</sup>

ظهر مصطلح التفكير النقدي، منتصف القرن العشرين، ليشير إلى قواعد منطقية وعلمية للتحليل والتفكير. ويوجد تركيز خاص في الدراسات والبرامج التي استهدفت وصول الإنسان إلى قواعد من التفكير النقدي، على التعليم. كما تضمن هذا الحقل الربط بين العمليات الفكرية وتطور قناعات الإنسان واتجاهاته وأفعاله، وضرورة تطوير مهارات أو قدرات التفكير النقدي وصولاً إلى أفعال ومواقف مبنية على هذا التفكير.

لوهلة، يبدو الحديث عن مثل هذا النوع من التفكير ترفاً عندما يعيش الإنسان حالة معاناة لا تتوقف، كالتي يمر فيها الفلسطيني. يختار الكاتب في الشأن الفلسطيني بين ملايين قصص الصدمة والمعاناة والجوع الفعلي والتشرد، على الرغم من وجود قصص نجاح كثيرة نقلت كثيراً من الفلسطينيين خارج إطار المعاناة الشخصية اليومية على الصعد الاقتصادية والحياتية.

لعل أحد النصوص المثالية للربط بين واقع الفلسطيني المعيشي وطرق تفكيره، فقرة وردت في مذكرات الكاتب الفلسطيني الراحل فيصل حوراني، فهو في مذكراته الشخصية التي امتدت على مجلدات عدّة، يتحدث عن حاجة عائلته إلى الطعام، بُعيد لجوئها من قرية «المسمية» في فلسطين إلى دمشق، «وقد صار علينا أن نقتصد في طعامنا فنتناول أقل ما يملأ المعدة، ينطبق هذا على الخبز، لم يعلن أحد صراحة، أن التقنين قائم، لكن الطريقة التي يقدم بها الطعام تجعل التقنين أمراً واقعاً»، ويقول «أما الخبز، فكان جدي يتولى توزيعه على أفراد الأسرة، يقطع الأ رغفة ويضع أمام كل واحد منا قطعة. فنفهم دون توجيه، أن هذه الحصة التي لا ينبغي أن نتجاوزها».

وتتضمن مذكرات حوراني تفاصيل كثيرة عن الواقع المعيشي للفلسطيني عقب النكبة، وهي تفاصيل على أهميتها خارج أغراض هذا الكتاب، لكن حوراني يوضّح أثر هذه الحالة على طريقة التفكير، «إنّ الضنك الذي استحكمت في تلك الفترة، مع نمو إحساسنا

[1] أحمد جميل عزم: أستاذ مشارك في العلاقات الدولية في جامعة قطر.

به وعجزنا عن الخروج منه، صبغ شخصياتنا، جميعاً بطابعه السلبي، فحوّلنا إلى عصبيين دائمي التوتر، سريعي رد الفعل كثيري الصياح والمشاحنة، فضلاً عن أننا صرنا شديدي التأذي، يثيرنا أي شيء ويدفعنا أي استفزاز إلى الشجار. من المؤكد أن المشاعر الطيبة التي هي أقرب إلى المشاعر الغريزية، ما يربط أعضاء الأسرة الواحدة ببعضهم، لم تختف، غير أن ثقل الواقع على الكبار والصغار نمى فيهم جفوة الطبع وقساوة السلوك وحدة الانفعال، فصار حوارنا طلاقات نتبادلها دون رويّة، وصارت مناجاتنا كلمات مبتسرة عند الضرورة القصوى، وحدها. لم نعد نعرف المسارات الهادئة التي يتبادلها الناس في الجلسات العائلية، إلا حين يكون في زيارتنا غرباء فيفرض وجودهم على سلوكنا شيئاً من التأدب في الحديث والملاينة والحوار...».

يكشف التمعن في سيرة حوراني آليات صمود وتماسك مارسها الفلسطينيون في هذا الواقع، فضلاً عن الاجتهاد لتلبية متطلبات الحياة، ستجد مخزوناً ثقافياً يساعد في هذا التماسك، مثل الثوب الفلسطيني المطرز الذي كانت السيدات يجتهدن جداً رغم ضيق الحال لامتلاكه، والثوب الذي نال كثيراً من الدراسات والأبحاث والتوثيق والمعارض مليء بالرموز والدلالات والفن، ما يعكس نوعاً من التناقض بين الفقر المادي الآني والثراء الثقافي المقيم.

كما يضاف التعليم، والتنظيم السياسي، والاجتهاد الاقتصادي، والعمل الإعلامي والأدبي والثقافي، بوصفها مقومات صمود وإعادة تماسك بعد التداعيات التي تسببت فيها صدمة مثل نكبة فلسطين في العام 1948، وما تلاها من نكبات ومأزق.

يقول خالد الحسن، عضو اللجنة المركزية الراحل، في بحث بعنوان «فكر حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)»، في الموسوعة الفلسطينية، موضحاً جذور تأسيس الحركة: «عاش الفلسطينيون في مخيمات اللاجئين في حالة من الجوع إذا كان لم يصل إلى الموت، فقد بلغ حدوده، وأصبحت مشكلة الأكل والمسكن والتعليم طاغية على تفكير رب العائلة الفلسطينية وشكلت هاجساً مؤرقاً على مدار الساعة من هذه الحياة/ الميتة، أو الموت / الحي. ولم يشمل هذا جوعات الجسد فقط، بل شمل بشكل أعمق وأدق موضوع المواطنة التي فقدتها الفلسطيني ولم يعد يمتلك دليلاً على هوية ما».<sup>[2]</sup> ولكن الحسن يذكر هذا الواقع في سياق شرح كيف تأسس التنظيم الفلسطيني الأكبر تاريخياً للشعب الفلسطيني.

هناك سجل طويل من المحطات الفردية والجمعية للمأساة الفلسطينية، ولا يتسع المجال

<sup>[2]</sup> خالد الحسن، فكر حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، الموسوعة الفلسطينية، البحث الثامن، القسم الثاني، المجلد الثالث (بيروت: الموسوعة الفلسطينية، 1990)، ص 979.

لسردها، ولكن واقع «الصدمة المقيمة»، أو «النكبة المستمرة»، يعدُّ مفتاحًا أساسيًا لفهم أنماط أو واقع التفكير الفلسطيني، أو بكلمات أخرى «العقل الفلسطيني».

في أثناء إعداد هذا الكتاب، كان الحدث المحيط بالمؤلفين هو نكبة جديدة، متمثلة في عملية إبادة فعلية تعرض لها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، أدت إلى ما يزيد على 60 ألف شهيد ومئات آلاف الجرحى والمعاقين وتشرد غالبية سكان القطاع، وافتقارهم إلى أبسط معاني الأمن الإنساني. الجديد هذه المرة الحدّة والشدة غير المسبوقة في الاستهداف ونوع الأسلحة وأدوات القتل التي استخدمت إسرائيليًا. إنّ كثيرًا من جوانب هذه النكبة الجديدة، بثت عبر شاشات التلفزة وبواسطة وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الفردي. هذه المعاناة وهذا البث من شأنهما تعميق الأثر في الشخصية والتفكير بين الفلسطينيين في غزة، وباقي الفلسطينيين وحتى بين غير الفلسطينيين.

على الرغم من أن كتابة هذا الكتاب جرت في سياق حرب غزة وخطط التطهير العرقي هناك، وسياق خطة الضم والتهجير في الضفة الغربية، فإنّه يسعى إلى تقديم قراءة ممتدة زمنيًا تبدأ منذ ما قبل نكبة 1948، لذلك يبحث الكتاب في منطلقات التفكير والبنى التحتية له عبر حقبات مختلفة، أو ما جرى تسميته بالسياقات.

جاء تصميم فصول الكتاب وتقسيمها انطلاقًا من تعريف عام للمجتمع (أي مجتمع)، ومن أن أي شعب أو مجتمع لديه عادة عدد من المؤسسات هي مؤسسات التربية والتعليم، والمؤسسة الاقتصادية، والسياسة، والإعلام، وهذه المؤسسات تتصل فيما بينها وتتفاعل في سياق من العمليات الاتصالية والفضاءات والقيم الاجتماعية والأنساق الثقافية المختلفة، وقد اشتق عنوان الكتاب من هنا؛ أي من سياقات المؤسسات والتفاعلات السياسية، والاقتصادية، والإعلامية، والتعليمية، مع ما ينظم هذه المؤسسات من ثقافة، وما ينتج بالتوازي معها من منتجات ثقافية وأدبية وفكرية. وباشتراك خمسة باحثين في هذا العمل هناك منهج توليفي، يقوم على تخصصات مختلفة، تدرس السؤال ذاته من مقاربات مختلفة (في حقول السياسة، والإعلام، والاقتصاد، والتعليم، والفضاء الثقافي). وستحاول مقدمة هذا الكتاب توضيح أبرز الأفكار والنظريات التحليلية التي بني عليها، وتقديم تعريفات وتفسيرات لأهداف الكتاب.

تبدأ المقدمة بإطار نظري مفاهيمي، ثم توضيح لمحتويات الكتاب، ومنهجيته. فالكتاب يضع ضمن أهدافه البحث عن مدى تمكن الفلسطيني من تجاوز الصدمات إلى تفكير متماسك نقدي. لذلك كان لا بد في الإطار النظري من تقديم تعريفات لما هو مقصود بالتفكير النقدي، ثم المقصود بالصدمات، وتعريف الفرق بين العقل والتفكير، ومناقشة

أدبيات ودراسات سابقة تناولت موضوعات التفكير، سواء عبر حقول نظرية وعلمية أو فيما يتعلق بحالات عربية تم دراستها.

تتكون هذه المقدمة من ثلاثة أجزاء أساسية، هي: أولاً، الإطار المفاهيمي والنظري؛ وثانياً، مراجعة لدراسات سابقة تناولت التفكير والعقل الجمعيين في الإطار العربي؛ وثالثاً، تعريف بأطروحة الكتاب وفصوله.

## أولاً: الإطار المفاهيمي والنظري

ظهر مصطلح التفكير النقدي، منتصف القرن العشرين، ليشير إلى قواعد منطقية وعلمية للتحليل والتفكير، وهو حقل من الدراسات والتدريب والتعليم.

لا يوجد اختلاف كبير، بين التعريفات، المتعلقة بالتفكير النقدي، وإن كان هناك تساؤل متزايد الحضور في الأبحاث، عن أثر التغيرات، خصوصاً لجهة التكنولوجيا، على وسائل الوصول إلى هذا التفكير.

بحسب الباحثين مايكل سكيرفان وريتشارد بول (Michael Scriven & Richard Paul)<sup>[3]</sup>، فإن التفكير النقدي هو عمليات فكرية منضبطة لعمليات تتسم بالحيوية والمهارة في مفهمة، وتطبيق، وتحليل، وتوليف، و/ أو تقييم المعلومات، المجمعّة من، أو المتولدة، من المراقبة، والخبرة، والتفكير، والمنطق، والتواصل، بوصفه مرشداً للقناعات أو الأفعال. ويرتكز في شكله المثالي على قيم فكرية عالمية بغض النظر عن طبيعة الموضوع (وهذه القيم): هي الوضوح، والدقة، والانضباط، والاتساق، والملاءمة، والأدلة السليمة، والأسباب الوجيهة، والعمق، والاتساع، والإنصاف.<sup>[4]</sup>

إذاً، فالمطلوب أو الهدف إنسان يتسم بهذه السمات الواردة في التعريف، التي تبدو صعبة في عالم مليء بالصدمات والأزمات.

كما أشير سابقاً، لا تتباين التعريفات التي يقدمها الباحثون بشأن التفكير النقدي عن بعضها كثيراً. وتذهب إلى أن «التفكير النقدي، هو مهارة تفكير عليا». وفي التعليم، على سبيل المثال تتجاوز مهارات التفكير العليا عمليات الوصف المبسط للموضوعات،

<sup>[3]</sup> قُدِّمَ هذا التعريف في العام 1987 في المؤتمر السنوي الثامن للتفكير النقدي وإصلاح التعليم.

<sup>[4]</sup> Defining Critical Thinking, The Foundation for Critical Thinking: <https://n9.cl/rfb466>

أو الحفظ والتلقين، وتسعى إلى طلاب لديهم القدرة على التقييم، والمقارنة، والإبداع، والتجديد.<sup>[5]</sup> تلاحظ دياني هلبرن، عالمة النفس الأميركية، ومؤلفة كتاب «التفكير والمعرفة: مقدمة للتفكير النقدي»، الذي طبع طبعات متكررة، تشابه التعريفات المختلفة، ثم تقدم التعريف الآتي: «التفكير النقدي هو استخدام تلك المهارات أو الإستراتيجيات المعرفية، التي تزيد من احتمالية النتيجة المرغوبة. ويستخدم (مصطلح التفكير النقدي) لوصف نوع التفكير الهادف، والمنطقي، والموجه نحو الغرض، ومثل هذا التفكير جزء من حل المشكلات، وصياغة الاستدلالات، وحساب الاحتمالات، وصنع القرارات، (وذلك) عندما يستخدم المفكر مهارات مدروسة وفعالة في سياق معين ونوع مهمة التفكير.<sup>[6]</sup>

يربط هذا التعريف للتفكير النقدي بين تحقيق نتائج محددة في سياق حل مشكلة معينة، أو تنفيذ خطة ما، لذلك فالتفكير النقدي يربط مهارات الفهم والتشخيص السليمين، المتجاوزة للانحيازات الشخصية، وللتفكير الرغائبي، ومتجاوزاً للوصف السطحي للظواهر، أو القائم على تجميع المعلومات والبيانات وتكرارها، لصالح تحليل له هدف، وهو اتخاذ قرارات ووضع خطط مناسبة للهدف المنشود.

بتطبيق هذه التعريفات والمفاهيم للتفكير النقدي في السياق الفلسطيني، يصبح السؤال: هل اتسمت أنماط التفكير السائدة فلسطينياً، بالموضوعية، والعمق، والاتساع والحياد المعرفيين، والتسلسل المنطقي، والتناسب، بما يحل مشكلات موضوع التفكير؟ هل هناك مراحل دون غيرها، كان فيها مثل هذا التفكير؟ هل يمكن أن تتسم به؟

تتوقف هلبرن عند الفرص والتحديات المتزايدة التي يسببها تقدم شبكة الإنترنت والتكنولوجيا الاتصالية، أمام تفكير نقدي، من حيث التشتت وعدم التركيز، وفائض المعلومات، وتتراوح عناوين كتابها سالف الذكر، وموضوعاته، بين مناقشة قطاعات التعليم، والذاكرة، واللغة، وعمليات صنع القرار. والواقع أن تطبيق هذا المدخل، أو مداخل التفكير النقدي عمومًا في تحليل الحالة الفلسطينية، يحتاج إلى قراءة مجموعة من المجالات، وتحديدًا السياسة، والإعلام، والثقافة، والتعليم، والاقتصاد، وهو ما يفعله هذا الكتاب.

إنَّ السؤال الذي قد يبرز في مثل الحالة الفلسطينية، هو كيف يمكن الوصول إلى حالة تفكير موضوعي بعيدًا عن التأثير غير الموضوعي بالأزمات ودورات المواجهة، وبعيدًا عن

[5] Critical Thinking and other Higher-Order Thinking Skills, University of Connecticut: <https://n9.cl/4557c>

[6] Diane F. Halpern, Thought and Knowledge, an Introduction to Critical Thinking, (New York: Psychology Press, 2013 (5th ed.)), pp. 7-8.

السقوط في الدفاع عن موقف سياسي لطرف أو آخر من دون القدرة على تطبيق قواعد التفكير النقدي التي تؤدي إلى الفهم العلمي.

في الواقع إنَّ مدخل تعريف التفكير النقدي وحده لا يكفي، أو على الأقل لا بد من مدخل يفسر أسباب الاقتراب أو الابتعاد عن هذا الفكر، فلا بد من التوقف عند التفكير في سياق الحالة الصراعية، كما يجدر دراسة بعض النماذج التي درست التفكير الجمعي، أو العقل الجامع لشعب.

يقدم الجزء الثاني من هذا الإطار المفاهيمي، مدخل الصدمة بوصفه طريقة للتأثير في التفكير.

## «عقيدة الصدمة»

نشرت الكاتبة الكندية، نعومي كلاين، في العام 2007، كتابها «عقيدة الصدمة»، واتَّهمت فيه مفكري النظرية الليبرالية الجديدة، بأنهم يستغلون حدوث صدمات نتيجة كوارث طبيعية مثل الفيضانات والزلازل، أو كوارث مصنعة مثل الحروب، والمجازر، والقتل الواسع، والاعتقالات، والدمار، لفرض سياسات الخصخصة والحرية الاقتصادية. ولكن كلاين تقول إنَّ أصل الفكرة جاء من علم النفس، والطب، وتخصصات أخرى، حيث يتم تعريض المريض لصدمة، من نوع الصدمة الكهربائية، التي تسبب ألمًا شديدًا وتشل الأعصاب والقدرات لفترة، بعدها يبدو الإنسان صفحة بيضاء، يمكن أن يتقبل أي تعليمات، أو يواجه أسئلة، ويقبل ما لم يكن يقبله قبل الصدمة.<sup>[7]</sup>

اختبرت هذه الفكرة في الخمسينيات من القرن العشرين في سجن أميركي، على يد الاستخبارات المركزية الأميركية، لصدمة السجناء كهربائيًا، أو بتعذيب صادم، يؤدي إلى الحصول على المعلومات المطلوبة من المعتقل. وفي حديث لكلاين مع سيدة من ضحايا التعذيب الذي مورس في تجربة طبية في ذلك الوقت بالصدمة الكهربائية، عبر 63 صدمة كهربائية، لدفعها لقبول علاج سلوكي معين، قالت كلاين، إنَّه برؤية ما يحدث في العراق (خلال الاحتلال الأميركي في العام 2003، بما في ذلك ما حدث من تعذيب السجناء في سجن أبو غريب الذي تحول إلى فضيحة بسبب أساليب التعذيب الوحشية فيه)، فإنَّ الأمر يتعدى الحصول على معلومات من سجناء، وقد «يكون مرتبطًا بإنشاء

<sup>[7]</sup> نعومي كلاين، عقيدة الصدمة، صعود رأسمالية الكوارث، ط 3 (بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2011).

وطن نموذج، يتم فيه محو شخصية الناس، في محاولة لإعادة بنائها انطلاقاً من عدم».<sup>[8]</sup>

تتضمن هذه الفكرة متغيرين أو أكثر، فهناك أولاً، الصدمة الناجمة عن حدث طبيعي أو سياسي؛ وثانياً، طريقة توظيف الصدمة في إعادة تشكيل المجتمع. فعلى الرغم من أن كلاين استخدمت الفكرة للإشارة إلى منهجيات لنشر سياسات السوق اقتصادياً، فإن أصل الفكرة مرتبط بإعادة تشكيل تفكير الإنسان على المستويات الفردية، وثم تطورت الفكرة إلى التفكير الجمعي، ويمكن إعادة استخدام النظرية أو الفكرة لتفسير أثر الصدمات على العقل، فردياً وجمعياً، بغض النظر إن كان هذا في الحقل الاقتصادي كما فعلت كلاين، أو في شؤون مختلفة.

مثل هذه الفكرة يمكن تطبيقها في الحالة الفلسطينية، فحرب 1948، التي سميت بالنكبة، وأدت إلى إخراج ثلاثة أرباع مليون هم الغالبية الكبرى من الفلسطينيين من ديارهم، لصالح الاستيطان، ثم حرب 1956 واحتلال قطاع غزة حينها، ثم احتلال باقي فلسطين في العام 1967، ثم حرب لبنان ومجازر صبرا وشاتيلا (1982)، واجتياحات الضفة الغربية وقطاع غزة (2002)، وأخيراً الحرب على غزة (2023-2025)، وأيضاً ما تم تنفيذه خلال المدة نفسها في المخيمات في الضفة الغربية، هي نوع من الصدمات، التي تمهد لتغيرات في الموقف السياسي، وهي ليست تغيرات تلقائية، بل هي محاولات متضادة لإعادة التشكيل في الفكر والممارسة والخيار، والاجتماعي والاقتصادي، فالصدمة لا تقود بالضرورة إلى نتيجة محددة، فهي حالة مثالية، وهي تحدٍ. هي حالة مثالية ليحاول البعض استغلال حالة الصدمة في اتجاه معين، مقابل واقع وقوى وعوامل قد تحاول منع ذلك، وربما التحول في اتجاه آخر. وهذا يحتاج إلى الإحاطة بعوامل تتعدى لحظة الصدمة، وتتضمن سياقات ثقافية، وهوياتية، ومعلوماتية، تتفاعل في لحظات الصدمة، وغير لحظات الصدمة، لتؤثر في التفكير والقرارات المرتبطة بهذا التفكير، وهذا ما يمكن العثور عليه في النظرية الاجتماعية البنائية.

## النظرية الاجتماعية البنائية

برزت، منذ تسعينيات القرن العشرين، نظرية جديدة تهتم بشكل خاص بأثر الأفكار والهوية والثقافة في العلاقات الدولية، والحقل السياسي، هي النظرية البنائية (constructivism)، أو الاجتماعية البنائية.

في كتابه «النظرية الاجتماعية في السياسة الدولية»، الصادر في العام 1999، الذي يعتبر

<sup>[8]</sup> المصدر السابق، ص 42.

الكتاب التأسيسي للنظرية البنائية في السياسة الدولية، أوضح ألكسندر فندت Alexander Wendt مصطلح «بناء اجتماعي» (social construction).<sup>[9]</sup> والمقصود هنا كيف يتم بناء الشيء أو إنشاؤه في العقل والتفكير؛ أي كيف يتطور تفكير شعب أو جماعة في حدث، أو قضية، أو شيء معين، فالأحداث والتاريخ والقضايا ليست ما يحصل فعلاً فقط، بل كيف يتم فهمها أو إدراكها من المجموعة، وكيف تحدث تحولات وتغيرات في فهم الأمور المادية والأحداث التاريخية. فالطريقة التي «تفكر» بها المجموعة في شيء تحدد سلوكها ومواقفها، ويمكن أن يفهم الشيء الواحد بطرق مختلفة، وهذا قد يحدث بسبب اختلاف السياق، أو بسبب نوع النقاش والتواصل الذي يصاحب الشيء، أو بسبب خبرات سابقة ومحدودية القدرة على الفعل.

وعملية البناء هي التي قد تجعل شيئاً ما موجوداً، ولولا هذا البناء لما كان له وجود، فـ «أن تبني شيئاً فهذا فعل يُحضر إلى الوجود موضوعاً أو شيئاً له وجود لولا ذلك الفعل». <sup>[10]</sup> فالمكونات التي قد تكون في الحالة الاجتماعية أحداثاً معينة، أو قد تكون جغرافياً، أو حيزاً ما، أو منتجاً مادياً معيناً يأخذ معاني مختلفة، تعتمد على السياقات، ومواقف الأطراف، وطريقة تقديم هذه الأمور، وعمليات تعريفها.

على سبيل المثال، فإن قطعة الخشب شيء مادي يمكن أن تصبح جزءاً من بناية، أو أثاث، أو آلة موسيقية، أو لوحة فنية، أو حتى لرمز ديني (صليب مثلاً)، فالشيء المادي يكتسب قيمة وظيفية أو معنوية أو كليهما، وفق السياق الذي يوضع فيه، وحتى السياق يمكن النظر إليه من أكثر من زاوية. هذه الأمور كلها كما تقول كارين ماري فيرك «تمثل، في حد ذاتها، أشياء مادية لا توجد في الطبيعة، لكن في الإمكان تشكيلها في عدد كبير جداً من الأشياء، كالدعامات التي تستخدم في بناء البيوت، أو في صنع بندقية صيد، أو آلة موسيقية، أو تماثيل خشبية. وعلى الرغم من أن هذه تمثل أشياء مادية في حد ذاتها، فإنها غير موجودة في الطبيعة، بل أتت للوجود من خلال أفعال من صنع الإنسان. وبمجرد أن يتم بناؤها، يكون لكل واحد من ضمن هذه الأشياء معنى محدد واستخدام معين ضمن سياق ما. فهي تعد بُنى اجتماعية بقدر ما يكون شكلها وهيئتها مشبعين بالقيم، والمعايير، والافتراضات الاجتماعية بدلاً من اعتبارها نتاجاً للفكر الفردي أو المعنى الفردي بشكل بحت».<sup>[11]</sup>

<sup>[9]</sup> Alexander Wendt, Social Theory of International Politics, (Cambridge, New York and Port Melbourne: Cambridge University Press (Virtual Publishing) 2003), p. xiii.

<sup>[10]</sup> كارين فيرك، البنائية، في نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة ديماء الخضرا (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 433.

<sup>[11]</sup> المصدر السابق، ص 434.

أحد الأمثلة الشهيرة في المدرسة البنائية، أن 500 سلاح نووي بريطاني أقل تهديدًا (للولايات المتحدة الأمريكية)، من خمسة أسلحة نووية عند كوريا الشمالية (الأبعد جغرافيًا)، والسبب هو الأفكار، فهناك علاقة «صداقة»، وأفكار عند بريطانيا، تختلف عن كوريا الشمالية، تمامًا فالبنائية تؤمن بوجود قيم وأفكار مثل الصداقة والعداوة، وليس فقط المصالح المادية.<sup>[12]</sup>

في تطبيق هذه النظرية على السياق الفلسطيني، يمكن اختيار مثال من رواية الطنطورية، للكاتبه رضوى عاشور،<sup>[13]</sup> وقصة لمُسن فلسطيني (أبو الأمين) لجأ إلى مدينة صيدا، في لبنان العام 1948، كره المخيم (مخيم اللاجئين الفلسطينيين) لأنه رآه تجسيدًا للمذلة ولانحداره طبقًا، فهو في فلسطين مالك لمنزل وعمل ودخل تضعه في مكانة مريحة ومحترمة، وتجعله وجيهاً، هذا كله لا يوجد في المخيم. لذلك سكن خارج المخيم، في صيدا، بعد أن قضى وقتًا ضيقًا في بيت أصدقائه اللبنانيين، ورفض دخول المخيم، ورفض التسجيل في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، وأعلن أنه لا يحتاج إلى معونة، أو كيس طحين «يا عيب الشوم». ظل كذلك، لنحو عشر سنوات، وظل يدخل للضرورة، مثل طلب يد عروس، لابنه، ويغادر بالسرعة القصوى. بعد العام 1967 وانطلاق الثورة المسلحة الفلسطينية، وتحول المخيمات من مكان مستباح للأمن السياسي، وللقمع، وللذل، إلى مكان للتدريب وإعداد الكوادر الثورية، لم يغادر هذا المسن المخيم، يسري إليه صباحًا مع الندى ليكون جزءًا من الصمود والمقاومة. صار الشباب والصبايا يجلسون معه، يستمعون لتجاربه (في ثورة العام 1936)، ويدربهم على السلاح، وصارت علاقة الشباب بالصبايا مختلفة، وتراجع الفصل بين الجنسين، في إطار التنظيمات الفلسطينية. وفي البيت صار أبو الأمين يعلم أحفاده شعر المقاومة، ورسم خريطة فلسطين.<sup>[14]</sup>

يمكن فهم القصة السالفة بواسطة النظرية البنائية، حيث إنَّ الشخص الذي كان يرفض دخول مخيم اللاجئين قبل العام 1967، لأنه يذكره، بالهوان وتراجع المكانة، والهزيمة، أصبح لا يفارقه بعد العام 1967، لأنه صار مكان الحشد والتدريب والنهوض من الكبوة، وهنا حدث التحول في المعنى والدلالة للمخيم، وبذلك اختلفت المقاربة من التعاطي معه، لأن نمط الفكر أدرك الشيء المادي، الذي هو المخيم في هذه الحالة، في سياق الفعل الوطني، والثورة، بطبيعة الحال لا يتعلق الأمر فقط بشخص ما، بل بموقف مجتمعي.

<sup>[12]</sup> Ian Hurd, Constructivism, in The Oxford Handbook of International Relations, (New York: Oxford University Press, 2008), p. 298.

<sup>[13]</sup> رضوى عاشور (1946-2014): روائية وناقدة وأكاديمية مصرية، وهي زوجة الشاعر الفلسطيني الراحل مريد البرغوثي.

<sup>[14]</sup> رضوى عاشور، الطنطورية (القاهرة: دار الشروق، 2010)، ص 89، 106-108، 112-115، 120، 146.

مثال آخر ربما معاكس، ويمكن تطبيق البنائية عليه، كان السلاح في داخل فلسطين قبل العام 1994، نادرًا جدًا بيد الفلسطينيين، وكان أي سلاح يعتبر أداة للمقاومة، وكان للبندية قيمة رمزية وعاطفية كبيرة. لكن بعد الاتفاقيات الانتقالية، الفلسطينية الإسرائيلية، بعد ذلك العام (اتفاقيات أوسلو)، انتشر السلاح بشكل كبير ليس بين يدي رجال الأمن الفلسطينيين فحسب، بل بين المواطنين العاديين، لكن لم يعد بالضرورة سلاح مقاومة، فقد أصبح سلاحًا رسميًا لفرض النظام، وكذلك سلاحًا تجمعه العائلات والأفراد لأغراض لا علاقة لها بمقاومة الاحتلال، وصار جزء من السلاح هو فقط ما يوسم بأنه سلاح مقاومة. هذا يوضح تحولات الفكر، وتغير معاني الأشياء، كتغير معنى البندية.

إذًا، بالنسبة إلى البنائية فإن الأفكار هي الأساس، وليس المادة أو الحدث، «بني الرابطة الإنسانية تتحدد بشكل أساسي بأفكار يشتركون بها، وليس القوى المادية».<sup>[15]</sup> وهذه الأفكار، هي التي تعطي العوامل المادية معناها، بما في ذلك التحولات والأحداث السياسية. وعمليات التفكير بطبيعة الحال تتضمن عمليات معقدة، من ضمنها الأفكار، والأيدولوجيا، والعاطفة، والظروف الاجتماعية... إلخ.

من هنا فإن فهم الموقف الفلسطيني، وتحولاته، من قضية ما يجب أن تأخذ بالاعتبار سلسلة من التفاعلات الاجتماعية، التي تغير من طرائق التفكير، فالموقف من شيء ما، متغير، يدخل في هذا الموقف من المقاومة، وقواعد العمل السياسي، والمجتمع... إلخ.

يرى البنائيون أن البنى المعيارية في المجتمع (ما هو مقبول وغير مقبول ما يرى أنه صحيح أو غير صحيح)، والبنى الأفكارية (ideational structures)؛<sup>[16]</sup> أي عملية تشكيل الأفكار والمفاهيم، تقوم بتشكيل هويات الفاعلين ومصالحهم، عبر ثلاث ميكانزمات، هي: الخيال، والاتصال، والقيود.<sup>[17]</sup>

والمقصود بالخيال (imagination) هو أن البنى غير المادية تؤثر في رؤية الفاعلين actors، لما هو ممكن أو غير ممكن، وكيف يفكرون فيما عليهم فعله، وفي تفكيرهم

<sup>[15]</sup> Wendt, Social Theory, p. 1.

<sup>[16]</sup> تم تبني هذه الترجمة لكلمة ideational بناء على ترجمة ديما الخضرا، في كتاب: تيم دان، وميليا كوركي، وستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية، التخصص والتنوع، ترجمة ديما الخضرا (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، ص 435، 480، 482. وبالعودة إلى قواميس اللغة الإنجليزية المختلفة فإن هناك تعريفات بينها فرق أساسي، فبعض القواميس تتحدث عن المصطلح ideation باعتباره تطوير الأفكار والمفاهيم وقبولها، وبعضها يضيف إليها عملية تكوين أفكار جديدة.

<sup>[17]</sup> Reus- Smit, Constructivism, p. 218.

بحدود الفعل الذي يستطيعونه، وما هي الإستراتيجيات التي يتخيلونها، أو يستسيغونها لتحقيق أهدافهم. وعادة هناك قيم وأفكار تتبناها مؤسسات ومنظمات تؤثر فيما يعتقدون أنه ممكن أو مطلوب.<sup>[18]</sup> بهذا المعنى، فإن رؤية شخص أو مجموعة لقوتها، ودورها، وصلحياتها، وما يمكن لها تحقيقه، تتأثر بمنطلقات فكرية مسبقة، وقد تكون واقعية أو غير واقعية، وهذا قد يتعارض كثيرًا مع التفكير النقدي، الذي يعتمد على قراءات موضوعية، قد تكون في جزء منها كمية، وغير عاطفية. فرؤية موازين القوى وحدود الممكن، قد تتأثر بالتضخيم أو الانتقاص والتبخيس، بحسب منطلقات فكرية وشخصية.

أما عملية الاتصال، وهي الشق الثاني من عملية تكوين الأفكار والمفاهيم، بحسب البنائية، فتعكس الطريقة التي يتم فيها تبرير أو تفسير سلوك معين، وإعطاء شرعية لشأن معين، إذ قد تتعارض القيم والأفكار مع بعضها، كتعارض مفهوم العقلانية وعدم الدخول في مواجهات دامية، مع مفهوم السيادة، أو يصطدم المفهوم مع واقع معين، فيقوم سياسيون باستخدام واحدة من القيم والتركيز عليها وإهمال أو تهميش أو رفض أخرى.

وأخيرًا بالنسبة إلى القيود، أحيانًا لا تقوم البنى المعيارية والأفكارية (القيم وعمليات التفكير) بجعل الفاعلين يتبنون فكرة أو عملاً معينًا، فلا توفر مبررات أو حوافز لفعل ما، بل قد تكون وظيفتهم منعهم من تبني شيء أو فكرة ما، فقد لا يتبنون الشيء لكن يمتنعون عن معارضته.<sup>[19]</sup>

في السياق الفلسطيني، فإن قيمًا مثل الوطن والحرية والسيادة، مع أفكار مثل حق المقاومة، قد تتفاعل لتحديد السلوك والموقف، مع أن تعارضًا قد ينشأ من مثل تعارض حق المقاومة مع موازين القوى، أو رؤية تعارض حق، أو نوع، المقاومة مع حسابات الربح والخسارة والواقعية السياسية، في لحظة ما، أو تعارض الحاجة إلى إعطاء الأولوية للمقاومة على حقوق المرأة، والديمقراطية الداخلية. وهو ما سيعرض هذا الكتاب نماذج منه.

قبل الانتقال إلى إطار مفاهيمي آخر لا بد من الإشارة إلى أن كلاً من ريما شبيطة وأحمد عزم في هذا الكتاب يوظفان نظرية المجتمعات المتخيلة عند بندكت أندرسون، لتتبع صيرورات الهوية الفلسطينية، والتفكير الجمعي، والواقع أن البعد المعياري (القيمي) والأفكاري الذي تقدمه النظرية البنائية لا يبتعد كثيرًا، عن أفكار أندرسون وكتابه الشهير، «مجتمعات متخيلة»، (نشر لأول مرة في العام 1983). فبينما تتحدث البنائية عن أهمية

[18] Ibid.

[19] Reus- Smit, Constructivism, pp. 218- 219.

ودور الهوية، والأفكار، والمعايير، فإن كتاب المجتمعات المتخيلة، يعتبر من أبرز الأعمال التي حللت فكرة الهوية عن المجتمعات، وكيف تنشأ وتتطور، وتبنى، وسيتم ترك عرض هذه النظرية للفصول التي وظفتها مع إشارة مهمة هنا، هي أن توظيف النظرية لم يذهب لتحليل نشأة الهوية الفلسطينية، التي لها معطيات مختلفة ربما عن السياق الأوروبي، حيث يوضح أندرسون كيف تطورت لغات منفصلة للشعوب الأوروبية، وهو ما لا ينطبق في الحالة الفلسطينية - العربية، لكن نظرية أندرسون مهمة لجهة دراسة استمرار «الولاء» والشعور بالانتماء إلى هوية جمعية، ومدى وجود تعبير عن هذا الشعور سياسيًا وثقافيًا.

كذلك فإن نظرية المجال العام أحد المفاهيم المركزية في فهم تشكيلات التفكير، والحوار، على المستوى الجمعي، حيث يقول العالم الألماني يورغن هابرماس، الذي يرتبط هذا المفهوم باسمه أن عبره «يمكن فيه تكوين ما يقارب الرأي العام».<sup>[20]</sup> وسيتناول الفصل الثالث الخاص بالإعلام هذا المصطلح بالتفصيل، على أنه مما يجدر الانتباه له أن نظريات أندرسون، وهابرماس، وحتى ناعومي كلاين تطورت قبل ثورة الإنترنت والتكنولوجيا الاتصالية، ما يتطلب بحثًا خاصًا لأثر هذه الثورة على هذه النظريات.

## انتشار القوة والبيانات الكبرى

على الرغم من أن كتابًا كثيرين تناولوا الشخصية القومية أو الهوية، من مثل كتابات جمال حمدان بخصوص مصر، وأندرسون، وحتى كتاب كلاين (عقيدة الصدمة)، أشاروا إلى البعد التكنولوجي والتقدم فيه، فإن هذه الأعمال جميعها، وغالبية الأعمال التي تناولت الهوية الفلسطينية، سابقة زمنيًا، لثورات تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية، وللمرحلة الحالية للعولمة، ومتغيرات ما يعرف باسم انتشار القوة (power diffusion)، والبيانات الكبرى (Big Data)، والذكاء الصناعي (Artificial Intelligence)، وهي جميعًا مفردات ظهرت أو على الأقل، شاعت في القرن الحادي والعشرين، وفي سياق صعود النظرية الليبرالية الجديدة في الاقتصاد والسياسة.

يعرف انتشار القوة، كما في تعبيرات الباحث الأميركي في العلاقات الدولية، جوزيف ناي، بأنه «انتشار القوة من الحكومات إلى لاعبين غير حكوميين بسبب ثورة

<sup>[20]</sup> يورغن هابرماس، المجال العام، في: دراسات في الديمقراطية ووسائل الإعلام (رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2012)، ص 61.

المعلومات الكونية».<sup>[21]</sup> وازداد استخدام هذا المصطلح بشكل كبير، مع ظهور ظاهرة العولمة. يقول ريتشارد هاس، رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأميركي، في كتابه الذي ترجم إلى العربية بعنوان «عالم في حيص بيص»: «إنَّ أيَّ إنسانٍ وأيَّ شيءٍ تقريبًا، من السياح إلى الإرهابيين ومن اللاجئين والمهاجرين إلى الإيميلات، والأسلحة والفيروسات، والدولارات وغازات الاحتباس الحراري يمكن أن ينتقل أو ينقل، عن طريق واحد من الأحزمة الناقلة للعولمة».<sup>[22]</sup>

أصبح الأفراد بفضل الإنترنت أكثر قدرة على التأثير والتأثر، والتواصل والتنظيم، أو المبادرة المنفردة، في حياتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ففرص العمل عن بعد، والقدرة على الوصول إلى المعلومات، وحتى إنتاج المواد الإعلامية والفنية، لا تحتاج إلى موافقة، أو دعم، أو موارد الدول، أو المنظمات السياسية والاجتماعية، أو حتى الشركات المتخصصة. فبحسب هذه الرؤية زادت قدرات الأفراد والجماعات الصغيرة على القيام بدور بارز في مختلف مجالات الحياة، التي كانت خاضعة في السابق، أو تحتاج إلى دول وهيئات تنظمها وتوفر متطلباتها.

هذا الأمر له أثر كبير على تكوين الجماعات وطرق تفكيرها، لدرجة ظهور ما يسمى «الاحركات» السياسية والاجتماعية؛ أي التي لا تعتمد على بنى سياسية متماسكة مستمرة واضحة، وهو ما سيتم تناوله في الفصلين المتعلقين بالسياسة والإعلام. وقد تعمقت ظاهرة الانتشار هذه بظهور تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث تقوم برامج ومواقع وتطبيقات حاسوب بعمليات كتابة، وتأليف، وحتى تفكير، في وقت سريع جدًا، ونيابة عن الأفراد أو بحسب تعليماتهم.

مقابل مصطلح «انتشار القوة»، الذي بدأ أنه عنوان المرحلة حتى نحو العام 2011، فإنَّ البيانات الكبرى Big Data أصبحت المصطلح الجديد المنافس لاحقًا. يوضح موقع شركة أوراكل العالمية للبرمجيات، أنه لا تعريف محددًا للبيانات الكبرى، ولكنها تتحدث عن المعلومات والبيانات التي يتم أخذها من مصادر جديدة، وهي كبيرة جدًا، لدرجة لا يمكن لبرامج البيانات والمعلومات التقليدية استيعابها. والمقصود وجود برمجيات تجمع المعلومات عن الناس، وسلوكهم اليومي، وتفكيرهم، ورغباتهم، وغرائزهم، وتولّد رسائل مخصصة لهم وفق تصنيفات معدة سلفًا للبشر للتأثير في عقولهم.

[21] جوزيف ناي، هل انتهى القرن الأميركي؟، ترجمة محمد إبراهيم العبد الله (الرياض: العبيكان، 2016)، ص 89.

[22] ريتشارد هاس، عالم في حيص بيص، السياسة الخارجية وأزمة النظام القديم، ترجمة إسماعيل بهاء الدين سليمان (بيروت: دار الكتاب العربي، 2018)، ص 226.

إنَّ الحديث عن البيانات الكبرى في السياسة لفت الانتباه عند الحديث عن حملات تلاعب كبرى في الرأي العام، وظهرت في مناسبات كبرى، مثل حملات الانتخابات الرئاسية الأميركية، أو حملة إخراج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي Brexit، إذ تمكنت شركات مثل كامبردج أنالتيكا، التي كانت تعمل لصالح سياسيين وأحزاب، من استغلال المعلومات الشخصية لملايين الأشخاص، وهي معلومات مأخوذة، أو بالأحرى مشترة بمبالغ ضخمة من شركات عديدة، أبرزها الشركة المالكة لموقع فيسبوك، وتتضمن مئات السجلات للأفراد، مثل نوع الصفحات التي يتابعونها أو يزورونها، وآرائهم، ومشترياتهم على الإنترنت عبر بطاقات الائتمان (كريدت كارد)، والأماكن التي يرتادونها، وشبكة صداقاتهم، وغير هذا (تشير التقديرات إلى أن المعلومات المأخوذة من فيسبوك وحده لصالح هذه الشركة تخص 50 مليون شخص).<sup>[23]</sup> ثم عبر برمجيات الذكاء الصناعي، أو عبر مجموعات أشخاص تعمل لصالح حكومات وشركات، بحسابات وهمية، يتم توجيه رسائل محددة للأشخاص للتأثير في تفكيرهم، وشن حرب نفسية عليهم، وحجب أو إخفاء وتقليل ظهور رسائل أخرى، عبر ما يعرف بسياسات اللوغاريتمات، التي تتحكم في مدى ظهور أو اختفاء المواد التي تبث على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

لعل كامبردج أنالتيكا واحدة من الشركات والجهات التي كشف أمرها، وأن غيرها سيكتشف أيضاً، ويضاف إليها الدور الذي تقوم به الحكومات وجهات مختلفة في استغلال البيانات الكبرى لتوجيه الرأي العام.

فكرة البيانات الكبرى التي تعني أن مسألة تمكين الفرد تكون عبر وسائل التواصل الاجتماعي فقدت معناها، أو أن هذا المعنى تقلص بشكل كبير، بل إنه على العكس، إذ أصبحت هناك جهات مركزية في العالم تدير الحروب النفسية، وحملات التأثير في الإعلام والرأي العام والضغط السياسي.

---

<sup>[23]</sup> تم الاعتماد في قراءة حالة كامبردج أنالتيكا على عدد من الأفلام الوثائقية، والمقالات، لمزيد من المعلومات، انظر:

Nicholas Confessore, Cambridge Analytica and Facebook: The Scandal and the Fallout So Far, New York Times, 4 April 2018. Carole Cadwalladr and Emma Graham-Harrison, revealed: 50 million Facebook profiles harvested for Cambridge Analytica in major data breach, The Guardian, 17 March 2018.

## ثانيًا: أعمال سابقة.. «العقل العربي» و«شخصية مصر»

يستعرض هذا الجزء من المقدمة أبرز الأعمال التي تناولت فهم «العقل الجمعي» عربيًا، عبر عمليْن لباحثين عربيين، هما محمد عابد الجابري، وجمال حمدان. وعلى الرغم من وجود أعمال تتناول حالات أخرى، وأعمال تتناول الحالة الفلسطينية، فقد اكتُفي بهذين العملين الموسوعيين، في مراجعة الأدبيات هذه، الهادفة إلى تبيان منهجيات الباحثين، بينما تركت الأعمال الأخرى، خصوصًا الفلسطينية، للاستفادة منها في فصول الكتاب.

### أعمال محمد عابد الجابري: دراسة العقل العربي

أحد أشهر الأعمال البحثية في دراسة العقل الجمعي، هو كتابات الكاتب المغربي محمد عابد الجابري، وتحديداً كُتِب تكوين العقل العربي (1984)، وبُنية العقل العربي (1986)، والعقل الأخلاقي العربي (2001). ويشار إلى أن المفكر العربي جورج طرابيشي قدم نقدًا لهذا المشروع تحت عنوان نقد العقل العربي؛ وهذا مؤشر على أن أنماط التفكير ترى من مداخل ومقاربات متعددة.

يبرر الجابري استخدام مفردة «العقل» في عناوين كتبه السالفة بأنه لو استخدم مفردة «الفكر» فإنَّ هذه المفردة أقرب لأن تعني «الأيدولوجيا».

يتساءل الجابري، «هل هناك عقل «خاص» بالعرب دون غيرهم؟ أو ليس العقل خاصية ذاتية للإنسان؟ أي إنسان، تميزه وتفصله عن الحيوان؟ وهل يتعلق الأمر بذلك التمييز الذي أقامه بعض المستشرقين والمفكرين الأوروبيين في أواخر القرن الماضي (يقصد القرن التاسع عشر) وأوائل هذا القرن (العشرين)، بين «العقلية السامية» («التجزئية»)، «الغيبية»، و«العقلية الآرية» («التركيبية»، «العلمية»)<sup>[24]</sup>.

ويوضّح أنه فضّل استخدام كلمة «عقل» بدل كلمة «فكر»، لأنَّ الفكر خصوصًا عندما يرتبط بشعب معيّن، مثل «الفكر العربي» أو «الفكر الفرنسي»، فإنّه يعني أيضًا ما يعرف باسم «الأيدولوجيا»؛ أي إن الفكر والأيدولوجيا «اسمان لمسمى واحد»، وفيها «جملة الآراء والأفكار التي يعبر بها، ومن خلالها، ذلك الشعب عن اهتمامه ومشاغله، وأيضًا عن مثله الأخلاقية ومعتقداته المذهبية وطموحاته السياسية والاجتماعية».<sup>[25]</sup>

[24] محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984)، ص 11.

[25] المصدر السابق، ص 11.

يقول الجابري إنَّ مشروعهُ يتضمّن «ليس الأفكار ذاتها، بل الأداة المنتجة لهذه الأفكار».<sup>[26]</sup> ويستدرك أنّ هناك «تداخلاً» بين الفكر كأداة لإنتاج الأفكار، والفكر بوصفه مجموع هذه الأفكار ذاتها».<sup>[27]</sup> وهو ما قد يعني أنّ الأيديولوجيا والمنطلقات والأساليب الفكرية التي هي بحد ذاتها أفكار، تنتج أيضاً أفكاراً أخرى.

ويضيف: «سواء اعتبرنا «الثقافة» تضم مختلف أنواع الإنتاج المادي والروحي ومختلف أنماط السلوك الاجتماعي والأخلاقي، أو حصرنا معناها في الإنتاج النظري وحده، فهناك في جميع الأحوال، معطيات تشكل أو تعبر عن «الخصوصية الثقافية» لهذا الشعب أو ذاك، لهذه الأمة أو تلك».<sup>[28]</sup>

ويحدّد الجابري ثلاثة عناصر أساسية للخصوصية هي «المحيط الجغرافي والاجتماعي والثقافي الذي يتحدد به شعب أو مجموعة من الشعوب».<sup>[29]</sup> وإذا كانت هذه العناصر تستفز مباشرة سؤال، ماذا عن التاريخ؟ فهو يرد أنّ الخصوصية يتم النظر إليها «بوصفها نتاجاً تاريخياً يحمل عبر الزمن تصورات وآراء ومعتقدات، وأيضاً طرائق في التفكير وأساليب في الاستدلال قد لا تخلو هي الأخرى من الخصوصية، بل إننا لا نبالغ إذا قلنا إنّ الجزء الأكبر من خصوصية ثقافة ما - إذا جاز تجزئة الخصوصية إلى أجزاء - إنما يرجع إلى التاريخ الخاص بهذه الثقافة».<sup>[30]</sup>

بهذا المعنى فإنّ المنهج الذي يتبناه الجابري، يتضمّن تفاعلاً بين المادي والفكري، ثم يدرس كيف حدث التفاعل بينهما، ما أدى إلى ظهور ثقافة خاصة.

توقف الجابري في الجزأين الأول والثاني من دراسته عند اللغة العربية ودورها في الثقافة، وخصائص الأمة، وتصور هذه اللغة للعالم، ولكنه أوضح العلاقة بين اللغة والبيئة المحيطة، وكيف يؤثر هذا في التفكير، ويضرب مثلاً أن اللغة العربية تتوفر على كثير من الكلمات التي تخص الحرارة وتحولاتها، والقليل جداً عن عالم الثلج، بحكم أن المنطقة التي نشأت بها العربية حارة جداً، صحراوية، ويتوقع الجابري أن لغة أهل الأسكيمو ثرية بكلمات تتعلق بالثلج والبرد، وبذلك يصعب وضع قاموس يكافئ اللغتين في موضوع الحرارة والثلج.<sup>[31]</sup>

[26] المصدر السابق، ص 11-12.

[27] المصدر السابق، ص 12.

[28] المصدر السابق، ص 13.

[29] المصدر السابق، ص 13.

[30] المصدر السابق، ص 13.

[31] المصدر السابق، ص 75-78.

يفضّل الجابري مجموعة عناصر لتعني «التفكير بواسطة ثقافة ما»<sup>[32]</sup> وهي: الموروث الثقافي، والمحيط الاجتماعي، والنظرة إلى المستقبل، والنظرة إلى العالم والكون والإنسان.

يُخلّص الجابري إلى تعريف لمفهوم العقل العربي بأنه «ليس شيئاً آخر غير هذا «الفكر» الذي نتحدث عنه: الفكر بوصفه أداة للإنتاج النظري صنعتها ثقافة معينة لها خصوصيتها، هي الثقافة العربية بالذات، الثقافة التي تحمل معها تاريخ العرب الحضاري العام، وتعكس واقعهم أو تعبّر عنه وعن طموحاتهم المستقبلية كما تحمل وتعكس وتعبّر، في ذات الوقت، عن عوائق تقدّمهم وأسباب تخلفهم الراهن»<sup>[33]</sup>.

هذا التعريف للعقل العربي، الذي قدّمه الجابري، يتضمن حكماً ضمناً أنّ العرب «متخلفون» حالياً. وبغض النظر عن هذا التعريف الذي قد يبدو خلافاً من حيث افتراض التخلف من دون توضيح معناه ومؤشراته، فإنّ الجابري يقدم أطروحة هي أنه في دراسة العقل العربي، يدرس «أدوات الإنتاج الفكري لا منتجات هذه الأدوات»<sup>[34]</sup> أي إنّهُ يدرس ما الذي يصنع الأفكار ولا يدرس الأفكار ذاتها، ويوضّح أيضاً أنّ العقل الذي يدرسه هو «العقل المكوّن؛ أي جملة المبادئ والقواعد التي تقدّمها الثقافة العربية للمنتمين إليها كأساس لاكتساب المعرفة، أو لنقل: تفرضها عليهم كنظام معرفي»<sup>[35]</sup>.

تناول الجابري تاريخ الثقافة العربية،<sup>[36]</sup> والعلاقة بين المعرفة والأيدولوجيا، من خلال دراسة حقبة زمنية مختلفة، مركزاً على مرحلة ما بعد ظهور الإسلام، واتساع استخدام اللغة العربية، وترجمة الثقافة اليونانية إلى العربية، فضلاً عن أثر المدارس الفقهية الدينية، والتجربة الإدارية والمالية الإسلامية، والعلوم التي احتاجتها، بما في ذلك الرياضيات وغيره من العلوم.<sup>[37]</sup>

لا يتجاهل الجابري أنّ التاريخ العربي ليس واحداً في كل المناطق، فمثلاً العصر الجاهلي لا ينطبق على كل المناطق بالطريقة نفسها، فهو يرى أنّ سوريا، وفلسطين، والعراق، ومصر، وشمال أفريقيا، والأندلس «لا تدخل في الإطار الزمني - المكاني الذي يتحدد به ما

[32] المصدر السابق، ص 13.

[33] المصدر السابق، ص 14.

[34] المصدر السابق، ص 14.

[35] المصدر السابق، ص 14.

[36] محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص 9.

[37] الجابري، تكوين العقل العربي، ص 70، 96-97.

نسميه: العصر الجاهلي».<sup>[38]</sup> ولكن «جميع الأقطار عاشت بعددًا «العصر الجاهلي» ذاك وما زالت تعيشه كجزء من تاريخها الثقافي».<sup>[39]</sup>

بهذا المعنى، فإنّ اللغة، والتاريخ، والمحيط البيئي، والحدث، والأفكار التي يتم ترويجها، أو تداولها... تدخل في عملية تشكيل العقل.

أثارت أعمال الجابري كثيرًا من ردود الأفعال، ومساجلات، لعل من أبرزها الردود التي كتبها وجيه كوثراني، ومحمد أركون، وجورج طرابيشي، وعزمي بشارة، وخلدون حسن النقيب، وحليم بركات وآخرون، وبعيدًا عن السجلات التفصيلية، فإنّ ما قدمه الجابري، والردود عليه، يوضّحان وجود أكثر من بعد يمكن مقارنة العقل الجمعي عبره، مثل اللغة، والجغرافيا، والتاريخ، وكذلك الاقتصاد، والإعلام، والثقافة، والسياسة، والتعليم... إلخ. وهذا العقل الجمعي يتصل أيضًا بتكون ما يمكن تسميته الشخصية الوطنية، أو الجمعية، أو شخصية بلد بعينه، وهذا يقود إلى مشروع آخر في فهم الشخصية الجمعية، وهو مشروع «شخصية مصر».

## جمال حمدان: دراسة الشخصية الوطنية

اشتهر جمال حمدان (1928-1993)، ودراسته «شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان»، وقد ركّز على عوامل مثل الجغرافيا والطوبوغرافيا وأثرها في الشخصية، فضلًا عن التاريخ السياسي، والمعطيات الاقتصادية. فمقابل الفكر واللغة وقواعد الفقه والفلسفة في مقارنة الجابري، فإنّ حمدان أخذ مقارنة الجغرافيا والموقع، وتاريخ هذه الجغرافيا وهذا الموقع.

لقد ناقش حمدان أثر أنماط الإنتاج، والتنوع البيئي والاقتصادي، والتغيرات البيئية والاقتصادية، على واقع مصر، فمثلًا ناقش مصر بين العروبة والانتماء الأفريقي والوقوع على البحر الأبيض المتوسط،<sup>[40]</sup> مع ما يرتبط به ذلك من أبعاد لغوية، وموروث اجتماعي وثقافي، وربط هذا بالعلاقات التاريخية المصرية، ليخرج بنتيجة بشأن اتسام مصر بقدر من الوسطية والاعتدال «التوسط والاعتدال من أبرز السمات العامة الأساسية في شخصية مصر والشخصية المصرية».<sup>[41]</sup>

[38] المصدر السابق، ص 50.

[39] المصدر السابق، ص 50.

[40] جمال حمدان، الجزء الرابع: شخصية مصر الحضارية، في شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان (القاهرة: دار الهلال، [د.ت.])، ص 428.

[41] المصدر السابق، ص 483.

قدّم حمدان على مدى عقدين (من الستينيات إلى الثمانينيات من القرن العشرين)، أجزاء مشروع، في عدد صفحات وصل إلى أكثر من 3500 صفحة، في أربعة أجزاء، هي «شخصية مصر الطبيعية»، و«شخصية مصر البشرية»، و«شخصية مصر التكاملية»، و«شخصية مصر الحضارية». في هذه الأجزاء جميعها، طغى على منهج حمدان المقاربة الجغرافية، بأنواعها السياسية، والبشرية، والاقتصادية... إلخ.

ويوضح حمدان أثر التغيّرات الجيوسياسية في شخصية الدول ومكائنها، إذ تناول على سبيل المثال أثر اكتشاف البترول على مركزية مصر السياسية في المنطقة،<sup>[42]</sup> وفي هذا يقول إنّ «البترول العربي بدوره المتعاضم في المنطقة كان أحد الأسباب المحلية أو الإقليمية، مباشرة أو غير مباشرة، مشاركة و/ أو منافسة، سياسياً واقتصادياً، في دفع أو اندفاع مصر الأخير من الشرق إلى الغرب».<sup>[43]</sup> ويوضح أنّ مصر «أصبحت واحة أو جزيرة من الفقر يحيط بها المال والغنى والثراء والتقدم من كل الجهات. والإشارة بالطبع هي إلى ثورة البترول العربي وأسعاره الخرافية».<sup>[44]</sup>

وقد أشار حمدان إلى متغيّر البترول في مرحلة مبكرة في الستينيات. وهذا الأثر استمر لينعكس على تصاعد مركزية ثقافة وقوى جديدة في المنطقة. وفي الحالة الفلسطينية مثلاً، فإنّ الهجرة إلى الخليج ودعم الخليج أو عدم دعمه للفلسطيني هما جزء من تحولات الشخصية الفلسطينية.

لقد قدّم حمدان ما يشبه الموسوعة في موضوعات شتى، مع طغيان المقاربة الجغرافية، فعالج التنوع البيئي في مصر، وتاريخ الأقاليم المختلفة، وقارن بين أنماط الإنتاج في المناطق المصرية، وناقش علاقة مصر بالقارات والبلدان المحيطة، وتتبع أثر كل ذلك.

لقد كانت أعمال الجابري وحمدان موسوعية، وهذا الكتاب «تحولات التفكير الفلسطيني»، لا يدّعي القدرة على مجارة هذه الأعمال التي استغرقت كتابتها عقوداً من الزمن، من حيث الموسوعية والشمولية، وهو زمن منطقي بالنظر إلى مدى التفصيل في العاملين. لكن من جهة أخرى، بينما غلب على أعمال الجابري القراءة الفلسفية الفكرية في المدارس الفكرية عبر التاريخ العربي، مع تتبع اللغة والبيان وأثرهما، وبينما غلب على عمل حمدان المقاربة الجغرافية، وكلا الكاتبين (الجابري وحمدان) من الخبراء المرموقين

[42] جمال حمدان، الجزء الثاني: شخصية مصر البشرية، في شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان، ص 660-662.

[43] المصدر السابق، ص 735.

[44] المصدر السابق، ص 743.

في هاتين المقاربتين (الفلسفية والجغرافية)، فإنّ هذا الكتاب، الذي ربما يكون بداية جهد أكبر مستمر لفهم الحالة الفلسطينية، نزع إلى تنوع المقاربات لبحث العقل الفلسطيني، عبر خمسة حقول علمية، هي: السياسة، والإعلام، والاقتصاد، والثقافة، والتعليم. على أنّه من المهم التنويه أنّ هذا الكتاب يتتبع التفكير الفلسطيني، وهو أمر مختلف عن العقل أو الشخصية، فالعقل والشخصية يركزان كثيراً على المنتج للفكر.

ومع أنّ هذا الكتاب يميل إلى تتبع السياقات التي نتجت فيها الأفكار، فإنّ التركيز على السياق السياسي التاريخي والاقتصادي العام والمعاصر، من دون الدخول في هذه المرحلة في عمق المكونات الجغرافية، والطوبوغرافية، والتاريخية القديمة، وهي ما قد تكون موضوع عمل آخر.

من هنا، فعلى الرغم من أنّ التعليم والسياسة والاقتصاد والإعلام والثقافة جميعها تنتج العقل وتصدر عنه، فإنّ عنوان هذا الكتاب يعتمد مفردة «التفكير» التي توضح كيف تفكر الجماعة في لحظة ما، ولماذا؛ أي ما السياقات التي نشأت فيها هذه الأفكار، وما الذي أنتجته بدورها من سياقات جديدة؟

## ثالثاً: أطروحة الكتاب وفصوله

يقوم هذا الكتاب على أطروحة أساسية، وهي أنّه إذا كان التفكير النقدي مهارة تفكير عليا تتطلب درجة عالية من الاستقرار، فإنّ حالة النكبة المستمرة التي يمر بها الشعب الفلسطيني، على شكل موجات من العدوان الإسرائيلي وحملات المقاومة المضادة، لا تلغي الجهد المبذول، والممكن بذله في مواجهة «الصدمة» (الصدّات).

تمكّن الفلسطينيون من تجاوز حالة الصدمة التي عاشوها بفعل النكبة، إذ قدّموا في النصف الأول من ستينيات القرن العشرين، بنية فكرية جمعية عن هويتهم، وبنيتهم الاجتماعية، وبناهم السياسية، ودعموا ذلك بمؤسسات ومنتجات ثقافية وتعليمية فاعلة، وكان جزءاً من هذه البنية مجموعة مصطلحات ومفاهيم مفتاحية استخدمت لتكوين المواقف. لكن في مواجهة استمرار الصدمات، افتقر الفلسطينيون في كثير من المحطات إلى القدرة على التفكير النقدي والموضوعي، وما فاقم هذا فضلاً عن الهجوم الخارجي، الانقسام السياسي الداخلي، وتراجع وجود الرؤية السياسية المتناغمة مع التغيرات، إضافة إلى الأثر الكبير لتحولات التكنولوجيا، وظواهر انتشار القوة، والبيانات الكبرى، أو بكلمات أخرى العولمة.

لعل بعض المراحل مثل مرحلة تأسيس الفصائل ومنظمة التحرير الفلسطينية، مطلع الستينيات من القرن العشرين، وإلى حد ما بدايات تأسيس السلطة الفلسطينية، شهدت محاولات لفكر سياسي واجتماعي واقتصادي مدروس، وفق تفكير موضوعي هادئ. لكن في المجمل فإن أنواعاً مختلفة من الصراع والصدمات، جعلت الوصول إلى مراحل التفكير النقدي أمراً مستعصياً.

إن أطروحة هذا الكتاب بشأن حالات الصدمة المرتبطة بالنكبة المستمرة، الناجمة عن العدوان الإسرائيلي، لا ولم تمنع بروز مشروع فلسطيني لصناعة معنى وبناء مشروع للتماسكين، الفكري والوطني، لكن هذا المشروع عانى ويعاني من متاعب مستمرة.

يهدف هذا الكتاب إلى البدء بمناقشة كيف يمكن أن يتماسك المشروع الفلسطيني، ليحافظ على تفكير جمعي نقدي هادف، له غايات واضحة.

في الواقع لا يتفق الباحثون في هذا الكتاب بشأن منهجياتهم أو مقارباتهم لموضوع التفكير الفلسطيني، في الفصل الذي أعده كل واحد منهم، لذا فالكتاب توليفي من حيث المناهج.

حاول الفريق قدر الإمكان «الاعتماد على التحقيب»، بمعنى الانطلاق من تقسيم التاريخ الفلسطيني إلى حقب مختلفة، تبدأ قبل النكبة، وتتوقف غالباً عند محطات الصدمات المختلفة، من حروب، وما حدث في كل مرحلة، من مثل الانتقال من مرحلة التشظي والخوف من غياب الهوية الجامعة لشعب موحد، ووطن واحد، عقب النكبة، إلى مرحلة الشعور بالتمكين والقوة والانبعاث ثانية، بعد مرحلة الكفاح المسلح نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات، ولكنها المرحلة التي شهدت نوعاً من الأحادية في التفكير، بالاعتماد على الثنائيات، والفكر المطلق، برفض أي إستراتيجية سوى الكفاح المسلح، وأصبح ينظر إلى أدوات العمل الأخرى من ثقافة، وفن، وأدب، وتنظيم اجتماعي بأنها في خدمة إستراتيجية النضال المسلح، والقضية الوطنية، وكانت النخب الثقافية والتعليمية والفكرية والاقتصادية جزءاً عضوياً من إستراتيجية موحدة.

بدأ هذا الأمر يتراجع بعد حرب بيروت في العام 1982، والصدمة التي حدثت هناك، وتزايد الحديث عن حل سياسي، يجمع البندقية مع السياسة، ولكن هذا أيضاً رافقه بدء خطاب يقول إن السياسة ليست فقط التي يجب أن تجتمع مع البندقية، ولكن أيضاً التحرير الاجتماعي، مثل حقوق المرأة والديمقراطية إلى جانب التحرر القومي. وإلى جانب هذه الاتجاهات الاجتماعية الليبرالية والتحررية، أدى تراجع التركيز على إستراتيجية المواجهة إلى صعود الفكر الديني الاجتماعي والحركات الإسلامية. بدأ النقد يزداد من البنى الفكرية والثقافية والتعليمية والأدبية، للمستوى السياسي، المنقسم بدوره، وبدأ كثير من الكتاب والباحثين يستقل لا فقط عن المؤسسات الجامعة، كمنظمة التحرير، وإنما عن

الفصائل والقوى المنظمة، وهذا كان بداية لظاهرة ستتعمق مستقبلاً من التشظي وتهديد التفكير الجمعي، الذي ينشأ عن حوار في مجال عام موحد.

بعد صدمة حرب العراق (1990-1991)، وتراجع الأيديولوجيا نتيجةً لسقوط الاتحاد السوفيتي، وتراجع اليسار عمومًا، وبدء عملية التفاوض والاتفاقات الانتقالية الفلسطينية - الإسرائيلية؛ استمر صعود المد الإسلامي الذي تبنى النهج السابق لمنظمة التحرير (العمل المسلح). لكن نشوء السلطة الفلسطينية، التي عنيت إلى حد كبير بالضفة الغربية وقطاع غزة، صاحبه تراجع كبير لدور المنظمة، التي كانت الإطار الجامع للشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، هذا فضلاً عن الانقسام السياسي بين المنظمة وداخلها، وفصائل أساسية (الإسلامية) التي صعّدت من دون أن تكون في مؤسسة أو منظمة واحدة مع باقي الفلسطينيين.

في هذه المرحلة، وربما بسبب الانقسام، ومع بداية عملية بناء الدولة، وفي ظل حالة تعبئة «حزبية» متزايدة بين التنظيمات السياسية؛ بدأت عملية «لاتسييس». واللاتسييس، ليس فقط لا مبالاة سياسية، بل يتضمن تحولاً في رؤية الأولويات والأجندات، حيث صار الهم النقابي والحقوق المطالبية الحياتية، أساسية في أجندات المكونات الاجتماعية، ضمن حركات احتجاجية داخلية بين الفلسطينيين أنفسهم، فتراجع الدور الوطني، للجامعات والمجتمع المدني والنقابات، المساهم في بناء حركة وطنية موحدة ضد الاستعمار الاستيطاني، لصالح المطالب النقابية الحياتية التقليدية، والابتعاد عن العمل العام إلا في نطاقات، مثل الاعتراض على سياسات تدخل في نطاق الحوكمة والإدارة العامة الداخلية، بعيداً عن إجراء منظم في إطار وطني أوسع يشمل الفلسطينيين، داخل فلسطين وخارجها.

وما شجع على هذا الأمر صعود العولمة، وتحول المانحين الدوليين إلى محدد أساسي من محددات الأجندات الاجتماعية والتوجهات الفكرية، وهنا يمكن استحضار النظرية البنائية لرؤية تحولات المعنى والأفكار والقيم في المجتمع الفلسطيني.

نشأ انفصال بين القوى التي تصنع التفكير، والقوى السياسية، وحدث تبعثر في المشهد الثقافي، والإعلامي، والسياسي، والتعليمي، ليس بسبب الصدمات والتحويلات والانقسامات السياسية الداخلية، وبفضل أجندات دولية، وحسب، ولكن أيضاً بسبب صعود العولمة وأدواتها، وتغييب المؤسسات الفلسطينية الجامعة، مثل منظمة التحرير.

تفاقت أزمة التفكير، وتراجعت محاولات التفكير الجمعي النقدي والمدرّس، جراء غياب العمل الجمعي والرؤى الوطنية الموحدة أو الواضحة، وتعثرت المؤسسات التعليمية بين مطالب الأجندات الدولية والحركات النقابية الحقوقية، وفي ظل تراجع الموارد، والانقسام

السياسي، والهجمة الاحتلالية المستمرة، فضلاً عن تعطيل مؤسسات الشعب من منظمة تحرير، ومجلس تشريعي منتخب، وتراجع الأيديولوجيا، وسط شعور بحالة أزمة زممنة في مختلف القطاعات، عكست قدرًا من اليأس والعجز في مواجهة الصدمات المختلفة.

لعل الانقسام الفلسطيني - الفلسطيني، ومحدودية الفعل الجمعي في الضفة الغربية وفلسطين المحتلة في العام 1948 وحتى في الشتات، بموازاة عملية الإبادة الإسرائيلية التي حدثت في قطاع غزة في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023؛ تعبير عن حالة فقدان المشروع، وضعف القدرة على العمل الجمعي.

يبحث فصل أحمد عز الدين أسعد، في أنماط التفكير السياسي من مدخل «الاجتماع السياسي» الرسمي وغير الرسمي، لدى شرائح وطبقات ومجموعات وتكتلات ومؤسسات رسمية وغير رسمية، وتقاطعها مع الاجتماع السياسي الفلسطيني، عبر حقبات العمل الفلسطيني، وفق منهج إثنوغرافي ونظري؛ يستفيد من ملاحظات الباحث في الواقع المعيش، ومن عدد من النظريات. فينطلق من ملاحظته هيمنة «الثنائيات» على التفكير الفلسطيني، حيث لا بد من التصنيفات؛ أي افتراض الفلسطينيين أن كل شيء يجب أن يصنف منحازًا لفكرة أو طرف ونقيضه، فإما أن تكون مع فتح أو حماس، ولا يوجد في التفكير العام توقع طرف ثالث. ومن الثنائيات ضرورة أن يصنّف الإنسان نفسه بين: «متفائل» أو «متشائم»، وسلطة ومعارضة، ومقاومة وتعايش، وهجوم وانتظار.

وُجدت هذه الثنائيات ما قبل النكبة، وتراجعت نسبيًا في مرحلة السبعينيات والثمانينيات، مع بروز طبقة وسطى جديدة، أدت إلى مزيج من التعدديات السياسية والأيديولوجية مع بعض الأحاديات حينها، مثل موضوع الكفاح المسلح. لتعود الثنائيات حاليًا بأشكال جديدة مع بروز الفردية المتصلة بالعولمة والزبائنية، وعودة دور العائلات والعشائرية.

ويذهب أسعد إلى تحليل تجليات الهوية في التفكير، عبر البحث عن التصنيف، حيث البحث الدائم، عن تصنيف النفس والآخرين، ضمن تعريفات الصداقة والعداوة. فلا يمكن بحث السياسي من دون الولوج إلى الاجتماعي والثقافي، ومسائل «النحن والهم»، أو «الأنا والآخر»، وهذا يبقى في إطار الثنائيات، فبقدر ما يشكل الآخر الاحتلالي نقيضًا، توجد تصنيفات فرعية للهوية، تبحث عن آخر داخلي.

وبالاستعراض التاريخي لأسعد، يمكن الحصول على فكرة الثنائية، في البناء السياسي الفلسطيني التالي لبروز المشروع الصهيوني، فمن جهة حاول الفلسطينيون وبنجاح تجاوز ثنائية مسلم/ مسيحي عبر اعتماد مسمى الجمعيات الإسلامية المسيحية، للحركة الوطنية

الفلسطينية المبكرة (نحو العام 1919)، ليكون الآخر الخصم هو الصهيوني. لكن سرعان ما ظهرت ثنائية هي في جزء منها عائلية بين عائلتي «الحسيني» و«النشاشيبي»، وهما من عائلات القدس القديمة، وأصبحت عائلة الحسيني تقود «المجلس الإسلامي الأعلى» التي استبدلت لاحقًا بالحزب العربي، ولكن ظل هذا القسم يعرف بالمجلسية، أو بقائده الحاج أمين الحسيني، والجسم الآخر باسم المعارضة الذي حاول الظهور عبر تأسيس حزب الدفاع. وهكذا كانت تبرز الثنائيات مع دور مهم للعائلات في قيادة الثنائيات.

أدت النكبة وما رافقها من حالات شتات وتراجع لدور العائلات والبنى التقليدية إلى مغادرة الثنائيات، نحو نوع من التعددية الحزبية والفصائلية، وإذا ظهرت التعددية في البناء السياسي الفلسطيني، فإنّ ثنائيات ظهرت مثل «الكفاح المسلح» مقابل نوع آخر، والوطني مقابل القومي (العربي)، ولكن الثنائيات في هذا المرحلة ضعفت لصالح أحادية نسبية، حيث الميل لنمط التفكير في العمل المسلح، وظهرت تعددية أيديولوجية، خصوصًا تحت سقف منظمة التحرير الفلسطينية، حيث الوطنية، والقومية العربية، واليسار بتفرعاته، السوفييتي، والفيتنامي، والصيني (الماوي).

في مرحلة ما بعد اتفاقيات أوسلو (1993-1994) ظهرت ثنائية الحاكم والمحكومة، أو السلطة والمعارضة، وهذا بني في جزء كبير منه على زبائنية، «النفعية والمصلحية بين الحاكم والمحكوم»، كما برزت ثنائية جديدة، بين «تيار حركة فتح والمشروع الوطني والدولاتي، وتيار حركة حماس ببعده الإسلامي والاجتماعي»، مع عودة هيمنة عائلات في مجالات محددة، خصوصًا في الاقتصاد، وفي «القضاء» العشائري الموازي لحكم القانون. فمع عودة قيادات وهياكل القوى السياسية إلى داخل فلسطين، بعد أوسلو، صاحبها عودة للثنائيات المتأثرة باستعادة دور عائلات مهيمنة. فتيار السلطة المنقسمة (فتح وحماس)، أو السلطة والمعارضة (الحاكم والمحكوم) رافقه عودة دور العائلات في الاقتصاد المتشكل تحت الاحتلال، وتراجع دور الطبقة الوسطى التي تعكس تعددًا، ثقافيًا واجتماعيًا وسياسيًا.

يلمح أسعد فشل محاولات تشكيل تيار ثالث يخرج من حالة الثنائيات، كما يشير إلى تحدي الاحتلال الذي يشكل عائقًا أمام تطور المجتمع المدني الفلسطيني، ويلغيه بالقوة، ومع الوقت، وجد المجتمع المدني نفسه أمام سلطتين، حيث السلطة الفلسطينية التي صارت تغلق مؤسسات مجتمع مدني وهيئات فلسطينية، لأسباب سياسية. ولا يعفي أسعد المجتمع المدني من علاقاته مع قوى العولمة والخارج، باعتبارها عائقًا يضاف إلى السلطتين والعشائر، أمام تطور تعددية في التفكير الفلسطيني، والخروج من حالة الاستقطاب الراهنة. كما يسجل أن غياب

المشروع الوطني الجامع الواضح، وتراجع دور الفصائل، صاحبه بروز الفردية في التفكير الفلسطيني، وهي فردية يعززها الاقتصاد القائم، والزبائنية، وصولاً إلى ظاهرة الحركات السياسية بديلاً للحركات والفصائل التقليدية، التي يرى أسعد مركزية دورها وأهميته لإعادة البناء.

وتحت واقع السلطة الناشئة تحت الاحتلال يتوقف أسعد عند التفكير «الانتظاري» و«التيه السياسي»، دون أن يلغي هذا وجود «قوى ومجموعات وشخصيات وأطر سياسية وثقافية تنطلق في تفكيرها السياسي من أن القضية الفلسطينية قضية شعب يسعى إلى التحرر وتقرير المصير»، وتبحث عن استمرار الفرز مع الاحتلال والنهوض بحركة مقاومة.

توضح ريما شبيطة في الفصل الثاني عن المنتج الثقافي الفلسطيني وتفاعلاته مع الحدث السياسي ومع حقبات الصدمات الفلسطينية، كيف تطورت مقولات مركزية في التفكير الفلسطيني تم التعبير عنها في المنتجات الثقافية المختلفة. من مثل اعتبار فلسطين، في منتجات سنوات ما بعد النكبة، «فردوساً مفقوداً»، أو التعامل معها على أنها الجنة الضائعة. ويضاف إلى ذلك تطور شعور عميق بأنّ الفلسطيني ضحية مؤامرة متعددة الأطراف. هذا الشعور بالمؤامرة، لم تكن نتيجته واحدة في كل الحقب، فمنتجات الثقافة في بدايات مرحلة ما بعد النكبة ظهرت على شكل شعور بالضياع والألم، كما عبرت عنه الروايات واللوحات التشكيلية، قبل أن يتحول الشعور بالمؤامرة مبرراً للتمرد والاعتماد على الذات الفلسطينية، ورفض الاعتماد على حلول من الخارج. ويذكر هذا التبدل في توظيف الفكرة الواحدة، بما سبق وأشار إليه في النظرية البنائية من حيث «الأفكارية» والاعتماد على طريقة التفكير، فضلاً عن دور النخبة أو القيادة السياسية في توظيف الفكرة والحدث باتجاهات مختلفة.

وفي موضوع النخبة السياسية، يبدو بحث شبيطة معزراً ومفصلاً ومكماً للفصل الأول، فإذا أشار أسعد إلى الثنائيات في التفكير الفلسطيني، مع توقفه عند تعددية الفصائل والاتجاهات السياسية في مرحلة الثورة في الستينيات والسبعينيات، فإنّ أحادية الفكر المرتبط بالكفاح المسلح وهيمنته كان طاعياً على هذه المرحلة، وهو ما تفصله شبيطة. كما أنها توضح كيف برزت قيادات كارزمية في هذه المرحلة بديلاً لقيادات الأعيان والوجهاء، من مرحلة ما قبل النكبة، لكن هؤلاء أوجدوا نوعاً من الأبوية الجديدة، باستمرارهم في مواقعهم دون توقف، وبروزهم بوصفهم أيقونات رمزية، ما أعاق التجدد في القيادة.

في مرحلة ما بعد انتفاضة العام 1987 تراجعت أحادية التفكير، وبرز مفهوم المقاومة الشاملة والشعبية، ولكن مع انخراط القيادة في العمل الدبلوماسي والتفاوضي، ثم نشوء

السلطة الفلسطينية، وبدل أن يكون المثقف والمنتج الثقافي في خدمة الخطاب المهيمن، (الكفاح المسلح كما كان في المراحل السابقة)، أدت محاولة القيادة الموازنة بين ضغط الواقع الآني ومتطلبات المستقبل الإستراتيجي إلى تحول دور المثقف من كونه جزءاً من تكوين الخطاب العام المؤيد للقيادة الكارزمية، إلى ممارسة النقد إزاء السلطة الناشئة وقيادتها، وتبدل الأحادية إلى خطاب انقسام، حيث السلطة ومن ينتقدها، وبروز فجوة بين المنتج الثقافي والحركة السياسية. ومن التداخيات لهذه الفجوة بدء التركيز على قضايا فردية ومطلبية وحياتية، لا تتركز في الشأن الإستراتيجي الوطني.

وفي هذه المرحلة برز أيضاً التيار الإسلامي ليشكل ثنائية مع الخطاب الوطني، لكن مجمل التحليل الذي تقدمه شبيطة يستنتج أن ما حصل هو تبني الخطاب الإسلامي للوطنية الفلسطينية، وليس التناقض معها.

وفي قراءة أولية لمرحلة ما بعد عملية «طوفان الأقصى» التي نفذتها حركة حماس، في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، تشير شبيطة إلى أن أغلب الكتابات والمنتجات الثقافية التي نشأت في هذه المرحلة طغى عليها البعد التوثيقي. أما الآثار الحقيقية للمرحلة فما زالت تنتظر تبلور الأحداث، والقدرة على التحليل والاستيعاب للأثر الذي سينشأ عن هذا الحدث، وما تلاه من حرب الإبادة الإسرائيلية.

في الفصل الثالث، لأحمد عزم: الفلسطيني في سياق إعلام معلوم وعموخلي، «من فلسطينا إلى مجموعات الواتساب»، يتناول دور الإعلام في تشكيل الفكر، انطلاقاً من أطروحات كل من يورغن هبرماس، وبنديكت أندرسون، متناولاً الإعلام بوصفه إطاراً توحيداً للرأي العام وإتاحة الحوار داخله، متبّعاً التحولات الأيديولوجية والسياسية عبر الحقب المختلفة، وصولاً إلى مراحل انتشار القوة وبعثرة المجال العام الفلسطيني؛ أي الافتقار إلى مساحة موحدة لتكون الرأي العام.

ويتناول عزم المراحل التي كان فيها الإعلام مؤسسة تشبيك وصناعة وحدة عقلية فكرية فلسطينية أو وعي جمعي، وتثبيت الوطن الفلسطيني، والوحدة الفلسطينية المتخيلة العابرة للشئات، إلى تشظي وسائل الإعلام، وفقدانها لدورها بوصفها عامل توحيد، بعد أن باتت الساحة الفلسطينية تفتقد إلى إعلام جماهيري يستقطب المتابعة، وفقدان هذا الإعلام دوره لصالح إعلام عربي أو خارجي، لا يعبر عن مؤسسة أو حركات وفصائل فلسطينية، أو لصالح إعلام متشظٍ يقتصر جمهوره على قرية أو مخيم أو مدينة، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، من دون أن يلغي هذا محاولات مخاطبة العالم من قبل نشطاء وأفراد لشرح القضية الفلسطينية، وحشد التأييد، لكن مع الافتقار إلى آليات الحوار والتواصل وطنياً.

يركز إبراهيم ربايعة، في الفصل الرابع، الخاص بالاقتصاد، على التحولات في طريقة التفكير في الاقتصاد ما بين منطق حركات التحرر، إلى منطق التنمية التقليدي، سواء في مرحلة ما قبل بناء السلطة الفلسطينية أو بعدها، فيربط بين التفكير في الاقتصاد و«تحولات البنى والهياكل الجمعية». اعتمد منهج هذا الفصل على المراجعة التحليلية للكتابات والرؤى الاقتصادية الفلسطينية، التي تنطلق من أن تحولات البنى والهياكل الجمعية ارتبطت عادة بصدمات منشئة لها، فكل تحول كان يأتي استجابة أو تداعياً لحدث سياسي مفصلي.

يلمح ربايعة كما جاء في فصول أخرى، هيمنة منطق الثنائيات، «ثنائيات مستقطبة، مثلاً: بناء الدولة والمؤسسات مقابل التحرر الوطني والصمود؛ اقتصاد التمكين والكفاية، مقابل اقتصاد التنمية»، وكيف حدث جدل بشأن هذه الثنائيات، على الرغم من أن هناك اتفاقاً عابراً للمدارس بأهمية الاستقلال الاقتصادي الفلسطيني، على أن هذا التركيز لا ينفى نجاح الاحتلال بربط الاقتصاد الفلسطيني به، بما لهذا من تداعيات سياسية واجتماعية وثقافية.

تكشف قراءة فصل ربايعة إلى مراوحة الفلسطينيين بين ما يمكن تلخيصه استنباطاً من هذا الفصل، إلى خمسة أنواع من التفكير الاقتصادي: أولها، الريعي المقاوم؛ وثانياً، المقاوم المشتبك؛ وثالثاً، التنموي الدولاتي؛ ورابعاً، القبول بالتكيف؛ وخامساً، الشعور بالوهم والعبث.

يعني الاقتصاد الريعي في الحالة الفلسطينية أن المساعدات الخارجية لدعم الصمود وبقاء الفلسطينيين، وقد ازدهر هذا النموذج بشكل كبير في مرحلة ما قبل السلطة الفلسطينية، وخصوصاً حقبة السبعينيات والثمانينيات؛ ما تطور عنه نوع من العقلية الريعية، في إطار مفهوم الصمود المقاوم سابقاً، وإطار الشعور بأن العالم الخارجي مطالب باستمرار تقديم المساعدات ما دام لم تتجسد الدولة المستقلة.

ولكن في مرحلة ما بعد أوسلو، ومن ثم انتفاضة الأقصى، تحولت الريعية إلى نمط زبائني، سواء من حيث العلاقة مع السلطة الفلسطينية، أو تجاوزها لصالح العلاقة مع الممولين. فالزبائنية من حيث توزيع الموارد بالارتباط مع الموقف السياسي، رافقه أن المؤسسات والبلديات، كما جاء في الفصل، فتحت قنوات اتصال مباشرة مع شركاء في الخارج. يضاف إلى ذلك علاقة المنظمات غير الحكومية المباشرة مع المانحين الدوليين.

النمط الثاني هو المقاوم المشتبك الذي يريد رؤية المقاطعة والانفكاك، عبر آليات المقاطعة والمواجهة. حاولت هذه العقلية في مرحلة ما تطبيق بعض الأنماط الاشتراكية في الإنتاج، ثم اعتمدت فكرة المقاومة الشعبية (كما برزت في الانتفاضة الأولى)، ويدعو فريق من الباحثين والناشطين الفلسطينيين، إلى تبني هذا النمط ردًا على فشل عملية السلام، والأزمات الاقتصادية الناجمة عن الاحتلال.

أما النمط الثالث، التنموي الدولاتي، فعبرت عنه مشاريع بناء السلطة في بداياتها، وأعيد الاعتبار لهذا المشروع في زمن حكومات سلام فياض (2007-2013). وفي الواقع هذا هو المشروع الأساسي اقتصاديًا للسلطة الفلسطينية، وقد انخرطت فيه الحكومات المختلفة، كما انخرط وربما آمن فيه عدد كبير ممن عملوا في السلطة، وانخرطت فيه بشكل أو آخر منظمات غير حكومية، تعمل على مراقبة الأداء الحكومي وتقييمه. وعلى الرغم من حالة التعثر الشديد لهذا البرنامج، خصوصًا بسبب سياسات الاحتلال الساعية إلى تقويضه، فإنه يبقى موجودًا كبرنامج للحكومات الفلسطينية، ولأطراف إقليمية ودولية.

أما النمط الرابع، وهو التكيف والقبول بالأمر الواقع، فلا يمكن فصله تمامًا عن أنماط أخرى، مثل النمطين الثالث والخامس، والتكيف المقصود به هنا ليس «التكيف المقاوم» الذي ذهب إليه بعض الباحثين، بل القبول بقواعد اللعبة الإسرائيلية، والاستسلام لها، وحتى محاولة الاستفادة منها، أو أن يكون السقف المطروح تحسين الشروط ضمن البقاء في إطار قبول الواقع الراهن إلى حين حدوث تغير ما مستقبلاً.

أما النمط الخامس، فهو الشعور بالعبث والوهم، وأن ما يجري من واقع اقتصادي عبثي من حيث منظومة الاحتلال التي تمنع تطور أي تنمية فلسطينية؛ ما يجعل خطط البناء والتنمية بالنسبة إلى فريق من الفلسطينيين وهمًا، أو حتى الشعور بأن هناك ارتباطًا بين كومبرادور فلسطيني مستفيد من الواقع الراهن، يرتبط بمصالحه مع الاقتصاد الإسرائيلي. يقود مثل هذا الشعور إلى نتائج متباينة، بين الدعوة إلى الرفض والاقتصاد المقاوم، والاستسلام والبحث عن حلول فردية قصيرة الأمد، من مثل فرص عمل في الاقتصاد الإسرائيلي، ومعه، أو عبر منظومات السلطة والتمويل الدولي.

ينطلق الفصل الخامس والأخير عن التعليم للباحثة نور علي، إلى حد كبير من مدرسة استنباطية تطبق مجموعة من النظريات بخصوص التعليم، ولا شك أن موضوع التعليم تحديدًا يحتاج إلى دراسات موسعة، تراعي الشتات الفلسطيني، ومن هنا فلا بد من الإشارة إلى أن هذا الفصل يقدم جزءًا من المشهد الفلسطيني، باقتضاره على العملية التعليمية في الأراضي المحتلة العام 1967.

ويوضح هذا الفصل عوائق الاحتلال والظرف الاحتلالي، المدعوم في كثير من الأحيان بإسناد دولي، حيث يتم من جهة استهداف المنهاج التعليمي الفلسطيني، ولكن أيضاً جعل بيئة التعليم تبدو في حالة صدمة دائمة، فيصبح تحدي الزمن في ظل حالات إغلاق وتوقف للتعليم بفعل ظروف الاستعمار، سبباً في تطوير عملية تعليمية مأزومة، تريد إنجاز الحد الأدنى، وأن تنهي المتطلبات المفروضة في أقصر وقت؛ ما يحوّل التعليم إلى تلقين، والطالب إلى متلقٍ، ومن ثم يسير باتجاه مناقض تماماً لتطوير مهارات التفكير النقدي.

وإذا حاول الفلسطينيون تجاوز هذا الواقع عبر إبداعات التعليم الشعبي، والتعليم البديل في الفضاءات العامة، فإنّ هذا لا يلغي قدرًا كبيرًا من العشوائية، ولا يلغي الإبداع السؤال عن جودة عملية التعليم بمجملها، حيث لا يمكن التعويل على التعليم البديل لحل ثغرات واقع المؤسسة التعليمية.

تؤدي سياسات سلطة الاحتلال إلى ما يسمى «التجويف المعرفي» كما توضح علي، حيث فرض الاحتلال بقوة الحكم العسكري إزالة مضامين وطنية من المنهاج، قبل مرحلة أوصلو، (وبعدها خصوصًا في مناطق مثل القدس)، واستخدمت عصا التمويل الأجنبي، وأدوات دبلوماسية وسياسية أخرى، التي تضغط على الفلسطينيين؛ لتشكيل مناهجهم وفق رؤية تتلاءم مع المتطلبات الإسرائيلية.

لكن الإشكالية الأخرى كما ترصد علي عبر مقابلات أجرتها مع طلاب ومدرسين ممارسين، ضيق هامش الحرية في العملية التعليمية، وليس المقصود القيود السياسية فقط، بل إصرار المدرسين على توجهات نظرية معينة والحد من هامش الحرية، ويضاف إلى ذلك انفصال المنهاج عن الواقع المعيش.



# الفصل الأول

## التأطيرات السياسية – الرسمية وغير الرسمية قراءة في أنماط التفكير السياسي الفلسطيني

أحمد عز الدين أسعد<sup>[1]</sup>

### مقدمة منهجية

يسعى هذا الفصل إلى تقديم قراءة استكشافية في أنماط التفكير السياسي الفلسطيني وانعكاساتها على البنية السياسية والاجتماعية، مع التركيز بشكل خاص على الاجتماع السياسي الرسمي وغير الرسمي؛ أي إن التركيز هنا على أنماط التفكير لدى شرائح وطبقات ومجموعات وتكتلات ومؤسسات رسمية وغير رسمية، وتقاطعها مع الاجتماع السياسي الفلسطيني، وإن قراءتها ستكون من القاعدة؛ من أسفل إلى الأعلى، بهدف استكشاف ملامح التفكير السياسي الفلسطيني وأنماطه وسماته.

يقدم هذا الفصل قراءة أولية لمسألة التفكير السياسي الفلسطيني، وربما ثمة حاجة إلى دراسات أخرى جديدة وميدانية وأكثر تخصصية من الناحية المكانية والزمانية، ومن ناحية البنى والقوى التي تخضع للدراسة، إلا أن هذه المحاولة حبر زاوية في دراسات أخرى لاحقة.

يركز الفصل بشكل مركزي على قراءة أنماط التفكير في البعدين المركزيين الاجتماعيين والسياسيين، وما يتمفصل عنهما من أنماط التفكير السياسي الثقافي، وأنماط التفكير الشبابية، والمؤسسية، والحراكية لدى حركات وحركات ومجموعات وملتقيات لا تأخذ صفة البنية المؤسسية، بل هي أقرب إلى نمط اجتماعي سياسي شبكي. بنيت هذه المقاربة على مراجعة للأدبيات في الحقل مع استخدام بعض المقابلات المقننة، ومعايشة الباحث للمجتمع وانخراطه فيه.

<sup>[1]</sup> أحمد عز الدين أسعد: محاضر في دائرة العلوم الإنسانية - جامعة بيت لحم، وباحث في مؤسسة الدراسات الفلسطينية، طالب دكتوراة في برنامج العلوم الاجتماعية - جامعة بيرزيت.

## مدخل إثنوغرافي ونظري

### معضلة الثنائيات

في ظل حرب الإبادة<sup>[2]</sup> على الشعب الفلسطيني تتبادر أسئلة كثيرة للشعب الفلسطيني، وفي محاولة للبدء في التفكير الفلسطيني، وخصوصًا التفكير السياسي، يمكن الحديث عن تجربة شخصية. لدي طفل عمره 9 سنوات، اسمه عز الدين، منشغل انشغالًا دائمًا بمتابعة مقاطع سياسية ووطنية على تطبيق «تيك توك»، وأحد الأسئلة الرئيسية لديه لمرات عدة خلال حرب الإبادة، يطرح سؤال: «بابا أنت فتح أو حماس؟!». قد يلخص هذا السؤال أحد أنماط التفكير/ السؤال السياسي الفلسطيني، وهو نمط الثنائيات وكأن الحياة أبيض وأسود، وقد يكون هذا مرتبطًا بالبنية الذهنية للأطفال، وهذا ما وصفه مروان دويري بالتفكير الثنائي المقلوب، بقوله: «هناك ميل للعقل البشري، خاصة لدى الأطفال، أن يبسط الأمور المركبة ويصنفها في ثنائيات أسود وأبيض وخير وشر، على الرغم من أن سيرورات الطبيعة والمجتمع معقدة التركيب ومتعددة الألوان. أعتقد ما زال هذا النمط الثنائي الطفولي يسيطر على قراءتنا لواقعنا، وبالتالي يسود الاعتقاد بأن أميركا والغرب وإسرائيل أقوىاء وأشرار ونحن العرب ضعفاء وأخيار...»<sup>[3]</sup>. وقد ينعكس هذا النمط في عديد من الحوارات السياسية الفلسطينية، بين معارضة وموالة، مع اتفاقية سيداو<sup>[4]</sup> أو ضدها، مقاومة مسلحة أو مقاومة سلمية، مع الانتخابات أو ضدها، وكذلك في المناظرات الانتخابية في انتخابات مجالس الطلبة، وأحيانًا يكون جزءًا من النقاش السياسي والثقافي الأكاديمي... إلخ.

في صباح ذلك اليوم لسؤال الطفل عن الانتماء إلى فتح أو حماس، تحاورت معي صديقة من فلسطين المستعمرة في العام 1948، وهي سياسية متمرسة وباحثة، ضمن الحوار والجدل حول الشأن السياسي في فلسطين وغياب الحراكية السياسية في الضفة والقدس، وبعد حوار طويل وجهت لي سؤالًا: «هل تصنف نفسك متفائلًا أم متشائمًا؟»، فاسترجعت سؤالها وربطته بسؤال ابني، وبمشروع التفكير النقدي الذي انشغلت كثيرًا بالتفكير فيه، وقد أكد لي سؤالها نوعًا ما أن المسألة الثنائية تسيطر على أنماط تفكيرنا السياسي، وقد يكون هذا جزءًا من العقل السياسي الفلسطيني.

<sup>[2]</sup> شاع استخدام هذا المصطلح في أعقاب الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وبقية فلسطين في السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، وما تزال مستمرة.

<sup>[3]</sup> مروان دويري، أنماط التفكير والمواجهة المعيقة لنهضة عربية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 257، ص 174.

<sup>[4]</sup> اتفاقية سيداو: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: <https://2u.pw/A4xNQ>.

وربما لا يتوقف هذا الأمر هنا؛ فإننا نلمس هذا النمط لدى شريحة واسعة من طلبة الجامعة خلال المحاضرات، كونهم ينظرون إلى الأمور بهذا المنطق الثنائي، بلا إدراك للمنطقة الرمادية في التفكير أو الألوان الأخرى في تعددية الحالة السياسية الفلسطينية وفي فكرها السياسي المتنوع.<sup>[5]</sup> وقد يكون لهذا المنطق تفسير سوسيو-سياسي بأن ثمة حالة عطب بنيوي في المبنى السياسي الاجتماعي الفلسطيني نتيجة تجريف الحقل السياسي الفلسطيني، وانكفائه عن إنتاج حالة من التفكير السياسي الجديد.<sup>[6]</sup> وقد جرى عدد من التحولات المركزية على الفكر السياسي الفلسطيني، أثر على أنماط تفكيره ورهاناته السياسية، التي يجدر رؤيتها بعيداً عن الثنائيات.<sup>[7]</sup> يبدو أن هذه الثنائيات أصبحت جزءاً تأسيسياً من التفكير السياسي الفلسطيني، على مدى أكثر من قرن من الزمن على الأقل.

## مركزيّة الهوية

يرى ستيفن ديلو وتيموثي ديل أنه «طوال عملية التفكير السياسي يوجد اهتمام بدور كل من العائلة والديانة والهياكل المتنوعة للحكومة، في تأمين ما يشار إليه عمومًا بـ (حكم القانون)»،<sup>[8]</sup> وهذا مؤشر مهم إلى أن التفكير السياسي مرتبط ارتباطاً عضوياً وبنوياً بالمبنى الاجتماعي والتاريخ الاجتماعي والسياسي للمجتمع. وقد عرف كارل شميت (Carl Schmitt) مفهوم السياسي واللاهوت السياسي بأنه مسألة التمييز بين العدو والصديق؛<sup>[9]</sup> أي إن السياسي يمثل الخط الفاصل بين الصداقة والعداوة، فلا يمكن بحث السياسي من دون الولوج إلى الاجتماعي والثقافي كونهما مباني مرتبطة ومتراكبة في بنية الوعي والتفكير. وما بين الصديق والعدو، تبرز مسألة الـ «نحن» والـ «هم»، أو الأنا والآخر، وهذه المسألة مرتبطة بتنظيرات الهوية.

<sup>[5]</sup> انظر: ماهر الشريف، البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993 (نيقوسيا: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1995).

<sup>[6]</sup> Jamil Hilal, "The Polarization of the Palestinian Political Field". Journal of Palestine Studies. Vol 39. No 3, Spring 2010.

<sup>[7]</sup> للمزيد عن التغيرات في الفكر السياسي الفلسطيني، انظر: أحمد عز الدين أسعد، الخطاب الفلسطيني البديل: نحو إستراتيجية التحرر، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، 2014.

<sup>[8]</sup> ستيفن ديلو، وتيموثي ديل، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة وتقديم ربيع وهبة (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص 34.

<sup>[9]</sup> كارل شميت، مفهوم السياسي، ترجمة سومر المير محمود (القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، 2017)، ص 75؛ وكارل شميت، اللاهوت السياسي، ترجمة رانية الساحلي وياسر الصاروط (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 162.

تشكل الهوية الفلسطينية قالب المركزي في التفكير السياسي الفلسطيني المعاصر، فسؤال «من الفلسطيني؟» يمكن أن يكون المكون النظري لتشكيل الفكر السياسي الفلسطيني، وقد أجاب الميثاق الوطني الفلسطيني في العام 1968 عن هذا السؤال، وقد بين عبد الرحيم الشيخ<sup>[10]</sup> ويفصل دراج<sup>[11]</sup> وآخرون هذه اللحظات التكوينية في مبنى التفكير/ الفكر السياسي الفلسطيني، وعند الولوج إلى فكرة بندكت أندرسون عن الهوية المتخيلة،<sup>[12]</sup> بوصفها إطاراً جامعاً للبناء السياسي للأمة أو القومية أو الشعب الفلسطيني وهويته الوطنية، قد يكون مدخلاً نظرياً إثرائياً في تحديد ماهية الفلسطيني وتفكيره السياسي، فلا يمكن تصور التفكير السياسي الفلسطيني المعاصر وتحولاته دون ربطه بالهوية ونظرياتها. كما أنّ الهوية وطريقة فهمها تؤثر كثيراً في طبيعة وبناء التنظيم السياسي والحركة الوطنية.

يتكون هذا الفصل من جزأين: الأول وفق بناء «كروونولوجي» وتسلسل تاريخي، لأهم التحولات في شكل البنى التنظيمية وما تعكسه من تحولات فكرية، منذ ما قبل النكبة، وصولاً إلى ما بعد اتفاقيات أوسلو؛ والآخر يستعرض اللحظة الراهنة، مع مزيد من العمق في الاجتماع السياسي.

## أولاً: التطور التاريخي للمبنى الاجتماعي والسياسي واتجاهات التفكير

### 1. قبل النكبة: ميراث هيمنة العائلة والبحث عن بنية جديدة

لخصت بيان نويهض الحوت حالة المبنى الاجتماعي والسياسي في مطلع القرن العشرين، وبينت طبيعة البنى السياسية التي كانت سائدة إبان الاستعمار البريطاني لفلسطين، فكانت هناك تنظيمات سياسية، وتحديدًا الجمعيات الإسلامية-المسيحية، الذي ارتبط انبثاقها بوحي من حركة وطنية أكثر شمولاً، وهي الحركة في اتجاه الوحدة والاستقلال، وتمثل طموح

<sup>[10]</sup> انظر: عبد الرحيم الشيخ، الهوية الثقافية الفلسطينية: المثل والتمثيل والتماثل، في: التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها ومستقبل القضية الفلسطينية: المحور الأول للفلسطينيين.. الهوية وتمثلاتها (البيرة: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات، 2013).

<sup>[11]</sup> انظر: فيصل دراج، قضايا فلسطينية: السياسة والثقافة والهوية (رام الله: المجلس الأعلى للتربية والثقافة التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، 2008).

<sup>[12]</sup> انظر: بندكت أندرسون، الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها، تقديم عزمي بشارة، ترجمة نادر ديب (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)؛ وبندكت أندرسون وآخرون، القومية مرض العصر أم خلاصه (بيروت: دار الساقي، 1995)؛ وأوموت أوكيريملي، نظريات القومية: مقدمة نقدية، ترجمة معين الإمام (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).

السكان أن تتبع فلسطين أو سوريا الجنوبية؛ الدولة المنشودة في دمشق، وقد حضر موفدون من قبل الجمعيات المؤتمر السوري في حزيران/ يونيو 1919، وناقشوا موضع الهجرة اليهودية ووعده بلفور. وتعدُّ هذه الجمعيات أول مظهر للوعي السياسي المنظم في فلسطين إثر الاحتلال العسكري البريطاني. كان أعضاء الجمعيات من سائر فلسطين من المسيحيين والمسلمين، وكان أنشطها جمعيتا القدس ويافا. وكان الدور الأساسي للجمعية عقد المؤتمر الفلسطيني الأول في القدس، ورفع صوت الشعب الفلسطيني لمؤتمر السلم في باريس. ومثّل ذلك بداية واضحة لتشكل الوعي السياسي الفلسطيني بالخطر الصهيوني، وكانت المطالب الفلسطينية تنحصر في إنشاء الحكم الذاتي (وفق تصريح لويد جورج والرئيس الأميركي وودرو ويلسون (1913-1921) لمنح الحكم الذاتي للشعوب التي كانت تحت الحكم التركي)، ومعارضة الوطن القومي لليهود، والهجرة الصهيونية.<sup>[13]</sup>

ومن الأحزاب التي شكّلت في فلسطين الحزب العربي الموالي لبريطانيا، لكنه لم يستمر طويلاً وانضم أعضاؤه إلى الجمعيات الإسلامية المسيحية، وانبثق الحزب عن النادي العربي وكان من أعضائه محمد أمين الحسيني،<sup>[14]</sup> وكانت أهداف الحزب الوحيدة مع سوريا ومكافحة الصهيونية، وكان شعار الحزب «أرضنا لنا»، وتشكل أعضاء هذا الحزب من الشباب المنتمين إلى العائلات «العريقة»، مثل الحسيني والبيديري والعلمي وغيرها. وأما الجمعيات الإسلامية المسيحية فكانت تمثل غالبية أبناء العائلات والطوائف وأبناء القرى. كما تأسست جمعية الإخاء والعفاف في العام 1918 في القدس، وكان هدفها إزالة كل من يتعاون مع اليهود أو يبيع أرضه لهم، لكنها سرعان ما حلت بعدما انكشف أمرها أمام السلطات البريطانية.<sup>[15]</sup>

<sup>[13]</sup> بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948، ط 3 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986)، ص 80-84.

<sup>[14]</sup> محمد أمين الحسيني (الحاج أمين): «انتخب رئيساً لـ «النادي العربي» في القدس، وهو أول تنظيم سياسي في فلسطين مناوئ لسياسة وعد بلفور. حكمت السلطات البريطانية سنة 1920 عليه بالسجن غيابياً لتزعمه مظاهرات تلك السنة. هرب إلى الكرك ومنها إلى دمشق خلال العهد الفيصلي. عاد إلى القدس سنة 1920 بعد أن عفا عنه المندوب السامي السير هربرت صموئيل المعين حديثاً، وفاز بمنصب الإفتاء في أيار/ مايو 1921 خلفاً لأخيه الأكبر كامل بعد وفاة الأخير. وفي كانون الثاني/ يناير 1922، عين رئيساً لـ «المجلس الإسلامي الأعلى» الذي استحدثه صموئيل، فشغل الحاج أمين هذين المنصبين المهمين - إلى حين مغادرته فلسطين مكرهاً سنة 1937 - بهمة ونشاط عظيمين، فضلاً عن قيادته الحركة الوطنية خفية حذرًا من الحكومة البريطانية، فغدا أبرز زعماء البلد العرب وأوسعهم نفوذًا دون أن ينجو من معارضة «المعارضة» بزعامته راغب النشاشيبي، وعرف مؤيدو الحاج بـ «المجلسيين» نسبة إلى «المجلس الإسلامي الأعلى»، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية: <https://2u.pw/c80ZM0Z9>.

<sup>[15]</sup> بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية، ص 84-90.

بهذا المعنى، وبينما يوجد شبه اتفاق على رفض المشروع الصهيوني، كان هناك اتجاهان تنظيميان، يبني الأول على البنية التقليدية لدور العائلات الكبيرة، وهو ما تمت وراثته من العصر العثماني، ومحاولات بلورة توجه جديد أكثر راديكالية.

كانت المؤتمرات الفلسطينية تدعو إلى معارضة السياسة الصهيونية في فلسطين، ونمت توجهات فلسطينية متنوعة ومتعددة، وبرز الحاج أمين الحسيني بوصفه قائداً سياسياً شاباً ورجل دين، وعملت بريطانيا على خلق الخلاف السياسي بين العائلات؛ آل الحسيني وآل النشاشيبي، وأدت المنافسات العائلية إلى منافسات سياسية، وأخذ معسكر الحاج أمين لقب المجلسيين، وعلى الجانب الآخر وجد المعارضين لسياسة المجلس الإسلامي الأعلى ورئيسه، واستبدل الحزب العربي بالمجلسية وحزب الدفاع بالمعارضة، لكنها معارضة شكلية لتوجهات سياسية وطنية.<sup>[16]</sup> ويمكن عدُّ هذه الأحداث بوادر أو نزعة ثنائية قطبية في التفكير السياسي الفلسطيني في مرحلة ما قبل النكبة.

يمكن القول إن جزءاً من التفكير السياسي الفلسطيني قبل النكبة كان مرتبطاً بالبعد القومي العربي، وإن جزءاً آخر كان مرتبطاً بالبعد الديني والطائفي، وثمة نمط تفكير مرتبط بالمهادنة مع السلطات البريطانية، وآخر ثوري ذو بعد وطني وديني وقومي مثله الحاج أمين الحسيني. كما لا تخفى على أحد فكرة «المحاصرة» والتمثيل المناطقي، سواءً في تشكيل اللجان الإسلامية المسيحية أو في اختيار ممثلين من مناطق جغرافية مختلفة في فلسطين، مع التركيز على أن مركز الزعامة السياسية في تلك الفترة كان متمركزاً في العائلات المقدسية «العريقة»، ما يؤكد أن ثمة ارتباطاً ما بين المبنى السياسي وذاك العائلي والآخر الديني، فكانت الشخصيات التي تحظى بالهالة الدينية تتمتع بشرعية سياسية. مع التعرّيج على أن التفكير السياسي الفلسطيني كان واعياً بخاطر الصهيونية والاستعمار، ومنتشوقاً لحق تقرير مصير فلسطين.

## 2. ما بين النكبة والنكسة: تشتت المبنى الاجتماعي وانتشار الأحزاب العربية

أدت النكبة إلى تشتت القوى السياسية التقليدية القائمة سابقاً، وانكماش المجتمع الفلسطيني،<sup>[17]</sup> وبقي الحزب الشيوعي الإسرائيلي حزباً يعبر من خلاله الفلسطينيون عن

<sup>[16]</sup> المصدر السابق، ص 176.

<sup>[17]</sup> للمزيد عن المجتمع الفلسطيني بعد النكبة انظر: جميل هلال، الضفة الغربية: التركيب الاجتماعي والاقتصادي 1967-1948 (بيروت: مركز الأبحاث، 1975)؛ وحسين أبو النمل، قطاع غزة: 1967-1948 تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية (بيروت: مركز الأبحاث، 1979).

وجودهم بوصفهم سياسيين، وألحق الحزب الشيوعي في الضفة الغربية بالحزب الشيوعي الأردني، وفي غزة فحسب بقي الحزب الشيوعي الفلسطيني حزبًا يحمل الاسم الفلسطيني. وبرزت بعض الأحزاب السياسية العربية، مثل البعثيين (حزب البعث)، والقوميين (حركة القوميين العرب والناصريين من مؤيدي الرئيس المصري جمال عبد الناصر)، والإسلاميين (الإخوان المسلمين ولاحقًا حزب التحرير)، في الضفة الغربية وغزة بأشكال سرية وعلنية وفق حالة كل تجمع.<sup>[18]</sup>

ظهرت قبيل حرب 1967 (النكسة) مبادرات ومجموعات تعمل لفكرة الوطنية الفلسطينية، وعززت من وجودها حدوث النكسة وهزيمة الدول العربية ذات التوجهات القومية.<sup>[19]</sup> وبقيت الفترة ما بعد النكبة مرحلة كمون ونهوض متعثر وأحيانًا ناجح للتفكير السياسي الفلسطيني، وتجلت في بروز أنماط تفكير متعددة قومية، وشيوعية، واشتراكية، وإسلامية، ووطنية وغيرها. وساهمت النكسة في تصاعد التفكير السياسي المرتبط بالتوجهات الوطنية والتفكير بالمقاومة بوصفه خيارًا فلسطينيًا.<sup>[20]</sup> وأسست لنمط التفكير السياسي للأحزاب والجماعات ذات التوجه الإسلامي لاحقًا، بما هو رد فعل على فشل التوجهات السياسية القومية والعروبية.

### 3. ما بين النكسة واتفاقيات السلام الانتقالية: صعود الوطنية وتعددية الفصائل

فتحت النكسة الباب أمام الفلسطينيين للتفكير والعمل بكل أشكاله، وقد بينت ليزا تراكي أن التغيير الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني (خصوصًا داخل فلسطين)، منذ السبعينيات، نتج عن أربعة عوامل رئيسية: الدخل مع العمل في إسرائيل والحوالات للعمالة الفلسطينية في الخارج (الخليج آنذاك)؛ ونمو شريحة جديدة في السبعينيات نتيجة الدمج الاقتصادي بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي، ومثلت تلك الشريحة حلقة وصل بين الاقتصاديين؛ والتعليم سواء في الجامعات المحلية أو التعليم المجاني في جامعات الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية؛ والعمل السياسي، فتطور

<sup>[18]</sup> انظر: عصام نصار وماهر الشريف، تاريخ الفلسطينيين وحركتهم الوطنية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018).

<sup>[19]</sup> انظر: خليل الوزير، حركة (فتح) البدايات، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 104، خريف 2015؛ وحسان البلعاوي، غزة والحركة الوطنية الفلسطينية (عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2017).

<sup>[20]</sup> انظر: بلال شلش، هزيمة حزيران/ يونيو 1967 وإسهامها في إعادة بعث القوى السياسية المقاومة في الضفة الغربية، في: أحمد قاسم حسين (محرر)، حرب حزيران/ يونيو 1967: مسارات الحرب وتداعياتها (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020).

منظمة التحرير وأجهزتها والأحزاب الفلسطينية وأذرعها المتعددة وفر حراكًا اجتماعيًا كبيرًا للفلسطينيين، حيث إن غالبية قيادات السلطة الفلسطينية (التي تشكلت بعد العام 1994)، والمنظمات المجتمعية جاؤوا عبر تلك القنوات.<sup>[21]</sup>

جعل هذا النضال التعليم والحراك أساسين لجوهر عملية التفكير السياسي، وبرزت قوى مجتمعية داخل الجامعات، وبدأ العمل النقابي والتنظيمي والحزبي يعيد تشكيل التفكير السياسي الفلسطيني، على أسس الوحدة الوطنية والإجماع الوطني والتعددية والتنوع السياسي. ويظهر أن مرحلة ما بعد النكسة أدت إلى انفتاح آفاق في التفكير السياسي الفلسطيني والتوجهات والتيارات السياسية الفلسطينية. وفي مقابلة مع نقابي في جامعة بيت لحم، أشار إلى أن تشكيل النقابة جاء حتى تكون واجهة للعمل السياسي والتواصل مع المجتمع والحكم العسكري الإسرائيلي في ظل عدم وجود بنية تقوم بهذا الدور.<sup>[22]</sup> وبعدها برزت الكتل الطلابية بوصفها أحد أهم التعبيرات عن تشكّل نمط تفكير فلسطيني يؤمن بالعمل داخل الأرض المحتلة، وارتبط هذا بتحوّلات داخل الحركة الوطنية الفلسطينية وفي بنية المجتمع الفلسطيني الذي أصبح أكثر تنظيمًا وي طرح تفكيرًا سياسيًا ينسجم مع مواقف منظمة التحرير وتوجهاتها.<sup>[23]</sup>

على الصعيد ذاته، وخارج فلسطين، ناقش يزيد صايغ باستفاضة التحوّلات والجهود التي بذلتها المؤسسات السياسية لمنظمة التحرير عن فكرة بناء الدولة، واستخدمت كل الشرعيات والوسائل من أجل حشد الجماهير حول المشروع التحرري الفلسطيني الذي اختصره بعنوان كتاب «الكفاح المسلح والبحث عن دولة».<sup>[24]</sup> وقد عبر فيصل حوراني عن التحوّل في الفكر السياسي الفلسطيني بعد النكسة، بتحوّل التفكير من تفكير قومي إلى تفكير وطني، ومثال ذلك التحوّل في تسمية الميثاق القومي الفلسطيني 1964 إلى الميثاق الوطني الفلسطيني 1968.<sup>[25]</sup>

<sup>[21]</sup> ليزا تراكي، المجتمع الفلسطيني: واقع وتوجهات معاصرة (بيروت: برنامج دراسات المرأة، جامعة بيرزيت، 1997)، ص 7 و 12 و 13.

<sup>[22]</sup> حوار مع نقابي سابق، بيت لحم، 10 أيلول / سبتمبر 2024.

<sup>[23]</sup> انظر: أحمد عز الدين أسعد، بلاد على أهبة الفجر: العصيان المدني والحياة اليومية في بيت ساحور (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).

<sup>[24]</sup> انظر: يزيد صايغ، الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993: الكفاح المسلح والبحث عن دولة، ترجمة باسل سرحان، مراجعة يزيد صايغ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2023).

<sup>[25]</sup> انظر: فيصل حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974: دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية (بيروت: مركز الأبحاث، 1980).

كما لا يمكن إغفال التفكير الثوري الذي هيمن على التفكير السياسي الفلسطيني، ويتضح هذا من حيث النظر إلى شعارات الأحزاب والفصائل الفلسطينية في فترة صعود الحركة الوطنية الفلسطينية التي تعكس بعدين مركزيين، أحدهما كان التفكير في الوطن، وهو يستدعي حضور خريطة فلسطين في الشعار، وحضوراً كثيفاً لرموز الكفاح المسلح، مثل البندقية والقنبلة اليدوية وغيرهما.<sup>[26]</sup> وأنتج هذا مقولات تعكس طبيعة التفكير السياسي الفلسطيني، مثل مقولة «ديمقراطية غابة البنادق»، و«الفكر ينبع من فوهة البندقية»، وكان شعار الاتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين «بالدم نكتب لفلسطين».

هنا برزت أحادية في النظر إلى منهج العمل القائم على ثورة البنادق، ولكن برزت أنماط تفكير فلسطينية متعددة تهمل من جميع المنابع الفكرية والسياسية والأيدولوجية، بين الوطنية، والقومية العربية، واليسار بتفرعاته، والسوفييتي، والفيتنامي، والصيني (الماوي).

بعد الصعود الثوري جرت تحولات كبرى في التفكير السياسي الفلسطيني من فكرة التحرير والوطن إلى فكرة المرحلة، والسلطة المقاتلة، والدولة المستقلة، وانعكس هذا في خطاب وبناء منظمة التحرير في الشتات. هذه التحولات لم تجر في فراغ، بل عكست أحادية التوجه في فهم طريق تحرير فلسطين الذي لم يكن بعيداً عن الإقصاء والمحاربة والهيمنة.

في فلسطين، شكلت المرحلة من نهاية السبعينيات وحتى نهاية الثمانينيات تصاعداً في التفكير السياسي الفلسطيني المبني على المبادرة والعمل الجماعي والتنظيمي والمؤسسي والثقافي والصحافي، الذي أغنى المرحلة بفكر سياسي عن حق تقرير المصير وإنجاز الدولة الفلسطينية، وذلك عبر أشكال متعددة، مثل الانتفاضة، والعصيان المدني، واللجان الشعبية، وبناء المؤسسات الجماهيرية، وقد أنتجت تلك الأدوات تفكيراً سياسياً مبنياً على المبادرة والروح الجماعية والشراكة السياسية، وخير مثال عليها القيادة الموحدة لانتفاضة 1987، حيث جمعت أربعة فئات أساسية (حركة فتح، والجهتان الشعبية والديمقراطية، والحزب الشيوعي).

#### 4. ما بعد اتفاقيات أوسلو.. السلطة والزبائنية والانقسام

يصف جميل هلال ملامح الحقل السياسي الفلسطيني بعد اتفاقيات أوسلو (1993-1994) بقوله إنه قد نشأ في الحقل السياسي الفلسطيني بعد أوسلو نظام سياسي جديد له تنظيمه الحاكم، وأحزاب وتنظيمات معارضة. وثمة صراع بين أحزاب السلطة والمعارضة،

<sup>[26]</sup> عبد الرحيم الشيخ، تفكيك التركيب: تحولات الخارطة في الميثاق الفلسطينية، تبين للدراسات الفلسفية، العدد 5، صيف 2013، ص 132.

ودخل الحقل لاعبون سياسيون جدد، واختفت تنظيمات سياسية تشكلت في السابق امتدادًا لأنظمة عربية، وضعف تأثير تنظيمات أخرى، وتلاشى دور مؤسسات منظمة التحرير، وتراجع دور تجمعات الشتات الفلسطيني.

ورث الحقل الجديد ثقافة سياسية تعطي التعددية الحزبية والتنظيمية والفكرية قيمة إيجابية نوعًا ما، لكن هيمنة ثقافة سياسية ديمقراطية الميول والاتجاهات ليست شرطًا كافيًا لقيام نظام ديمقراطي، فهي ثقافة لم تعطل تطور العلاقات الزبائية (النفعية والمصلحية بين الحاكم والمحكوم)، كما أن تضاريس الحقل السياسي، والتحول التي شهدتها الحقل الاجتماعي، تطرح احتمالات قيام اصطفايات اجتماعية وسياسية جديدة، وتطرح زيادة في محاولات صوغ مؤسسات المجتمع المدني والأهلي وفق رؤية الجماعات الفلسطينية المهيمنة. ويُسرّع في هذا وذاك القلق المعيشي وتراجع الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في مناطق السلطة الفلسطينية، مع تنامي تيار ديني سياسي ذي قاعدة جماهيرية ومؤسسية، وبات هذا الطرف لاعبًا في الحقل السياسي الوطني المتمحور حول مشروع الدولة. وهنا تحولت وبرزت الثنائية الفلسطينية لتكون بين تيارين أو قوتين (تيار حركة فتح والمشروع الوطني والدولاتي، وتيار حركة حماس ببعده الإسلامي والاجتماعي)، وعلى الرغم من التقارب التدريجي بين البرنامجين على قاعدة السعي إلى الدولة بقي الانقسام وتجدد، خصوصًا بعد نشوء جماعات فلسطينية مهيمنة واحدة في الضفة الغربية وأخرى في قطاع غزة. كما باشرت النخبة التكنوقراطية الأمنية المتنفذة في السلطة بناء نفوذ سياسي واقتصادي ملموس لها. وبرز في الجانب الآخر تمللات احتجاجية لفئات وشرائح اجتماعية شعرت بالغبن أو بالتهديد (التحركات الطلابية، وإضراب المعلمين)، وتراجع نفوذ المعارضة العلمانية واستمرار عملية تشظيتها.<sup>[27]</sup>

## ثانيًا: اللحظة الراهنة.. هشاشة الحقل السياسي

كان الجزء الأول من هذا الفصل استعراضًا تاريخيًا كرونولوجيًا للإطار العام في التفكير السياسي، وفي هذا الجزء الثاني قراءة تربط الماضي بالحاضر، وتستعرض بعض القوى السياسية الأساسية المكونة للمشهد الفلسطيني، وتمثل في الطبقة الوسطى، والمجتمع المدني، والعشائر، ورأس المال، والاحتلال، والسلطة، والقوى السياسية الفصائلية والحزبية، فضلًا عن الحركات والنقابات. والخلاصة من استعراض هذه القوى الوصول إلى أسباب حالة يمكن وصفها بالهشاشة السياسية.

<sup>[27]</sup> جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية، ط 2 (رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006)، ص 264-266.

## 1. صعود الطبقة الوسطى ونكوصها

بيّن جميل هلال أنه كان لشكل الحركة الوطنية الفلسطينية في ستينيات القرن الماضي وسبعينياته دور في تولي الطبقة الوسطى الفلسطينية الحديثة الدور القيادي (بدل العائلات التقليدية)، وفرضت الطبقة الوسطى الفلسطينية حضورها لتكون قوة فاعلة في الحقل السياسي في بيئة سياسية غابت عنها أيديولوجيا أو ظروف تشكل الطبقة الوسطى. وجادل هلال أن التعليم هو رأس المال الأساسي للطبقة الوسطى، وأنها سعت إلى تحويله إلى أشكال أخرى من الرساميل المادية والسياسية والاقتصادية من خلال حيازة (المنزل، والوظيفة العالية، ومكان السكن... إلخ). وأوضح هلال أنه كان للهجرة ونشوء السلطة الفلسطينية دور في توسيع صفوف الطبقة الوسطى الفلسطينية. ولكنه يبين أنها باتت تشعر بالهامشية السياسية بعد قيام السلطة.<sup>[28]</sup>

ويوضح هلال أن الطبقة الوسطى الفلسطينية عانت تاريخياً من فوضى في الهوية والمرجعية الثقافية. وقال إن ما ميّزها تشكلها خارج دولتها الوطنية، وغالبيتها تشكلت في خارج فلسطين بعد نكبة 1948 ونكسة 1967. وكان لغياب المركز المدني بعد قيام السلطة الفلسطينية وصعوبة التواصل بين مدينة القدس وبقية مدن الضفة، وبين الأخيرة ومدن قطاع غزة، دور في ضعف الطبقة الوسطى الفلسطينية. كذلك أدت التغيرات على المجتمع الفلسطيني، مثل النكبة والنكسة، إلى بتر المدينة الفلسطينية، فمثلاً يفوق عدد سكان بعض المخيمات عدد الأماكن المصنفة حضراً في فلسطين.<sup>[29]</sup>

في العادة، تمثل الطبقة الوسطى الحاضن الاجتماعي والسياسي والثقافي لصعود قيادات المجتمع المدني الفلسطيني والحركات الاجتماعية، وتزدهر الطبقة الوسطى في رحاب المؤسسات، ولكن ثمة إشكالية كبيرة في المؤسسات في الوقت الراهن، فغالبيتها تعاني من الهيمنة السياسية والحزبية والاجتماعية، وحتى العائلية، وتدار مجموعة كبيرة من المؤسسات الأهلية والمدنية والنقابية بمنطق الزبائنية والمحاصصة، وأثر هذا على شكل الطبقة الوسطى فأصبحت تنمو في اتجاه موازٍ للنظام السياسي القائم، وفقدت تنوعها السياسي والثقافي والاجتماعي لصالح شكل مشوه للطبقة الوسطى أو الوسطية كما يوصفها بلال سلامة.<sup>[30]</sup> وما زاد الطين بلة الانقسام الفلسطيني الذي بتر تلك الطبقة وأعاق نموها الطبيعي، إلى جانب

<sup>[28]</sup> جميل هلال، الطبقة الوسطى الفلسطينية: بحث في فوضى الهوية والمرجعية الثقافية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2006)، ص 274-283.

<sup>[29]</sup> المصدر السابق.

<sup>[30]</sup> بلال عوض سلامة، في معنى المكان: وحي من دروس المقاومة المقدسية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2023)، ص 141-150.

السياسات النيوليبرالية، وثقافة الاستهلاك الاستعراضي التي حرفتها عن وظيفتها التنويرية والعضوية للمجتمع بمنطق المثقف العضوي لأنطونيو غرامشي، فأصبحت تلك الطبقة فاعلاً ساكناً لا يتحرك، وأصبحت مهيمناً عليها من النظام السياسي ورأس المال الفلسطيني الذي يحتكر المؤسسات الكبرى، مثل البنوك والاتصالات والإسكان والمواد الاستهلاكية الأساسية. ولا يمكن إغفال دور الاحتلال المركزي في تفتيت نسيج الطبقة الوسطى عبر سنوات طوال من خلال سياساته في اغتيال واعتقال ونفي وإبعاد الكوادر السياسية والثقافية والاجتماعية التي تشكل حالة سياسية أو اجتماعية في المجتمع الفلسطيني.

رافق فوضى الطبقة الوسطى في هويتها ترحل في المجتمع المدني الفلسطيني، ويرى جورج جقمان أن التنظيمات المهمة التي تقوم بوظيفة العمود الفقري للمجتمع المدني، هي الأحزاب والتنظيمات والأطر واللجان التي لها امتداد جماهيري وقاعدة تنظيمية تمنحها قوة كافية للوقوف أمام السلطة، وللنضال من أجل إرساء أسس الديمقراطية.<sup>[31]</sup>

وما يمكن قوله إن الأحزاب والأطر السياسية أحد مكامن خلل المجتمع المدني وضعفه، وفي الوقت ذاته هي الترياق لإصلاح المجتمع المدني وإعادته إلى مساره ودوره الحقيقي والطبيعي؛ أي إن السياسي بمعناه العام هو الذي شكّل النظم الاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية وطريقة تفكيرها، وعلى الثقافي إعادة تصحيح مسار السياسي، وإن امتلاك السياسي لإرادة التغيير والفعل والحراك هو محرك الإصلاح الحقيقي للمجتمع المدني والمجتمع عمومًا.<sup>[32]</sup>

## 2. فشل المجتمع المدني/ الأهلي في تشكيل التيار الثالث

فشلت مؤسسات المجتمع المدني والأهلي والحركات الاجتماعية في أن تشكل تياراً ثالثاً في الحالة الفلسطينية،<sup>[33]</sup> وفي خلق تفكير سياسي خارج الثنائيات المركزية في التفكير السياسي الفلسطيني، على الرغم من أنه كان من الممكن أن تكون هذه المؤسسات

<sup>[31]</sup> جورج جقمان، المجتمع المدني والسلطة، في: الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية (رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1995) ص 112.

<sup>[32]</sup> انظر: فيصل دراج، بؤس الثقافة في المؤسسة الفلسطينية (بيروت: دار الآداب، 1996)؛ وعبد الرحيم الشيخ، المقولة الثقافية تنتصر على السياسية والتقسيم، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 85، شتاء 2011.

<sup>[33]</sup> تشكل حركتا فتح وحماس، وجمهورهما ومؤسساتهما وبرامجهما، تيارين مركزيين في المجتمع الفلسطيني، وكان يوجد دائماً سؤال عن وجود تيار ثالث ينهي هذا الاستقطاب الثنائي.

رافدًا من روافد التفكير المهمة، إذا ما أعيد النظر في بنيتها وتركيبتها وأدائها ووظيفتها المجتمعية نحو أطر الفئات الاجتماعية المهمشة، ورفعها قيم العدالة والحرية والتحرر في مواجهة المفاهيم الإقصائية التي تحتكر الحقيقة والمجال العام، وفي مواجهة المفاهيم الاستهلاكية. ويمكن القول إن الشرط الحاسم لقيام المنظمات الأهلية بدور حاسم في استنهاض «التيار الثالث»، أو نمط تفكير سياسي جديد يتجسد في الابتعاد عن التفكير السياسي المعولم، والانتباه إلى الأولويات والتحديات الداخلية، وبناء المنظمات الأهلية والحركات الاجتماعية على أرضية اجتماعية وطنية تلتقي عليها القوى السياسية المتعددة على قاعدة نمط تفكير سياسي وطني جامع.

### 3. «تغول» العشائر والعائلات المهيمنة ورأس المال

يعاني المجتمع الفلسطيني من تغول العشيرة (العائلات الكبيرة) في المجال العام، أو بكلمات أخرى صعود العائلات وتناميها، حيث كسبت معارك جديدة لصالحها في مواجهة قيم الحدادثة. وللعشائر سيطرة نسبية على القضاء، أو بناء قضاء موازٍ متمثل في القضاء العشائري، ويتسلل نفوذ العشائر إلى التعليم عبر مجالس أولياء الأمور في المدارس، إلى جانب اختراقها الأحزاب السياسية وتحالفها معها، فمثلًا نجح حزب التحرير في التحالف مع العشائر في الخليل، وتحالفت من قبل حركتنا فتح وحماس مع العشائر، ولم تنجُ كذلك التيارات اليسارية من هذا المأزق. في حالة حزب التحرير، فإن ثمة تحالف إستراتيجي بين حزب التحرير والعشائر الكبيرة واستقطاب زعامتها إلى قيادة الحزب. لقد خاض التحالف الديني - العشائري في الأعوام 2017-2020 حركات كبيرة ضد المجتمع المدني ومؤسسات السلطة في الضفة الغربية، وتحكم جزء من عشائر مدينة الخليل في مجموعة من القضايا الاجتماعية التي تبنتها السلطة الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني، مثل اتفاقية سيداو، وأيضًا تجميد تطبيق قانون الضمان الاجتماعي. ولقد استفادت العشيرة من التكنولوجيا والتحديث، وأصبحت العشيرة كيانًا عشائريًا وهو كيان اجتماعي، وأصبحت مظلة لرؤوس الأموال والكوادر والنخب الأكاديمية، وطورت بنيتها التنظيمية عبر الدواوين العشائرية، مثل مجلس العشيرة وسكرتير العائلة وأمين الصندوق للعائلات، ومواقع للتواصل الاجتماعي. وتنامي العشائرية جزء من أدوات السيطرة الاجتماعية التي أسستها السلطة، فالسلطة أسست جسمًا رسميًا لها بوصفه جزءًا من البنية السياسية والقضائية؛ أي إن الحدادثة دخلت إلى العشائر بالشكل لكنها ما تزال تبني قيم ما قبل الحدادثة (مثل الوساطة، والمحسوبية، والتعصب الديني، والذكورية، والخضوع للعادات والتقاليد، والثأر، والنظرة الدونية للمرأة، والقتل على خلفية الشرف). وليس للعشائر أمان، فهي تتحالف

مع الأقوى، ويجب تقوية المجتمع المدني، وخصوصًا الأحزاب، لتكون هي الفاعل المجتمعي الأساسي.<sup>[34]</sup>

كما أضحى رأس المال الفلسطيني يتغول على أنماط التفكير الفلسطينية من خلال ابتلاعه للسوق، وتعزيزه نمط التفكير الاستهلاكي. وقد تسلل رأس المال الاستهلاكي عبر عباءة الخطاب الوطني، ويقدم نفسه بوصفه رأس مال وطنيًا هدفه خدمة الوطن وأهله، مع أنه عزز الاغتراب الثقافي والسياسي والاجتماعي في السلع المروجة والخدمات المقدمة، وأنتج مناطق سكنية مغايرة ومناخية للمشهد الثقافي والطبيعي والحضري الفلسطيني، وعزز من قيم ونزعات الاستهلاك الاستعراضي، التي لا يمكن عزلها عن فكرة التحول في أنماط التفكير السياسي الفلسطيني المرافقة لخطاب «إنهاء الاحتلال وبناء الدولة»، الذي شاع بعد نهاية الانتفاضة الثانية، وقد أسس هذا النمط السياسي الثقافي الاقتصادي أنماط تفكير سياسية اقتصادية لا تتوافق مع منظومة القيم السياسية الفلسطينية التي تنادي بالتححرر وحق تقرير المصير، كونها تشكل في تحالفاتها وتعاقدها الاقتصادية من الباطن مع الاحتلال خروجًا عن التفكير السياسي المقبول فلسطينيًا.

#### 4. سلطات الاحتلال والسلطة والمجتمع المدني

يعاني المجتمع المدني والأهلي الفلسطيني وتفكيره السياسي من مجموعة كبيرة من التحديات، التي تتمثل في أكبر تحدٍّ وهو الاحتلال، فأى مؤسسة مجتمع مدني أو أهلي تعمل في المجال العام بالمعنى الوطني السياسي تتعرض للمضايقة والإغلاق والملاحقة، مثلما حدث من إغلاق الاحتلال الإسرائيلي عددًا من المؤسسات في القدس، مثل بيت الشرق وجمعية الدراسات العربية، وإغلاق مؤسسات أخرى في رام الله، مثل مؤسسة الحق وغيرها.

في رام الله كذلك أُغْلِقَت فضاوية القدس في العام 2019، واعتُقل بعض من الكوادر والعاملين في مؤسسات المجتمع المدني والأهلي. كما لا يمكن إهمال فواعل ما قبل حداثة، مثل العشيرة في تقويض أي مبادرة للنهوض الحداثي لمؤسسات المجتمع المدني الأهلي، فالعشائر والانقسام السياسي وحالة الاستقطاب بين معسكري حركتي فتح وحماس؛ أفقدت المجتمع المدني والأهلي بريقه وقوته وحضوره في التفكير السياسي الفلسطيني، وثمة نقمة مجتمعية على مؤسسات المجتمع المدني والأهلي وتفكيرها السياسي ورهاناته، وتحديدًا المجتمع

<sup>[34]</sup> مشهور البطران، السلطة والعشائر: من يحكم من اجتماعيًا؟، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 122، ربيع 2020، ص 191-197.

المدني في صيغته ما بعد «أوسلو». تلك العوامل وغيرها محددات أثرت على تطور مؤسسات المجتمع المدني ونموها، وأعاقتها عن القيام بدورها السياسي، فتراجعت بعض المؤسسات، وانكفأت على نفسها، وانسحبت من الحيز العام إلى حيزها الخاص؛ لتقوم بممارسة برامجها ضمن دائرة تأثير محدود جداً. وأُغْلِقَتْ بعض المؤسسات، وأُلْحِقَ بعضها الآخر بمؤسسات أخرى نتيجة نقص التمويل، أو استنفادها أهدافها وجمهورها، وجزء من تلك المؤسسات مغترب عن واقعه، ويعمل نخبويًا وفي برامج لا تؤثر في السياسة أو في المجتمع، وجزء قليل جدًا من مؤسسات المجتمع المدني له حضور فاعل في المجال العام، ويقود تفكيرًا سياسيًا جديدًا ينشغل بالحيز السياسي الفلسطيني.

يقول جميل هلال إن إنقاذ الوضع الفلسطيني من مخاطر التمزق والحرب الأهلية يكون عبر أداة مجتمعية بناءة، وإن الأداة المرشحة لذلك هي القوى والأحزاب والهيئات والشخصيات الديمقراطية والتقدمية، شريطة أن تلتقي على برنامج موحد، وتعثر على إطار تنظيمي جامع.<sup>[35]</sup> وهذا قريب من تصور جقمان الذي يرى أن الأحزاب هي العمود الفقري لأي إصلاح داخل المجتمع الفلسطيني والمجتمع المدني. وإن حالة التراجع والخمول في التفكير السياسي الفلسطيني مرتبطة ارتباطاً أساسياً بعطب المجتمع المدني، وتحديدًا القوى المنظمة السياسية فيه، مثل الأحزاب والمؤسسات النقابية واللجان والأطر الطلابية والنسوية وغيرها.

## 5. هشاشة الحقل السياسي الفلسطيني وعلاقتها بعطب أنماط التفكير

هيمنت حركة فتح على الحقل السياسي الفلسطيني منذ العام 1968 وحتى العام 2006 هيمنة منفردة، أو ضمن توازنات بالغلبة وتحالفات معقدة ومتعددة، وأدارت الحقل السياسي بشريعات مختلفة، منها الشرعية الثورية، ومبدأ ديمقراطية غابة البنادق، ولاحقًا بالشرعية الديمقراطية الانتخابية، والزبائنية والأبوية، والأبوية المستحدثة وفق وصف هشام شرابي،<sup>[36]</sup> ضمن ميكانيزمات وآليات تثبيت الشرعيات والحكم وإدارة المعارضة واحتوائها، واقترضت أدوات الدولة التسلطية التي تتمفصل وفق خلدون النقيب في

<sup>[35]</sup> جميل هلال، مداخلة حول إشكالات مأسسة الديمقراطية في الحياة العامة الفلسطينية، في: الديمقراطية الفلسطينية، ص 102.

<sup>[36]</sup> انظر: هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992).

الهيمنة على الاقتصاد وقوى المجتمع المدني.<sup>[37]</sup> وقد خلق هذا نمط تفكير أقرب إلى ما يكون نمط تفكير «تغليب الانتماء على المرجعيات الأخلاقية» وفق مروان دويري،<sup>[38]</sup> وبني هذا النمط على مبدأ التفكير الثنائي المقلوب، كون ثمة ثنائيات وأضداد دائماً ما تحاول الحركة الوطنية الفلسطينية خلق الاجتماع والتوافق بينها، وربما أنتج هذا نمط التفكير «الاعم» (أي الإجابة بالغموض ما بين «لا» و«نعم»): نمط التفكير السياسي الضبابي، أو التفكير السياسي الموارد غير المبني على رؤية واضحة، بل هو تفكير ارتجالي؛ يحاول الوقوف في الوسط في ظل الثنائيات المتنافرة. وهذا ما جعل التفكير السياسي الفلسطيني بعد «أوسلو» يتسم في الغالب بالتلعثم، والارتجال، وغياب الرؤية والمنطق والمحااجة، وضعف الإجماع على موقف معين، وهذا خلق حالة من الهشاشة في البنية السياسية الفلسطينية.

بعد توقيع اتفاقية «أوسلو» ونشوء نظام سياسي فلسطيني وتشكل أجهزة دولانية، كانت المنافسة بين تيارات حركة فتح وأنصارها وبعض أطراف المعارضة الضعيفة، لكن انتخابات المجلس التشريعي الثانية في العام 2006، شكلت نقطة تحول في الحقل السياسي الفلسطيني، ومسألة المنافسة بين الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية، توجت بفوز حركة حماس في الانتخابات، وما لحق ذلك من انقسام سياسي لا يزال مستمراً، وأسس لحالة استقطاب ومنافسة وإقصاء لم يشهد حدتها الحقل السياسي الفلسطيني من قبل، من حيث ديناميات تصاعد الانقسام السياسي والجغرافي بين الجماعات المهيمنة في قطاع غزة والضفة الغربية، والمشايعة السياسية والخطابية لتياري فتح وحماس، أو محاولة معارضتهما على الأرضية السياسية ذاتها.<sup>[39]</sup> وهذه اللحظة السياسية أنتجت نمط التفكير المرتبط «نظرية المؤامرة وغياب المسؤولية الذاتية»<sup>[40]</sup> وفق وصف دويري. كما أنتجت هذه الحالة خطاب كراهية، وأصبح نمط التفكير السياسي الفلسطيني ثنائياً إقصائياً مبنياً على منطقتين معاً أو ضد، وخلق حالة من التشنج في التفكير السياسي الفلسطيني ما تزال عوارضها تنعكس في المبنى السياسي والتفكيري الراهن.

<sup>[37]</sup> انظر: خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996).

<sup>[38]</sup> مروان دويري، أنماط التفكير والمواجهة المعيقة لهضة مجتمعنا الفلسطيني، مؤتمر فلسطين تفكر... قراءات في تحولات العقل الفلسطيني، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، 10 آب/ أغسطس 2024.

<sup>[39]</sup> انظر، جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو..

<sup>[40]</sup> مروان دويري، أنماط التفكير والمواجهة.

يتوافق هذا مع رؤية جميل هلال بأن العقود الثلاثة الأخيرة أدت إلى تفكك الحقل السياسي الفلسطيني، بفعل تغول دولة الاستعمار الاستيطاني «إسرائيل»، والتناقضات الداخلية بعد «أوسلو»، وحالة من الاغتراب بين النخبة وعامة الناس، إضافة إلى الانقسام السياسي.<sup>[41]</sup> ويُن هلال أن حالة الاستقطاب في الحقل السياسي الفلسطيني سابقة للانقسام السياسي ما بين فتح وحماس، وقد عَجَّلَ الانقسام حالة الاستقطاب والفوضى في الحقل السياسي. ويعزو هلال حالة تآكل الحقل وهشاشته إلى شلل المؤسسات السياسية الفلسطينية، والعزل المناطقي والاجتماعي، إلى جانب التدخل الخارجي الإقليمي والدولي.<sup>[42]</sup>

وبفعل هذا التفكك والنكوص السياسي، وظفت القبيلة والعشيرة والجهوية بوصفها أداة أو فاعلاً اجتماعياً وسيطاً ما بين سلطة «السلطة» والمجتمع، وفُعَلت في حالة الاستقطاب والاصطفاف الاجتماعي السياسي في المجتمع الفلسطيني.<sup>[43]</sup> وبسبب الخلل البنيوي والوظيفي في المبنى السياسي والاجتماعي والاقتصادي للحقل السياسي الفلسطيني وأدواته، هُمشت القوى التضامنية وأضعفت وهُيْمَنَ عليها، مثل النقابات والاتحادات، واستعوض عنها بالقوى الموازية مثل العائلة والقبيلة والجهوية وفق توصيفات خلدون النقيب.<sup>[44]</sup> وأضحى التفكير السياسي الفلسطيني يستدعي القبيلة ورموزها - ويستل شرعيته منها - والمناطقية والجغرافيا الاجتماعية والسياسية في التعيينات والترقيات، وفي الانتخابات وتشكيل القوائم الانتخابية، وتوزيع الكوتا في المؤسسات السياسية الفلسطينية من أعلى الهرم السياسي ممثلاً بالمجلس الوطني الفلسطيني، وصولاً إلى قاعدة الهرم في تشكيلة مجلس اتحاد الطلبة في الجامعة الفلسطينية والمنظمات الأهلية.

يرجع باسم الزبيدي بعض الإشكاليات السياسية-الاجتماعية إلى الثقافة السياسية، التي نشأت وتبلورت في ظل السلطة الفلسطينية، وهي في كثير من جوانبها امتداد للثقافة والتقاليد السياسية التي أثرت في الحركة الوطنية الفلسطينية قبل نشوء السلطة. إن الثقافة السياسية الفلسطينية تتسم بوجود نظام سياسي أبوي يقوم على عظمة الحاكم وبأس أهل السلطة، ويعزز احتكار القرار، ويقوم على الشخص بدلاً من المأسسة وحكم القانون. ويغلب على النظام السياسي ثقافة سياسية تهتم بالأمور الآنية على الأمور الإستراتيجية.

[41] جميل هلال، تفكك الحقل السياسي الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 107، صيف 2016، ص 7-8.  
[42] Jamil Hilal. The Polarization of the Palestinian Political Field. Journal of Palestine Studies. Vol 39. No 3. Spring 2010, P. 24.

[43] أحمد حرباوي، السلطة الفلسطينية وهويتوس القبيلة: استحياء السلطة من الرمز الاجتماعي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 131، صيف 2022، ص 40.

[44] خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي، ص 183.

وأما بخصوص أنساق التنشئة والتعبئة والمشاركة السياسية السائدة فتتمثل في استئثار الحزب الحاكم وهيمنته على الحياة السياسية والاعتراب الديمقراطي.<sup>[45]</sup>

خلق هذا العطب البنيوي في الاجتماع السياسي الفلسطيني نمط تفكير مبنياً على خطاب كراهية وعدائية، امتد منذ الانقسام الفلسطيني، وبني عليه نمط تفكير سلبي يعلي من صوت التخوين والتشكيك بالقوى السياسية المختلفة وبتفكيرها السياسي النهضوي، وانتشر هذا الخطاب أو نمط التفكير داخل الفصيل الفلسطيني نفسه، والحركات السياسية والاجتماعية التي أضحت تعاني من هشاشة في التفكير السياسي، ويتجلى ذلك في انعدام القدرة على إنتاج فكرة سياسية ناضجة تجمع الكل الفلسطيني، أو العودة إلى نقطة تفكير سياسي جمعي، مثل الميثاق الوطني 1968.

يفسر هذا بمقولات سوسولوجية مرتبطة بطبيعة النظام الأبوي والأبوية المستحدثة (هيمنة الأب- القائد)، وفكرة الدولة التسلطية التي تتم فصل في المبنى الاقتصادي وتتسرب إلى المجتمع المدني/ الأهلي ومؤسساته، وانعكاساً لهشاشة الدولة (السلطة) المرتبطة بطريقة متناقضة بهشاشة القوى الاجتماعية، وضعف قدراتها التمثيلية لقواها وقواعدها الشعبية. وأصبح نمط التفكير السياسي الرائج نتيجة اضمحلال الحقل السياسي هو نمط التفكير الثنائي المقلوب، وكأن السياسة إما خير وإما شر، وأنه ليس ثمة نمط تفكير سياسي خارج القائم.

## ثالثاً: ملامح من التحولات في التفكير السياسي وإشكالاته

### 1. التفكير السياسي المجهض

يقول مجدي المالكي إن الحركة الطلابية قبل «أوسلو» انغمست في الممارسة النضالية السياسية الميدانية، من دون اهتمام كبير بالقضايا الأخرى، باستثناء بعض المعارك النقابية التي جرى خوضها لفترات قصيرة مع بعض إدارات الجامعات. لكن بعد «أوسلو»، شهدت معظم الأحزاب والتنظيمات السياسية أزمت تنظيمية وأيديولوجية انعكست على الجسم الطلابي، وبرزت مظاهر الإحباط والانفلاشية التنظيمية واللامبالاة وبعض مظاهر الانقسام والتشردم في أوساط الطليعة الطلابية. ووقعت الحركة الطلابية في حالة اغتراب

<sup>[45]</sup> باسم زيدي، الثقافة السياسية الفلسطينية (رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية،

عن أحزابها حينًا. وعزف الطلاب عن العمل السياسي المباشر، وبرزت لجان طلابية غير سياسية، مثل لجان البيئة وحقوق الطلاب وكتل المستقلين، وأحجم الطلبة عن حضور الندوات السياسية والاجتماعات التي تدعو إليها الأطر الطلابية. وزاد عدد الطلبة المستقلين سياسيًا ونقابيًا، وبرزت ظاهرة الشللية القائمة على أسس العلاقة الاجتماعية والجهوية، لا على أساس القاعدة السياسية، كما كان الحال سابقًا، وكذلك برزت المجموعات المنطقية والموقعية (الشمال، والجنوب، والوسط، وغزة، والقدس، والضفة). وفي ظل سيادة شعور الشباب والطلبة بفقدانهم مكانتهم الاجتماعية والسياسية السابقة ودورهم المجتمعي، وانحيار القيم التضامنية التي كانت تجمع مجمل فئات الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، وانحيار أحلامهم الوطنية، برز في صفوف الطلبة اتجاهان: الأول تمثل في النزعة الجماعية المتزايدة نحو تبني أفكار أصولية دينية، ما يسمح لهم بملء الفراغ الأيديولوجي، وخلق شبكة جديدة من المثاليات والطموحات الرومانسية عن المجتمع المنشود؛ والآخر اتجه نحو تبني مجموعة السلوكيات الغربية، والعزوف عن النشاطات السياسية والقضايا المجتمعية الكبرى، والاستهتار بالشعارات المثالية، وتقوقع الاهتمامات في مجال اللباس والموضة والحفلات.<sup>[46]</sup> وهذه التحولات مرتبطة بتغيير أنماط التفكير لدى الفاعل الاجتماعي، التي تأثرت بالتحولات السياسية والاجتماعية في المجتمع الفلسطيني والإقليم.

وقد بيّن بلال سلامة كيف أن غياب المشروع الوطني الفلسطيني، وتراكم الإشكاليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، خلقا حالة من التشظي بين الفعل الفردي والفعل الجمعي، والمصلحة الشخصية والمصلحة الجماعية؛<sup>[47]</sup> أي إن هناك نمط تفكير سياسيًا جماعيًا أضحى مرتبطًا بالبنى السياسية، مثل الأحزاب والنقابات وغيرها، لها توجهاتها وتفكيرها السياسي، سواء المنسجم أو المعارض للفعل السياسي الرسمي. وبرز نمط تفكير سياسي فردي مرتبط بطريقة أو بأخرى بالتفكير الجمعي، لكنه منفصل أحيانًا عنه في القرارات الحاسمة والأساسية، لكن لا يمكن نفي تأثير التفكير السياسي الجمعي على التفكير السياسي الفردي.

كما بين أحمد عزم عطب التفكير السياسي، وعدم وصوله إلى بنى محددة ذات أهداف واضحة، عبر توضيح شيوع وسمات ظاهرة «الحركات» الشعبية الفلسطينية، التي ظهرت

<sup>[46]</sup> مجدي المالكي، المقدمة: التحول في ملامح الحركة الطلابية الفلسطينية، في: مجدي المالكي (محرر)، الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة: تجارب وآراء (رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2000)، ص 11-15.

<sup>[47]</sup> بلال عوض سلامة، الفاعل الاجتماعي الفلسطيني: من الفعل المتشظي إلى الفعل الجمعي، المستقبل العربي، العدد 537، تشرين الثاني/نوفمبر 2023، ص 30.

بعد العام 2011، كونها لا تعرف ماذا تريد، لكنها تعرف أكثر وتعرّف نفسها بما لا تريده، وكثيراً ما تفشل في وصف ما الذي تريده بالفعل، ومثال على ذلك أطر مناهضة العولمة أو مكافحة الفساد أو مناهضة الانقسام. و«الحراك» لفظة راجت بعد العام 2011، وعكست نوعاً من النشاط السياسي ضمن حركات احتجاجية تهدف إلى تغيير شيء معين، ولذلك الحراك سمات منها: إعلان البراءة من الحزبية والفصائلية؛ وأنها حركات احتجاج وإزالة لا حركات بناء وتطوير وتغيير؛ ورفض القيادة المركزية؛ والفعل المباشر؛ أي النزول إلى الشارع لا تطوير برامج وأيديولوجيا؛ وعدم الاستمرارية؛ وأن أفراد الحراك يسمون ناشطين لا أعضاء. ويتبين ضعف دور الأحزاب والفصائل في الشارع، وأن الشباب فئة غير متميزة عن شرائح المجتمع، والمبالغة في دور وسائل التواصل الاجتماعي، والمحدودية والمحلية للحركات، والافتقار إلى البرامج، والرمزية والمشهدية (التركيز على صورة الحراك بدل جوهر العمل السياسي).<sup>[48]</sup>

إن ضعف الفاعل الاجتماعي والسياسي وهشاشته البنيوية ارتبطا بتغيير في أنماط التفكير السياسي، فأصبحت السياسة وكأنها إثم أو شيء غير مرغوب به لدى شرائح اجتماعية كانت في يوم ما فاعلة مثل الحركة الطلابية، واستُعين بأنماط تفكير سياسية جديدة تهجر الأحزاب، أو لا تتصالح معها ومع أفكارها، وتحاول أن تتبنى مقولاتها خارج الأطر السياسية المنظمة، وهنا تعرض التفكير السياسي الفلسطيني لانزلاق نحو أنماط تفكير محلية وحركية وجزئية لا ترى الاجتماعي والثقافي ضمن نمط التفكير السياسي؛ بل بوصفه بديلاً أو نقيضاً لها، وهذا ربما يكون خلافاً أساسياً في التفكير السياسي الفلسطيني الذي يهمل البعد السياسي في التفكير.

## 2. التفكير السياسي العملي - التفكير القدرى والانتظاري

انطلقت شرارة النضال الفلسطيني، قبل انطلاق حركة فتح في العام 1965، لكن سجل لحركة فتح أنها بادرت إلى الانطلاق بفكر وطني في ظل وجود أيديولوجيات أممية وشيوعية وقومية وغيرها، وقلبت شعار الوحدة طريق التحرير إلى التحرير طريق الوحدة العربية.<sup>[49]</sup> والتحرير هنا هو بداية للعمل عكس سياسة الانتظار والتكاسل في الفعل. ومن خلال الصناعة والفعل العسكري والسياسي والإعلامي وغيرها أضحى انطلاقة فتح

<sup>[48]</sup> أحمد جميل عزم، الشباب الفلسطيني من الحركة إلى الحراك (2018-2018) (البيرة: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات، 2019)، ص 21-27.

<sup>[49]</sup> انظر: ماهر الشريف، البحث عن كيان.

تعبيراً عن انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة، وشكّل الفعل النضالي نمط تفكير سياسي فلسطيني مبنياً على المبادرة.

لكن بعد سنوات من التحولات في السياسة والفكر الفلسطيني، أضحت الانتظار واللامبالاة أحياناً سمة من سمات التفكير السياسي الفلسطيني الرسمي والحزبي. لكن ثمة عتبات تحول في العمل الفلسطيني، فقد شكل عبور 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 نقطة جديدة في مسألة المبادرة وتغيير في التفكير السياسي والمجتمع الفلسطيني، فقد كشف هذا العمل عن بنية الاستعمار الصهيوني الاستيطاني الاحتلالي، الذي كان البعض يتجاهل فيه ذلك البعد الاستيطاني الهادف إلى المحو والإبادة. ويمكن القول إن الانتظار والتفكير القدري أضحت سمة للتفكير السياسي الفلسطيني، أو ربما هو التكاسل السياسي، فما معنى كل هذا التيه السياسي في ظل حرب إبادة ضد الفلسطينيين وأرضهم وهويتهم؟ وهنا يعود السؤال إلى التفكير في البناء والتنظيم المراكز على منجزات المشروع التحرري الفلسطيني.

### 3. من التفكير التحرري إلى التيه السياسي

خلال الفترة ما بين ستينيات القرن العشرين وثمانينياته، ارتبطت منظمة التحرير الفلسطينية بشبكة كثيفة من العلاقات مع حركات التحرر العالمية، وظل الفلسطينيون في تلك الفترة على تماس مع الأدبيات الثورية والنضالية. وبالعودة إلى أرشيف منظمة التحرير ومنشورات الحركة الوطنية الفلسطينية على اختلافها، مثل الهدف، وفلسطين الثورة، وشؤون فلسطينية، وفلسطين الديمقراطية باللغة الإنجليزية، يظهر حضور الفكر التحرري من شمال أفريقيا وشرق آسيا ومن ثورات التحرر العالمية الناطقة بلغات متعددة، وهذا ما يدل على أن الحركة الوطنية الفلسطينية انزاحت عن المركز الغربي وبنيت أدبياتها بالاستفادة من حركات الشعوب المضطهدة حول العالم.<sup>[50]</sup> وقد شهدت الحركة الوطنية الفلسطينية ثورة في الإنتاج الأدبي والثقافي والفني والصحفي والعمل النقابي والمؤسسي الذي يسعى إلى بناء الهوية الفلسطينية على أسس تحررية، سواء في الشتات أو في الداخل الفلسطيني، ويمكن الاستدلال بذلك على نمو الحركة الصحفية والنقابية والطلابية والروابط الثقافية في الأرض المحتلة مطلع سبعينيات القرن العشرين.<sup>[51]</sup>

<sup>[50]</sup> ليندا طبر، فلسطين وصناعة العالم المضاد للاستعمار، في: أسماء المزين ومجد نصر الله (تنسيق)،

سؤال فلسطين (رام الله: مؤسسة عبد المحسن القطان، 2023) ص 101.

<sup>[51]</sup> انظر: أحمد عز الدين أسعد، الطباعة والمقاومة: الحياة السياسيّة للطباعة في القدس (1972-1993)، في: رانية جواد (محررة)، ما بين النهر والبحر: مقاربات في المكان والأثر (بيروت: المتحف الفلسطيني، 2023).

تزامن هذا النمط من التفكير والبناء والمراكمة مع تصاعد قوة الحركة الوطنية الفلسطينية في الشتات، وعلى الصعيد ذاته في مراكمة هذا النمط من التفكير انفتح الفكر الفلسطيني على الفكر الأممي والتحرري، تقول ليندا طبر: «من خلال تحديد الشركاء في النضال، وبناء علاقات القرابة بالاستناد إلى تلك الشراكة، متجاوزين علاقات الدم المباشر والهوية العرقية والقومية، قلبت حركات التحرر بذلك، النظام العالمي بمبانيه العنصرية والفوقية، مؤكدة إنسانية الشعوب الواقعة تحت الاستعمار، ومؤمنة بتقاليد المقاومة وأفكارها، لبناء مستقبل آخر لهذا العالم. لقد أسسوا أنماطاً مغايرة لترسيم حدود هويتهم على أسس المبادئ المشتركة، وقبل كل شيء على التحرر».<sup>[52]</sup> وقد انعكس هذا الحوار مع القوى الإنسانية والعالمية على نضوج طريقة التفكير السياسي الفلسطيني الذي أنتج في لحظة ما بعد انتصار الكرامة، في العام 1968، فكرة الدولة الديمقراطية العلمانية،<sup>[53]</sup> التي تُعدُّ مشروع تفكير سياسي يتجاوز المرحلة آنذاك ويكشف بنية الاستعمار الإسرائيلي.

كما يمكن التماس التفكير الفلسطيني المنفتح على التحرر، من أسماء التنظيمات السياسية الفلسطينية، وأسماء دورياتها، مثل الحرية، والهدف، والفجر، والشعب، والفكر الديمقراطي، والطلیعة، والبيادر السياسي، وغيرها. لكن التحول في هذا التفكير السياسي لحظة «أوسلو» أنضج مسميات وأسماء تدل على التفكير السياسي المرهون بالتسوية مثل الأيام والحياة الجديدة، برنامج الرئيس، لكن دائماً ثمة تفكير سياسي مرتبط بالتحرر وقلب الفكر الفلسطيني النهضوي، ومنها أسماء مبادرات ومجلات فلسطينية مثل بودكاست تقارب، وجريدة اتجاه، وهي مبادرات شبابية وبعضها متجاوز للانتماءات الحزبية ويعبر عن الهوية الفلسطينية الجمعية.

وعلى الرغم من حالة التيه السياسي الرسمي، فإن ثمة رؤى شعبية ما تزال تنطلق من تفكير تحرري؛ «لا يمكن للفلسطيني أن يتحرر إلا بمقاومة شعبية قوية، وحدها فقط تستطيع إزالة الاستعمار عن الأرض، فكل التجارب السلمية التي تمت لم تجد نفعاً، بل كانت النتيجة عكسية بشكل واضح، فالاستيطان زاد، والأراضي الفلسطينية تقلصت، والاحتلال بسط يديه أكثر وأكثر على جميع البلاد... فلا يفل الحديد إلا الحديد».<sup>[54]</sup> وتقول إن على الفلسطيني حتى يتحرر أن «يتمسك في أرضه وعدم التخلي عن مبادئه فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية».<sup>[55]</sup>

<sup>[52]</sup> ليندا طبر، فلسطين وصناعة العالم المضاد للاستعمار، ص 104.

<sup>[53]</sup> للمزيد انظر: محمد أبو ميزر (أبو حاتم)، الجذور والتراب: حوار عن القدس والمنفى والعودة الصعبة، حواره صقر أبو فخر (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص 207-215؛ ونبيل شعث، حياتي.. من النكبة إلى الثورة: سيرة ذاتية، ط 2 (القاهرة: دار الشروق، 2017)، ص 196.

<sup>[54]</sup> مقابلة مع معلم مدرسة، القدس، 20 كانون الأول/ ديسمبر 2023.

<sup>[55]</sup> مقابلة مع ربة منزل، القدس، 10 كانون الأول/ ديسمبر 2023.

#### 4. التفكير المبني على انتقائية الانتماء والهوية

تقول فلسطينية إن «فلسطين شعبها متماسك ومش متباعد عن بعض وعندهم عزيمة يعني مستحيل يستسلموا من دون ما يحصلوا ع الاشياء»،<sup>[56]</sup> ويقول آخر: «بتمنى أكون فلسطيني حر ما بدى أكون تحت احتلال بتحكم فيني في كل شي بسويه».<sup>[57]</sup> ويعبر الفلسطينيون عن انتمائهم لفلسطين بالدرجة الأولى، وفق استطلاع رأي نفّذه مركز دراسات التنمية في جامعة بيرزيت في العام 2017، إذ يرى أكثر من 90% من الشباب المستطلعة آراؤهم أن فلسطين هي فلسطين التاريخية وهم ينتمون إليها.<sup>[58]</sup> وتوجد حالات تفكير سياسي فلسطيني تعبر عن روح الهوية الفلسطينية الجماعية، ومنها حالة المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية، مثل مجموعات مقاومة اتخذت أسماء مثل «عرين الأسود» و«كتيبة جنين»، بوصفها ظواهر سياسية-عسكرية لديها نمط تفكير يتجاوز الانتماء الحزبي إلى الانتماء للهوية الفلسطينية، أو ما يمكن سمة بالانتماء فوق الحزبي.

كما أن التفكير السياسي بالانتماء الفلسطيني متشعب ومتعدد، فيوجد انتماء إلى المنطقة الجغرافية، وانتماء للأحزاب في فترات تصاعد الثقافة الفصائلية والحزبية والجدل والمناكفة السياسية، وفي أوقات التراخي السياسي يقل هذا التفكير السياسي المبني على نمط تفكير حزبي أو فئوي. وعلى الرغم من وجود الهوية الجامعة في التفكير السياسي الفلسطيني، فإن الواقع الاستعماري والجغرافيا الاستعمارية ما يزالان يسيطران على المخيال السياسي والتعامل مع التفكير السياسي ضمن حدود الجغرافيا الاستعمارية، وتفكير الفلسطينيين في كل منطقة وفق مصالحهم وواقعه، وهذا ما حدث بعد 7 أكتوبر، فلكل منطقة نمط تفكير مختلف ومغاير لمنطقة أخرى، فمثلاً في المناطق المستعمرة العام 1948 توجد حالة من التفكير السياسي المختلفة عن التفكير السياسي في الضفة الغربية، والمختلفة عنها في التجمعات الفلسطينية الأخرى، مع أن ثمة لحظات كان التفكير السياسي فيها منسجماً أو متسقاً على أحداث معينة، مثل «هبة البوابات الإلكترونية» 2017، و«هبة الشيخ جراح» 2021، وهذا ربما مدخل لفهم التفكير السياسي «القطّاعي» / «بالقطعة» والمبتور، يتفق على أجزاء، ويختلف أحياناً على الكل، أو العكس يتفق على الكل مثل الشعارات الكبرى؛ العودة والتحرر والدولة، ولكن يختلف التفكير السياسي في ترجمتها إلى سياسات أو برنامج عمل.

[56] مقابلة مع مواطنة فلسطينية، بيت جالا، 7 كانون الأول / ديسمبر 2023.

[57] مقابلة مع مهندس، بيت لحم، 7 كانون الأول / ديسمبر 2023.

[58] جميل هلال (محرر)، الشباب الفلسطيني: دراسات عن الهوية والمكان والمشاركة المجتمعية (بيرزيت: مركز دراسات التنمية في جامعة بيرزيت، 2017)، ص 155.

## 5. الاستدارة من النقيض إلى النقيض

يوجد كثير من الحالات التي تعكس حالة التفكير السياسي الفلسطيني بالانتقال من نقيض إلى آخر، من دون المرور بمراحل تدرج في التحول في أنماط التفكير السياسي، والبحث عن المساحات المشتركة التي من الممكن أن تشكل قواسم مشتركة للفعل السياسي المبني على نمط تفكير سياسي جدي بعيداً عن رد الفعل، وخير تمثيل لهذا النمط أن ثمة شخصيات سياسية انتقلت من التفكير الماركسي إلى التفكير الديني، ومن التفكير العلماني إلى التفكير الديني في خطابها وإنتاجها الفكري والسياسي، بعضها - وهو قليل - تدرج في مساحات تفكير تتوسط النقيضين، وبعضها الآخر انتقل جذرياً من الأقصى إلى الأقصى، وانتقلت فضاء فلسطينية من خطاب الكفاح المسلح بوصفه خياراً وحيداً للتحرير إلى المفاوضات بوصفها خياراً وحيداً وحصرياً لقيام دولة فلسطينية، وهذا نمط تفكير نرصده في الأحزاب والشخصيات السياسية وسلوكها السياسي، ولدى نخب سياسية وفواعل سياسية غير حزبية تنتقل جذرياً من نمط تفكير إلى نقيضه الآخر.

## 6. التفكير السلبي والشك والخوف من المستقبل

يخيم نمط تفكير سلبي مرتبط بثقافة الخوف والخنوع والشك بالآخر، والخوف من كل عمل مبادر وجديد، وهذا جزء من نمط التفكير الفلسطيني القديم الجديد، فدائماً ثمة شك وخوف مما هو البديل؟ أو ما العمل؟ أو ما المستقبل؟ وهذا ربما جزء من الثقافة السياسية الفلسطينية. وقد عقدت مؤتمرات ونظمت ندوات، وأنجزت دراسات، تحمل هذه العناوين والأسئلة التي تعبر عن الخوف مما هو قادم، في الوقت الذي تهمل فيه الوضع الراهن الذي يؤدي إلى المستقبل.

لقد ساد نمط التفكير السياسي الثابت أو القائم، وهيمن على محاولات التفكير السياسي خارج الصندوق، وكان يوجد دائماً تخوف من أنماط التفكير السياسي خارج الأطر الرسمية، أو التعبيرات الهيكلية لأي مجموعات تنشط خارج الإطار السياسي الفلسطيني الرسمي، وأدى هذا إلى ترهل حالة التفكير السياسي ومحاربة أي محاولة تجديد في التفكير السياسي أو المبني السياسي، وخير مثال على ذلك محاربة أي محاولة لإعادة تفعيل منظمة التحرير، أو الخوف من اللجان الشعبية والقيادة الفلسطينية في الداخل.

## 7. نمط التفكير السياسي المنهزم (المتعاشيش والاستسلامي)

هذا النمط سابق لاتفاقيات «أوسلو»، فقد حملته قوى وشخصيات سياسية كانت تقبل بالحكم الذاتي والإدارة المدنية، وشكّل بعضها روابط للقوى بوصفها نمطاً سياسياً نقيضاً لمنظمة التحرير ونمط التفكير السياسي الوطني.

وتعزز هذا النمط بعد «أوسلو» في بروز شرائح سياسية تفكر بمنطق السلام والتعايش مع دولة الاستعمار الاستيطاني، سواء في المناطق المحتلة 1967 أو حتى في المناطق المستعمرة 1948، وبرزت هنا جملة من أنماط التفكير المرتبطة بالتعايش، مثل مسألة الدولة الواحدة، ووثيقة جنيف، والمفاوضات ما بعد الانتفاضة الثانية، وانضمام أحزاب فلسطينية في أراضي 1948 إلى الائتلاف الحكومي الإسرائيلي، وانهيار أحزاب وتراجعها، وخصوصاً الأحزاب والقوى اليسارية، وصعود قوى مرتبطة بمراكز السلطات من رجال أعمال وسياسيين وتكنوقراط روجوا لخطاب التعايش والبناء والتنمية تحت الاستعمار. وأصبح يُروَّج لنمط التفكير المرتبط بالتنمية البشرية وصناعة الفلسطيني الجديد، وأصبح في الحكومة الثامنة عشرة وزارة اسمها الريادة والتمكين؛ التي تعكس هذا النمط من التفكير السياسي الذي يجتر وهم التنمية بصيغة نيوليبرالية، وفي الحكومة التاسعة عشرة تلاشت هذه الوزارة، وبرزت وزارة لوزير دولة لشؤون الإغاثة؛ وهذا مؤشر على أن التفكير السياسي الفلسطيني يتعايش مع الواقع ويلائم نفسه، فخلال سنوات قليلة يتغير نمط التفكير السياسي وينقلب على عقبيه.

## 8. التفكير السياسي الميثاقي

ما تزال توجد قوى ومجموعات وشخصيات وأطر سياسية وثقافية تنطلق في تفكيرها السياسي من أن القضية الفلسطينية قضية شعب يسعى إلى التحرر وتقرير المصير، وما تزال تلك الأطر ملتزمة بالمقولة الميثاقية لمنظمة التحرير وميثاقها الوطني لعام 1968. واستطاعت تلك القوى والشخصيات أن تخط نمط تفكير سياسي جمعي يستند إلى شرعية القضية الفلسطينية، وبإمكانه أن يرمم الخطاب السياسي الفلسطيني ونمط تفكيره المتأرجح ما بين أنماط تفكير متغيرة ومرحلة، ليشكل هذا النمط مرجعاً في التفكير السياسي للفلسطينيين في ظل حالة الوهن والعطب والتيه. وقد أثار هذا النمط فضاءات ومواطن متعددة في المجتمع الفلسطيني، وصدر طاقات وفواعل ملتزمة بهذا النمط والخط، وهذا ما يجعل الأمل بالنهوض الفلسطيني قائماً.

## خاتمة

من الصعوبة بمكان بحث مسألة التفكير السياسي الفلسطيني والوقوف على أنماطه، نظراً إلى كون هذه المسألة متداخلة الاختصاصات ومعقدة من ناحية منهجية، لكن ما حاول هذا الفصل عمله هو تقديم قراءة أولية في أنماط التفكير السياسي الفلسطيني، عبر تشخيصها بشكل شبه كرونولوجي ابتداءً من نهضة الهوية الفلسطينية إبان الاستعمار البريطاني، ومحاولات التفكير السياسي بالتحرر وتقرير المصير ضمن البوتقة العربية،

إلى محاولات تخلق تفكيراً سياسياً فلسطينياً مرتبطاً ارتباطاً بنوياً بتطور الوعي بالهوية الفلسطينية وتمثلاتها السياسية والثقافية والاجتماعية، والتعبير عنها في لحظات معينة من خلال بنى حزبية ومؤسسية وطنية فلسطينية.

ربما الاستنتاج المركزي لهذا الفصل أن مشكلة الفلسطينيين لا تكمن في تفكيرهم السياسي، بل في بنية ومؤسسة التفكير والخطاب والرؤية السياسية، فمن بنى منظمة التحرير، وأشعل ثورة فلسطينية، ونظم ودرب وأهل فدائيين وسياسيين وجامعيين وإعلاميين وفنانين كان يملك تفكيراً سياسياً متنوراً ومتقدماً على عصره ومحيطه، إنما الإشكالية المركزية في أنماط التفكير السياسي الراهن أنها خارج السياسي وفي حالة تعارض معه، أو ربما نسميها «نفي السياسي»، أو استبعاد البعد السياسي من تفكيرنا؛ وهدم وتآكل البنى التي تعبر عن البعد والفعل السياسي، ومن تلك البنى المؤسسات النقابية والحزبية والمدنية والأهلية وغيرها، التي ترتبط ارتباطاً بنوياً بالأحزاب والفصائل، فهشاشة البنى الحزبية ومؤسساتها وقياداتها وبرامجها هي التي أدت إلى تشوه في التفكير السياسي الفلسطيني الرسمي وغير الرسمي.

لا يمكن نهوض التفكير السياسي الفلسطيني من دون النهوض بالبنى الحزبي والفصائلي الفلسطيني. والمؤشرات الأولى والميدانية تعبر عن تفكير سياسي شعبي وشبه رسمي فلسطيني على قدر المسؤولية ويتلاقى مع طموحات الفلسطينيين، لكن هذا التفكير يبقى تفكيراً بلا ممارسة، والممارسة السياسية معطلة في ظل غياب البنى الحزبية التي تؤسس لذلك، فضلاً عن ضمور القوى الاجتماعية المؤهلة والمنتجة للفواعل السياسية. والأمل كبير في ظل توفر تفكير جمعي فلسطيني يتمثل في التفكير الميثاقي (الميثاق الوطني 1968) القادر على ولادة فواعل وأفعال تعيد الاعتبار للمشروع التحرري الفلسطيني.

# الفصل الثاني

## تأثير أنماط التفكير على الثقافة الوطنية الفلسطينية (1948-2024)

ريما زهدي شبيطة<sup>[1]</sup>

### مقدمة

تمثل الثقافة الوطنية الفلسطينية نسيجًا فريدًا من التجارب التاريخية، والتحديات المعاصرة، والتطلعات المستقبلية. على مدى أكثر من سبعة عقود ونيف من النضال والصمود، تطورت هذه الثقافة لتعكس تنوعًا فكريًا وأيديولوجيًا غنيًا، مع تأثيرات عميقة على المجتمع الفلسطيني وقضيته الوطنية.

يهدف هذا الفصل إلى تحليل للتأثير المتبادل، وأثر أنماط التفكير المختلفة على تشكيل الثقافة الوطنية الفلسطينية وتطورها، وأثر المنتج الثقافي على أنماط التفكير، مع التركيز على الفترة الممتدة من النكبة في العام 1948 وحتى العام 2024.

يشير المفكر الفلسطيني الراحل إدوارد سعيد في كتابه «المسألة الفلسطينية» (1979) إلى أن الهوية الفلسطينية تشكلت من خلال تجارب النفي والمقاومة والصمود.<sup>[2]</sup> هذه التجارب المعقدة ومتعددة الأوجه أدت إلى ظهور أنماط تفكير متنوعة، ساهم بعضها في تعزيز الهوية الوطنية وتقويتها، بينما أدى البعض الآخر إلى ظهور تحديات داخلية وخارجية، بدءًا من طبيعة التعامل مع موضوعات الحياة، والموت، والاستشهاد، إلى أنماط

<sup>[1]</sup> ريما زهدي شبيطة: باحثة في الدراسات الاجتماعية والتنمية، متخصصة في البحث الكيفي والنسوي وتحليل تجارب المجتمعات الفلسطينية تحت الاستعمار الاستيطاني.

<sup>[2]</sup> Edward Said. The Question of Palestine. 1st ed. New York: Times Books, 1979.

التفكير المبادر، مقابل السلبي المتذمر دائماً، ومن وعي الضحية إلى التفكير الآني في القضايا اليومية في معزل عن التفكير الإستراتيجي الجامع والمعرف.

يسعى هذا الفصل إلى فهم العلاقة الديناميكية بين أنماط التفكير والثقافة الوطنية في السياق الفلسطيني، واتصال ذلك بتطورات وتجليات الهوية الوطنية وتحليل كيف يمكن لمجتمع، مثل المجتمع الفلسطيني الذي يعاني الشتات والتجزئة الاستعمارية وحتى السياسية، أن يُحافظ على هويته وثقافته في مواجهة التحديات الوجودية، مع الاستمرار في التطور والتكيف مع المتغيرات الداخلية والعالمية.

ويركز على تحليل التعبيرات الفكرية كما تجلت في الثقافة الفلسطينية بمعناها الأدبي والفني والروائي، متجاوزة المعنى الأنثروبولوجي والسوسيولوجي الأشمل. يعكس تطور هذه الأنماط مساراً معقداً من التكيف والمقاومة في مواجهة تحديات وجودية متواصلة. عبر هذا المسار، شهدت أنماط التفكير تحولات عميقة استجابة للتغيرات السياسية والاجتماعية المتلاحقة، مشكلة نسيجاً ثقافياً غنياً ومتعدد الأبعاد.

## الإطار النظري والمنهجية

اعتمد هذا الفصل على نهج متعدد التخصصات، يجمع بين التحليل التاريخي والاجتماعي والثقافي، مستنداً إلى مجموعة من النظريات والمفاتيح التحليلية. ويشكل الترابط بين الثقافة وأنماط التفكير محوراً أساسياً في فهم ديناميكيات المجتمع الفلسطيني وتطوره، إذ تكتسب دراسة هذه العلاقة أهمية خاصة نظراً إلى تعقيدات الواقع الاجتماعي والسياسي.

## مفاهيم أساسية: الثقافة، والتفكير، وأنماط التفكير

تمثل الثقافة الإطار الشامل الذي يشكل الوعي والسلوك الجمعي للمجتمع. يعرفها عالم الأنثروبولوجيا كليفورد غيرتز (1973)<sup>[3]</sup> بأنها «نمط من المعاني المتجسدة في الرموز المتوارثة تاريخياً، ونظام من التصورات الموروثة المعبر عنها في أشكال رمزية بوساطتها يتواصل الناس ويديمون ويطورون معرفتهم عن الحياة ومواقفهم تجاهها». ويتجلى هذا التعريف في المجتمع الفلسطيني من خلال منظومة متكاملة من المعتقدات والقيم والعادات والفنون والمعارف التي تشكل البنية التحتية للوعي الجمعي والهوية الوطنية.

[3] Clifford Geertz. The Interpretation of Cultures. New York: Basic Books, 1973. p. 89.

ويُعرف التفكير، بوصفه عملية أساسية، بأنه النشاط العقلي الذي يجري من خلاله معالجة المعلومات وتكوين المفاهيم وحل المشكلات واتخاذ القرارات، كما يوضح جون ديوي (1933).<sup>[4]</sup> وفي السياق الفلسطيني، تتشكل هذه العمليات العقلية ضمن السياق الثقافي والاجتماعي العام، متأثرة بالظروف التاريخية والسياسية الخاصة التي يمر بها المجتمع.

وأما «أنماط التفكير» فتمثل التجليات العملية لتأثير الثقافة على العمليات العقلية. يعرفها روبرت ستيرنبرغ (1997)<sup>[5]</sup> بأنها «الطرق المفضلة لدى الفرد لاستخدام قدراته». وتتجلى في السياق الفلسطيني من خلال مجموعة متنوعة من الأساليب الفكرية التي تشكلت استجابة للظروف التاريخية والثقافية، متراوحة بين النمط الثوري والتحرري، والنمط الأبوي المحافظ، والنمط النقدي بمختلف تجلياته.

ينطلق هذا الفصل من فهم الثقافة بوصفها محددًا أساسيًا لأنماط التفكير، إذ تشكل المنظومة الثقافية الإطار العام الذي تتطور ضمنه العمليات العقلية وأنماط التفكير المختلفة. وسيُعتمد على مجموعة من النظريات من علم النفس الاجتماعي، والأنثروبولوجيا الثقافية، وعلم الاجتماع السياسي، لفهم كيفية تأثير البنية الثقافية على تشكل وتطور أنماط التفكير في المجتمع الفلسطيني عبر مراحل التاريخ المختلفة.

## نظريات الهوية الوطنية

تبرز في دراسات موضوع الهوية في الحالة الفلسطينية، أعمال رشيد الخالدي، وخاصة كتابه «الهوية الفلسطينية: بناء الوعي القومي الحديث» (1997).<sup>[6]</sup> يقدم الخالدي تحليلاً لكيفية تشكل الهوية الفلسطينية عبر التاريخ، مع التركيز على أدوار الصراع والنفي في هذه العملية. ويرى أن الهوية الفلسطينية تشكلت من خلال تفاعل معقد بين العوامل الداخلية (مثل الثقافة والتراث) والعوامل الخارجية (مثل الصراع مع الصهيونية والاستعمار). هذا الفهم يساعد في تحليل كيفية تأثير أنماط التفكير المختلفة على تشكيل الهوية الوطنية الفلسطينية وتطورها.

[4] John Dewey. How We Think: A Restatement of the Relation of Reflective Thinking to the Educative Process. Boston: D.C. Heath & Co Publishers, 1933. pp. 178-179.

[5] Robert Sternberg, J. Thinking Styles. Cambridge: Cambridge University Press, 1997.p.8.

[6] Rashid Khalidi. Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness. New York: Columbia University Press, 1997.

كذلك تُعدُّ نظرية «الهويات المتخيلة» لبندكت أندرسون،<sup>[7]</sup> لفهم كيف تتشكل الهويات الوطنية وتستمر عبر الزمن حتى في غياب دولة فعلية، نظرية ذات أهمية خاصة. مفهوم «التخيُّل» مهم بشكل خاص في السياق الفلسطيني، حيث استمرت الهوية الوطنية في التطور والتعزيز على الرغم من غياب الدولة الفلسطينية المستقلة. ويأتي التخيُّل هنا بمعنى: كيف يفكّر الإنسان بهويته؟ وكيف يفهمها أو يعيها؟ أي كيف يدركها أو يراها أو يعبر عنها، وقد يتضمن هذا أبعاداً حقيقية وتجارب فعلية مر بها شعب، وقد يتضمن أساطير وفهماً تكوّن عبر الإعلام، والفن، والكتاب الأكاديمي والتدريسي، والمتحف، والإحصاءات والبيانات الرقمية... إلخ.

تساعد نظريات ما بعد الاستعمار، وخاصة أفكار فرانز فانون، في كتابه «معذبو الأرض» (1961)،<sup>[8]</sup> في فهم الآثار النفسية والثقافية للاستعمار والاحتلال، وكيف تؤثر هذه التجارب على أنماط التفكير والهوية الوطنية. يقدّم فانون تحليلاً عميقاً لكيفية تأثير العنف الاستعماري على الوعي الجمعي للشعوب المستعمرة، وهو ما يمكن تطبيقه على الحالة الفلسطينية لفهم تأثير الاحتلال الإسرائيلي على أنماط التفكير الفلسطينية.

يقدم كتاب «الاستشراق» لإدوارد سعيد<sup>[9]</sup> أيضاً مدخلاً لفهم كيفية تشكل الصور النمطية عن الفلسطينيين وتأثيرها على الوعي الذاتي. يوضح سعيد كيف أن الخطاب الغربي عن الشرق، الذي يتضمن بطبيعة الحال فلسطين، ساهم في تشكيل صور نمطية وتصورات مشوهة، ويفترض هذا البحث أن هذه الصور قد أثرت بدورها على الوعي الذاتي للفلسطينيين، وأنماط تفكيرهم، سواء بقبول بعض هذه الأفكار، أو التحفز للرد عليها.

يضاف إلى ما سبق نظريات الصدمة الجماعية، اعتماداً على أعمال كاي إريكسون عن الصدمة الجماعية،<sup>[10]</sup> لفهم كيف أثرت تجارب النكبة والنكسة والحروب المتتالية على الوعي الجمعي الفلسطيني وأنماط التفكير السائدة. قدم إريكسون إطاراً نظرياً لفهم كيف تؤثر الأحداث الصادمة على المجتمعات ككل، لا على الأفراد فحسب. هذا مهم بشكل خاص في السياق الفلسطيني، حيث أدت الأحداث التاريخية الكبرى، مثل النكبة، إلى تغييرات عميقة في الوعي الجمعي والثقافة الوطنية.

[7] Benedict Anderson. *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*. London: Verso Books, 1983.

[8] Frantz Fanon. *The Wretched of the Earth*. New York: Grove Press, 1961.

[9] Edward Said. *Orientalism*. New York: Pantheon Books, 1978.

[10] Kai Erikson. *Everything in Its Path: Destruction of Community in the Buffalo Creek Flood*. New York: Simon & Schuster, 1976.

## المنهجية

يعتمد هذا الفصل على منهجية متعددة الأدوات لجمع وتحليل البيانات:

1. مراجعة الأدبيات: دراسة للأبحاث السابقة والمراجع المتعلقة بالثقافة الوطنية الفلسطينية وأنماط التفكير المختلفة. ويشمل هذا الكتب والمقالات الأكاديمية والتقارير البحثية.

2. حلقات النقاش: إجراء مقابلات معمقة مع شخصيات مؤثرة في المجتمع الفلسطيني، بمن فيهم أكاديميون، وسياسيون، وفنانون، وناشطون اجتماعيون؛ بهدف الحصول على رؤى مباشرة عن تأثير الأنماط الفكرية على الثقافة الوطنية، أبرزها حلقات النقاش في الجلسة الثقافية في مؤتمر فلسطين تفكر... قراءات في تحولات العقل الفلسطيني، الذي نظمه المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، في 10 آب/ أغسطس 2024، وخاصة مداخلات كل من: حمزة العقرباوي، وعلي مواسي، وسليمان منصور.

3. تحليل المحتوى: دراسة نماذج من الإنتاج الثقافي الفلسطيني (الأدب، والفن التشكيلي، والموسيقى، والسينما) لتتبع تأثير أنماط التفكير المختلفة على الإنتاج والتعبيرات الثقافية.

4. التحليل التاريخي: دراسة الأحداث التاريخية الرئيسية وتأثيرها على تطور أنماط التفكير والثقافة الوطنية الفلسطينية.

من خلال هذا النهج متعدد الأبعاد، هدف الفصل إلى تقديم تحليل شامل ودقيق لتأثير أنماط التفكير على الثقافة الوطنية الفلسطينية، مع مراعاة التطور التاريخي والسياقات المتغيرة، من خلال الإجابة عن هذه الأسئلة.

1. يبحث الفصل في سلسلة من الأسئلة، كقيم الحياة والموت، وكيفية الموازنة بين الرغبة في حياة إنسانية طبيعية والحاجة أو النزوع إلى التضحية والاستشهاد، وأنماط الفكر الثوري والتحرري، فمثلاً هل كان النمط الفكري الثوري التحرري الذي ركز فقط على العمل العسكري عائقاً أمام الثورة الاجتماعية والتطوير الثقافي والاجتماعي؟

2. كيف أثر تباين نمط التفكير بين وعي الضحية ومهاجمة الدول العربية والآخرين من جهة، والأسطورة وتميز النفس والشعور بسمو الإنسان الفلسطيني من جهة أخرى؟

3. كيف ظهر التفكير السلبي النقدي الذي يركز على السلبيات وينتقد الآخرين من دون نقد الذات في بعد الثقافة الوطنية الفلسطينية؟ وكيف أثر التفكير الأبوي الذي يركز على القائد والحزب ويمجد الفكر الواحد على تطور الفكر الثقافي الفلسطيني؟

4. ما تأثير التفكير التأطيري والمرجعي، الذي يحتاج دائماً إلى مرجع للقياس عليه، على الإبداع والإنتاج الثقافي والمعرفي الفلسطيني؟

## المرحلة الأولى: النكبة وإعادة تشكل الهوية الوطنية (1948-1967)

يمكن عدُّ نشأة المشروع الصهيوني وبداية الوعي الفلسطيني بهذا المشروع نقطة تحول في الثقافة الفلسطينية، بما في ذلك الحياة اليومية، والمنتجات الثقافية الفلسطينية. وعلى سبيل المثال كتب الشاعر الفلسطيني نوح إبراهيم (1913-1938) قصيدة في الثلاثينيات، جاء فيها:

كُنَّا نغني بالأعراس: جفرا عتاباً ودحية

واليوم نغني برصاص عالجهادية الجهادية

هذا التحول في الحياة من النمط «المعتاد»، حيث الفرح والحزن والرقص المرتبط بالمناسبات واللقاءات الاجتماعية، إلى «عسكرة» الحياة، وتحول اليومي الروتيني إلى نضالي، معلّم من تحولات الحياة، ولعل ما يوضح تراكمية التغيير، واستمراره عبر الزمن، على سبيل المثال، أن قصيدة نوح سالفه الذكر تحولت إلى أغنية شعبية، في سبعينيات القرن العشرين، على يد الفرقة الرسمية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية «العاشقين».

بالمثل ظهرت الأغنية الوطنية الفلسطينية بوصفها شكلاً فنياً مهماً في هذه الفترة. قصيدة «موطني» للشاعر إبراهيم طوقان، التي ألّفت ولُحنت في ثلاثينيات القرن العشرين، أصبحت نشيداً وطنياً غير رسمي أيضاً، فالأغنية الشعبية الفلسطينية على تنوعها كانت حافلة بكلمات الحب والتعبير عن الرغبة في الارتباط بالمحسوب قبل النكبة، لكنها تحولت مع تصاعد العمل الفدائي، لاحقاً في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته، إلى التعبير عن الأرض والوطن والكفاح لاستعادة الجنتّة المسلوقة، ومن ذلك مثلاً أغاني جفرا وعتابا ودلعونا، فقد غابت لَوْعَةُ العاشق إلى حبيبته، وتحولت إلى لوعة العاشقين إلى وطنهم المسلوب، فحافظت الأغاني الشعبية على القالب وتبدلت كلماتها.

ثم جاءت نكبة فلسطين في العام 1948 بمنزلة الصدمة التي تحدث عنها كاي إريكسون،

التي استلزمت ردود فعل، ومحاولات مواجهة، تجلت ثقافيًا، ببروز سمات تفكيرية لتصبح سائدة خلال تلك الفترة الحرجة. وستستعرض الصفحات التالية مجموعة من الأفكار، وتحديدًا فكرة فلسطين بوصفها «الفردوس المفقود» أولًا. وثانيًا، تشكل وعي الضحية، ورؤية الفلسطيني لذاته ضحية، في مقابل أسطورة قدرة الفلسطيني على الإنجاز والعودة. وثالثًا، ظهرت ثقافة الاستشهاد وتمجيد التضحية بوصفها نمط تفكير أساسي ووسيلة للحفاظ على الهوية والمقاومة. شكلت هذه الأنماط الفكرية معًا إطارًا ثقافيًا وفكريًا عميق التأثير على الهوية الفلسطينية محددًا مسارات النضال والتعبير الثقافي لعقود قادمة.

## الفردوس المفقود

برزت فكرة «الفردوس المفقود» لتصبح عنصرًا أساسيًا في الثقافة الفلسطينية ما بعد النكبة. تجسدت هذه الفكرة في تصوير فلسطين ما قبل النكبة بوصفها جنة مفقودة. يمكن فهم هذه الظاهرة من خلال مفهوم «الحنين إلى الماضي» (Nostalgia) في علم النفس الاجتماعي. ونستشف هذا من إشارة رشيد الخالدي: «لقد تحولت صورة فلسطين قبل العام 1948 في الذاكرة الجماعية الفلسطينية إلى ما يشبه الفردوس المفقود. هذه الصورة المثالية للوطن الضائع أصبحت محررًا أساسيًا للهوية الوطنية الفلسطينية، وعنصرًا محوريًا في الخطاب السياسي والثقافي الفلسطيني. إنها تغذي حلم العودة وتحفز النضال من أجل استعادة الحقوق المسلوقة».<sup>[11]</sup>

أدت هذه الفكرة دورًا مزدوجًا: من ناحية عززت الارتباط العاطفي بالوطن والحفاظ على الذاكرة الجماعية، ومن ناحية أخرى قد تؤدي إلى تضخيم الماضي على حساب الحاضر والمستقبل، ما قد يخلق صعوبة في التكيف، أو حتى التعامل مع الواقع الجديد والمتغير.

تطورت فكرة فلسطين بوصفها جنة في منتجات ثقافية كثيرة، من ضمنها جهود حفظ الثقافة الشعبية الفلسطينية، وتحويلها إلى أداة أساسية للحفاظ على الهوية الوطنية. كما يشير حمزة العقرباوي، الباحث في التراث:<sup>[12]</sup> «كُنَّا بحاجة لِنَتَمَسَّكَ بِالْجُذُورِ الْمُرتَبِطَةِ بِالْبِلَادِ وَالْوَطَنِ الْمَسْلُوبِ، فَتَشَبَّهْنَا بِالثَّقَافَةِ الشَّعْبِيَّةِ». هذا الجهد في توثيق وجمع عناصر الثقافة الشعبية يمكن فهمه من خلال مفهوم «المقاومة الثقافية» في الدراسات الثقافية.

<sup>[11]</sup> رشيد الخالدي، الهوية الفلسطينية: بناء الوعي الوطني الحديث (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997).

<sup>[12]</sup> حمزة العقرباوي، تأثير أنماط التفكير على الثقافة الوطنية الفلسطينية، مؤتمر فلسطين تفكر... قراءات في تحولات العقل الفلسطيني، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، 10 آب/ أغسطس 2024.

فمثلاً غسان كنفاني، في كتاباته النقدية، مثل «الأدب الفلسطيني المقاوم تحت الاحتلال 1948-1968»، على الرغم من أن هذا العمل دراسة نقدية، فإنه يحلل فيه كيف صور الأدباء الفلسطينيون وطنهم المفقود، وكثيراً ما يظهر هذا التصوير فلسطين جنة أو فردوساً. أيضاً في رواية «أرض البرتقال الحزين» (1963) يصور كنفاني فلسطين من خلال ذكريات اللاجئين وحنينهم إلى وطنهم، حيث يستخدم صورة بساتين البرتقال رمزاً للجمال والخصوبة المفقودة، ما يعزز فكرة فلسطين بوصفها جنة ضائعة.

ويشير العقرباوي إلى أنه في هذه الفترة برز دور الرواد الفلسطينيين في توثيق وجمع عناصر الثقافة الشعبية. هذا الجهد كان بمنزلة مقاومة ثقافية ضد محاولات طمس الهوية الفلسطينية والتعبيرات الثقافية.

تجلت تجربة النكبة في مختلف الأشكال الإبداعية الفلسطينية، من الفن الشعبي إلى الأدب والفن التشكيلي. فنجد في الأدب مثلاً بارزاً في رواية «عائد إلى حيفا» لغسان كنفاني (1969)، التي تصور بعمق مشاعر الحنين إلى الوطن المفقود والتوق إلى العودة.

وأما في الفن التشكيلي، فقد برز العديد من الفنانين في تصوير هذه التجربة، ومن أبرزهم إسماعيل شموط الذي قدم لوحات توثق القرى الفلسطينية قبل النكبة بألوان زاهية وحياء مثالية. ومن أهم أعماله لوحة «إلى أين؟» (1953)، ولوحة «سنعود» التي أنجزها في مطلع الخمسينيات. تتميز لوحة «سنعود» بتكوينها المؤثر، إذ يتصدر المشهد شيخ كبير تبدو على ملامحه سيمياء من يحوقل (يقول «لا حول ولا قوة إلا بالله»)، مستنداً إلى عصاه في إشارة إلى التسليم بقضاء الله، مع إصرار داخلي على العودة يتجلى في عنوان اللوحة نفسها.

يكتمل المشهد في اللوحة بحضور طفلين: أحدهما يحمل آنية ماء، والآخر يحمل إناءً مصنوعاً من الخوص ربما لحفظ الطعام. وفي مفارقة لافتة، تظهر ملابس الشيخ متناسقة الألوان بشكل يتناقض مع وضعه بصفته مهجرًا، ما قد يعكس محاولة الفنان الحفاظ على الكرامة الإنسانية وسط مأساة التهجير الجماعي للشعب الفلسطيني. ويأتي عنوان اللوحة «سنعود» تأكيداً للأمل وإصرار الشعب الفلسطيني على العودة إلى وطنه، على الرغم من قسوة التهجير ومرارة اللجوء.

لهذا النمط الفكري تأثيرات إيجابية وسلبية على الثقافة الوطنية الفلسطينية. من الناحية الإيجابية، ساهم في تعزيز روح المقاومة والصمود في وجه الاحتلال، ووحّد الشعب الفلسطيني حول قضية مشتركة، كما ساعد في الحفاظ على الذاكرة الجماعية، وتوثيق التضحيات التي قدمها الشعب الفلسطيني.

ومع ذلك، فإن لهذه الثقافة تأثيرات سلبية أيضاً، فقد أدت إلى تهميش الاحتفاء بالحياة والإنجازات الحياتية، وخلقت ثقافة يمكن أن تشجع على المخاطرة غير المحسوبة بالحياة، واختلطت فكرة فلسطين بوصفها جنة ضائعة مع الشعور بوجود مؤامرة حولت الفلسطيني إلى ضحية، فكانت فكرة الضحية والمؤامرة جزءاً ثانياً من سمات التفكير في هذه المرحلة.

## وعي الضحية.. المؤامرة والمقاومة الذاتية

تشكلت أنماط التفكير في الوعي الفلسطيني من خلال تفاعل معقد مع التجربة التاريخية والواقع السياسي. ويمكن فهم هذا الشكل من خلال مقولة فرانز فانون الجوهريّة: «المستعمَر يجد نفسه مجبراً على التحرك ضمن عالم أنشأه المستعمِر، عالم من الثنائيات والتناقضات الذي يجب عليه تجاوزه لتحقيق ذاته». تلقي هذه المقولة الضوء على التحدي المركزي في تشكل الوعي الفلسطيني: كيف يمكن للمجتمع أن يتجاوز حدود الواقع المفروض عليه ليصوغ روايته الخاصة؟

في سياق هذا التحدي، برز نمط فكري مركب يجمع بين إدراك عميق للظلم التاريخي من جهة، وإرادة المقاومة والصمود من جهة أخرى. يشير وليد الخالدي في كتابه<sup>[13]</sup> «قبل الشتات» (1984) إلى كيفية تحوُّل النكبة إلى «نقطة مركزية في السرد التاريخي الفلسطيني»، وهو ما أدى إلى تشكيل رواية تاريخية توثق وتؤكد حجم الظلم الذي تعرض له الشعب الفلسطيني. ويؤكد رشيد الخالدي في كتابه «الهوية الفلسطينية» (1997)<sup>[14]</sup> أن «التأكيد على المظلومية التاريخية للشعب الفلسطيني أصبح جزءاً أساسياً من الخطاب الوطني الفلسطيني».

لكن ما يميز التجربة الفلسطينية أن إدراك الظلم التاريخي لم يؤدِّ إلى استسلام أو انكسار، بل تحول سريعاً إلى محفز لتطوير مفهوم الصمود والمقاومة. يعكس هذا التحول قدرة المجتمع الفلسطيني على تحويل تجربة المعاناة إلى مصدر قوة وإلهام، إذ أصبحت قصص الصمود والبقاء جزءاً أساسياً من الذاكرة الجمعية والهوية الوطنية. وهكذا، فإن التوثيق التاريخي للظلم لم يكن هدفاً بحد ذاته، بل شكل أساساً لبناء وعي جمعي قادر على المقاومة والتجدد. برز في هذه المرحلة ما يُعرف بـ «أدب النكبة» الذي وثق تجربة التهجير والضياع. فمثلاً، قدّم غسان كنفاني، في روايته «رجال في الشمس» (1963)،

<sup>[13]</sup> وليد الخالدي، قبل الشتات: التاريخ المصور للشعب الفلسطيني، 1876-1948 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1984).

<sup>[14]</sup> رشيد الخالدي، الهوية الفلسطينية: بناء الوعي القومي الحديث (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997).

الفلسطيني الذي يموت ضحية البحث عن حياة أفضل، وكذلك قدّم في رواية «ما تبقى لكم» (1966) تصورًا قويًا لمعاناة اللاجئين الفلسطينيين وشعورهم بالظلم التاريخي.

في الشعر، نرى هذا الوعي متمثلًا بقصائد محمود درويش المبكرة، مثل «عن إنسان» (1964)، حيث يصور الفلسطيني ضحيةً للظلم والاضطهاد، إذ يقول:

وضعوا على فمه السلاسلُ

ربطوا يديه بصخرة الموتى

وقالوا: أنت قاتل !

أخذوا طعامه والملابسَ والبيارقُ

ورموه في زنزانة الموتى،

وقالوا: أنت سارق !

طردوه من كل المرافئ

أخذوا حبيبته الصغيرة

ثم قالوا: أنت لاجئ

تجلت هذه الديناميكية بشكل خاص في الفن التشكيلي الفلسطيني، وتحديدًا في أعمال الفنانة تمام الأكل، التي أدت دورًا محوريًا في تطوير الفن الفلسطيني المعاصر. في لوحاتها التي تصور مشاهد التهجير والنزوح، نجد توثيقًا فنيًا للمعاناة الفلسطينية، لكنه توثيق يحافظ على كرامة الإنسان وإنسانيته. وعبر استخدامها للألوان الدافئة والأشكال الحاملة في تصوير فلسطين ما قبل النكبة، تخلق الأكل سردية بصرية تتجاوز مجرد توثيق الخسارة إلى تأكيد عمق الارتباط بالأرض والهوية. كما يظهر هذا التجاوز بشكل خاص في تصويرها للمرأة الفلسطينية بوصفها حاملة للتراث والهوية، إذ تتحول المعاناة من مجرد شاهد على الظلم إلى محفز للمقاومة والبقاء.

رافق وعي الضحية، أو تبعه، إعلان التحدي، حيث يصبح بقاء واستمرار الفلسطيني جزءًا من التحدي. وقد شهد الشعر الفلسطيني ثورة حقيقية مع بداية ظهور «شعر المقاومة»، وخصوصًا أعمال محمود درويش، وسميح القاسم، وتوفيق زياد، الذين قدموا قصائد أصبحت رموزًا للهوية الفلسطينية المقاومة. قصيدة درويش «سجل أنا عربي»، على سبيل المثال، عبرت عن التمسك بالهوية في وجه محاولات المحو.

تحول الفن التشكيلي الفلسطيني ليعبر عن تجربة تمزج بين النكبة والمقاومة. وقد ظهرت الأسطورة بوضوح في الفن التشكيلي الفلسطيني، فمثلاً لوحة إسماعيل شموط، الذي يُعدُّ رائد الفن التشكيلي الفلسطيني المعاصر، الموسومة بـ «البداية» (1958)، صورت الفلسطينيين كأبطال أسطوريين يواجهون مصيراً قاسياً. هذا المزج بين وعي الضحية والبطولة الأسطورية أصبح سمة مميزة للفن الفلسطيني في تلك الفترة.

## ثقافة التضحية وتمجيد الشهادة

في البداية برزت ثقافة الموت وتمجيد الشهادة بوصفها نمطاً تفكيرٍ مهمماً في الثقافة الوطنية الفلسطينية. ويمكن فهم هذا التحول من خلال نظرية الصدمة الجماعية، إذ يقول إريكسون: «يمكن أن تؤدي الأحداث الصادمة على مستوى المجتمع إلى انقطاع في النسيج الاجتماعي وتشكيل هويات جديدة قائمة على تجربة الصدمة». شكلت النكبة، بهذا المعنى، صدمة جماعية أدت إلى بداية بلورة وتشكل الهوية الفلسطينية المعاصرة بشأن مفاهيم فقدان المقاومة. وبطبيعة الحال من أشهر الأعمال التي استقرت في الثقافة الفلسطينية، في تمجيد التضحية، و«السباق على الموت» بوصفه ثمناً بخساً للوطن، الأعمال التي خلّدت قصة إعدام ثلاثة من الثوار الفلسطينيين على يد الاستعمار البريطاني، هم محمد جمجوم، وعطا الزير، وفؤاد حجازي، الذين وثقت قصتهم في قصيدة شهيرة للشاعر إبراهيم طوقان، جاء فيها:

لَمَّا تَعَرَّضَ نَجْمُكَ الْمُنْحَوَسُ  
وَتَرَنَّحْتَ بَعْرَى الْحَبَالِ رُؤُوسُ  
نَاحِ الْأَذَانِ وَأَعْوَلَ النَّاقُوسُ  
فَاللَّيْلِ أَكْدَرُ، وَالنَّهَارُ عَبُوسُ  
صَفِيقَتْ تَلُورُ عَوَاصِفُ وَعَوَاطِفُ  
وَالْمَوْتُ حِينًا طَائِفُ أَوْ خَاطِفُ  
وَالْمِغُولُ الْأَبْدِيُّ يُمَعِنُ فِي الثَّرَى  
لِيَرِدَّهْمُ فِي قَلْبَيْهِمَا الْمَتَحَجِّرُ

كذلك وثقت سيرة الشهداء، وكانت جزءاً من مناهج التدريس المدرسية في الخمسينيات، لكن قصيدة أخرى كتبت بالعامية وتحولت إلى أغنية شهيرة، تعكس تطور الموقف من الموت والاستشهاد بطريقة أكثر وضوحاً. ويبدو أن لهذه الأغنية الشهيرة نسخاً وصياغات

عدة، تختلف بشكل محدود فيما بينها، بل إنَّ كاتبها الأصلي موضع خلاف، فهل هو الشاعر الشعبي نوح إبراهيم، أم شاعر آخر اسمه عبد الرحمن البرغوثي.<sup>[15]</sup> أهم ما في القصائد والأعمال التي وثقت سيرة هؤلاء الشهداء أنَّهم «تسابقوا على الموت»، وبحسب النص الذي غنته «فرقة العاشقين»، يأتي المقطع التالي:

## «كانوا ثلاثة رجال، تسابقوا عالموت، أقدامهم عليت فوق رقة الجلاذ، وصاروا مثل يا خال».

في كتاب «أهل الجبل»، للكاتبة الإيرانية البريطانية لالة خليلي، عن الحياة في قرى فلسطين وجنوبي لبنان، تقدم صورة عن حياة الفلسطينيين في ظل الصراع والاحتلال، ففي إحدى الفقرات من الكتاب تصف لقاءها مع عائلة فقدت ابنها في المقاومة، تقول الأم: «نحن نعيش هنا منذ أجيال. هذه أرضنا. إذا كان علينا أن نضحي بأبنائنا للبقاء هنا، فهذا ما سنفعله».<sup>[16]</sup>

بالنسبة إلى ظاهرة تمجيد الشهداء في الثقافة الفلسطينية، فإنها تجلت في مظاهر وأشكال ثقافية واجتماعية عدة. فمن الناحية الاجتماعية، تحولت بيوت عائلات الشهداء إلى مزارات يقصدها الناس للتعزية والتضامن، وأصبحت صور الشهداء تزين جدران المخيمات والأحياء الفلسطينية كرموز للتضحية والفداء. أما في المجال الثقافي، فحفلت الأدبيات الفلسطينية بقصائد وأغانٍ تمجد الشهداء وتخلد ذكراهم، مثلما في حالة الشهداء الثلاثة مجموعم والوزير وحجازي. وفي السياق التربوي، عمدت المناهج المدرسية إلى إدراج قصص الشهداء وتضحياتهم بوصفها نماذج للبطولة والفداء، ما ساهم في ترسيخ ثقافة الشهادة في وجدان الأجيال المتعاقبة. كذلك برز دور وسائل الإعلام في تعزيز هذه الثقافة من خلال التغطية الإعلامية المكثفة لقصص الشهداء وتضحياتهم، وإنتاج البرامج الوثائقية التي تروي سيرهم وتخلد ذكراهم.

لم يقتصر هذا التمجيد على الجانب المعنوي فحسب، بل امتد ليشمل تخليد ذكراهم في المكان العام، من خلال إطلاق أسمائهم على الشوارع والمؤسسات التعليمية والثقافية، وإقامة النصب التذكارية تخليدًا لذكراهم. وقد ساهم هذا التمجيد في تشكيل وعي جمعي يرى في الشهادة قيمة عليا وتعبيرًا أسمى عن الانتماء إلى الوطن والقضية.

<sup>[15]</sup> انظر: عوض الرجوب، 92 عامًا على «الثلاثاء الحمراء».. ماذا فعل الشهداء الفلسطينيون الثلاثة قبيل إعدامهم؟، الجزيرة نت، 17 حزيران/ يونيو 2022: <https://n9.cl/4t5yt>

<sup>[16]</sup> لالة خليلي، أهل الجبل: حياة ومقاومة في فلسطين (لندن: منشورات فينكارالدو، 2021)، ص 157.

## نقد فكر ما بعد النكبة

تُجسد الحالة الفلسطينية نموذجًا واضحًا لنظرية «الثقافة كنظام تكيفي» في الأنثروبولوجيا الثقافية، إذ نجح المجتمع الفلسطيني في تطوير آليات ثقافية للتكيف مع واقعه المتغير والحفاظ على هويته. فقد تحولت صدمة النكبة والتهجير من تجربة مؤلمة إلى محفز لإنتاج ثقافي غني ومتنوع، يتجلى في ظهور رموز ثقافية جديدة، مثل المفتاح والكوفية والحنظلة، التي أصبحت علامات فارقة في الهوية الفلسطينية المعاصرة.

يتميز هذا النظام التكيفي بقدرته على الموازنة بين عناصر متعددة: الحفاظ على ذكرى «الفردوس المفقود» بوصفها جزءًا أساسيًا من الهوية الجمعية، مع تطوير آليات للتعامل مع الواقع الراهن وتحدياته. وقد نجحت الثقافة الفلسطينية في تحويل مفهوم الضحية من حالة سلبية إلى قوة دافعة للمقاومة والصمود، كما أعيد تعريف مفاهيم التضحية والاستشهاد لتصبح قيمًا إيجابية تدعم استمرار النضال.

لقد أدى هذا التكيف الثقافي إلى تشكيل ذاكرة جماعية قوية تربط بين الأجيال المتعاقبة، وتطوير سرديّة ثقافية تحول الخسائر المادية إلى انتصارات معنوية. وبهذا، استطاع المجتمع الفلسطيني الحفاظ على هويته الوطنية في مواجهة محاولات المحو والتهميش، مؤكدًا قدرة الثقافة على التكيف والتجدد دون فقدان جوهرها الأصيل.

يبرز هذا النموذج الثقافي التكيفي كيف يمكن للمجتمعات التي تواجه تحديات وجودية أن تطور آليات للبقاء والاستمرار، مع الحفاظ على هويتها وقيمها الأساسية.

من ناحية أخرى يبرز النقد الفكري للثقافة الفلسطينية تحديات جوهرية في التعامل مع المفاهيم الأساسية للهوية والذاكرة. فقد حذر فيصل دراج<sup>[17]</sup> من مخاطر المبالغة في وعي الضحية، عائدًا أن ذلك قد يؤدي إلى جمود ثقافي وسياسي يعيق تطور المجتمع الفلسطيني. وينطبق هذا التحذير بشكل خاص على فكرة «الفردوس المفقود»، إذ يمكن أن تتحول المبالغة فيها إلى عائق أمام التعامل مع تحديات الواقع الراهن وتصور مستقبل مختلف. ومع ذلك، تظل هذه الفكرة عنصرًا محوريًا في تشكيل الهوية الثقافية الفلسطينية المعاصرة، ومصدرًا للإبداع الأدبي والفني، ومحفزًا للحلم بالعودة والتحرر.

وتعمق روزماري صايغ<sup>[18]</sup> هذا النقد في كتابها «الفلاحون الفلسطينيون: من الاقتلاع إلى

<sup>[17]</sup> فيصل درّاج، الذاكرة القومية في الرواية العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

<sup>[18]</sup> روزماري صايغ، الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة، ترجمة خالد عايد (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1980).

الثورة»، إذ ترى أن التركيز المفرط على الخسارة والمعاناة بعد النكبة أدى إلى تهميش جوانب أخرى من الثقافة الفلسطينية، خاصة تلك المتعلقة بالحياة اليومية والتجارب الإيجابية. ويتقاطع هذا التحليل مع رؤية إدوارد سعيد، الذي يرى في كتابه «خارج المكان»<sup>[19]</sup> أن وعي الضحية، على الرغم من كونه نتيجة طبيعية للظلم التاريخي، يمكن أن يتحول إلى عائق أمام التفكير الإبداعي والتحرري.

ويتوسع سعيد في تحليله للآثار السلبية لثقافة المظلومية والمؤامرة محددًا ثلاثة تأثيرات رئيسية: تقييد الخيال السياسي والثقافي وصعوبة تصور مستقبل خارج إطار الصراع؛ وتعزيز ثقافة لوم الآخر على حساب النقد الذاتي؛ وتهميش الأصوات والتجارب التي لا تتماشى مع السرد الرئيسي للضحية والبطولة.

وبناء عليه، يمكن القول إن تأثير وعي الضحية على الثقافة الفلسطينية يتسم بالتعقيد والتناقض. فبينما ساهم في الحفاظ على الهوية الوطنية وتوثيق التجربة الفلسطينية، شكل في الوقت نفسه تحديًا أمام تطوير رؤى مستقبلية تتجاوز إطار الصراع والمظلومية. ويبقى هذا التوتر بين الحاجة إلى الاعتراف بالظلم التاريخي والحاجة إلى تجاوزه نحو رؤية تحررية سمة مميزة للثقافة الفلسطينية المعاصرة.

## المرحلة الثانية: صعود المقاومة المسلحة (1967-1982)

بعد هزيمة العام 1967 وصعود منظمة التحرير الفلسطينية، هيمنت سمات فكرية رئيسية على الساحة الفلسطينية، أبرزها النمط الفكري الثوري التحرري، الذي تمحور حول فكرة المقاومة المسلحة والكفاح ضد الاحتلال. تعززت فكرة الهوية الوطنية، وأصبحت صورة الفدائي والمقاوم رمزًا مركزيًا في الوعي الجمعي الفلسطيني.

ارتبطت الهوية الوطنية الفلسطينية في هذه المرحلة بالعمل الفدائي المسلح، وأصبحت التعبيرات الثقافية المختلفة في خدمة هذا العمل ومشروعه. ازدهرت مطبوعات وأعمال أدبية وفنية في هذه المرحلة، اتسمت بأنها كانت تقترب من الإجماع على تأييد الحركة السياسية المسلحة والفدائية. يشير يزيد صايغ في كتابه «الكفاح المسلح والبحث عن الدولة» إلى أن «هذا النمط الفكري شكل جوهر الهوية الوطنية الفلسطينية لعقود».<sup>[20]</sup>

<sup>[19]</sup> إدوارد سعيد، خارج المكان، ترجمة فواز طرابلسي (بيروت: دار الآداب، 2000).

<sup>[20]</sup> Yezid Sayigh. Armed Struggle and the Search for State: The Palestinian National Movement, 1949-1993. Oxford: Oxford University Press, 1997.

في هذه المرحلة ساد نمط القيادة الكاريزمية، والتفكير الأبوي والهرمي، وهو ما يتضح في نمط القيادة الفلسطينية، وتحديدًا قيادات الفصائل، التي تولت مواقعها واستمرت فيها دون توقف، ونالت رمزية عالية. وكان لهذا النمط وفق ما يشير باروخ كيمرلنغ وجويل مغدال،<sup>[21]</sup> «دور مزدوج في الحفاظ على الوحدة الوطنية من جهة، وإعاقة التطور الديمقراطي من جهة أخرى». هذا النمط يتوافق مع نظريات القيادة الكاريزماتية لماكس فيبر،<sup>[22]</sup> إذ تنشأ هذه القيادة في أوقات الأزمات، وتؤدي إلى تشكيل هياكل سلطة هرمية، وهي تعبير عن نمط ونوعية المجتمعات «ما قبل صناعية»، وسنوضح ذلك من خلال ما يلي:

## ثقافة المقاومة الفدائية

في مرحلة الكفاح المسلح، باتت فكرة الهوية الوطنية متشكلة، أو «متخيلة» بحسب مفهوم «الهويات المتخيلة» لأندرسون عن صورة الفدائي والمقاوم، وكان هناك تيار غالب يؤمن بهذه الصورة، ما عزز الشعور بالانتماء والوحدة الوطنية، والأهم الاقتداء بهذه النماذج المكثفة لأنماط التفكير.

على الرغم من التأثير الإيجابي لهذه الصورة في تعزيز الهوية الوطنية وإحياء القضية الفلسطينية، فإنها أدت أيضًا، في بعض المراحل، إلى تهميش الأشكال الأخرى من النضال والتعبير الثقافي. كما يشير إدوارد سعيد،<sup>[23]</sup> إذ يقول: «إن التركيز الحصري على المقاومة المسلحة قد يؤدي إلى إغفال أشكال أخرى من المقاومة الثقافية والفكرية، التي لا تقل أهمية في الحفاظ على الهوية وتعزيز القضية الفلسطينية».

قد تبدو عبارة سعيد نوعًا من المبالغة، في ضوء الازدهار الثقافي الفلسطيني في النصف الثاني من الستينيات والسبعينيات وحتى الثمانينيات، من تأسيس مراكز أبحاث، ومجلات ودوريات، وفرق فنية وغنائية، واتساع حضور الشعر الوطني وغنائه. لكن بنظرة ثانية إلى هذه الأشكال، يتضح اتساقها وانسجامها مع فكرة المقاومة المسلحة، ودفاعها عن هذا النمط، وبالتالي فقد كانت أشكال التعبيرات الثقافية منسجمة مع الأداة السياسية الأبرز في حينها، وهي المقاومة المسلحة والبنديقية، وموظفة في خدمتها حصرًا تقريبًا، من دون أن يلغي هذا وجود حس نقدي في بعض الأشكال الثقافية، مثل الرسومات الناقدة لفنان

[21] Baruch Kimmerling and Joel S. Migdal. *Palestinians: The Making of a People*. New York: Free Press, 1993.

[22] Max Weber. *Economy and Society*. Edited by Guenther Roth and Claus Wittich. Berkeley: University of California Press, 1978.

[23] إدوارد سعيد، الثقافة والمقاومة، ترجمة علاء الدين أبو زينة (بيروت: دار الآداب، 2006).

الكاريكاتور ناجي العلي، المؤيد بشدة بدوره للمقاومة، ولا ينسحب ذلك على الأبعاد الاجتماعية والثقافية والقيمية.

بما أن هذا الجهد الجمعي ترافق في بداياته مع تصاعد الكفاح المسلح والعمل الفدائي، برزت عناصر كثيرة من التراث الشعبي التي أصبحت رموزاً ذات دلالة سياسية وثقافية، وتجاوزت مواضيع الحنين والتعلق بالأرض، لتصبح محرّكاً نضالياً جامعاً لكل الفلسطيني، وصار التراث محل التقدير والاهتمام، ما يُعبر عن تطلعات الشعب الثائر وآماله بالحرية؛ ذلك أنه لا بُد للمجتمع الفلسطيني وطلبعته الثائرة من أن يصنع رموزاً سياسية وثقافية تعبّر عن الهوية الوطنية، قد تتنوع في دلالتها وطبيعتها وتاريخ تشكّلها، إلا أنها مجبولة من طينة البلاد وترتبطها الثقافية وبنيتها الفلاحية بامتياز. وكانت هذه الرموز قادرة على توجيه التفكير الفلسطيني وصياغة خطاب جامع كثف معنى الهوية الفلسطينية، ويمكن مشاهدتها حضورها في الأعمال الفنية وفي «بوسترات» العمل الفدائي، وفي الأغنيات الشعبية، وفي كل ما أنتج عن فلسطين قبل اتفاق أوسلو.

تكرّس تحويل وظيفة الأغنية الشعبية من التعبير عن الحب والعلاقات الشخصية ما قبل النكبة إلى تمجيد الثورة ومدح البطل بانطلاق الثورة الفلسطينية. وعكس هذا التحول روح فلسطين وقضيتها، وجسّد معنى النضال لأجلها.

انعكس هذا النمط الفكري الثائر بوضوح في الثقافة الفلسطينية خلال تلك الفترة. تظهر في «أدب المقاومة»، مع مساهمات غسان كنفاني وإميل حبيبي، على الرغم من التباين بينهما. وفي حقل الفن التشكيلي، أصبحت صور الفدائيين والبنادق موضوعات متكررة، في إشارة إلى الفعل المقاوم والفعل الثوري. وتجلت أيضاً في الموسيقى، وظهور الأغاني الشعبية ذات الطابع الثوري، وأغاني المقاومة بوصفها نوعاً فنياً مهمّماً على المشهد.

ظهر «أدب المقاومة» اتجاهاً رئيسياً في هذه الفترة، فبعد أن كانت رواية غسان كنفاني الأبرز قبل العام 1967 «رجال في الشمس» ترمز إلى الضياع في صحراء الخليج العربية وتنتهي بالموت، فإن رواياته باتت تتحدث عن العودة إلى الوطن، مثل «عائد إلى حيفا» (1969)، وباتت أعماله تقدّم صوراً قوية للنضال الفلسطيني. وذهب إميل حبيبي في روايته «الوقائع الغريبة في اختفاء سعيد أبي النحس المتشائل» (1974) إلى استخدام السخرية لنقد الواقع الفلسطيني تحت الاحتلال، ولكنها سخرية مناضلة تتكيف مع الواقع ولا تهرب من مواجهته.

لعل التحول الأبرز كان في الشعر الفلسطيني بصورة أكثر وضوحاً مع ظهور ما يسمى «شعر المقاومة». وقدّم محمود درويش، وسميح القاسم، وتوفيق زياد، قصائد أصبحت أيقونات للنضال الفلسطيني. فقصيدة درويش «بطاقة هوية» (1964)، على سبيل المثال، أصبحت نشيداً غير رسمي للهوية الفلسطينية المقاومة، خصوصاً بعد أن غنيت في السبعينيات.

واتصالاً بالشعر المقاوم، ظهرت الأغاني الثورية وأغاني المقاومة بوصفها نوعاً فنياً مهمماً، أبرزها الفرق الفنية، مثل «العاشقين»، و«صابرين»، و«المركزية»، و«الفنانين العرب»، التي قدمت أغاني وطنية أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الذاكرة الشعبية والجمعية الفلسطينية.

ظهرت أفلام وثائقية وروائية تصور النضال الفلسطيني، فمثلاً قدم المخرج مصطفى أبو علي، أفلاماً وثائقية، مثل «بالروح بالدم» (1971) الذي يوثق الكفاح المسلح الفلسطيني.<sup>[24]</sup>

وشهد المسرح الفلسطيني أيضاً نهضة مع ظهور مسرحيات تتناول قضايا الهوية والنضال،<sup>[25]</sup> ففي العام 1970 تشكلت فرقة «عائلة المسرح» التي تحولت إلى «فرقة بلالين» في رام الله، ثم تأسست «فرقة دبابيس» في العام 1972 في رام الله أيضاً، ومنها انبثقت «فرقة الحكواتي»، التي ما تزال قائمة إلى اليوم تحت اسم «المسرح الوطني الفلسطيني». كذلك تشكلت «فرقة صندوق العجب» وفرقة «مسرح القصة» في القدس، وفرق أخرى مثل «مسرح السنابل»، و«عناد» في البيرة، إضافة إلى بعض الفرق التي أنشئت في المخيمات. وقد اعتمد معظم هذه الفرق أسلوب العمل الجماعي.

في هذه الحقبة، شكلت هيمنة الخطاب المقاوم والكفاح المسلح على المشهد الثقافي الفلسطيني ظاهرة تستحق التحليل النقدي. فقد لاحظ إبراهيم أبو لغد<sup>[26]</sup> في دراسته «الثقافة الفلسطينية: تحديات الهوية والتنمية» أن التركيز المفرط على الكفاح المسلح أدى إلى تهميش الأشكال الأخرى من التعبير الثقافي، خاصة تلك التي تتناول قضايا اجتماعية وإنسانية خارج إطار الصراع.

وتجلت هذه الهيمنة في مظاهر أساسية عدة: أولاً، طغيان الأدب والفن المقاوم على حساب الأشكال الأخرى من التعبير الثقافي؛ وثانياً، تهميش القضايا الاجتماعية والإنسانية اليومية في الخطاب الثقافي العام؛ وثالثاً، تراجع النقد الاجتماعي والثقافي الداخلي لصالح التركيز على مواجهة العدو الخارجي.

كما أدى هذا التوجه إلى تكريس نمط ثقافي يميل إلى تبسيط الواقع الفلسطيني واختزاله

<sup>[24]</sup> وثقت خديجة حباشنة، الناقدة والباحثة السينمائية الفلسطينية، إسهامات مهمة في مسيرة السينما الفلسطينية، في كتاباتها، مثل كتاب «فرسان السينما.. سيرة وحدة أفلام فلسطين»، وتناولت تطور السينما الفلسطينية وعلاقتها بالنضال الوطني.

<sup>[25]</sup> المسرح الفلسطيني تاريخ مضطرب لفنّ في طور النضوج، الموسوعة الفلسطينية: <https://palquest.palestine-studies.org/ar/highlight/105218A>.

<sup>[26]</sup> إبراهيم أبو لغد، الثقافة الفلسطينية: تحديات الهوية والتنمية (رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1999).

في ثنائية المقاومة والاحتلال، متجاهلاً التعقيدات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني. وقد انعكس ذلك سلباً على قدرة الثقافة الفلسطينية على التعامل مع التحديات الداخلية والتحول الاجتماعي المتسارعة.

وعلى الرغم من أن هذه المرحلة شهدت إنتاجاً ثقافياً غنياً في مجال أدب المقاومة والفن الثوري، فقد كان هذا الغنى على حساب تنوع وتعدد الأشكال الثقافية الأخرى، إذ هُمّست الأصوات الثقافية التي حاولت طرح قضايا تتجاوز إطار الصراع المباشر، مثل قضايا المرأة، والتحول الاجتماعي، والنقد الثقافي الذاتي.

وهكذا، فإن هذه الفترة، على الرغم من أهميتها في تشكيل الهوية الثقافية الفلسطينية وتعزيز روح المقاومة، فرضت قيوداً على التعبير الثقافي خارج إطار النضال الوطني، ما أثر على قدرة الثقافة الفلسطينية على التطور والتجدد بشكل شمولي ومتوازٍ.

## القيادة الكاريزمية والهرمية الأبوية

شكلت القيادة الكاريزمية والهرمية الأبوية في الحركة الوطنية الفلسطينية ظاهرة ذات تأثيرات عميقة ومتناقضة على المجتمع والثقافة الفلسطينية، فمن جهة، نجحت هذه القيادة، متمثلة بشخصيات مثل ياسر عرفات، في توحيد الصف الفلسطيني وإلهام الجماهير خلال مرحلة حاسمة من النضال الوطني، ما أسهم في نهضة ثقافية وفنية تمحورت حول فكرة المقاومة.

غير أن هذا النمط القيادي خلق تحديات هيكلية أثرت على تطور المجتمع الفلسطيني. فقد أدى استمرار القيادات ذاتها في الفصائل الفلسطينية لعقود إلى إعاقة ظهور أصوات جديدة وأفكار مبتكرة، كما ساهم في ترسيخ هياكل سلطوية أعاققت التطور الديمقراطي داخل المؤسسات الفلسطينية، وتجلت هذا خاصة في تهميش قضايا المرأة والقضايا الاجتماعية الملحة.

وفي المجال الثقافي، برز تأثير هذا النمط القيادي من خلال هيمنة ثقافة المقاومة والكفاح المسلح على حساب الأشكال الأخرى من التعبير الثقافي. فعلى سبيل المثال، واجهت الفرق المسرحية، مثل «بلالين» و«الحكواتي»، تحديات في الموازنة بين الالتزام بالخط العام للقيادة والتعبير عن قضايا اجتماعية أوسع. كما أن الأعمال الأدبية التي تناولت موضوعات خارج إطار الصراع المباشر لم تحظَ بالاهتمام والدعم الكافيين.

وانعكس هذا النمط بشكل خاص على قضايا المرأة، فعلى الرغم من مشاركتها الفعالة

في النضال الوطني، ظل تمثيلها في مواقع صنع القرار محدودًا، واقتصرت تصويرها في الأدب والفن غالبًا على رمزية الأرض والوطن أو كأم الشهيد، ما أدى إلى تهميط دورها. وقد تفاقم هذا الوضع مع تشكل السلطة الفلسطينية، إذ شهدت الحركة النسوية نكوصًا في مكتسباتها الاجتماعية.

كما أثر هذا النهج على المؤسسات النسوية والاجتماعية، فالاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، على سبيل المثال، اضطر إلى العمل ضمن إطار الأجندة الوطنية العامة، ما قيد قدرته على معالجة قضايا المرأة والقضايا الاجتماعية بشكل مستقل، وأدى ذلك إلى تأخير النقاش الجاد بشأن قضايا جوهرية، مثل العنف ضد المرأة، والأحوال الشخصية، والمساواة في فرص العمل.

لذا، فإن هذا النمط القيادي، على الرغم من نجاحه في تعبئة الشعب الفلسطيني وإنتاج ثقافة وطنية قوية، خلق تحديات هيكلية وثقافية ما تزال تؤثر على المجتمع الفلسطيني حتى اليوم. وهذا ما يفتح الباب لطرح أسئلة جوهرية عن مستقبل القيادة والثقافة الفلسطينية، وكيفية تحقيق توازن أفضل بين متطلبات النضال الوطني واحتياجات التطور المجتمعي.

## المرحلة الثالثة: الانتفاضة الأولى وعملية السلام (1987-2000)

شهدت مرحلة الانتفاضة الأولى، وما تلاها من «عملية سلام»، تحولات عميقة في البنية الفكرية والثقافية الفلسطينية. فمع انتقال ثقل النضال من الشتات إلى الداخل، إثر خروج المقاومة من لبنان (1982-1983)، وابتعاد القيادة الفلسطينية جغرافيًا عن فلسطين، برزت أنماط فكرية جديدة تعكس تحولًا في العقل الفلسطيني.

تمثلت السمة الأولى في إشكالية الموازنة بين «الآنبي والإستراتيجي»، وتجلت على مستويين: الأول مستوى القيادة، التي انتقلت من التفكير الإستراتيجي المطلق (الصراع المفتوح) إلى إدارة الأزمات، خاصة مع تحديات الجغرافيا والحصار العربي والدولي بعد حرب الخليج (1990-1991)؛ والآخر المستوى المجتمعي، إذ برز رفض نسبي لتأجيل القضايا الاجتماعية حتى حل الصراع مع العدو، ما أدى إلى ظهور قوى تعطي أولوية للشأن المجتمعي المدني والديمقراطي.

وبرزت السمة الثانية في تصاعد التوتر بين المثقف والسياسي، إذ تحول دور الثقافة من كونها في خدمة الحركة السياسية الوطنية إلى موقع نقدي تجاهها. وتعمق هذا التوتر مع تأسيس السلطة الفلسطينية (1993)، إذ تحولت القيادة من طابعها الثوري إلى

سلطة رسمية. كما أدى تراجع التمويل المقدم من القيادة للعمل الثقافي، وحلول التمويل الأجنبي المشروط محله، إلى تغيير في طبيعة الإنتاج الثقافي وعلاقته بالسلطة.

وأما السمة الثالثة فتمثلت في صعود الأيديولوجيا الدينية، وخاصة الإسلام السياسي، بوصفه قوة مؤثرة في المشهد الثقافي والسياسي. وقد تفاعلت هذه الأنماط الفكرية المتشابكة لتنتج خطاباً ثقافياً فلسطينياً أكثر تعقيداً وتنوعاً، يعكس التحديات والآمال في سياق الانتفاضة وعملية «السلام»، مشكلة بذلك مرحلة انتقالية حاسمة في تطور الثقافة الوطنية الفلسطينية.

وقد عبر هذا التحول عن نفسه في تبني القيادة الفلسطينية مفهوم النضال الشامل، الذي لا ينحصر في الكفاح المسلح، وامتد ليشمل المجالات الثقافية والتعليمية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقيمية. أنتج هذا التحول حالة من التعددية الفكرية والثقافية، لكنه خلق أيضاً توترات وتحديات جديدة في العلاقة بين مختلف مكونات المجتمع الفلسطيني.

## الموازنة بين الآني والإستراتيجي

يمثل التحول من الإستراتيجي إلى الآني في الفكر السياسي والثقافي الفلسطيني نموذجاً لما يصفه كينيث والتز<sup>[27]</sup> في نظريته عن النظام الدولي، إذ يقول: «في النظام الدولي الفوضوي، تسعى الدول باستمرار إلى تحقيق أمنها من خلال تقييم مستمر للتهديدات المحتملة وتعديل إستراتيجياتها وفقاً لذلك. هذا السلوك التكيفي جوهر ما نسميه توازن القوى». وقد انعكس هذا في تحول القيادة الفلسطينية من الخطاب الثوري المطلق إلى الواقعية السياسية بعد الخروج من لبنان وأزمة الخليج.

ويشير خليل الشقافي، في دراسته «السياسة الفلسطينية بعد عرفات»<sup>[28]</sup> إلى أن «التوتر بين التفكير الإستراتيجي والحاجات الآنية شكل تحدياً مستمراً للقيادة الفلسطينية». انعكس هذا التوتر في الإنتاج الثقافي الفلسطيني، كما يتجلى في رواية «باب الساحة» لسحر خليفة<sup>[29]</sup>، إذ تقدم مشاهد حية من الحياة اليومية تحت الاحتلال: «كانت الساحة تغص بالناس والأصوات والروائح. باعة متجولون ينادون على بضاعتهم، نساء يتسوقن، أطفال يلعبون، وفي الخلفية صوت الآذان يختلط بأصوات الجنود الإسرائيليين.»

[27] Waltz, Kenneth. Theory of International Politics. Reading, MA: Addison-Wesley, 1979.

[28] خليل الشقافي، السياسة الفلسطينية بعد عرفات (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2005).

[29] سحر خليفة، باب الساحة (بيروت: دار الآداب، 1990).

وفي وصف آخر لتجليات المقاومة اليومية، تكتب خليفة: «رفعت أم عزام يدها وصرخت في وجه الجندي: «هذه أرضنا، هذا بيتنا، لن نرحل!» ووقت النسوة خلفها، متحدات في صمت قوي». هذا المشهد يجسد تحول المقاومة من مفهومها العسكري المباشر إلى أشكال يومية من الصمود والتحدي.

ومع مرحلة «أوسلو»، يقدم حمزة العقرباوي<sup>[30]</sup> تحليلاً نقدياً عميقاً للتحويلات الثقافية بقوله: «قد يكون من أشد ما ابتليت به الثقافة الشعبية الفلسطينية هو التورط في مسار التَّسوية في أوسلو وخلق سلطة هشة ركضت خلف حلم الدولة. ففي هذه المرحلة الجديدة صارت المُحدّات الثقافية لبنية المجتمع، في الضفة الغربية وقطاع غزة تحديداً، مُرتبطة بالتمويل ومشاريع التنمية والأجندات الخارجية والبنك الدولي والمانحين الدوليين».

مثل التحول الجغرافي في الفكر والممارسة الفلسطينية تجسيدا واضحا للتوتر بين الآني والإستراتيجي، فمن جهة شكل التركيز على الجغرافيا المحددة (الضفة وغزة) استجابة للحاجات الآنية وضرورات الواقع السياسي، ومن جهة أخرى مثل تحدياً للرؤية الإستراتيجية المتعلقة بتحرير كامل فلسطين التاريخية.

ويقدم إدوارد سعيد في «الثقافة والإمبريالية»<sup>[31]</sup> إطاراً نظرياً لفهم هذه العلاقة حين يقول: «الجغرافيا الثقافية للهوية ليست مجرد انعكاس للواقع المادي، بل هي عملية مستمرة من إعادة التفاوض والتشكيل. في سياق الصراع، تصبح الأماكن والحدود مواقع لإنتاج المعنى والمقاومة». فالتفاوض المستمر بين الواقع الجغرافي المحدود (الآني) والتطلعات الوطنية الشاملة (الإستراتيجي) أصبح سمة أساسية للثقافة الفلسطينية المعاصرة.

وقد انعكس هذا التوتر في الأعمال الأدبية، فرواية «رام الله الشقراء» لعباد يحيى<sup>[32]</sup> تصور التناقض بين الحلم الوطني الشامل (الإستراتيجي) والواقع الجغرافي المجزأ بعد «أوسلو» (الآني). كما يلخص فيصل درّاج<sup>[33]</sup> هذا التحول في «الذاكرة القومية» بقوله: «شهدت هذه الفترة تحولاً في الخطاب الثقافي الفلسطيني من التركيز على الرومانسية الثورية إلى محاولة فهم وتصوير تعقيدات الواقع اليومي». فالتحول من «الرومانسية الثورية» (الإستراتيجي) إلى «تعقيدات الواقع اليومي» (الآني) يعكس هذا التوتر المستمر بين المطلق والنسبي في التجربة الفلسطينية.

[30] حمزة العقرباوي، التحويلات الثقافية في فلسطين بعد أوسلو، مجلة الدراسات الفلسطينية، 2021.

[31] إدوارد سعيد، الثقافة والإمبريالية، ترجمة كمال أبو ديب (بيروت: دار الآداب، 1993).

[32] عبّاد يحيى، رام الله الشقراء، ط 1 (القدس: مؤسسة دار الفيل، 2013).

[33] فيصل درّاج، الذاكرة القومية في الرواية العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

## جدلية العلاقة بين المثقف والسياسي بعد «أوسلو»

شكلت العلاقة بين الثقافي والسياسي في الحالة الفلسطينية نموذجاً فريداً للتحوّل من حالة الوحدة العضوية إلى حالة التباعد والتوتر. ففي مرحلة ما قبل «أوسلو»، وتحديداً في الستينيات، كما يشير فيصل دراج، شهد الأدب الفلسطيني ازدهاراً غير مسبوق تجلّى في أعمال جبرا إبراهيم جبرا، وإميل حبيبي، وغسان كنفاني، ومحمود درويش، وكانت العلاقة بين الأدب والحركة الوطنية تكاملية وعضوية.

غير أن هذه العلاقة بدأت بالتصدع مع انطلاق مؤتمر مدريد للسلام (1991)، وتعمق هذا التصدع مع تأسيس السلطة الفلسطينية. ويمكن تحديد عوامل أساسية عدة لهذا التحوّل:

أولاً، أدى تحوّل القيادة السياسية من حركة تحرر إلى سلطة تحت الاحتلال إلى خلق فجوة بين الخطاب الثقافي المتمسك بثوابت التحرر من جهة، والممارسة السياسية المحكومة بقيود الواقع من جهة أخرى.

ثانياً، أدى التحوّل في مصادر التمويل الثقافي من المؤسسة الوطنية إلى المؤسسات الدولية المانحة إلى تغيير في أولويات وتوجهات الإنتاج الثقافي. فبدلاً من التركيز على القضايا الوطنية الكبرى، بدأ التوجه نحو قضايا المجتمع المدني والتنمية والديمقراطية، ما خلق نوعاً من الانفصال بين الهم الثقافي والهم السياسي.

ثالثاً، ظهر توتر بين المثقف والسياسي في تفسير المرحلة وفهمها، فبينما رأى المثقفون في اتفاق أوسلو تنازلاً عن الثوابت الوطنية، عدّتها القيادة السياسية خطوة تكتيكية ضرورية. وأدى هذا التباين في الرؤى إلى تراجع الدور التعبوي والتوجيهي للمثقف الفلسطيني.

رابعاً، انعكست هذه الفجوة على المنتج الثقافي نفسه، الذي تحوّل من التركيز على القضايا الوطنية الكبرى إلى البحث في التناقضات والقضايا الداخلية. ويمكن ملاحظة هذا التحوّل في الأعمال الأدبية التي ظهرت في تلك الفترة، والتي بدأت تناقش إشكاليات السلطة والفساد والتحوّلات الاجتماعية، بدلاً من التركيز الحصري على مقاومة الاحتلال.

وقد أدى هذا التباعد بين الثقافي والسياسي إلى إضعاف المجالين معاً. فمن جهة، فقد المنتج الثقافي عمقه التحرري وقدرته على التعبئة الجماهيرية، ومن جهة أخرى، فقدت الممارسة السياسية عمقها الفكري وقدرتها على إلهام الجماهير. أدى هذا الوضع، كما يشير دراج، إلى «تراجع الروح الوطنية المبدعة»، وإلى صعوبة الحديث عن مشهد ثقافي أو أدبي فلسطيني متماسك في القرن الحادي والعشرين.

ويؤكد دراج في مقالته «أزمة الثقافة الفلسطينية المعاصرة» (2006)<sup>[34]</sup> عمق هذا التحول، إذ يقول: «تاريخياً، كانت هناك وحدة عضوية عفوية بين الأدب الفلسطيني والحركة الوطنية، لكن هذه الحالة لم تعد قائمة اليوم بسبب تشتت الفلسطينيين وغياب تمثيل سياسي موحد... الستينيات كانت فترة ازدهار للأدب الفلسطيني، حيث كان متفوقاً على المشهد الأدبي العربي بوجود أدباء بارزين مثل جبرا إبراهيم جبرا وإميل حبيبي وغسان كنفاني ومحمود درويش».

ويحلل إبراهيم أبو لغد، في دراسته «تحولات المشهد الثقافي الفلسطيني»<sup>[35]</sup> (1998)، أثر اتفاقيات «أوسلو» على العلاقة بين المثقف والسياسي، فيقول: «أدى تحول منظمة التحرير من حركة تحرر وطني إلى سلطة محدودة الصلاحيات إلى خلق فجوة عميقة بين الطموح الثقافي والواقع السياسي. المثقف الفلسطيني وجد نفسه في مواجهة معضلة: إما القبول بدور المثقف العضوي للسلطة، أو الانتقال إلى موقع المعارضة النقدية.»

وتوثق الكاتبة روزماري صايغ، في كتابها «المثقفون الفلسطينيون وتحديات المرحلة»<sup>[36]</sup> (2000)، التحول في مصادر التمويل الثقافي قائلة: «شهدت فترة ما بعد أوسلو تحولاً جذرياً في آليات تمويل النشاط الثقافي الفلسطيني. فبعد أن كانت منظمة التحرير المصدر الرئيسي للتمويل، أصبحت المؤسسات الدولية المانحة هي الممول الأساسي، ما أثر على طبيعة وتوجهات الإنتاج الثقافي.»

## ظهور الأيديولوجيا الدينية وتأثيرها على الثقافة الفلسطينية

شكلت العلاقة بين الديني والوطني في الثقافة الفلسطينية حالة فريدة من التداخل والتكامل. يقدم بلال عوض سلامة، في كتابه «في معنى الأرض: استعادة الذات الفلسطينية»<sup>[37]</sup> (2021)، تحليلاً عميقاً لهذه العلاقة، إذ يقول: «إن العودة إلى ثقافة الأرض في الوعي الفلسطيني لا تنفصل عن البعد الديني للمكان، فالأرض في الوعي الشعبي الفلسطيني تحمل قداسة متوارثة تمتزج فيها الهوية الوطنية بالموروث الديني.»

[34] فيصل دراج، أزمة الثقافة الفلسطينية المعاصرة، مجلة الدراسات الفلسطينية، 2006.

[35] إبراهيم أبو لغد، تحولات المشهد الثقافي الفلسطيني (رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1998).

[36] روزماري صايغ، المثقفون الفلسطينيون وتحديات المرحلة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2000).

[37] بلال عوض سلامة، في معنى الأرض: استعادة الذات الفلسطينية (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).

وفي تحليله للتحويلات الثقافية خلال الانتفاضة الأولى، يشير زياد أبو عمرو<sup>[38]</sup> في «أصول الحركات السياسية في قطاع غزة» (1987) إلى أن: «صعود الحركات الإسلامية في الثمانينيات لم يكن ظاهرة طارئة، بل كان تعبيراً عن عمق التداخل بين الديني والوطني في الوعي الشعبي الفلسطيني. فالمساجد، على سبيل المثال، لم تكن مجرد أماكن عبادة، بل كانت أيضاً مراكز للتعبئة الوطنية والثقافية».

ويعمق خالد الحروب<sup>[39]</sup> هذا التحليل في كتابه «حماس: الفكر والممارسة السياسية» (1996) قائلاً: «أعدت الحركة الإسلامية الفلسطينية صياغة مفهوم النضال الوطني من خلال استدعاء التراث الديني والتاريخي للقضية الفلسطينية. فالقدس، على سبيل المثال، لم تعد مجرد مدينة محتلة، بل أصبحت رمزاً يجمع بين القداسة الدينية والوطنية».

يتجلى التداخل العميق بين البعد الديني والوطني في الإبداع الفلسطيني المعاصر بصورة مختلفة، حيث شكل هذا المزيج هوية ثقافية فريدة. ففي الشعر، نجد نموذجاً بارزاً في قصيدة «المسجد الأقصى» للشاعر هارون هاشم رشيد، إذ يقول: «القدس تاريخ وأمجاد، وأرض الرسل والآيات، هنا التاريخ يحكي عن جذور الحق في أرض الرسالات». تكشف هذه الأسطر عن تلاحم عميق بين المقدس والتاريخي في الوعي الفلسطيني، حيث تتحول القدس من مجرد مدينة إلى رمز يجمع بين القداسة الدينية والهوية الوطنية.

وفي الأدب المعاصر، يبرز تميم البرغوثي مثلاً حيث على هذا التداخل، خاصة في ديوانه «في القدس» (2008). يصور البرغوثي المدينة المقدسة كفضاء يلتقي فيه الروحي مع اليومي، والديني مع السياسي، ما يخلق نسيجاً أدبياً غنياً يعكس تعقيد التجربة الفلسطينية. فالقدس في شعره ليست مجرد مكان جغرافي، بل هي تجسيد حي للهوية المتعددة الأبعاد التي تجمع بين المقدس والوطني.

وأما في مجال الفن التشكيلي، فتتجلى هذه الظاهرة بشكل بصري مؤثر في أعمال الفنان نبيل عناني، إذ تمثل لوحاته إبداعاً فريداً في دمج الرموز الدينية، مثل المساجد والكنائس، مع مشاهد المقاومة والنضال الوطني. يخلق هذا المزج البصري تأثيراً عميقاً يعكس كيف أن النضال الوطني الفلسطيني لا ينفصل عن البعد الروحي والديني للقضية، فلا تظهر المساجد والكنائس في لوحاته بوصفها مجرد دور عبادة، بل رموز للصمود والهوية والانتماء.

<sup>[38]</sup> زياد أبو عمرو، أصول الحركات السياسية في قطاع غزة (عكا: دار الأسوار، 1987).

<sup>[39]</sup> خالد الحروب، حماس: الفكر والممارسة السياسية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996).

في الموسيقى، ظهرت الأناشيد الإسلامية ذات الطابع الوطني، التي أصبحت شائعة خلال الانتفاضة. ففرقة «الفجر الجديد»، على سبيل المثال، قدمت أغاني تمزج بين الموضوعات الدينية والوطنية وفي التحليل المعاصر.

يقدم رشيد الخالدي، في كتابه «الهوية الفلسطينية»<sup>[40]</sup> (2003)، رؤية مهمة، إذ يقول: «لا يمكن فهم الهوية الفلسطينية دون فهم التداخل العميق بين البعدين الديني والوطني. فالمقدسات الدينية في فلسطين لم تكن يوماً منفصلة عن النضال الوطني، بل كانت دائماً جزءاً أساسياً من تكوين الهوية الوطنية».

ويضيف وليد الخالدي، في كتابه «قبل الشتات»<sup>[41]</sup> (1987): «كانت العلاقة بين الديني والوطني في التاريخ الفلسطيني علاقة عضوية تشكلت عبر قرون من التفاعل الحضاري. المساجد والكنائس لم تكن مجرد دور عبادة، بل كانت مراكز للحياة الاجتماعية والثقافية والوطنية.» إن لهذا التداخل بين الديني والوطني في الإبداع الفلسطيني أثراً مزدوجاً: من جهة يعمق الإحساس بالهوية ويقوي الرابط العاطفي والروحي بالأرض والقضية، ومن جهة أخرى يساهم في تشكيل خطاب ثقافي متميز يتجاوز حدود السياسة المباشرة إلى آفاق إنسانية وروحية أرحب، ما يجعل القضية الفلسطينية أكثر عمقاً وتأثيراً في الوجدان العام.

## المرحلة الرابعة: الانتفاضة الثانية وما بعدها (2000-2024)

### تحولات الخطاب الثقافي الفلسطيني: جدلية النقد والثوابت

في أعقاب فشل عملية السلام واندلاع الانتفاضة الثانية في العام 2000، ما مثل تحولاً جوهرياً في المشهد الفلسطيني، تميزت هذه المرحلة بتباين فكريين رئيسيين: الأول تمثل بنزعة نقدية متزايدة عكست حالة الإحباط العام من المسار السياسي؛ وأما الآخر فتجلى في التمسك بالمبادئ الوطنية الراسخة، مثل حق العودة وإقامة دولة فلسطينية على حدود العام 1967.

انعكس هذا الواقع على المجالين الثقافي والفني، إذ استمر الاحتفاء بالرموز النضالية التاريخية، لكن هذا التمسك بالأطر التقليدية، على الرغم من أهميته في الحفاظ على

<sup>[40]</sup> رشيد الخالدي، الهوية الفلسطينية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003).

<sup>[41]</sup> وليد الخالدي، قبل الشتات (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1987).

الهوية الوطنية، أدى إلى صعوبات في ابتكار حلول جديدة، سواء على المستوى السياسي أو في مجال التعبير الثقافي.

ولد هذا المزيج من النقد الذاتي والتمسك بالثوابت مشهدًا ثقافيًا وسياسيًا معقدًا، يجمع بين الرغبة في التغيير والحرص على الحفاظ على المكتسبات التاريخية.

## النزعة النقدية وخطاب الإحباط

شكل انهيار عملية السلام واندلاع الانتفاضة الثانية نقطة تحول عميقة في الخطاب الثقافي الفلسطيني. برزت نزعة نقدية حادة عكست حالة الإحباط العام من المسار السياسي. يتجلى هذا في أعمال محمود درويش المتأخرة، خاصة في ديوانه «لا تعتذر عما فعلت» (2004)، إذ يقدم نقدًا لاذعًا للخطاب السياسي المتناقض بقوله: «نحن نسير على طريقتين: طريق يقود إلى النصر، وطريق يقود إلى النصر أيضًا». هذه السخرية المريرة تكشف عمق الإحباط من الواقع السياسي وتناقضاته.

في السياق نفسه، قدمت الرواية الفلسطينية تشخيصًا عميقًا لحالة الإحباط. يصور إبراهيم نصر الله في روايته «تحت شمس الضحى» (2004) خيبة الأمل في نتائج اتفاقيات السلام بقوله: «كنا نحلم بالحرية، فإذا بنا نحصل على أقفاص جديدة». كما يصف التحول في طبيعة المدن الفلسطينية: «المدينة تتغير، تفقد روحها القديمة، تصبح مجرد مجموعة من المباني الإسمنتية الباردة». هذا الوصف يتجاوز النقد السياسي المباشر إلى رصد التحولات الاجتماعية والعمرائية العميقة.

في المجال النقدي والفكري، يقدم فيصل دراج<sup>[42]</sup> تحليلًا عميقًا لمخاطر هذا التوجه النقدي السلبي. ويحذر من أن «التفكير السلبي النقدي، إذا لم يقترن برؤية بناءة، يمكن أن يؤدي إلى حالة من الشلل السياسي والثقافي». ويصف المشهد الثقافي بأنه «معتم جدًا ومفتت»، مشيرًا إلى غياب حركة ثقافية متماسكة تعبر عن تطلعات حركة التحرر الوطني.

## التمسك بالثوابت الوطنية

بالتوازي مع النزعة النقدية، استمر الخطاب الثقافي الفلسطيني في التمسك بالثوابت الوطنية الأساسية، وعلى رأسها حق العودة وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود العام

[42] دراج، أزمة الثقافة الفلسطينية.

1967. يتجلى هذا في أعمال مريد البرغوثي، خاصة في ديوان «منتصف الليل»، إذ يؤكد قدسية حق العودة وارتباطه العميق بالهوية الفلسطينية. كما يظهر في رواية غسان كنفاني «عائد إلى حيفا» التي تركز مفهوم حق العودة بوصفه ثابتاً لا يمكن التنازل عنه.

في مجال الفنون التشكيلية، قدمت أعمال سمية حلبي توثيقاً بصرياً للجدار الفاصل وتأثيره على الحياة الفلسطينية، مؤكدة رفض سياسات الضم والتوسع. كما قدم معرض «العودة حق» للفنان عصام بدر توثيقاً شاملاً لقرى النكبة، مؤكداً استمرارية النضال من أجل حق العودة.

في المجال السينمائي، يقدم فيلم «عمر» (2013) لهاني أبو أسعد صورة مركبة للصراع بين الواقع المريب والتمسك بالمبادئ الوطنية. كما يوثق فيلم «المفتاح» لغالب شعث قصص اللاجئين وتمسكهم بحق العودة، مقدماً توثيقاً حياً لاستمرارية النضال الفلسطيني.

## التفاعل بين المسارين وتأثيراته

يشكل التفاعل بين هذين المسارين - النقدي والتمسك بالثوابت - ظاهرة معقدة في المشهد الثقافي الفلسطيني المعاصر؛ من جهة يعكس النقد الشديد للواقع السياسي حالة الإحباط العميق من فشل المشروع الوطني في تحقيق أهدافه، ومن جهة أخرى يمثل التمسك بالثوابت الوطنية محاولة للحفاظ على الهوية والحقوق التاريخية في مواجهة محاولات تصفية القضية الفلسطينية.

أدى هذا التفاعل إلى ظهور أشكال تعبيرية جديدة تحاول الجمع بين النقد الواقعي والتمسك بالمبادئ، كما أدى إلى تنامي التوتر بين الأجيال في فهم وتفسير الثوابت الوطنية، مع ظهور مبادرات ثقافية تسعى إلى إعادة صياغة المفاهيم الوطنية بشكل يتناسب مع الواقع الجديد، من دون التخلي عن جوهر الحقوق الفلسطينية الأساسية.

## تحولات أنماط التفكير في ظل حرب الإبادة على غزة (2023-حتى الآن)

شكلت حرب الإبادة على قطاع غزة في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 على غزة نقطة تحول محورية في مسار القضية الفلسطينية، محدثة تحولات عميقة في أنماط التفكير والوعي الجمعي الفلسطيني. ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن هذه المرحلة ما تزال

قيد التشكل، وأن تأثيراتها وتداعياتها لم تتبلور تبلورًا نهائيًا بعد. لذا يجب التعامل مع هذا التحليل بوصفه قراءة أولية قابلة للتطور والتعديل مع تطور الأحداث وتكشف المزيد من أبعادها.

### تعزيز ثقافة المقاومة والصمود

برز تعزيز نمط التفكير المرتبط بثقافة المقاومة والصمود بوضوح في المجتمع الفلسطيني. أظهر الفلسطينيون قدرة استثنائية على التحمل في وجه الدمار الشامل والإبادة، ما عمق الإيمان بقوة الإرادة الجماعية. تجلى هذا النمط بوضوح في الإنتاج الثقافي والفني الذي وثق المعاناة والبطولات اليومية. نرى ذلك جليًا في قصيدة الشاعر تميم البرغوثي «غزة تنتصر»، إذ يقول: «غزةُ تنتصرُ الآن.. في كلِّ شارعٍ / وفي كلِّ بيتٍ.. في المقابرِ والأنفاقِ». هذه الكلمات تعكس روح المقاومة المتجذرة في الوعي الفلسطيني، متحديّة كل محاولات الكسر والإخضاع.

### الجدل حول طبيعة المقاومة بالتوازي مع تعزيز ثقافة المقاومة

ظهر جدل غير مسبوق بشأن طبيعة المقاومة وأشكالها، واستمر الانقسام السياسي في إلقاء ظلاله على الخطاب الثقافي، مع تباين واضح في الآراء حول ما هو مطلوب وما هو غير مطلوب في المقاومة. يعكس هذا الجدل تعقيد المشهد الفلسطيني الراهن وتعدد وجهات النظر بشأن أفضل السبل لمواجهة التحديات الراهنة.

### التوثيق والإنتاج الثقافي الأولي

ظهر العديد من الكتابات والأعمال التوثيقية على شكل يوميات وسرد لما حدث بعد 7 تشرين الأول / أكتوبر 2023. تنوعت أشكال التعبير بين المكتوب والمرئي والرقمي، مع بروز واضح للوسائط الجديدة في توثيق الأحداث وتصويرها. كما شهدت هذه الفترة تطورًا في صورة البطل في الفن التشكيلي و«الكوميكس»، مع توظيف متزايد للوسائط الرقمية في التعبير عن المرحلة وتحولاتها.

### التحديات البحثية والمنهجية

يواجه الباحثون والمحللون تحديات كبيرة في قراءة هذه المرحلة وتحليلها. ومن الصعب حاليًا إجراء قراءة شاملة للبعد الثقافي والتحويلات المجتمعية والفكرية في خضم الأحداث الجارية، وهناك حاجة إلى مسافة زمنية لفهم التأثيرات العميقة لهذه المرحلة، مع أهمية التوثيق المستمر للتحويلات الثقافية والفكرية. كما أن تداخل الأبعاد السياسية والثقافية والاجتماعية يتطلب منهجية متعددة المستويات لفهم وتحليل التحويلات الجارية.

## نظرة مستقبلية مع استمرار الأحداث وتطورها

من المتوقع أن تشهد الساحة الثقافية الفلسطينية مزيداً من التحولات والتطورات. سيكون من المهم متابعة كيف ستؤثر هذه المرحلة على الهوية الثقافية الفلسطينية وأنماط التفكير السائدة على المدى الطويل. كما سيكون من الضروري دراسة كيف ستعكس هذه التحولات على الإنتاج الثقافي والفني الفلسطيني في المستقبل.

## خاتمة

يركز هذا الفصل على تحليل التعبيرات الفكرية كما تجلت في الثقافة الفلسطينية بمعناها الأدبي والفني والروائي، متجاوزة المعنى الأنثروبولوجي والسوسيولوجي الأشمل. يعكس تطور هذه الأنماط مساراً معقداً من التكيف والمقاومة في مواجهة تحديات وجودية متواصلة. عبر هذا المسار، شهدت أنماط التفكير تحولات عميقة استجابة للتغيرات السياسية والاجتماعية المتلاحقة، مشكلة نسيجاً ثقافياً غنياً ومتعدد الأبعاد.

في أعقاب النكبة، هيمن نمط التفكير المرتبط بـ «الفردوس المفقود» ووعي الضحية على المشهد الثقافي الفلسطيني. وعكس هذا النمط حالة الصدمة الجماعية التي تعرض لها الشعب الفلسطيني، وساهم في تشكيل هوية وطنية قائمة على مزيج من الحنين والمقاومة. تجلّى ذلك في الأدب والفن الفلسطيني من خلال استحضار صور الوطن المفقود وتوثيق المعاناة، مع بداية تشكل وعي جمعي فلسطيني مقاوم.

مع تطور الحركة الوطنية الفلسطينية وصعود المقاومة المسلحة، تحول النمط الفكري نحو التفكير الثوري التحرري. وأصبحت صورة الفدائي والمقاوم رمزاً مركزياً في الوعي الجمعي الفلسطيني، مشكلة محوراً أساسياً للإنتاج الثقافي والفني. وأنتجت هذه المرحلة أدباً وفناً ملتزماً بقضية التحرير، مع تركيز قوي على الهوية الوطنية والنضال المسلح.

مع اندلاع الانتفاضة الأولى وما تلاها من عملية سلام، برز تحدّ جديد يتمثل في الموازنة بين التفكير الإستراتيجي والآني. شهدت هذه الفترة محاولات جادة للتوفيق بين متطلبات النضال اليومي والأهداف الوطنية بعيدة المدى. كما ظهر توتر ملحوظ بين المثقف والسياسي، عاكساً تحولاً عميقاً في العلاقة بين الثقافة والسياسة. بالتوازي، شهدت هذه الفترة صعوداً للأيدولوجيا الدينية، خاصة الإسلام السياسي، ما أضاف بعداً جديداً للخطاب الثقافي والسياسي الفلسطيني.

برز التفكير السلبي النقدي بقوة، عاكسًا حالة الإحباط واليأس التي سادت المجتمع الفلسطيني. هذا النمط من التفكير، على الرغم من أهميته في تسليط الضوء على التحديات والإخفاقات، شكل تحديًا أمام تطوير رؤى مستقبلية إيجابية. في الوقت نفسه، استمر التفكير التأييري والمرجعي في تشكيل الخطاب الوطني، متجلبًا في التمسك بالثوابت الوطنية التقليدية.

تثير حرب الإبادة على غزة تساؤلات عميقة بشأن مستقبل الثقافة والهوية الفلسطينية. في ظل حالة إبادة غير مسبوقة وانقسام سياسي عميق، أصبحت أسئلة الوحدة الفلسطينية، والموقف من المقاومة، ومستقبل الكيانية الفلسطينية، والمضامين العقائدية والسياسية للحياة الفلسطينية، تطرح نفسها بإلحاح جديد.

عبر هذه التحولات المتعاقبة، حافظت الثقافة الفلسطينية على دورها الحيوي في تعزيز الهوية الوطنية، متكيفة مع التحديات المتغيرة. تطورت من نمط ثوري قوي إلى تعددية أكبر في الأساليب والموضوعات، عاكسة نضجًا في الخطاب الثقافي وتعقيدات الواقع الفلسطيني المتغير. ويبقى التحدي الأكبر أمام الثقافة الفلسطينية متمثلًا في الحفاظ على هذه الديناميكية مع ضمان وحدة الهوية والرؤية الوطنية، خاصة في ظل التحديات الوجودية المستمرة التي تواجه المشروع الوطني الفلسطيني.

# الفصل الثالث

## الفلسطيني بين «إعلام الحركة الوطنية» و«الدولانية في سياق عومطي» «من فلسطيننا إلى مجموعات الواتساب»

أحمد جميل عزم<sup>[1]</sup>

ما بين ظهور مجلة «فلسطيننا»، نهاية خمسينيات القرن العشرين، ثم ظهور المجلات والصحف الفصائية، وإعلام منظمة التحرير الفلسطينية، في السبعينيات وحتى التسعينيات، وصولاً إلى نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث سيادة وسائل التواصل الاجتماعي على مشهد الإعلام والتواصل الفلسطيني، من تطبيقات مختلفة، بما فيها تطبيقات الإعلام الفردي من فيسبوك، وإنستغرام، وغيرها، أو تطبيقات الاتصال والرسائل مثل «واتساب»، جنباً إلى جنب مع فضائيات تتبع دولاً عربية ويستقبلها الفلسطينيون، تقع سيرة الإعلام الفلسطيني، ويرتبط كل هذا بتشكيل العقل الفلسطيني، وتحولات التفكير.

الأطروحات الأساسية في هذا الفصل، هي أنّ الإعلام نُظر إليه في البدايات على أنه نوع من آليات صيانة وتأكيد الروابط بين الجماعة السياسية (أي بين الفلسطينيين)، وأنّ مهمته ديمومة اتصال الفلسطينيين ببعضهم، وتأكيد تمسكهم بوحدهم بوصفهم جماعة سياسية وشعباً، على الرغم من الشتات الجغرافي (وكانت هذه مرحلة أساسية في الخمسينيات والستينيات من القرن الفائت). وثانياً، أنّ المؤسسات الإعلامية الفلسطينية، كان ينظر إليها على أنها جزء من أدوات الصراع التحرري وأجهزته، وبالتالي لم يكن الفصل بين السياسي والتنظيمي المقاتل والمناضل من جهة والجهاز الإعلامي من جهة ثانية قائماً.

ثالثاً، تعرضت فكرة اعتبار الإعلام جزءاً من برنامج التحرر، ومن التشكيلات الوطنية التي

<sup>[1]</sup> أحمد جميل عزم: أستاذ مشارك في العلاقات الدولية في جامعة قطر.

يجب أن تكون موحدة، بوصفها نوعاً من الحفاظ على حركة وطنية، إلى تحديات منذ نهاية تسعينيات القرن العشرين، من ضمنها الانتقال من برنامج الثورة والتحرر إلى خطة بناء الدولة والسلطة، والانتقال من منطق التعبئة إلى خطاب المؤسسية، ثم جاءت مرحلة اكتساح أدوات العولمة بتطورات متناقضة في الشكل، متأزرة في النتيجة، فما بين الفضائيات العربية العملاقة والقنوات التلفزيونية والإذاعية المحلية، وشبكات التواصل الاجتماعي محدودة العدد من حيث الموجودين على كل شبكة، وغير محدودة العدد من حيث مدى سهولة التوسع في استخدام هذه الشبكات، تراجعت أكثر فكرة الإعلام الجمعي، لصالح إعلام الأفراد، سواء على مستوى مواجهة الاحتلال في روايته ودعايته، أو في صياغة الرأي العام الداخلي، ولكن ما بين صعود إعلام خارجي عربي مهتم بالشأن الفلسطيني واتساع دور الأفراد والشبكات الاجتماعية تراجعت فرص الحوار الوطني الداخلي الواسع، بما يرافق ذلك من تراجع دور الإعلام في تشكيل الهوية الوطنية، وفي صياغة عقل جمعي.

لفهم العلاقة الجدلية بين الإعلام والتفكير في السياق الفلسطيني، فإنّ هذا الفصل سيبدأ بإطار نظري مفاهيمي عام، قبل أن ينتقل في الجزء الثاني إلى استعراض تاريخي تحليلي لتحويلات الإعلام الفلسطيني، سواء في سياق تحولات الإعلام العالمية تكنولوجياً وسياسياً، أو السياقات الفلسطينية الذاتية الخاصة، والتنقل بين مرحلة النكبة، والثورة، فبناء الدولة/السلطة، والانتفاضات والمفاوضات... إلخ. وتحديداً سيتم نقاش أولاً، مرحلة بدايات التنظيم الوطني الفلسطيني نهاية الخمسينيات، ثم ثانياً، مرحلة صعود منظمة التحرير الفلسطينية (1964-1982)، فثالثاً، مرحلة الخروج من بيروت والانتفاضة نهاية الثمانينيات (1982-1994). وأخيراً، مرحلة بناء السلطة ومرحلة العولمة، ما بعد العام 1994.

## أولاً: إطار نظري ومفاهيمي

يستند هذا الفصل عن الإعلام وتحويلات العقل الفلسطيني إلى نظريتين أساسيتين: الأولى أطروحات «المجال العام» (Public Sphere) ودور الإعلام في تقديم آلية للحوار الوطني، أما الأخرى فهي أطروحة «الجماعات المتخيلة» ودورها في تشكيل الهوية وتطورها.

### 1. «المجال العام».. صعود المفهوم وتحدي العولمة

لعل أحد المفاهيم المركزية الذي يربط بين الإعلام والعقل الجمعي، أو التفكير على مستوى جماعي، هو المجال العام، الذي يقول العالم الألماني يورغن هابرماس، الذي طوّر المفهوم أنّ عبره «يمكن فيه تكوين ما يقارب الرأي العام»، حيث يوضح أنّ المجال

العام قد يتكون جزئيًا «في كل حوار يتجمع فيه أفراد من الخواص ليشكلوا كيانًا عامًا (public body)»، و«يتداولون بشكل غير مقيّد - أي بتوفر ضمان لحرية التجمع والترابط وحرية التعبير عن آرائهم وعن نشرها - حول شؤون هي موضع الاهتمام العام. وفي كيان عام كبير، يتطلب هذا النوع من الاتصال وسائط محددة لنقل المعلومات والتأثير على من يستقبلها. إن الجرائد والمجلات والراديو والتلفزيون هي اليوم وسائط الإعلام الخاصة بالمجال العام».<sup>[2]</sup>

لقد ظهر مصطلح المجال العام على يد يورغن هابرماس في كتابه **التحول الهيكلي في المجال العام: «البحث في فئة من المجتمع البرجوازي»**، في العام 1962، واكتسب شهرة، واستخدم بكثافة بلغات مختلفة منها العربية، نهاية الثمانينيات، وبداية التسعينيات، عندما ترجم الكتاب من الألمانية إلى الإنجليزية.<sup>[3]</sup> إلا أن الباحثين والمراقبين، بدؤوا مع شيوع مرحلة العولمة وثورة الاتصالات يشكّون في أن المجال العام ما زال موجودًا، وهذه مفارقة، فالعولمة تسهّل الاتصال، لكنها في الواقع سهّلته لدرجة جعلت تجزئة المجال العام أمرًا ممكنًا، ومرجحًا، وأنّه لا يعود مجالًا عامًا. لقد فقد الإعلام صفته الجماهيرية واستبدل بشبكات تواصل اجتماعي لا تتمتع بالوحدة، واختلف أثرها في تشكيل العقل الجمعي.

توقف آلان ماككي Alan Mackee، الأستاذ في جامعة كوينلاد للتكنولوجيا بأستراليا، في كتاب في العام 2005، عند تغيير دور الإعلام في تشكيل مجال عام. وينطلق ماككي من أنّ «المجال العام» و«الإعلام» شيء واحد، ويناقش إذا كان المجال العام، بوصفه ظاهرة، يتدهور أو ينحسر (degenerating)، فيقول: «من الشائع، في كل من الحوارات اليومية والكتابات الأكاديمية، الاستماع لأناس يشيرون إلى أن المجال العام أو «الإعلام» ينحسر».<sup>[4]</sup>

جاء كتاب ماككي والكتابات التي يشير إليها، المشككة في استمرار دور الإعلام في خلق مجال عام، في زمن انتشار القنوات التلفزيونية الفضائية، والانتشار الهائل لما سمي صحف التابلويد (الصحافة الورقية ذات الصفحات الأصغر، التي غلب عليها السعي نحو

<sup>[2]</sup> يورغن هابرماس، المجال العام، في دراسات في الديمقراطية ووسائط الإعلام (رام الله: مواطن، 2012)، ص 61.

<sup>[3]</sup> من أبرز الكتب التي ظهرت تبشر بمجال عام عربي، مطلع القرن الحادي والعشرين، خصوصًا بسبب الفضائيات والإنترنت، انظر:

Muhammad Ayish, *The New Arab Public Sphere*, (Berlin: Frank & Timme, 2008). And Marc Lynch, *Voices of the New Arab Public: Iraq, Al- Jazeera, and Middle East Politics Today*, (New York: Columbia University Press, 2006).

<sup>[4]</sup> Alan Mackee, *The Public Sphere, An Introduction* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), p.1.

الإثارة والتوزيع دون معايير مهنية كافية)، وكذلك كان الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في مرحلة مبكرة نسبياً من ظهورها. تساءل ماككي واقتبس من عديد من الكُتاب عن شكوكهم في استمرار المجال العام.

على الرغم من أن ما طرحه ماككي يتعلق بالمجتمعات الغربية، فإنّ القضايا التي طرحها لانحسار المجال العام غريباً، يمكن توظيفها في سياقات أخرى، منها العربية، والفلسطينية، مع بعض الخصوصية التي سيُشار إليها.

تطرق ماككي إلى عدد من القضايا التي توضح كيفية انحسار المجال العام، منها:

أولاً، التركيز على الفرد؛ أي تغيّر معنى السياسة للأفراد، والانتقال من الاهتمام بالشأن السياسي إلى الشخصي. وتراجع الاهتمام بالشأن العام، وعلى سبيل المثال تراجع الشغف الذي كان في الماضي للجدل بشأن التباينات الأيديولوجية. ويذكر ماككي (نقلًا عن آخرين أيضًا)، ميل الأفراد لمتابعة شؤون «إساءة السلوك»، وبالتالي الاهتمام بالحياة الشخصية للسياسيين، وشؤونهم الخاصة، أكثر من الاهتمام بسياساتهم.<sup>[5]</sup> ولعل تراجع الأيديولوجيا عمومًا، يتصل بنهاية الحرب الباردة، ونهاية الدول الشيوعية والاشتراكية، التي لم تكن تتبنى أيديولوجية خاصة فحسب، بل تستفز أيديولوجيات مضادة، كما أن التكنولوجيا الحديثة، وخصوصًا وسائل التواصل، تسهّل تركيز الفرد على ذاته، وتقليل حاجته إلى الجماعة.

ثانيًا، الاتساع الكبير في الإعلام ووسائله، صاحبه اتجاه لثقافة التابلويد؛ أي البحث عن الإثارة والأخبار التي تشد الانتباه، وليس نقل الواقع.<sup>[6]</sup> فلم يعد الإعلام يحتاج إلى مؤسسات ضخمة.

ثالثًا، شيوع النزعة التجارية، والإعلام الذي يسعى إلى المشاهدات والمتابعين وليس النقاش العقلاني.<sup>[7]</sup> فالإعلام أصبح أكثر ارتباطًا بفكرة تحقيق الربح والدخل، وبالتالي صار الأساس لزيادة عدد الجمهور من المستخدمين، ولم يعد الإعلام ليشكل فعلاً ما كان يعرف باسم السلطة الرابعة، التي تؤدي دورًا سياسيًا مسؤولًا ومؤثرًا.

رابعًا، التشطي، حيث لا يوجد إعلام مخصص للجميع، بل تستهدف كل وسيلة إعلام جمهورًا بعينه، ما يؤدي إلى تشتت الجمهور بمجالات واهتمامات عديدة.

[5] Mackee, The Public Sphere, p. 1.

[6] Ibid.

[7] Ibid.

وباتت تغطي هويات الجماعات الفرعية (مثل العائلة، والمنطقة، والطائفة، والفئة العمرية)، وبحسب ماككي فإن «بعض المعلقين قلقون من أن الثقافة العامة صارت مُتشظية».<sup>[8]</sup>

إذا كانت أطروحات ماككي بشأن ما نسميه اللاتسييس في الإعلام،<sup>[9]</sup> والاهتمام بأخبار السياسيين أكثر من الانشغال في السياسية ذاتها، تصلح بصفتها فرضيات لاختبارها في السياق الفلسطيني، فإن موضوع التشظي في المجال العام يكتسب أهمية مضاعفة في السياق الفلسطيني، فالتجزئة الفلسطينية، هي قبل كل شيء بسبب الاستعمار والاحتلال والتهجير؛ أي بسبب «شتات» الفلسطينيين، الجغرافي، بحكم انتشار اللاجئين حول العالم، وبحكم الحواجز والعوائق والجدران الاحتلالية التي تقسم الفلسطينيين إلى تجمعات ومجموعات فلسطينية مختلفة، ثم يأتي الانقسام السياسي، والافتقار إلى مؤسسة جامعة فاعلة حقًا.<sup>[10]</sup> لكن الإعلام الفلسطيني في الماضي (ما قبل التسعينيات) أدى دورًا توحيدًا مهمًا لتقليل أثر حالة التشظي الجغرافي، وهو دور تراجع لاحقًا.

يقود موضوع التشظي الموجود أصلًا بوصفه ظاهرة عالمية في المجتمعات، وفي المجال العام وجمهور الإعلام، إضافة إلى الانقسام الذي يعانيه الفلسطينيون بشكل خاص، بفعل الاحتلال، والتهجير القسري، إلى الشق الثاني من الإطار المفاهيمي المطلوب لفهم أثر تحولات الإعلام على العقل الفلسطيني، إلى مناقشة دور الإعلام في تكوين الجماعة والهوية، وتحديدًا أطروحات بندكت أندرسون في كتابه مجتمعات متخيلة.<sup>[11]</sup>

[8] Ibid, p. 3.

[9] هذا المصطلح (اللاتسييس) قريب من المفهوم باللغة الإنجليزية depoliticization؛ أي نفي المحتوى السياسي في الظاهرة، وهو ما قد يعني اللامبالاة السياسية، والتركيز على أبعاد أخرى.  
[10] توقف باحثون ومراكز بحثية عند تبعات انقسام الفلسطينيين إلى «تجمعات»، على سبيل المثال خصص المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، مؤتمره السنوي للعام 2013 لموضوع «التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها ومستقبل القضية الوطنية»، وقال المركز حينها إن العنوان جاء بناء على مشاورات «بمشاركة العشرات من الشخصيات السياسية والأكاديمية والبحثية» الذين اهتموا بـ «دراسة العوامل الخارجية والداخلية التي تؤثر في تكريس واقع التجزئة»، في السياق الفلسطيني. وبالتأكيد فإن هذا الانقسام لا يتعلق بالإعلام، ولكن الإعلام كان يقوم بدور في الماضي في التغلب على هذا الشتات.

[11] لمزيد من النقاش عن تطبيق نظرية المجتمعات المتخيلة، ولا سيما الجزء الخاص بما يسمى «الطباعة الرأسالية»، انظر أحمد جميل عزم، الفضائيات العربية والجماعات المتخيلة: الوحدة والانقسام، في الإعلام والهوية في العالم العربي بين المحلي والعولمي، (تونس: سوتيميديا، 2023).

## 2. الإعلام وهوية الجماعة

يوضح أندرسون في كتابه مجتمعات متخيلة<sup>[12]</sup> كيف أدى تحول الطباعة إلى صناعة يمكن معها ترويج كميات كبيرة من المطبوعات لعدد كبير من الناس، (بعد أن كان النسخ اليدوي هو طريقة نسخ الكتب)، إلى تبلور الهوية القومية في الدول والأمم الحديثة، وتحديداً عبر نشوء الإعلام الموجه من الصحف والمجلات.

بحسب هذه الأطروحة، فإنه وفي سياق سعي الناشرين إلى تحقيق أكبر مبيعات ممكنة من الكتب والصحف والمجلات، كان لا بد أن يجدوا موضوعات تستقطب اهتمام أكبر جماعة ممكنة من القراء، وليس شريحة محددة، ما يعني البحث عن قضايا تلقى اهتماماً مشتركاً من قبل عدد أكبر من الناس، وأن تكون اهتمامات الشرائح المختلفة متضمنة في منتوجاتهم. أدت سياسة النشر هذه إلى جعل عدد أكبر من الناس يقرؤون المواد ذاتها ويناقشونها، ويصبح هناك رأي عام عن قضايا بعينها، وبذلك أسهمت الصحف والكتب، من ضمن عوامل أخرى، في إيجاد جماهير تفكر في الموضوعات ذاتها، وتتعرض لتأثيرات متشابهة؛ ما كون نوعاً من العقل الجمعي. وبكلمات أندرسون أوجد هذا «روابط متخيلة»، أخذت شكل «الهوية القومية»، حيث الشعور بالانتماء إلى جماعة بعينها، وديمومة الولاء لهذه الجماعة.

ظهرت الأمم بصفتها مجتمعات سياسية ومتخيلة في الوقت ذاته. وبات مواطنو الدول المختلفة يعتقدون أن لهم ارتباطاً مجتمعياً معيناً مع بعضهم (مع مواطني دولتهم)، على الرغم من أن هؤلاء لا يعرفون بعضهم، وبالتأكيد فإن «أصغر أمة أو شعب في العالم، لا يعرف كل أبنائه بعضهم البعض»، ولكن لديهم تصوراً أو شعوراً بوجود ما يربطهم ببعض البعض من دون أن يكون هناك اتصال أو علاقات شخصية بالضرورة بينهم، وهذا ما صار يعرف برابط الهوية القومية. فأفراد أمة معينة، قد يكونون حقيقة من أعراق وألوان مختلفة، ومن أصول مختلفة، ولكن يبقى إيمانهم واعتقادهم بالانتماء إلى شعب وقومية معينة سبباً في خلق الظاهرة القومية.<sup>[13]</sup>

وهذه الظاهرة تتشكل وتوجد عبر التاريخ، بطرق مختلفة، وتساهم عوامل سياسية وثقافية مختلفة في تكوين هذا الاعتقاد، ويساهم الإعلام والأدب، في خلق هذا الشعور

<sup>[12]</sup> يستخدم الباحث في الفقرات التالية، الخاصة بنظرية أندرسون، تحليلاً واقتباسات استخدمها في بحثه المشار إليه أعلاه، الفضائيات العربية والجماعات المتخيلة: الوحدة والانقسام، في الإعلام والهوية في العالم العربي بين المحلي والعولمي، (تونس: سوتيميديا، 2023)، ص 161-197.

<sup>[13]</sup> Benedict Anderson, Imagined Communities (London & New York: Verso, 1991; 13th impr. 2006), p. 6.

أو الاعتقاد. بطبيعة الحال، الإعلام والكتب المطبوعة مجرد واحدة من آليات تطور الهوية، إضافة إلى أمور مختلفة، مثل التاريخ، واللغة، والتعليم، والجغرافيا والدين... إلخ. وهذا ما يحدد كيف يرى الإنسان نفسه، والمجموعات التي ينتمي إليها؟

ومن الجدير الاستدراك أنّ أطروحات أندرسون تُعنى إلى حد كبير بمسألة نشأة الهوية، أو تبلور الجماعة. وفي الحالة الفلسطينية قد لا تكون وظيفة الإعلام «منشئة» للهوية، فهي أقدم من الإعلام، بحكم اعتبارات تاريخية، وإدارية، وسياسية مختلفة. لكن أطروحات أندرسون مهمة لفهم صيانة الهوية وديمومتها، في الحالة الفلسطينية، خصوصاً من حيث تجاوز الشتات الجغرافي الناجم عن الاحتلال، وليس لإنشائها.

بحسب أندرسون، ساهمت الطباعة إلى حد كبير في نشوء هوية الدولة والأمم الحديثة، عبر إيجاد رأي عام في كل دولة على حدة إزاء قضاياها الخاصة واليومية، وعبر إعطاء الأفراد أولوية وولاء لدولهم يفوق ولاءهم أو شعورهم بالولاء لهويات أخرى. ولو أريد تطبيق هذا في الحالة الفلسطينية، فإنّ وجود مطبوعات وإعلام يستهدف الفلسطينيين في مختلف مناطق شتاتهم، كان يصنع نوعاً من الوعي الجمعي، والهوية الجامعة. وستوضح الأجزاء التالية من هذا الفصل كيف حدث هذا فعلاً على أرض الواقع في مرحلة الحركة الوطنية الفلسطينية، في النصف الثاني من القرن العشرين؟، ثم كيف حدثت حالة التشظي في الحركة السياسية، وفي الإعلام، بما لذلك من تبعات على التفكير الجمعي الفلسطيني، في القرن الحادي والعشرين، على الرغم من نشوء سلطة فلسطينية على الأرض الفلسطينية، وهو تشظٍ ناتج عن متغيرين، الأول ذاتي فلسطيني، يتعلق بالأبعاد السياسية الخاصة، المرتبطة بالاستعمار وما نشأ عنه، فضلاً عن الانقسام بين الفلسطينيين بسبب الخلافات السياسية؛ والآخر عالمي موضوعي، يتعلق بتراجع «الطباعة»، وظهور الإعلام الإلكتروني عبر شبكات الإنترنت.

## ثانياً: الإعلام الفلسطيني وإعادة إطلاق الحركة الوطنية المعاصرة

قامت الصحافة الفلسطينية بدور مهم ومبكر في الحركة الوطنية، منذ بدايات القرن العشرين. وكان العام 1908 عام الانطلاقة الحقيقية للإعلام في فلسطين، بعد إقرار الدستور العثماني، ففي هذا العام ظهرت 15 صحيفة ومجلة، منها 12 في القدس، وثلاث في حيفا.<sup>[14]</sup> بطبيعة الحال كان هناك بعض الصحف التي يعود تاريخها إلى ما قبل هذا

<sup>[14]</sup> عابدة النجار، صحافة فلسطين والحركة الوطنية في نصف قرن، 1900-1948 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005)، ص 45.

العام. وصدر ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، نحو 80 صحيفة عربية منها 11 يومية و24 أسبوعية و45 مجلة ونشرة صدرت بفلسطين، ومن أبرزها يومية «فلسطين» و«الدفاع» و«الجامعة العربية» و«اليرموك» و«الكرمل».<sup>[15]</sup>

توقفت هذه الصحافة في داخل فلسطين بعد النكبة، مع استثناءات مثل صحيفة «الاتحاد» الصادرة في حيفا منذ 14 أيار/ مايو 1944، الناطقة بلسان عصابة التحرر الوطني (الحزب الشيوعي الإسرائيلي لاحقًا).<sup>[16]</sup> وساهمت هذه الصحيفة في بروز نخبة مهمة من المفكرين والأدباء والكتّاب الذي كان لهم دور مهم جدًا في بلورة وعي فلسطيني جمعي، يحافظ ويشيّد الهوية الفلسطينية بالمفهوم الحديث للكلمة، داخل فلسطين وخارجها، مثل: إميل حبيبي، ومحمود درويش، وسميح القاسم، وتوفيق زياد؛ والمفكرين والسياسيين المعروفين، مثل: إميل توما، وتوفيق طوبي، وغيرهما،<sup>[17]</sup> لكن هذه الصحيفة مع أنها في النهاية أنتجت خطابًا وطنيًا مهمًا، لكنها في سنوات ما بعد النكبة، جاءت في سياق قبول العمل المشترك بين الشيوعيين العرب واليهود، وليس بناء حركة وطنية فلسطينية خاصة منفصلة.

لقد انشغل فلسطينيون كثر في الصحافة الحزبية والقومية العربية، وسعوا إلى مركزة القضية الفلسطينية، باعتبارها مكانًا بارزًا في الحركة العربية الموحدة، مثل صحافة جمعية العروة الوثقى، في الجامعة الأميركية في بيروت، لحركة القوميين العرب، وصحيفة البعث.<sup>[18]</sup>

في المرحلة التالية للنكبة الفلسطينية، فإنّ الشتات الجغرافي للفلسطينيين، بين بلدان عدّة، أدى إلى صعوبة ظهور إعلام فلسطيني جماهيري؛ أي إعلام جامع للفلسطينيين يخاطبهم جميعًا. فمثل هذا الإعلام خاصة في مرحلة الدولة القومية، يحتاج إمّا إلى هيئة حكومية تقوم عليه، أو إلى شركات كبرى لديها حرية الحركة والتواصل الجغرافيين في مساحة معينة، من أجل إيصال منتجها الإعلامي. وفي المنطقة العربية لم يكن دور إعلام الشركات الخاصة قويًا، أو أنه كان تحت مظلة حكومية. وبغياب الكيانية الرسمية الفلسطينية، ومع حالة شتات الفلسطينيين، بدا أن ظهور إعلام جماهيري جامع أمر مستحيل، لذلك كان طبيعيًا أن يظهر إعلام محلي، على شكل صحافة مدرسية أو صحف تصدر في قطاع غزة، في الخمسينيات، ومحاولات

<sup>[15]</sup> مصطفى كها، صحف أراضي 48 عامل مؤثر في صياغة الهوية، الجزيرة نت، 8 شباط/ فبراير 2007: <https://n9.cl/ggtf6>

<sup>[16]</sup> المصدر السابق.

<sup>[17]</sup> صحيفة الاتحاد (حيفا)، الصحف اليومية الفلسطينية، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا): <https://n9.cl/jvnzc>

<sup>[18]</sup> مجموعة جمعية العروة الوثقى 1918-1919، أرشيف المتحف الفلسطيني الرقمي: <https://n9.cl/k61h8>

محدودة في الضفة الغربية قبل أن تبدأ الصحافة الطلابية، والشبابية، بالتحول إلى مشروع عابر لمناطق اللجوء ودول الشتات.<sup>[19]</sup>

## مجلة فلسطيننا

تعدُّ مجلة «فلسطيننا» هي باكورة الإعلام الفلسطيني الموجَّه بوضوح لصناعة الهوية الوطنية والأفكار المرتبطة بها. ويعود إصدار المجلة إلى العام 1959،<sup>[20]</sup> عندما زار ثلاثة شباب بيروت، للقاء شخصية لبنانية تمتلك ترخيصًا رسميًا لصحيفة سياسية، هو توفيق حوري. يقول حوري إنَّ هؤلاء ياسر عرفات و خليل الوزير «أبو جهاد» وشخص ثالث لم يعد يذكر اسمه لكنه كان يقيم في لبنان،<sup>[21]</sup> وكما هو معروف فإن عرفات والوزير أصبحا لاحقًا القائدين الأبرز فلسطينيًا.

ما يلفت في حديث حوري، أنَّ «صندوق البريد» كان محورًا منذ اللحظة الأولى في تفكير «الشباب»، وكما يقول حوري «اقترح أحدهم أن تكون المجلة باسمي، ويكون لي كامل الإشراف عليها، على أن تصدر من مؤسسة «عباد الرحمن»<sup>[22]</sup> وأن يوضع عليها صندوق بريد المؤسسة المذكورة، وهكذا كان، وبدأت المقالات تصلنا وفي معظمها من الكويت».<sup>[23]</sup>

ويوضح حوري أنَّ المجلة التي أصدرت نحو 40 عددًا خلال المدة (1959-1965)، لم تكن توقَّع بأسماء الأشخاص، لكن الشائع تاريخيًا وما يوضحه حوري «تحولت المجلة إلى نوع من المنبر للقاءات بين هؤلاء (الشباب)، وبدأت الاتصالات تجري بين هذه المجموعات».

<sup>[19]</sup> على سبيل المثال، أصدر اتحاد طلبة مدرسة فلسطين في قطاع غزة، في العام 1954، مجلة بعنوان «فلسطين»، ممن كتب فيها خليل الوزير وكمال عدوان اللذان سيصبحان لاحقًا من قيادات حركة فتح، انظر: أحمد عزم، كمال عدوان، رجل في ثورة.. وثورة في رجل (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024)، ص 74.

<sup>[20]</sup> تاريخ الصحافة الفلسطينية.. الصحافة الفلسطينية في الشتات، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا): <https://n9.cl/8tbc7>

<sup>[21]</sup> حنان باكير، مقابلة مع توفيق حوري مؤسس مجلة «فلسطيننا»، أصدرنا 40 عددًا.. ثم توقفنا وتكلمت البنادق، صفحة المركز الفلسطيني للدراسات الثقافية على موقع فيسبوك، 30 تشرين الثاني / نوفمبر 2022: <https://n9.cl/9px5l>

<sup>[22]</sup> جماعة عباد الرحمن: «هي منظمة غير حكومية إسلامية غير ربحية تأسست في لبنان في العام 1949. وهي معترف بها من قبل الدولة اللبنانية بموجب المرسوم رقم 3517». تشمل أنشطتها مجموعة واسعة من الخدمات الموجهة للمحتاجين، بما في ذلك الدعم في مجالات الغذاء، والاحتياجات الطبية، والتعليم، والكتب، والقرطاسية، والتدريب المهني، والدعم النفسي، وصعوبات التعلم، وغيرها. انظر:

جماعة عباد الرحمن، نبذة عن تاريخنا، الانطلاقة والتأسيس: <https://n9.cl/ixda7> باكير، مقابلة مع توفيق حوري.<sup>[23]</sup>

لقد تعرف عدد من مؤسسي فتح على بعضهم من خلال هذه المجلة، وكانت نقطة التقاء بين مجموعات الكويت، والجزائر، وفلسطين، وأوروبا.<sup>[24]</sup>

## مجلة العودة (أوروبا)

إذا كانت «فلسطيننا» البيروتية هي الأشهر، وهي التي كانت تستهدف الوصول إلى الفلسطيني في كل مكان، فإن مجلات أخرى بدأت تظهر وتخاطب الفلسطيني، وتستهدف الربط بين الفلسطينيين. من هذه المجلات واحدة صادرة باسم فروع الاتحاد العام لطلبة فلسطين، في أوروبا، باسم «العودة»، في بداية الستينيات، واستهدفت توزيع عشرات آلاف النسخ في أوروبا. وقد وزعت نسخ من هذه المجلة على سبيل المثال، في المؤتمر الثالث للاتحاد العام لطلبة فلسطين، المنعقد في قطاع غزة في العام 1963، وقد وضع بين صفحات المجلة رسالة مطبوعة تقول:

«أخي الطالب،

شعبك بحاجة إلى قوّتك، لذلك نضمّ..

شعبنا بحاجة إلى حماسك، لذلك حرّض..

نتقدم ونستشهد خير من أن نتوقف ونموت..

الطريق إلى النصر.. التنظيم والبنّدية..

هل فهمت؟ تحرك».<sup>[25]</sup>

من هنا، فالمجلات التي ظهرت في الخمسينيات والنصف الأول من الستينيات (قبل تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية)، انطلقت من بلدان فيها درجة نسبية من الحرية التي تسمح بظهور إعلام فلسطيني خاص، وكان لهذا الإعلام وظيفتان واضحتان، الأولى مخاطبة الفلسطينيين، بشكل موحد عابر للشتات الجغرافي. أما الأخرى، وباستحضار نظريات هابرماس وأندرسون هنا، فإنّ هذه الصحف استهدفت صناعة مجال عام فلسطيني لنقاش الشأن الوطني، (كما في أطروحات هابرماس)، ومن ثم التأكيد على هوية واحدة بهموم خاصة وفكر جمعي (كما توضح نظرية أندرسون).

<sup>[24]</sup> المصدر السابق.

<sup>[25]</sup> للمعلومات عن مجلة العودة، انظر: حسان البلعاوي، هاني الحسن.. صوت الحضور الأنيق والتّوء العاصف (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2023)، ص 36-37، 45.

## ثالثاً: إعلام منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل (1964-1982)

ليس المقصود في هذا الفصل توثيق تاريخ الصحافة الفلسطينية، بل تتبع العلاقة بين أشكال التفكير والإعلام. لقد توقفت مجلة «فلسطيننا»، في العام 1964،<sup>[26]</sup> بالتزامن مع الانطلاقة الرسمية لحركة فتح، ومنظمة التحرير الفلسطينية. وانتقل التركيز إلى العمل الميداني على الأرض، والانتقال إلى الأطر الرسمية والعينية.

كانت السنوات من 1964 إلى 1968، فضلاً عن أنها شهدت حرب العام 1967، حيث احتلت باقي الأراضي الفلسطينية، مرحلة تدافع فلسطيني داخلي للسيطرة على قيادة العمل الفلسطيني الناشئ. وشاعت ظاهرة النشرات والأدبيات الفصائلية الخاصة.

اللافت أنه مع تصاعد الكفاح المسلح وتزايد التوتر والصدامات بين فصائل المقاومة والنظام في الأردن، تزايد اهتمام الفصائل بإصدار نشرات وصحف. أطلقت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مجلة الهدف، لتكون ناطقة باسمها، وأسسها في بيروت الأديب الشهيد غسان كنفاني في العام 1969،<sup>[27]</sup> وفي عمان أصدرت الجبهة نشرة يومية بدءاً من 29 تموز/ يوليو 1970. وأصدرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين جريدة شهرية صدرت، في عمان، في حزيران/ يونيو 1969، بعنوان «الشرارة».<sup>[28]</sup> بينما كانت مجلة الحرية التي بدأت في العام 1963، معبرة عن حركة القوميين العرب،<sup>[29]</sup> ثم أصبحت لسان حال الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ولاحقاً صارت مجلة الجبهة الديمقراطية، التي تتحدث باسمها.

على صعيد حركة فتح، كانت نشرة فتح بدءاً من العام 1969،<sup>[30]</sup> التي تحولت إلى صحيفة فتح اليومية في العام 1970، ومعها إذاعة الثورة الفلسطينية، من القاهرة (ثم من درعا

[26] باكير، مقابلة مع توفيق حوري.

[27] مطبوعات دورية في الشتات، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا): <https://n9.cl/kotze>

[28] الصحف والمجلات في فترات مختلفة في فلسطين، صحافة الثورة الفلسطينية، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا): <https://n9.cl/ek2v1>.

[29] مطبوعات دورية في الشتات، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا): <https://n9.cl/kotze>

[30] يقول محمد سليمان «أبو إبراهيم» «نائب رئيس التحرير المسؤول لـ «فلسطين الثورة» ونائب مسؤول الإعلام الموحد في منظمة التحرير الفلسطينية»، بعد الانطلاقة وإغلاق «نداء الحياة»، أطلقت فتح باسمها «نشرة فتح»، وهي نشرة صغيرة محدودة التوزيع تستهدف أعضاء التنظيم حتى العام 1968؛ أي بعد «معركة الكرامة»، وخرجت إلى النور مجلة «الثورة الفلسطينية»، وكانت تصدر بصورة غير منتظمة وتوزع على القواعد وأعضاء التنظيم وأنصاره حتى العام 1969، لتعود مرة أخرى «نشرة فتح» للصدور من جديد حتى أيلول/ سبتمبر 1970، وأصبحت تصدر على شكل جريدة يومية، وظلت تحمل هذا الاسم حتى العام 1972. انظر: نائب رئيس تحرير مجلة فلسطين الثورة: الإعلام الفلسطيني شكل رافعة للعمل السياسي في م.ت.ف. ومأسسته كانت بقرار تشكيل إعلام موحد، دنيا الوطن، 25 كانون الأول/ ديسمبر 2006:

<https://n9.cl/uit48>

في سوريا)، هي أبرز تجليات الإعلام الفلسطيني نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات، حتى خروج الثورة من الأردن إلى لبنان، بعد العام 1971. وقبل تقديم معلومات موجزة تحليلية عن الواسيلتين، يجدر تلخيص ثلاث ملاحظات أساسية، تتعلق بالعقل الواعي أو أشكال التفكير للفلسطيني، كما انعكس في إعلام الفصائل حينها، هي:

1. كان هناك وحدة موضوعية تقريباً بين الإعلام والسياسة، أو بين القيادة السياسية والإعلامية، فلم يكن هناك إعلام مستقل أو شبه مستقل، كانت القيادة السياسية تتابع أو تقود، وتصنع بنفسها الإعلام. القيادة ذاتها التي كانت تقود الكفاح المسلح كانت تقود الإعلام. ولذلك، فإن ظاهرة قيام القائد أو المقاتل بمهام إعلامية، والعكس، كانت أمراً شائعاً جداً.

2. كان هاجس الوحدة الوطنية قائماً وبشدة في الإعلام، فعلى الرغم من شدة الانشقاقات والخلافات السياسية، حينها، فإن السعي نحو إعلام موحد للجميع كان هاجساً، صحيفة فتح كما سيلي توضيحه سرعان ما أعلنت عن نفسها ناطقة باسم كل الفصائل، بل حلت نفسها لصالح إعلام موحد. ومضمون الصحيفة كان يعبر عن حركة وطنية فلسطينية عالمية، وعقل ووعي جمعي، لا يعبر عنه سعة التوزيع وحسب، بل توزيع الكُتاب الجغرافي.

3. كان هناك قلق وجدل أيديولوجي في هذا الإعلام، تحديداً توتر بين الفكر اليساري الماركسي والوطني غير المؤدلج.

### فتح (صحيفة اللجنة المركزية للفصائل)

أحصت مجلة الدراسات الفلسطينية الصادرة بالإنجليزية في العام 1971، إصدار حركة فتح، حتى ذلك الوقت عشر نشرات ومجلات وصحف باللغة العربية، جزء منها توقف، وجزء كان مستمرًا، فضلاً عن ثلاث نشرات دورية بالإنجليزية، والفرنسية، والإيطالية. ووثقت كذلك صدور ست مجلات ونشرات باللغة العربية باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أهمها مجلة الهدف، وست بالعربية أيضاً للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وواحدة بالإنجليزية.<sup>[31]</sup> ووثقت المجلة مطبوعات الفصائل الأخرى الأصغر، والواقع أن هذا العدد الكبير، قد يبدو أنه لا يخدم نشأة مجال عام، فهو نوع من التشظي وتبديد للجهود الرامية إلى تشييد الهوية الجمعية الفلسطينية العابرة للفصائلية، لكن في واقع الأمر أن مطبوعات ومجلات أساسية أصبحت هي الأبرز، والباقي كان أقل حضوراً.

[31] Periodicals in Review: Periodicals and Pamphlets Published by the Palestinian Commando Organizations, Journal of Palestine Studies, Vol. 1, No. 1 (Autumn, 1971), pp. 136-151.

عندما صدرت نشرة حركة فتح، في العام 1969، تحت مسمى «نشرة فتح الأسبوعية»، كانت في البداية بهدف تغطية أخبار الحركة الداخلية وتقديم مادة تثقيفية للأعضاء، وبحسب كلمات أحد أهم العاملين في النشرة؛ نزيه أبو نضال، كانت تنشر هذه الأخبار وتوضح الموقف السياسي لأعضاء الحركة، «بما يحقّق وحدة فكر الحركة وخطها السياسي في جميع أنحاء العالم».<sup>[32]</sup> إذًا، فالوظيفة التوحيدية - الاتصالية للإعلام كانت واضحة في ذهن القيادة السياسية.

تحوّلت النشرة إلى صحيفة فتح اليومية، وذلك بدءًا من 15 حزيران/ يونيو 1970، ومنذ العدد الأول كان واضحًا أن الصحيفة تغطي أخبار فصائل الثورة الفلسطينية وتجري مقابلات معهم، ولاحقًا اتخذ قرار بوضع عبارة تحت اسم الصحيفة بأنها ناطقة باسم «اللجنة المركزية» للفصائل، والمقصود لجنة كانت تجمع الفصائل المسلحة حينها، ففي 3 تموز/ يوليو 1970، تقرّر رسميًا أن تصبح الصحيفة ناطقة باسم اللجنة المركزية للثورة الفلسطينية،<sup>[33]</sup> وليس حركة فتح فقط،<sup>[34]</sup> بل إنّ الصحيفة ضمت أشخاصًا من فصائل أخرى، فمثلاً يقول: رشاد أبو شاور، وهو كاتب روائي وقاصّ يساري من فصيل معارض، إنّه التحق بالصحيفة في نهاية العام 1970 ومطلع العام 1971، عندما قررت قيادة الثورة الفلسطينية اعتبار الصحيفة ناطقة باسم جميع الفصائل وليس حركة فتح فقط.<sup>[35]</sup>

وزّعت الصحيفة 25 ألف نسخة، يوميًا، وسرعان ما صارت المواد تُرسل يوميًا إلى بيروت لتصدر نسخة ثانية، ثم إلى سوريا، وصار لها ثلاث طبعات يوميًا،<sup>[36]</sup> ووصل توزيعها في يوم واحد إلى 100 ألف نسخة، حصة الأردن منها 40 ألفًا، هي الطاقة القصوى للمطبعة التي تستغرق طباعتها 15-16 ساعة من عمل المطبعة، وكانت تُنقل إلى جميع المدن والمحافظات الأردنية.<sup>[37]</sup> لاحقًا، انتقلت الصحيفة من عمّان إلى دمشق، وظلّت توزّع في بلدان عديدة، قالت هيئة تحريرها إنها بلغت 60 بلدًا.<sup>[38]</sup>

اللافت، هذا الحرص على أن تصل الصحيفة إلى مناطق وبلدان مختلفة، وكان هذا مثالًا على

<sup>[32]</sup> نزيه أبو نضال، مذكرات: من أوراق ثورة مغدورة، حاوره زياد منى (دمشق: قدمس للنشر والتوزيع، 2013)، ص 101-102.

<sup>[33]</sup> لا توجد مؤسسة رسمية اسمها اللجنة المركزية للثورة الفلسطينية، لكنها تشير على ما يبدو إلى إطار قيادي موحد جامع للفصائل الفلسطينية.

<sup>[34]</sup> «قبل عام من اليوم صدر العدد الأول من جريدة فتح»، فتح، 15 حزيران/ يونيو 1971.

<sup>[35]</sup> رشاد أبو شاور، «ماجد أبو شرار: القصة المُرّة للاغتيال في روما»، في: عبد العزيز السيد، ماجد أبو شرار: مسيرة لم تنته بعد (عمّان: دار البيروني للنشر والتوزيع، 2015)، ص 109.

<sup>[36]</sup> المصدر نفسه، ص 115، 118.

<sup>[37]</sup> فتح، 15 حزيران/ يونيو 1971.

<sup>[38]</sup> فتح، 30 أيار/ مايو 1971.

عملية صياغة وتشكيل الرأي العام، والمجال العام. كانت الصحيفة تكتفي في أغلب الأحيان بالأسماء الحركية للقادة، ولا تضع أسماء كُتّاب الأخبار والتحقيقات وأغلب المقالات، باستثناء أسماء الشعراء والأدباء، مثل مي صايغ، وأحمد دحبور، وخالد أبو خالد، وتوفيق زياد، فضلاً عن مقالات متفرقة للكاتبة اللبنانية ليلي عسيان. وأصبحت الصحيفة تدريجياً تستقطب كبار الأسماء الأدبية المهمة بالشأن الفلسطيني، فمثلاً خصّ الشاعر الفلسطيني، المقيم في الولايات المتحدة حينها، راشد حسين (1936-1977)، الصحيفة بخمس قصائد،<sup>[39]</sup> وبعض هذه القصائد اشتهرت لاحقاً عندما غناها جورج قرمز، وأصبحت جزءاً من الذاكرة الوطنية.<sup>[40]</sup> في تلك الفترة كانت تصدر أيضاً مجلة الثورة الفلسطينية، وكانت الصحيفة تنشر إعلانات لها أحياناً.

لم يتوقف الهاجس التوحيدي عند الإعلان أن الصحيفة هي الناطق باسم الفصائل ككل، ففي العام 1972، انعقد مؤتمر شعبي فلسطيني، موسع، عشية انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة، وبناءً على ذلك نشرت الصحيفة بياناً يعلن توقفها، وجاء في البيان «انسجاماً مع قرار المؤتمر الشعبي الفلسطيني، والمجلس الوطني الفلسطيني في دورته الأخيرة بالقاهرة، وقرارات اللجنة التنفيذية حول الوحدة الوطنية، أودّ أن أبلغكم أنّ حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) قد قررت الالتزام بالموعد الذي جرى تحديده بتطبيق الوحدة الإعلامية في الخامس من حزيران [يونيو] 1972، وقد صدرت التعليمات إلى كافة أذواتها الإعلامية لكي توقف نشاطها المستقل، وتضع نفسها تحت تصرفكم اعتباراً من الموعد المذكور لنشارك ضمن الجهد الموحد، من خلال الأدوات المحددة التي تم الاتفاق عليها».<sup>[41]</sup>

لعل مما هو جدير ذكره أنّ الإعلام الموحد والموحد، لم يعن أحادية في الرأي، بل ربما كان أقرب إلى مكان للحوار، فربما كان صعود اليسار عالمياً في ذلك الوقت، سبباً في تبني العديد من الكوادر الفلسطينية، حتى داخل فتح، غير المؤدلجة، الفكر اليساري. ويوضح نزيه أبو نضال الذي كان هو وماجد أبو شرار يحملان فكراً يسارياً صريحاً، أن الخوف من التحول إلى الفكر اليساري، أوجد حساسية عالية، وعبرت قيادات في فتح، مثل خليل الوزير

<sup>[39]</sup> 5 قصائد لراشد حسين خص بها جريدة فتح: القدس والساعة وقصائد أخرى»، فتح، 20 حزيران/ يونيو 1971.

<sup>[40]</sup> عن جورج قرمز، انظر:

أحمد جميل عزم، ألف جورج قرمز، جريد الغد، 2 آذار/ مارس 2017: <https://n9.cl/11515>

أحمد جميل عزم، رحلة البحث عن جورج قرمز، جريدة الغد، 2012.

(تقرير: يامن نوباني، فيديو: أسيل صادق)، جورج قرمز.. حنجرة الثورة التي اختفت قبل 40 عاماً،

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 8 حزيران/ يونيو 2022.

<sup>[41]</sup> المؤتمر الشعبي الفلسطيني، بيان، القاهرة، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، 6-10 نيسان/

أبريل 1972. نقلاً عن: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية،

1975)، ص 214-216.

وممدوح صيدم، لهيئة التحرير، فلقهم من مواد في الصحيفة قد تعبر عن فكر يساري، ودافع المحررون عن موقفهم أن عرض مختلف الأفكار أمر مهم.<sup>[42]</sup> بطبيعة الحال، ثبت لاحقاً أن الانقسام الأيديولوجي كان حقيقياً بأشكال تفكير متناقضة، وأدى إلى انقسامات سياسية.<sup>[43]</sup>

### إذاعة «صوت العاصفة»

بعد معركة الكرامة مباشرة، بين الجيش الأردني والمقاومة من جهة، والجيش الإسرائيلي من جهة ثانية، في العام 1968، بدأت مخططات تطوير الإعلام الفلسطيني، بما في ذلك إنشاء إذاعة، ووحدات تصوير، وبدأ استقطاب كوادر فلسطينية من الإعلام العربي، لإنشاء إعلام فلسطيني، خصوصاً من الأردن وسوريا. وبدأت إذاعة «صوت العاصفة» بالبث من القاهرة في 11 أيار/ مايو 1968.<sup>[44]</sup>

أصبحت الإذاعة سريعاً ذات وظيفة مزدوجة، الأولى سياسية، بتوضيح الموقف السياسي للحركة، أما الأخرى فتتمثل في توصيل رسائل مشفرة تنظيمية للخلايا السرية في الأرض المحتلة، وبدأت تُسمع من مختلف مناطق وجود الفلسطينيين في فلسطين ودول الجوار.

التوتر الأيديولوجي ذاته الذي ظهر في صحيفة فتح برز في الإذاعة، ولكن على نحو مقلوب، أدى إلى إقبال الإذاعة وانتقالها من القاهرة إلى سوريا، حيث استمر التوتر. لقد أغضب الخط السياسي للإذاعة القيادة المصرية، وتم اعتبار انتقادات بثت من الإذاعة للعلاقة مع الاتحاد السوفيتي، بأن محرريها أقرب إلى الخط الإسلامي، وبالتالي بدا كأنهم امتداد لخلاف الإخوان المسلمين والرئيس المصري حينها جمال عبد الناصر.<sup>[45]</sup> في منتصف أيلول/ سبتمبر 1970، بدأ تأسيس إذاعة في مدينة درعا السورية على الحدود مع الأردن وفلسطين، لتبدأ البث في تشرين الأول/ أكتوبر وتغطي الأردن وسوريا وفلسطين وجزءاً من مصر.<sup>[46]</sup>

[42] المصدر نفسه، ص 102.

[43] يزعم سلامة كيلة، وهو ابن أخت ناجي علوش، أن الأخير كان يسعى إلى تأسيس إطار داخل فتح، وأنه كان «عنوان» هذا التيار، و«مركز تجميع» ماركسيين يطمحون إلى بديل ماركسي. وكان الهدف بناء حزب شيوعي عربي يطمح إلى تحقيق الوحدة وتحرير فلسطين، في إطار ثورة هي ثورة قومية ديمقراطية شعبية. انظر: سلامة كيلة، «الكتيبة الطلابية وتجربة ناجي علوش ويسار فتح»، العربي الجديد، 6 آب/ أغسطس 2018: <https://bit.ly/3pwdly6>

[44] محمد جعفر الباز، سلسلة مسيرة الثورة الجزء الرابع - إذاعة صوت الثورة الفلسطينية، شبكة فتح العاصفة الإخبارية، 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2021: <https://n9.cl/kz54v>

[45] أحمد عبد الرحمن، عشت في زمن عرفات، ط 3 (رام الله: دار الحرية للثقافة الوطنية، 2014)، ص 26.

[46] فؤاد ياسين، «قصة الإذاعة الفلسطينية: فصولها، نشأتها، مراحل تطورها»، في: خالد مسمار [وآخرون]، الكلمة البندقية: صوت الثورة الفلسطينية، صوت العاصفة، صوت فتح (د.م.): وزارة الإعلام الفلسطينية واتحاد الكتاب والأدباء الفلسطينيين، 2014، ص 115-117.

## مرحلة الإعلام المركزي مقابل إعلام المعارضة (1972-1982)

إذا كان هدف هذا البحث هو الإعلام والتفكير الفلسطيني، فإنه يمكن تلخيص مرحلة 1972 إلى 1982، بتطور فكرة وجود «التيار المركزي» يقابله «المعارضة»، ففي هذه المرحلة، ترسخت في العقل الوعي الفلسطيني فكرة «الكيانية» الفلسطينية، وأن هناك الآن كياناً معنوياً جامعاً للفلسطينيين، هو منظمة التحرير الفلسطينية، وإذا كانت حركة فتح هي التي تقود هذا الكيان فإن في داخله فضاء تمارس المعارضة باقتدار. بدأت هذه الفكرة مع الخروج من الأردن إلى لبنان، ومحاولة إيجاد إعلام موحد، وبينما ظهر إعلام مركزي وقوي، فإن فكرة الوحدة لم تتحقق تمامًا.

ربما يكون مشهد الإعلام الفلسطيني في السبعينيات تعبيراً دقيقاً وتأسيسياً لسمة في التفكير الفلسطيني، وهي التعددية الفكرية، والواقع أن فكرة اللون الواحد فلسطينياً، يتضح استعصاؤها، وأن الثنائية القطبية أمر طبيعي. لقد صار هناك حينها إعلام منظمة التحرير الفلسطينية يقابله إعلام المعارضة. وفي الحالتين كان هناك تجسيد لفكرة المجال العام (الهابرماسي) والنقاش العام للأفكار والاتجاهات. إلى ذلك سمح استمرار هذه الدوريات بتحويلها إلى نوع من الشبكة والمكون للجماعة، لكن تدريجياً بات لكل فصيل شبكته المنفصلة؛ ما أوجد نوعاً من التباين والانقسام، لكن بقي كل ذلك ضمن حدود التعددية، خصوصاً مع استمرار المجال السياسي متاحاً للتفاعل ضمن مؤسسات موحدة، هي منظمة التحرير الفلسطينية، والاتحادات المهنية والشعبية.

### وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)

في العام 1972، وبعد الخروج من الأردن، تم تأسيس وكالة أنباء فلسطينية،<sup>[47]</sup> واللافت أن القائمين على الوكالة، كان لديهم هدف مزدوج، يوضح الطبيعة الوظيفية للإعلام، كنوع من التوحيد للفلسطينيين. فالوكالة كانت تجمع الأخبار السياسية والعسكرية وتبثها، وهذه الوظيفة التقليدية للإعلام، لكن كان هناك اهتمام خاص أيضاً ببث الأخبار التي تصل من الطلاب الفلسطينيين حول العالم وأخبار الأرض المحتلة، تأتي أحياناً عبر القادمين من هناك، فكانت الوكالة تخلق مجالاً عاماً ووحدة فلسطينيين عابرين للتجمعات ودول الشتات.

<sup>[47]</sup> وكالة الأنباء الفلسطينية وتعرف اختصاراً بـ «وفا». أنشئت في نيسان / أبريل 1972، تطبيقاً للقرار الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاستثنائية المنعقدة في القاهرة، ثم صدر قرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بإنشاء وكالة وفا في 5 حزيران / يونيو 1972، بوصفها هيئة مستقلة مرتبطة هيكلية وسياسياً وإدارياً برئاسة اللجنة التنفيذية للمنظمة، لتتولى مهمة التعبئة الإعلامية، والتصدي ومواجهة الدعاية المعادية، ولتكون منبراً مستقلاً يتولى نقل الأحداث الوطنية بعيداً عن أي وصاية أو تبعية، وهذا القرار هو الإطار القانوني الذي يحكم عمل الوكالة حتى اليوم.

## ثلاث مجلات أساسية

يقول تقرير نشرته وكالة الأنباء الفلسطينية (نشر في مرحلة ما بعد تأسيس السلطة الفلسطينية)، إنَّ مجلات فلسطين الثورة (منظمة التحرير الفلسطينية)، والهدف، والحرية، أصبحت في السبعينيات والثمانينيات «معينًا أساسيًا ومصدرًا للتزود بالمعلومة والرأي والتحليل على صعيد القضية الفلسطينية بالنسبة إلى قرائها، وخاصة في أوساط آلاف الطلبة الفلسطينيين والعرب في دول أوروبا الشرقية».<sup>[48]</sup>

لقد أصبحت فلسطين الثورة تدريجيًا تعبر عن الخط الرسمي لمنظمة التحرير بقيادة فتح، بينما تعبر المجلتان الأخريان عن موقف الجبهتين؛ الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين، وكان يدور في هذه المجلات وعبرها، نوع من الجدل السياسي يُعبّر عن موقف هذه القوى الثلاث، التي كانت الأهم والأشهر مقارنة بنشرات ومطبوعات تتبع ذات الفصائل أو فصائل أخرى.

بشكل أو آخر أصبحت هذه المجلات مجالًا عامًّا، يوحد الفلسطينيين في إطار تعددي، إذ أصبحت هناك تيارات فلسطينية أساسية، تتجادل، لكنها تتوحد في إطار المنظمة، مع قدر من الوحدة الميدانية على الأرض، حيث كانت هذه الفصائل في الأردن ذات ثقل أساسي شبه علني، بين العامين 1968-1971، ثم في لبنان بين العامين 1971-1982.

ما زاد من قيمة هذه الدوريات أن من قادها من إعلاميين كانوا من أهم الكتاب والشعراء الفلسطينيين، ممن أدوا دورًا كبيرًا في صياغة الوعي الفلسطيني الجمعي، وتحديد كيف يرى أو يتخيل (بحسب تعبيرات بندكت أندرسون) الفلسطيني نفسه أو بلده. وتضاعفت قيمة هذه الدوريات مرة أخرى بالاعتقال الإسرائيلي لهؤلاء الكتاب. فمثلًا قاد الروائي والباحث غسان كنفاني مجلة الهدف التابعة للجبهة الشعبية<sup>[49]</sup> حتى اغتياله بتفجير إسرائيلي في بيروت في العام 1972.<sup>[50]</sup> وفي العام 1973، اغتيل<sup>[51]</sup> رئيس تحرير مجلة «فلسطين الثورة»، المجلة المركزية لمنظمة التحرير، الشاعر القومي كمال ناصر.<sup>[52]</sup>

ولعل كنفاني وناصر شخصيتان تعكس تحولات التفكير لديهما الوعي الفلسطيني بتعبيرات أشكال

<sup>[48]</sup> مطبوعات دورية في الشتات، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا): <https://n9.cl/kotze>

<sup>[49]</sup> مجلة «فلسطين الثورة»، مطبوعات دورية في الشتات، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا):

<https://n9.cl/kotze>

<sup>[50]</sup> 52 عامًا على استشهاد الأديب غسان كنفاني، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 8 يوليو/ تموز

<https://n9.cl/0s3cv> :2024

<sup>[51]</sup> 51 عامًا على استشهاد القادة الكمالين والنجار، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 10 أبريل/

نيسان 2024: <https://n9.cl/yuy7y>

<sup>[52]</sup> قرار إنشاء مجلة فلسطين الثورة، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا): <https://n9.cl/i93q8>

التفكير وتنوعه. فغسان كنفاني في رواياته الأولى، كان يجسّد ويوثق النكبة واستمرار الكارثة، والموت الصامت، بما يشبه نوع الواقعية السوداوية، بينما لاحقاً أصبحت روايته، كما كتاباته، وعمله في مجلة الهدف تبنياً للمقاومة والتحدي. وهو ما لاحظته بحث عمر خليفة، أستاذ الأدب والثقافة العربية، في ندوة عقدت في العام 2024، في الدوحة، من قبل مكتبة قطر الوطنية، فقد قسّم خليفة إنتاج غسان كنفاني إلى مرحلتين: الأولى في الخمسينيات والستينيات؛ أي قبل تأسيس منظمة التحرير، وانطلاق العمل الفدائي، والروايات التالية. ففي رواية رجال في الشمس (1963) يموت الفلسطينيون في الصحراء وهم ذاهبون للعمل في دول الخليج العربية تهریباً، وفي العام 1969 تصبح الرواية «عائد إلى حيفا». يقول خليفة «من الصعب أن تجد تحولاً كبيراً في مسيرة كاتب خلال سنوات قصيرة، لكن هذا الأمر وقع في مسيرة كنفاني». ويتابع: «منذ منتصف الخمسينيات إلى منتصف الستينيات كانت شخصيات غسان كنفاني غير ميسسة تبحث عن خلاصها الفردي أو انهزامية عالقة في لحظة النكبة، وفي هذه الرواية القاسية المدهشة (رجال في الشمس) نجد كنفاني يقدم نقداً عنيفاً وصيحة احتجاج ضدّ الانهزامية والتشرذم وضد محاولة البحث عن فردوس خارج فلسطين». ويخلص خليفة إلى أن هذا الجو الخانق الذي كان يملأ روايات وقصص كنفاني الأولى «سيبدأ يتلاشى تدريجياً بعد ظهور المقاومة وتحول الفلسطيني على مستوى الصورة الأيقونية من لاجئ إلى فدائي، وبالتالي أصبح صانعاً لتاريخه».<sup>[53]</sup> وهذه المرحلة الثانية، هي التي قاد فيها كنفاني الإعلام في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

إذا كان كنفاني يُجسّد الانتقال من عقلية الخوف من الانقراض، ومن نقد أفكار الخلاص الفردي، إلى الكتابة عن صورة الفدائي الرافض والمبادر، بما يوضح تحولات الخيال والوعي الفلسطيني، فإنّ كمال ناصر، وبعيداً عن تحليل كتاباته، تكشف سيرته عن تحول آخر، في وعي الفلسطيني، فناصر ينتمي تاريخياً إلى التيار القومي، وتحديدًا حزب البعث. بل إنّه هو من أصدر جريدة «البعث» اليومية في رام الله إثر النكبة، ثم أسس مجلة «الجيل الجديدة»، وأصبح نائباً في البرلمان الأردني في العام 1956 نيابةً عن حزب البعث (القومي العربي)، وأبعدته السلطات الإسرائيلية، فور وقوع احتلال 1967، للأردن. وانتخب في العام 1969 عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وتولى رئاسة دائرة الإعلام والتوجيه القومي، في المنظمة، ومجلة فلسطين الثورة، وكان المتحدث الرسمي باسم المنظمة، ورئيس لجنة الإعلام العربي الدائمة المنبثقة عن جامعة الدول العربية.<sup>[54]</sup>

<sup>[53]</sup> محمد هديب، رجال في الشمس.. ستة عقود من الكتابة بالأظفار، العربي الجديد، 10 أيلول/ سبتمبر 2024: <https://n9.cl/6j3xnn>

<sup>[54]</sup> هذه المعلومات منشورة على موقع جامعة بيرزيت، في فلسطين، التي أسستها وتقودها عائلة ناصر، وكان كمال ناصر جزءاً من حلقة الوصل بين الجامعة والمنظمة، انظر: الشاعر الشهيد كمال ناصر.. ضمير الثورة الفلسطينية»، موقع جامعة بيرزيت، 30 آذار/ مارس 2021: <https://n9.cl/y52sn>

لقد تحول ناصر من النشاط في حزب البعث، ليرأس ويكتب افتتاحيات أهم مجلة تتبنى فكرة الكيانية الفلسطينية المستقلة (فلسطين الثورة). وبالتالي إذا كان التحول الأول في الوعي الفلسطيني، كما يتضح في سيرة قادة الإعلام الفلسطيني، هو الانتقال من تدوين الكارثة وانتقاد السلبية (ما بين النكبة والنكسة)، كما تشير سيرة غسان كنفاني سالف الذكر، فإن آخرين منهم كمال ناصر، تحولوا من تنظيمات قومية عربية أو دينية إلى بنى الوطنية الفلسطينية.

خلف ناصر، في تحرير شؤون فلسطينية، ولأشهر عدة (حتى تشرين الثاني/ نوفمبر 1973) حنا مقبل، اليساري، لكن بنزعة فلسطينية طاغية، فهو القائل «من يناضل من أجل فلسطين هو فلسطيني وإن ولد في الهنولولو ومن لا يناضل، ليس فلسطينياً ولا علاقة له بفلسطين وإن ولد في القدس».<sup>[55]</sup>

مع العام 1974، حدثت تطورات سياسية مهمة للغاية، منها الاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني، سواء في جامعة الدول العربية أو الأمم المتحدة، وكذلك أقرت المنظمة البرنامج المرحلي الذي يتبنى فكرة السلطة الوطنية الفلسطينية على أي جزء ممكن من الأرض الفلسطينية، قبل تحقيق التحرير الكامل. هنا أخذت مجلة «فلسطين الثورة»، برئاسة أحمد عبد الرحمن، أحد أكثر المتحمسين لـ «برنامج السلطة الوطنية»، بالدفاع عن هذا الخط السياسي. وأحد النتائج الجانبية لهذا الموقف، تراجع إمكانية تقديم إعلام فلسطيني موحد جامع للفصائل، ومن ضمنه المجلة. سقطت، وسحبت الفصائل ممثليها من الإعلام الموحد، بما في ذلك هيئة تحرير فلسطين الثورة. وبدأ المجال العام الفلسطيني يأخذ شكل سجالات بشأن موضوع السلطة الوطنية، بين الدوريات الفلسطينية المؤيدة والمناهضة للنهج الجديد.<sup>[56]</sup>

عمل في «فلسطين الثورة» نهاية السبعينيات، نحو 30 كاتباً وصحفيًا فلسطينياً وعربياً، لبنانياً وسورياً وعراقياً. وكانت فلسطين الثورة، وباقي المجلات، لا سيما الهدف والحرية، على الرغم من التباين السياسي بينها، تشترك معاً، في جدل، يتفق أو يتناقض، على صناعة عقل وعي فلسطيني جمعي. فالمجلات حتى لو باتت تعكس الانحيازات السياسية الفصائلية، كانت تشارك وتساهم في صنع وتشكيل «الجماعة والهوية الفلسطينية»، فهي مؤسسات، يعمل فيها سياسيون، ومفكرون، وأدباء، وتُقرأ من قبل الفلسطينيين حول العالم،

<sup>[55]</sup> نبيل السهلي، الإعلامي حنا مقبل.. تصدى للرواية الصهيونية وسقط شهيداً، عربي 21، 25 أيار/ مايو 2021: <https://n9.cl/wrcsi>

<sup>[56]</sup> مجلة «فلسطين الثورة»، مطبوعات دورية في الشتات، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا).

وبالتالي تصوغ وعياً جمعياً وفكرًا تعدديًا، ولغة مشتركة، وتتخطى فكرة «التجمعات» الفلسطينية، نحو تجسيد فكرة «الجماعة» السياسية الواحدة.

داخل فلسطين، بجانب إعلام الفصائل الذي كان يُداول سرًا، فإنه نشأت وتطورت تدريجيًا صحافة هي نظريًا ومن حيث الملكية تتبع القطاع الخاص، لكن فعليًا كانت تمثل منظمة التحرير الفلسطينية، والأكثر من هذا أنها كانت غطاء لوجستيًا وميدانيًا لعمل تنظيمي أهم أهدافه جمع المعلومات وتكوين صورة عامة عن الوضع الفلسطيني، يطرح بين يدي القيادة الفلسطينية في الخارج.

فقد نشأت صحف مثل القدس (1968)، والشعب والفجر، بداية السبعينيات، وقد دعمت منظمة التحرير جزءًا من هذه الصحف والمجلات،<sup>[57]</sup> لدرجة أنها صارت تعبر عن موقف المنظمة، بدرجات متفاوتة.<sup>[58]</sup> وسيزداد حضور وأهمية هذه الصحف والمجلات في الثمانينيات كما سيوضح لاحقًا.

## رابعًا: شتات الفصائل ونشوء الإعلام شبه الخاص (1982-1994)

بعد خروج المقاومة من بيروت، توزعت الفصائل الفلسطينية من حيث مكان وجودها، فقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وحركة فتح، انتقلت إلى تونس، وتوزعت قواعدها العسكرية في بلدان عدّة، مثل العراق، واليمن، وليبيا، وانتقلت المطبوعات المختلفة إلى الشتات، وظهرت في هذه المرحلة، ظاهرة جديدة نسبيًا، هي إصدار مطبوعات فلسطينية، تعبر عن وجهة النظر الفلسطينية، لكنها أيضًا تخاطب الجمهور العربي، فضلًا عن الفلسطيني، كما تطور دور الإعلام داخل فلسطين.

عكست المطبوعات الجديدة تحولًا في طريقة التفكير الفلسطيني، وهو ما يمكن تلخيصه، بثلاثة أنماط، أولها، زيادة الاهتمام بالسياسة العربية ومخاطبة الجمهور العربي، بل فتح ملفات فكرية وعربية، تعكس حالة الشتات الجغرافي من جهة، والتداخل مع السياسة العربية من جهة أخرى، وربما تعكس الاطمئنان لرسوخ الكيانية الفلسطينية، مقابل صعود تيار الإسلام السياسي بعد الثورة في إيران وشعبية الحركات الإسلامية الكاسحة حينها. ثانيًا،

<sup>[57]</sup> Benoit Faucon, West Bankers, From Arafat to Hamas - How Money Made and Ruined the PLO and How it Can Bounce Back, (London: Mashreq Editions, 2010), p. 81.

<sup>[58]</sup> لمزيد من التفاصيل عن صحافة الأرض المحتلة، وعلاقتها بمنظمة التحرير الفلسطينية، انظر: أحمد عز الدين أسعد، الطباعة والمقاومة والحياة السياسية للطباعة في القدس، (1972-1993)، في: ما بين النهر والبحر: مقاربات في المكان والأثر (رام الله: المتحف الفلسطيني، 2023)، ص 84-103.

بدء تشكل المؤسسات الإعلامية المرتبطة بأشخاص القيادة، أكثر منها بمؤسسات المنظمة والفصائل. ثالثًا، بدء التفكير في مؤسسات خاصة للمثقفين والإعلاميين، مستقلة عن الفصائل. وبالتالي يمكن القول إن تلك المرحلة، شهدت بذور مرحلة «ضمور الفصائلية وهيمنة الفردية»، والشخصنة في قيادة الإعلام، والانفصال بين السياسي والإعلامي سبقه الانفصال بين الثقافي والسياسي، وهذا الانفصال على الرغم من أنه لم يكن ملموسًا جدًّا حينها، لكن بأثر رجعي يمكن القول إنَّها شهدت حالة من الابتعاد عن فكرة الوعي الجمعي الفلسطيني، والمجال العام، وإن كان الوضع داخل فلسطين مختلفًا نسبيًّا، كما سيرد لاحقًا، وفي هذا يذكر أن «الإعلام الموحد» داخل المنظمة اختفى تقريبًا في هذا الوقت.

## الخروج إلى الشتات.. الصحافة الفلسطينية في أوروبا

لم تكن المقاومة ومؤسساتها التي خرجت من بيروت فقط، ولم تعد بيروت والقاهرة مركزين للصحافة العربية، كما كانتا في السابق. فالحرب الأهلية أجبرت عددًا كبيرًا من الكُتاب والصحافيين، كما من باقي قطاعات المجتمع، على الخروج من لبنان. وقد أدى توقيع مصر لاتفاقيات السلام مع إسرائيل في العام 1978 و1979، وتغير نظرة القيادة المصرية إلى دورها القومي العربي، إضافة إلى الأزمات الداخلية في مصر، من مثل الضائقة الاقتصادية، إلى اغتيال الرئيس المصري أنور السادات، فضلًا عن تقدم تكنولوجيا الاتصالات، كلها مقدمات لبدء ظاهرة الإعلام العربي في أوروبا.

نشأت صحافة فلسطينية نشطة في أوروبا، بعد العام 1982، وهذه يمكن تقسيمها إلى نوعين: الأول، صحافة تستهدف الجمهور العربي بقدر ما تستهدف الفلسطينيين، والآخر، صحافة فلسطينية خاصة، مع اهتمام ودور خاص في التعامل مع الأرض المحتلة، وهذه كانت تجسد انتقال ثقل العمل الميداني إلى داخل فلسطين.

### الإعلام الفلسطيني في نيقوسيا

انتقل جزء كبير من إعلام الثورة الفلسطينية إلى نيقوسيا، في قبرص. ومن ذلك على سبيل المثال «فلسطين الثورة»، أواخر العام 1982، وكان إعادة نشر المجلة بعد أشهر من الحرب والمجازر التي تعرض لها الفلسطينيون، نوعًا من الرسالة السياسية. ومن الواضح أن القيادة الفلسطينية، قررت الاستثمار في ضخ موارد في الإعلام في تلك المرحلة، وارتفع عدد ما تطبعه مجلة «فلسطين الثورة»، في نيقوسيا، ليربو على 30 ألف نسخة أسبوعيًّا، تصل عبر شبكة توزيع إلى الفلسطينيين في شتى أماكن وجودهم. والواقع أنَّ المجلة، خصوصًا خلال انتفاضة العام 1987، تحولت إلى شبكة معلوماتية، وليس إعلامية فقط،

حيث صارت هيئة التحرير تضم نحو أربعين محرراً وأكثر من عشرين مراسلاً، ومن مهماتها جمع المعلومات، والربط بين القيادة السياسية والأرض المحتلة.<sup>[59]</sup>

لم يقتصر الأمر على الإعلام الرسمي للمنظمة، فقد اتجهت الفصائل الأخرى اليسارية، والمثقفين الفلسطينيين، على تأسيس منصات ومراكز جديدة. تعكس القراءة في مضامينها تحولات مهمة في التفكير.

وأسست مؤسسة صحفية بوصفها مظلةً للمجلة ومطبوعات أخرى، هي «بيسان للصحافة والنشر والتوزيع» (بيسان برس). صارت هذه المؤسسة تصدر مطبوعات دورية، وغير دورية، منها نشرة «فلسطين» باللغات الإنجليزية، والفرنسية، واليونانية، وأصبحت مجلة «الكرمل»، التي يرأس تحريرها الشاعر محمود درويش، واحدة من الدوريات التي تطبع وتوزع من خلال هذه المؤسسة، وكانت هذه المجلة إضافة نوعية تتعلق بطريقة فهم وتذكر الفلسطيني لبلده.<sup>[60]</sup>

انتقل إصدار مجلة الجبهة الشعبية (الهدف) إلى العاصمة السورية دمشق.<sup>[61]</sup> كما أنشأت الجبهة الشعبية مؤسسة في نيقوسيا، هي مؤسسة عيبال، التي أخذت طابعاً فكرياً، كما يشير ناشطون في الجبهة الشعبية حينها، طلبوا عدم ذكر أسمائهم. في بعض المراحل، كانت مجلة الهدف،<sup>[62]</sup> ومثلها الحرية (الجبهة الديمقراطية)، تجهز في دمشق، ولكن بسبب تقييد أمني، هناك، كانت تحمل مواد المجلات بعد تجهيزها للطباعة إلى نيقوسيا وطباعتها وتوزيعها من هناك، وكانت هذه المؤسسات أيضاً غطاءً تنظيمياً للاتصال مع الأرض المحتلة، فمقرات وكوادر هذه المجلات كان جزءاً من مهماتهم إدارة الاتصال مع المقاومة داخل فلسطين.

### بداية عصر «ما بعد الفصائل» والعودة إلى السياسة العربية

حاول عدد من المثقفين والكتاب الفلسطينيين، أو العرب الملتحقين بالثورة الفلسطينية ومؤسساتها، من فصائل مختلفة، بدء مشروعات خاصة بهم، في مرحلة الثمانينات، سواء بدعم من الفصائل ومنظمة التحرير الفلسطينية، أو من خلال البحث عن مصدر مالي آخر،

<sup>[59]</sup> مجلة «فلسطين الثورة»، مطبوعات دورية في الشتات، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا):

<https://n9.cl/kotze>

<sup>[60]</sup> المصدر السابق.

<sup>[61]</sup> مطبوعات دورية في الشتات، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا): <https://n9.cl/kotze>

<sup>[62]</sup> كان إعداد هذا الجزء من البحث قبل سقوط نظام بشار الأسد، وكان قلق الكاتب ما زال مقيماً من هذا النظام.

كالإعلان التجاري. فعلى سبيل المثال، أسس ناشطون لم يستمروا في حصر نشاطهم مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، مركز يافا للأبحاث والاستشارات (مؤسسة مستقلة).

الملاحظ أنّ هذا الانتقال من بيروت إلى دمشق ونيقوسيا، وما رافقه من سعي مثقفين وكتاب للاستقلال عن الفصائل في مؤسساتهم الخاصة، أدى إلى ظهور تحول لمناقشة قضايا فكرية وعربية عامة، وليست فلسطينية خاصة.

على سبيل المثال، عند مراجعة إصدارات مؤسسة عيبال، في نيقوسيا، التي قام عليها إعلاميو الجبهة الشعبية، يتضح أنّها أخذت بعداً فكرياً نظرياً إلى حد كبير، فقد أصدرت كتباً، منها «مشكلات بناء الدولة الحديثة في الوطن العربي»،<sup>[63]</sup> و«إشكاليات التكوين الاجتماعي والفكرية الشعبية في مصر»،<sup>[64]</sup> و«قراءة التراث النقدي»،<sup>[65]</sup> وتم حتى نشر رواية غابرييل غارسيا ماركيز «الجنرال في متهاة».<sup>[66]</sup> وأصدرت المؤسسة كتاباً دورياً، ويوضح تقرير صدر عن هذا المشروع، اهتمامات القائمين عليه، بأنّه مرتبط بإعلان البيروسترويك (الانفتاح) في الاتحاد السوفييتي السابق، مُنبئاً بتبلور اتجاه بين المثقفين الماركسيين المستقلين عن الأحزاب الشيوعية، يقوم على أنّه كان من الخطأ إهمال «أهمية الثقافة التنويرية البرجوازية العربية التي طرحت شعارات: العقلانية، والعلمانية، والديمقراطية، بوصفها مفاتيح نظرية لربط الثقافة الديمقراطية العربية بماضيها الثقافي الذي حارب من أجل العقلانية، وكرامة الإنسان، وبناء مجتمع مدنيّ تكون فيه المصلحة العامة مُتّكاً للقول والفعل والمبادرة».<sup>[67]</sup>

سعى المشروع الجديد لمثقفي الجبهة الشعبية، إلى «التركيز على الميراث العقلاني، والعلماني، والديمقراطي الذي صاغه المنوّرون العرب، وفي طليعتهم رفاة الطهطاوي، وعلي مبارك، وعبد الرحمن الكواكبي، وشبلي شمّيل، وفرح أنطون، وطه حسين، وعلي عبد الرزاق وغيرهم».<sup>[68]</sup> في الواقع، كان هذا التحول في سياق تحول فكري في المنطقة،

<sup>[63]</sup> مسعود ظاهر، مشكلات بناء الدولة الحديثة في الوطن العربي (نيقوسيا - قبرص: مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، 1994)، ص 394.

<sup>[64]</sup> أحمد صادق سعد، إشكاليات التكوين الاجتماعي والفكرية الشعبية في مصر (نيقوسيا - قبرص: مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، 1990)، ص 324.

<sup>[65]</sup> جابر عصفور، قراءة التراث النقدي، ط 1 (نيقوسيا- قبرص: مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، 1991)، ص 296.

<sup>[66]</sup> غابرييل غارسيا ماركيز، الجنرال في متهاة (نيقوسيا- قبرص: مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، 1996).

<sup>[67]</sup> أحمد عزيز الحسين، سعد الله ونوس ومشروع قضايا وشهادات، الناس نيوز، 26 كانون الثاني/ يناير 2022. <https://n9.cl/s7plh>.

<sup>[68]</sup> المصدر السابق.

بصعود الفكر الإسلامي، من خلال مرحلة عرفت باسم الصحوة الإسلامية، فتزايدت الطاقات المكرسة للتعامل مع القضايا الفكرية المستجدة.

مثال آخر على الانشغال بالشأن العربي، وإنشاء أذرع غير فضائية، الكاتب الأردني، العضو في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ميشيل النمري، الذي غادر إلى دمشق في العام 1984، ثم إلى نيقوسيا، حيث أسس مجلة «النشرة»، التي اهتمت بقضايا الحريات والمعارضة في العالم العربي، وتم اغتياله في أثينا في العام 1985.<sup>[69]</sup>

في تلك الفترة، بدأت الفصائل اليسارية تهتم بالعودة إلى العمل في الساحة الأردنية، عبر تأسيس أحزاب أردنية، وتعزز هذا التوجه، بعد العام 1989، والانفتاح الديمقراطي في الأردن. وعلى سبيل المثال نشرت الجبهة الديمقراطية، وتحديدًا الفرع الأردني منها، «منظمة الجبهة الديمقراطية (مجد)»، مجلة فصلية باسم «طريق الشعب»، بدءًا من العام 1984، وكان تطبع طبعتين واحدة في قبرص وأخرى سرية في الأردن، وقد استمر صدورها حتى العام 1991. وقال رئيس تحرير المجلة، هاني الحوراني، عرّفت المجلة في عددها الأول نفسها «باعتبارها صادرة عن «أسرة تحرير طريق الشعب». و«طريق الشعب» هي النشرة (الجريدة) السرية الناطقة باسم منظمة الجبهة الديمقراطية في الأردن (مجد). وكان هذا التعريف غير المألوف لصفة المجلة مجرد محاولة لتفادي صبغ المجلة بطابع حزبي ولون سياسي محدد. وكان في واقع الأمر حلاً وسطاً ما بين الإعلان الصريح عن الهوية التنظيمية لناشري المجلة والإغفال التام لهذه الصفة. وقد لا أحتاج هنا كي أوضح أن دوافع محرري المجلة (وأنا كنت أولهم) لم يكن التنصل من صفتهم الحزبية، وإنما هو شعورهم القوي بأهمية تمتع المجلة بهامش واسع من الحرية الفكرية والسياسية، وتشجيع القراء على التعامل معها ليس بصفتها دورية حزبية محددة الهوية، وإنما باعتبارها منبراً له استقلالته الفكرية والسياسية الواسعة عن الجهة الناشرة. وغني عن البيان أن مجرد القيام بهكذا مقاربة في تقديم المجلة إلى القراء كان أقرب إلى الثورة على المفاهيم المتزمتة التي كانت تصر على صبغ الدوريات الصادرة عن الأحزاب السياسية بصبغتها الضيقة». ويوضح الحوراني تعمد دعوة عدد كبير من الكُتّاب من خارج «الجبهة الديمقراطية» للمساهمة في المجلة.<sup>[70]</sup>

ما يقوله هاني الحوراني ليس بعيداً عن المراجعة الفكرية، التي بدأت تقلل من شأن

<sup>[69]</sup> صقر أبو فخر، ميشال النمري سوسنة بشّرت بالربيع، العربي الجديد، 3 تشرين الأول/ أكتوبر 2014: <https://n9.cl/xzvj1>

<sup>[70]</sup> هاني الحوراني، 35 عامًا على «الأردن الجديد»، ضفة ثلاثة، 5 آب/ أغسطس 2019: <https://n9.cl/25nhm>

الالتزام الفضائلي، وهي ضمنيًا، مرحلة مهدت لما سيلبي من ظاهرة «ما بعد الفضائل». وإذا شكلت الجبهة الديمقراطية في الأردن لاحقًا، حزب الشعب الديمقراطي (حشد)، فإن الجبهة الشعبية شكلت «حزب الوحدة الشعبية»، وانتقل بعض إعلاميي الجبهة إلى الأردن وأشرفوا على إعلام هذا الحزب، وما لبثوا أن انتقلوا إلى الإعلام الأردني والعربي.<sup>[71]</sup> كما أنّ نوعية العناوين والمواد التي قدمها الإعلام الفلسطيني في هذا المرحلة، يعكس حالة القلق الأيديولوجي، فبالإضافة مع تراجع وضمور الفضائل اليسارية والماركسية كان المد الإسلامي يتوسع ويتمدد.

لم تكن حركة فتح بمنأى عن التحولات، سياسيًا تبنى بعض كتابها ومفكريها الفكر الإسلامي، ومن أشهرهم منير شفيق، الذي اعتنق الإسلام، منتقلًا من المسيحية، وأصبح جزءًا من التيار الإسلامي.<sup>[72]</sup> وحتى أهم منظري الحركة وكتابها السياسيين، ووجهها الإعلامية، خالد الحسن، كتب في ذلك الوقت كتابًا عنوانه «إشكالية الديمقراطية والبديل الإسلامي في الوطن العربي»، صدر في العام 1988،<sup>[73]</sup> ولكن التحول الأهم في إعلام فتح ومنظمة التحرير، هو تبنى إصدار صحف ومجلات في أوروبا تخاطب العالم العربي، وتعتبر عن الصوت الفلسطيني، وهو ما سيتناوله الجزء التالي.

### صحافة «فلسطينية عربية» في أوروبا

ظهرت مجموعة مطبوعات عربية، في أوروبا، حققت انتشارًا واسعًا، ما شكل مقدمة منطقية لالتحاق منظمة التحرير والفلسطينيين بهذه التجربة. فقد ظهرت مجلة الوطن العربي في باريس في العام 1977،<sup>[74]</sup> وصحيفة الشرق الأوسط في لندن في العام 1978،<sup>[75]</sup> ومجلة المجلة، الأسبوعية، في لندن في العام 1980.<sup>[76]</sup>

في العام 1982 كلّف القيادي ياسر عرفات، الكاتب بلال الحسن، العضو السابق في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وعضو اللجنة التنفيذية السابق لمنظمة التحرير، بتأسيس مجلة

[71] لمزيد من التفاصيل، انظر: مقابلة: ماجد عبد الهادي.. لا يوجد جهة إعلامية حيادية في العالم كله!، أورينت نت، 7 نيسان/ أبريل 2014: <https://n9.cl/28p9e>

[72] انظر: منير شفيق.. بدايات النضال السياسي وخيار المقاومة، مقابلة مع الجزيرة، 25 أيار/ مايو 2009: <https://n9.cl/ikuc7>

[73] خالد الحسن، إشكالية الديمقراطية والبديل الإسلامي في الوطن العربي (عمان: دار الجليل، 1988)، ص 331.

[74] وليد أبو ظهر، الموقع الإلكتروني لوليد أبو ظهر: <https://n9.cl/g7aef>

[75] عن الجريدة، الشرق الأوسط: <https://n9.cl/0j7mg>

[76] عن المجلة، مجلة المجلة: <https://n9.cl/i9gg3z>

تكون منبرًا للفلسطينيين، حيث أخبر عرفات الحسن خشيته من أنه «سيأتي اليوم الذي لن نجد فيه منبرًا ينشر لنا ما نريد قوله. لذا يجب أن نستعد لهذا اليوم ونُحضر له منذ الآن».

بدأ العمل على مجلة «اليوم السابع»، في العام 1983، وانطلقت بعد ذلك بعام. كانت ميزانية المجلة نحو أربعة ملايين دولار سنويًا، وهو ما اعتبره بلال الحسن ميزانية متقشفة،<sup>[77]</sup> واللافت أنَّ المجلة كانت مؤسسة ضخمة عمل فيها عشرات الصحفيين والكتاب والمفكرين المرموقين، واستمرت بالصدور حتى العام 1991. وكانت بمنزلة صوت فلسطيني، لكنها غطت مختلف القضايا العربية، وفتحت ملفات وحوارات كان لها أثر سياسي مباشر في بعض البلدان مثل اليمن، كما يذكر فيصل جلول، الكاتب اللبناني الذي عمل في المجلة.<sup>[78]</sup>

كذلك صدرت في قبرص، مجلة مقربة من فتح، هي صوت البلاد، وكان يرأس تحريرها خالد سلام (محمد رشيد)، صدرت بدءًا من العام 1983، عن مؤسسة حملت اسم «الديار للطباعة والنشر»، التي حاولت أخذ طابع تجاري ينشر ضمن صفحاته الإعلانات الترويجية.<sup>[79]</sup>

مثال آخر، «القدس العربي»، وهي الصحيفة التي باتت مع جريدتي الشرق الأوسط والحياة، الصحيفة اللندنية الثالثة المهمة، ويروي مؤسس الصحيفة ورئيس تحريرها، عبد الباري عطوان، أنه استدعي في العام 1988، للقاء خليل الوزير (أبو جهاد)، الرجل الثاني في حركة فتح، في بوخارست، العاصمة الرومانية، وكان عطوان مدير التحرير في مجلة المجلة، وسابقًا كان يعمل في صحيفة الشرق الأوسط، وطلب الوزير بحسب عطوان إنشاء صحيفة تنافس «الشرق الأوسط»، وبعد نحو 20 يومًا من اللقاء استشهد الوزير، في عملية اغتيال في تونس، ولكن ياسر عرفات اتصل بعطوان وأبلغه أن يعرف بالموضوع، ويريد استمرار المشروع، وفعلاً حدث ذلك، فكانت القدس العربي، المثال الآخر لصحافة فلسطينية، بخطة من القيادة الفلسطينية، لمخاطبة الشارع العربي والفلسطيني، وفق «البوصلة» الفلسطينية كما ينقل عطوان عن عرفات. ويوضح عطوان أنه كانت هناك ملفات خلافية مع عرفات، وكان يحدث جدل بينهما أحيانًا، بسبب النقد الموجه لعرفات في الصحيفة.<sup>[80]</sup>

<sup>[77]</sup> بطبيعة الحال تعتبر هذه ميزانية ضخمة حتى بمقاييس الميزانيات المقررة لمؤسسات بحثية وإعلامية فلسطينية في العام 2024.

<sup>[78]</sup> فيصل جلول، في وداع الصديق بلال الحسن.. فلسطين رافقته حتى النفس الأخير.. روايته عن إصدار «اليوم السابع» وإفقالها، الرأي اليوم، 1 أيلول / سبتمبر 2024: <https://n9.cl/y2ltj3>

<sup>[79]</sup> انظر مثلاً العدد 141 من مجلة صوت البلاد، 3-10 تشرين الثاني / نوفمبر 1987، أرشيف المتحف الفلسطيني الرقمي: <https://n9.cl/m4zpn0>

<sup>[80]</sup> عبد الباري عطوان، وطن من كلمات (لندن: دار الساقى، 2012)، ص 394-395.

لعل تجربتيّ اليوم السابع والقدس العربي، تكشفان جوانب مهمة في التفكير الفلسطيني، كما انعكس في المؤسسة الفلسطينية، وهي تنسجم مع تجارب سابقة، فالحزبية لم تكن طاغية، إذ كان يمكن رؤية إعلاميين من خارج الفصيل الأكبر، يقومون بعمل إعلامي أساسي صريح أو واجهة لمنظمة التحرير الفلسطينية، ما يدل على أنّ هناك هامشاً للتعددية في الآراء مسموح به، وهو ما يعكس فكرة المجال العام، فضلاً عن شعور الفلسطيني بأنه قادر على القيام بدور في الساحة العربية والعالمية، وليس فقط في النطاق الفلسطيني. ولكن هذا جميعه انتهى تقريباً مع حرب الخليج 1990-1991، وبداية مرحلة بناء السلطة الفلسطينية 1993-1994.

لكن هذا يمكن رؤيته من زاوية أخرى، تعكس نمطاً فكرياً قيادياً، وهو ربط الإعلام بشخص القائد (الأبوية الثورية)، بما في ذلك تجاوز الفصيل الخاص بهذا القائد. وهو ما رافقه بدء التفكير من إعلاميين وكُتاب بالخروج من دائرة الفصيل. وإذا كانت ثانياً تفاصيل علاقة عطوان مع عرفات تشير إلى هذه الشخصية، وتوضح هذه التفاصيل أيضاً في «قصة» مجلة اليوم السابع، حيث ينقل جلول عن بلال الحسن، أنّه عرف لاحقاً أن (عضو اللجنة المركزية لحركة فتح آنذاك) محمود عباس (أبو مازن) الذي كان عند إيقاف المجلة في العام 1991 الرجل الثاني، هو الذي عارض استمرار المجلة، وعندما سأله لاحقاً، أنكر أنّه ضد المجلة، لكنه هاجم عرفات، لأنّه «قرر يعمل مجلة من دون أن يقول لأحد وقرر أن يصرف عليها نصف الموازنة. هذا ما كنت ضده».<sup>[81]</sup>

## صحافة الأرض المحتلة

شهدت ثمانينيات القرن العشرين نهضة في الإعلام الفلسطيني داخل الأرض المحتلة، وتعمق التواصل بين الضفة الغربية وغزة والأراضي المحتلة في العام 1948، ولكن إعلام تلك المرحلة كان جزء منه مرتبطاً بخلق رأي عام مؤيد لمنظمة التحرير، في وجه تحديات مختلفة على الأرض، مثل تحدي روابط القرى التي أنشأتها إسرائيل لتكون بديلاً من قيادة المنظمة، وكذلك كان جزءاً من الرد على الانشقاق الذي حصل في حركة فتح في شمال لبنان بدعم سوري. ومن توسعة العمل الشعبي المقاوم، كانت هناك دوريات، مثل البيادر السياسي، وصحف كالفجر والشعب، ومجلات كالعودة وعبير، بل تم استقطاب صحيفتي القدس والنهار القريبتين من الأردن بتخصيص تمويل

<sup>[81]</sup> جلول، في وداع الصديق بلال الحسن.

لهما، أشرف عليه ياسر عرفات أوساط الثمانينيات. وأصدر الحزب الشيوعي جريدة الطليعة، وكان أعضاء الحزب يكلفون بتوزيع الصحيفة.<sup>[82]</sup>

هذا التمازج بين «التنظيم» و«الصحيفة أو المجلة»، لم يقتصر على مهمة التوزيع، بل كانت المطبوعات تنظيمًا سياسيًا حقيقيًا، وآلية تواصل مع القيادة في الخارج، فضلًا عن دورها الإعلامي والتعبوي والتحريري. مثلًا يوضح بول عجلوني، ناشر صحيفة الفجر في فلسطين، أنّ الصحيفة كانت تقوم بوظيفة أساسية مختلفة عن الوظيفة الإعلامية، حيث زوّد خليل الوزير، القائد في حركة فتح، ومسؤول العمل الفلسطيني في داخل الأرض المحتلة، بأسماء أشخاص اعتمدوا مراسلين للصحيفة في مختلف المدن الفلسطينية، وصار هؤلاء يرسلون كل يوم في مواعيد محددة تقاريرهم الميدانية، التي كانت تجمع وتصاغ في تقرير يصل إلى رقم فاكس في باريس، يوصله إلى خليل الوزير، ومن ثم إلى القيادة الفلسطينية.<sup>[83]</sup>

وما يؤكد الصورة التي أوضحها عجلوني، ما يقوله باسم أبو سمية، الصحافي الذي عمل في الثمانينيات مع المكتب الفلسطيني للخدمات الصحافية، برئاسة الصحافية ريموندا الطويل، باعتبارها وكالة أنباء، ليقول «اعتقدنا لسنوات أن المكتب يتبع فعليًا لوكالة الأنباء الإيطالية، لكننا سرعان ما بدأنا في التخمين بأن المكتب هو أحد أذرع منظمة التحرير، وأن رئيس تحرير الوكالة الذي كانت (ريموندا الطويل) تطلب من المكتب في روما تزويده بالنشرة لم يكن سوى الرئيس الراحل ياسر عرفات...»، و«كان جورج الذي يتلقى النشرة في مكتب روما هو أحد العاملين في مكتب الرئيس أبو عمار، وكذلك حنا الذي يتلقى النشرة في مكتب قبرص، وثالث في مكتب أثينا، ورابع في باريس، وآخرون كثير كانوا يتلقون النشرة ويعملون لصالح المنظمة».<sup>[84]</sup>

في الواقع، لا يمكن رؤية دور الإعلام في داخل فلسطين، في الثمانينيات، بمعزل عن نشوء نخبة فلسطينية جديدة، تحولت إلى جزء من القيادة السياسية، سواء في ذلك الوقت أو لاحقًا، وهذا يرتبط بنشوء الجامعات الفلسطينية، مطلع السبعينيات، التي أنتجت جيلًا جديدًا من الصحفيين، وعلى سبيل المثال لا الحصر، كان حنا سنيورة، رئيس تحرير الفجر، ذا دور سياسي مهم، خصوصًا في التمهيد للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.

<sup>[82]</sup> أسعد، ص 88-93.

<sup>[83]</sup> أبلغ بول عجلوني الباحث بهذه المعلومات في لقاء شخصي، ووجد السؤال عنها في لقاء هاتفني معه في مقر إقامته في الولايات المتحدة الأميركية، 29 آذار/ مارس 2021.

<sup>[84]</sup> أسعد، ص 102.

## خامساً: مرحلة بناء السلطة الفلسطينية: من الإعلام الموحد إلى التشظي

شهدت بدايات التسعينيات، وتحديداً ما بين 1991-1993، نهاية مرحلة وبداية أخرى. فشهدت هذه السنوات توقف أهم الصحف والمجلات الفلسطينية، ليس ضمن إعلام منظمة التحرير الفلسطينية، وحسب، بل حتى على مستوى صحف وإعلام الداخل الفلسطيني.

توقفت مجلة فلسطين الثورة،<sup>[85]</sup> وتوقفت مجلة صامد (الاقتصادية التنموية)، وتوقفت مجلة شؤون فلسطينية (قبل أن تعود إلى الصدور بعد سنوات)، وفي داخل فلسطين توقفت صحف الشعب<sup>[86]</sup> والفجر،<sup>[87]</sup> وغيرها، وتوقفت إذاعة الثورة.<sup>[88]</sup> وجاء على موقع وكالة الأنباء الفلسطينية، فقرة تعلق على توقف صدور المجلات والنشرات تلخص إلى حد كبير المشهد الإعلامي عند تأسيس السلطة الفلسطينية، فقد جاء: «مع عودة القيادة الفلسطينية إلى أرض الوطن، وعلى مشارف العدد 1000 من المجلة؛ عاد طاقم «فلسطين الثورة» لاستئناف إصدار المجلة في فلسطين، ولكن، ولأسباب لا ينقصها الغموض لم تر المجلة النور بعد توقفها عن الصدور في أيلول/ سبتمبر 1994. وتم توزيع كادرها على المؤسسات الإعلامية القائمة على أرض الوطن». <sup>[89]</sup> الشيء ذاته يقال عن باقي المطبوعات ووسائل الإعلام لمنظمة التحرير، وباقي الفصائل التي إما توقفت أو تقلص حضورها وأهميتها بشكل كبير.

ظهرت صحف جديدة، ومحطة تلفزيونية، وإذاعة، لم يكن الانتقال من منطق الثورة أو التحرير إلى فكر وخطاب السلطة الفلسطينية هو التغيير الوحيد، لكنّ هناك تحوُّلاً حدث على صعيد ظهور الإعلام الفلسطيني الخاص، والإعلام العربي الفضائي وعبر شبكات

<sup>[85]</sup> تاريخ الصحافة الفلسطينية، الصحافة الفلسطينية في الشتات، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا): <https://n9.cl/8tbc7>

<sup>[86]</sup> صحيفة الشعب، انظر:

مجموعة صحيفة الشعب، أرشيف المتحف الفلسطيني الرقمي: <https://n9.cl/4v1to>

صحيفة الشعب، الموسوعة الفلسطينية: <https://n9.cl/ru43d>

<sup>[87]</sup> مجموعة جريدة الفجر، أرشيف المتحف الفلسطيني الرقمي: <https://n9.cl/n9cff>.

<sup>[88]</sup> إذاعة الثورة، انظر:

مقابلة مع محمد الباز بعنوان «صوت فلسطين.. صوت الثورة الفلسطينية»، قناة الجزيرة، 13 شباط/ فبراير 2022: <https://n9.cl/feizx>

البا، سلسلة مسيرة الثورة، 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2021.

<sup>[89]</sup> مطبوعات دورية في الشتات، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا): <https://n9.cl/kotze>

الإنترنت، وبعد هذا ظهر إعلام الأفراد، لتتغير بذلك كل قواعد وأدوار الإعلام في تشكيل الهوية، والتفكير، والوعي الجمعي.

لذلك يمكن الحديث عن أربع متغيرات أساسية حدثت في سياق الإعلام، بعد تأسيس السلطة الفلسطينية، هي:

## المتغير الأول: تحوّل في وظيفة الإعلام

إنّ عملية التحول من حركة تحرر، وثورة، إلى سلطة ومشروع دولاني، كانت ذات استحقاقات على مختلف المستويات، منها كما مر أعلاه توقف إعلام منظمة التحرير الفلسطينية. ومن ضمن ذلك تأسيس وزارة إعلام فلسطينية، وسرعان ما بدأ أنّ دور الوزارة محدود للغاية، وهو ذو توجه فكري وسياسي ينسجم مع التحول الآني والمرحلي السياسي، خاصة أنّه صار هناك جهاز أو منصب آخر هو «الإعلام الرسمي» الذي يقوده أيضًا شخص برتبة وزير. يلاحظ الكاتب بسّام جميل، بمقال عنوانه «الإعلام الموحد والسلطة المشدّمة»، أنّ دور الوزارات عمومًا، ومنها وزارة الإعلام، بات «المتابعة ومنح التراخيص فقط» وبما يتسق مع توجهها الفكري وخطها السياسي، ويشير إلى المهمات الموكلة إليها، التي تأتي في الدرجة الأولى للوزارة بتنظيم قطاع الإعلام واعتماد الصحفيين والمؤسسات الصحافية وبعض النشرات والنشاطات.<sup>[90]</sup>

اتخذت حكومة سلام فياض، في العام 2010، قرارًا بحل وزارة الإعلام، والهدف من ذلك كما قال غسان الخطيب، مدير مركز الإعلام الحكومي الفلسطيني، في ذلك الوقت، هو «إخراج مسؤولية تنظيم قطاع الإعلام والإشراف عليه وترخيص وسائل الإعلام، بالذات المرئي والمسموع من الحكومة إلى جهة مستقلة، حتى تكون هناك حرية صحافة بمعنى الكلمة»، وأكد أنّ ما يجري هو تبني لممارسة عالمية باتجاه الحرية، حيث قال: «لذلك في كل العالم ما عدا البلدان العربية، لا توجد مسؤولية حكومية على ترخيص وسائل الإعلام وتنظيمها والإشراف عليها»، مشددًا على «أنه لا يجوز أن تكون الحكومة طرفًا في العملية الإعلامية، فلا يجوز أن تكون طرفًا وحاكمًا في نفس الوقت، ولذلك في كل العالم باستثناء الدول العربية هناك هيئة مستقلة للإعلام تكون سيدة نفسها».<sup>[91]</sup> عادت الوزارة للعمل

<sup>[90]</sup> بسّام جميل، الإعلام الموحد والسلطة المشدّمة، موقع صمود، 9 نيسان/ أبريل 2022: <https://n9.cl/kqtk1>

<sup>[91]</sup> السلطة الفلسطينية تقرر إلغاء وزارة الإعلام لإنهاء سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام، وكالة سما الإخبارية، 19 أيار/ مايو 2010: <https://n9.cl/et0gs>

لاحقاً دون دور واضح سوى ما يتعلق بمنح التراخيص، وفي آذار/ مارس 2024، ومع تكليف محمد مصطفى بتشكيل حكومة جديدة، تجدد قرار حل الوزارة،<sup>[92]</sup> ما يعكس حالة من التخبط الفكري والسياسي.

تشير هذه القرارات من زاوية «التفكير الفلسطيني» إلى التحول الكبير بين منطلق «الإعلام الموحد»، وفكرة القانون العصري للإعلام، ففي زمن «الثورة» كانت الأولوية للصوت الموحد، والوعي الجمعي، وفي زمن «السلطة» والسعي إلى الدولة، فإن الأولوية، نظرياً ورسمياً على الأقل، هي لتطبيق القيم النيوليبرالية المعولمة. ويمكن فهم القرارات في زمني فياض ومصطفى ضمن هذا التفكير والتوجه، في سياق مشروع بناء الدولة الذي تبنته حكومة فياض، وضمنته في وثيقة بعنوان «إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة» (2009)، باعتبار بناء الدولة وسيلة لإثبات الأهلية السياسية، وبالتالي القبول العالمي بتجسيد الدولة.<sup>[93]</sup> وجاءت حكومة مصطفى أيضاً في ذات سياق الحديث عن حكومة تكنوقراط، تنفذ برنامج إصلاحات كثر الحديث عنه من قبل الإدارة الأميركية ودول أوروبية منذ بدء العدوان على قطاع غزة في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023،<sup>[94]</sup> وإن كان حل الوزارة في هذه المرة جاء دون كثير من النقاش حول فلسفة الإلغاء وأهدافها السياسية، ربما بسبب الانشغال في ملفات العدوان ضد قطاع غزة، أو لأن دور الوزارة كان محصوراً إلى حد كبير في قضايا بيروقراطية، مثل التراخيص والموافقات القانونية، لا بقيادة أو تخطيط العمل الإعلامي. كما أن مسألة تكرار إلغاء ثم إعادة وزارة الإعلام تعكس فقدان الرؤية لدور الإعلام ووظيفته النبوية في التشييد الاجتماعي.

يعكس إلغاء وزارة الإعلام، في وقت لم يعد فيه «إعلام موحد» في منظمة التحرير، عدم الشعور بحاجة إلى جهة مركزية في مخاطبة الفلسطينيين أو العالم، وتحول الإعلام المتوافر إلى مجرد ناطق باسم السياسة الرسمية. هذا، وقد يكون واضحاً بإنشاء منصب رسمي هو «المشرف العام على الإعلام الرسمي»، ومن ضمن صلاحياته الإشراف على الإذاعة والتلفزيون والصحافة الحكومية (صحيفة الحياة الجديدة)، ووكالة الأنباء، وأصبح يشار إليه في الإعلام أحياناً باسم وزير الإعلام، أو في الحد الأدنى أصبح من يحتل هذا المنصب هو نظير وزراء الإعلام في

<sup>[92]</sup> مصادر لوطن: رئيس الحكومة محمد مصطفى يقرر حل وزارة الإعلام وإحالة مرجعية وسائل الإعلام إلى وزارة الاتصالات، وكالة وطن للأنباء، 22 نيسان/ أبريل 2024: <https://n9.cl/un71m5>

<sup>[93]</sup> لمزيد من التفاصيل عن مشروع بناء الدولة، انظر:

كميل منصور، وخالد فراج، وسليم تماري، سلام فياض يشرح مشروعه لبناء الدولة ويرد على الانتقادات، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 79، صيف 2009، ص 20-25.

<sup>[94]</sup> زياد أبو زياد، التكليف بتشكيل حكومة تكنوقراط وبيان الفصائل الأربعة، جريدة القدس، 17 آذار/ مارس 2024: <https://n9.cl/cb774n>

الدول الأخرى، وهو الذي يشارك في اجتماعات وزراء الإعلام الجماعية والفردية (من مؤتمرات واجتماعات وتصريحات).<sup>[95]</sup> ولعل مجرد تسمية المنصب بأنه يخص «الإعلام الرسمي»، وهو اسم يبدو فريداً في مؤسسات الإعلام يشير إلى التوجه القائم على التعبير عن مواقف القيادة الرسمية، ويوضح النزعة الدولالية الجديدة، بديلاً لفكرة الحركة الوطنية الجامعة.

منذ مطلع التسعينيات دخل الإعلام الفلسطيني الفصائلي مشهداً جديداً، فبينما اختفى إعلام فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، أو تحول إلى مواقع إنترنت محدودة الانتشار، ظهر إعلام الفصائل ذات التوجه الديني الإسلامي على وجه التحديد، ولكن هذا الظهور لم يستمر.

نشأ إعلام الفصائل الإسلامية نهاية الثمانينيات، فظهور حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، صاحبه ظهور إعلامها الخاص، واللافت أنها أيضاً اتجهت إلى أوروبا في البداية، فاستفادت من وجود مجلة أصدرتها الرابطة الإسلامية للشباب الفلسطيني في المملكة المتحدة وأيرلندا، بدءاً من العام 1980.<sup>[96]</sup> ولكن في العام 1988 اختفت الإشارة إلى أن المجلة تصدر عن الرابطة، لذلك جاء العدد الأول من السنة السادسة للمجلة، في آذار/ مارس من ذلك العام، وصدرت المجلة مجتهدة لتحديد هوية الانتفاضة في فلسطين، فجاء في صفحتها الافتتاحية «وعاد الشعب تحت لواء الإسلام»، وجاء أول مقال للمجلة بعنوان «الانتفاضة.. أسبابها.. هويتها.. ولقطات بطولية مضيئة»، واعتمد المقال على تلخيص صحف ومجلات غربية، باللغة الإنجليزية، لإثبات أنه «لم يعد (هناك) جدل حول هوية هذه الانتفاضة «الإسلامية» بعد أن تحدث بذلك العدو والصديق»، واستشهدت بتقرير يقول «إن الأصوليين المسلمين وورثة حركة الإخوان المسلمين المصريين الأكثر عدداً والأكثر نشاطاً في قطاع غزة هم وراء الانتفاضة».<sup>[97]</sup> لم تعلن المجلة الشهرية أنها ناطقة باسم حركة حماس رسمياً، لكنها تخصصت في إعلان مواقف الحركة وتأييدها.

لسنوات لاحقة سيصبح الجدل الإسلامي- الوطني أساسياً في المشهد الإعلامي الفلسطيني،

<sup>[95]</sup> على سبيل المثال، انظر:

الوزير عساف يجتمع مع وزير الإعلام السعودي ويطلع على تطورات الأوضاع في فلسطين، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 13 كانون الثاني/ يناير 2022؛ وزير الإعلام الفلسطيني يثمن جهود مملكة البحرين بقيادة جلالة الملك المعظم في دعم ومساندة الشعب الفلسطيني، وكالة الأنباء البحرينية (بنا)، 29 أيار/ مايو 2024.

<sup>[96]</sup> مجلة فلسطين المسلمة، العدد 1، السنة الأولى، كانون الأول/ ديسمبر 1980، أرشيف ذاكرة فلسطين:

<https://n9.cl/boq5r>

<sup>[97]</sup> مجلة فلسطين المسلمة، العدد 1، السنة السادسة، آذار/ مارس 1988، أرشيف ذاكرة فلسطين:

<https://n9.cl/z71w5>

وسيستمر هذا الجدل، ويتطور وصولاً إلى الانقسام السياسي في قطاع غزة 2006-2007،  
ليعبر عن ثنائية التقسيم الفكري ما بين الوطني والديني.

تدريجياً، أنشأت حركة حماس مجموعة قنوات تلفزيونية وصحف مختلفة،<sup>[98]</sup> وبينما اكتفت حركة الجهاد الإسلامي (صغيرة الحجم نسبياً)، بقناة تلفزيونية وحيدة هي «فلسطين اليوم»، فإن حماس لم تؤمن بإعلام موحد، حتى للحركة، بل لجأت إلى التعددية، فصارت هناك قنوات تلفزيونية داخل فلسطين وخارجها، فضلاً عن عدد من الصحف، فأنشأت مثلاً صحيفة الرسالة في العام 1997، لتكون ناطقة باسم الحركة،<sup>[99]</sup> وبحسب تقرير لقناة بي بي سي، في العام 2014، فإن حركة حماس افتتحت في قطاع غزة «المحاصر» أكثر من 20 مؤسسة إعلامية. وتساءلت القناة عن مدى نجاح إعلام الحركة في توصيل رسالتها، وإذا ما كان هذا التعدد فشل في المأسسة.<sup>[100]</sup>

يحتاج فهم العلاقة بين حماس وعشرات القنوات التلفزيونية ومواقع الإنترنت، إلى مزيد من البحث، لكن الملاحظ أن كثيراً من هذه المؤسسات، التي عمل فيها ناشطون من حركة حماس أو ارتبطت بها بشكل أو آخر، تزايد عددها كثيراً قبل أن تبدأ بالإغلاق لأسباب مالية في الغالب، فقد أقفلت الجامعة الإسلامية في غزة، المقربة من حماس في العام 2017، قناة «الكتاب» الفضائية، واللافت أن أهم ما تناولته التغطيات الصحافية بشأن الإغلاق ليس الدلالات السياسية أو الوطنية أو الإعلامية، بل فقدان عشرات الموظفين لعملهم، فبحسب تغطية إخبارية، في صحيفة العربي الجديد، للإقفال، تم اعتبار الصحافيين في القناة «ضحايا»، واستهل التقرير بالعبرة التالية «لم يشأ عام 2017 أن يغادر قطاع غزة المحاصر من جميع الاتجاهات قبل أن تحل «انتكاسة» جديدة في الإعلام الفلسطيني، بإغلاق قناة «الكتاب» الفضائية، وتشريد 51 موظفاً فيها، وسط أوضاع اجتماعية واقتصادية سيئة».<sup>[101]</sup> وأيضاً قناة القدس من لبنان أغلقت في العام 2019 لأسباب مالية.<sup>[102]</sup>

<sup>[98]</sup> صدرت في 8 كانون الأول / ديسمبر 1994، في مدينة غزة، صحيفة الوطن الناطقة باسم حركة حماس، وأغلقتها السلطة لأسباب سياسية، ثم صدرت صحيفة الاستقلال الناطقة باسم حركة الجهاد الإسلامي في العام 1995. انظر: فريد أبو زهير، الإعلام في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، نيسان / أبريل 2015): <https://n9.cl/4ibi5>

<sup>[99]</sup> فريد أبو زهير، الإعلام في ظل السلطة.

<sup>[100]</sup> حماس تعلن إطلاق قناة فضائية جديدة ناطقة باسمها، بي بي سي عربي، 26 آذار / مارس 2014: <https://n9.cl/crrcqj>

<sup>[101]</sup> علاء الحلو، 2017 قاسية على صحافيين غزة: إغلاق قناة وتصعيد إسرائيلي، العربي الجديد، 30 كانون الأول / ديسمبر 2017: <https://n9.cl/s64dg>

<sup>[102]</sup> إغلاق قناة «القدس» الفضائية يثير جدلاً واسعاً على الإنترنت ويُشعل موجة تضامن، القدس العربي، 16 شباط / فبراير 2019: <https://n9.cl/qcgc>

كما أثّرت مسألة الحقوق المالية للموظفين بوصفها موضوعاً أساسياً في تغطيات الإقفال، فجاء في تقرير صحفي «وأدى إغلاق القناة المحسوبة على حركة حماس، التي كانت تبث من أستديوهاتنا في العاصمة اللبنانية بيروت إلى تسريح عشرات الموظفين العاملين في مختلف مكاتبها، فيما تعالت أصوات الموظفين بوقف المماثلة والتسوية في حل قضيتهم».<sup>[103]</sup> بالمثل تعثرت قناة الأقصى، الناطقة باسم حماس في مرات مرة، وكادت تقفل، وعملت على جمع التبرعات، أو تدخلت قيادة الحركة في اللحظة الأخيرة لمنع الإغلاق.<sup>[104]</sup> كذلك توقفت صحيفة الرسالة في غزة عن الطباعة الورقية، في العام 2019، مشيرة في إعلانها إلى هذا التوقف، بعد صدور 1678 عددًا منها، وأكدت تغطيات إخبارية أنّ توقف الصحيفة «بسبب الأزمة المالية التي تعصف بالمؤسسة التابعة لحركة حماس».<sup>[105]</sup>

ربما يبدو هذا التعدد الهائل نسبيًا في منصات الإعلام التي بنتها حركة حماس في نحو العام 2014، للوهلة، تكتيكيًا لإيصال الرسائل المطلوبة بطرق عديدة، لكن الإقفال الذي حدث خلال خمس سنوات، يوضح أنّ قرار فتح هذه المنصات لم يكن مدرّسًا، وفي جزء منه كان عملاً استثماريًا، ومحاولة للتأثير الإعلامي، وتأمين فرص عمل، وبغض النظر عن مستوى المادة المقدمة، يدل التنوع الكبير ثم التوقف السريع، إلى عدم توفر إستراتيجية مدرّسة لهذا الإعلام والمطلوب منه، أو وجود حسابات سياسية داخلية في حماس أدت إلى هذه الموجات من إنشاء الإعلام وإغلاقه.<sup>[106]</sup>

## المتغير الثاني: بروز الفضائيات العربية

إذا كانت مجلة فلسطيننا شكّلت ربما أول فعل منظّم علني قامت به المجموعة المؤسسة لحركة فتح، ثم عندما ظهرت الصحف والمجلات العربية في أوروبا تم تأسيس مجلات وصحف منها اليوم السابع والقدس العربي، فإنّه في عصر القنوات الفضائية القادرة على مخاطبة

<sup>[103]</sup> يوسف أبو وطفة، عام على إغلاق قناة «القدس»: موظفوها بلا مستحقاتهم، العربي الجديد، 10

شباط/ فبراير 2020: <https://n9.cl/6x0tc>

<sup>[104]</sup> هنية ينقذ الأقصى من الإغلاق ويصرح: لن توقف البث، موقع رام الله الإخباري، 20 كانون الأول/

ديسمبر 2018: <https://n9.cl/fyo1o>

<sup>[105]</sup> يوسف أبو وطفة، غزة: صحيفة «الرسالة» توقف نسختها الورقية بعد 22 عامًا وتتحول للإعلام الرقمي،

العربي الجديد، 14 آذار/ مارس 2019: <https://n9.cl/k39sbj>

<sup>[106]</sup> ربما تحتاج تجربة حماس الإعلامية بعد العام 2007 إلى مزيد من الدراسة والاستقصاء عن البنية

السياسية والمالية التي ساعدت على الصعود والهبوط السريعين لوسائل الإعلام هذه.

جمهورية أي دولة، لم تحاول ولم تتمكن فلسطين، من تقديم قناتها التي تخاطب الفلسطينيين في كل مكان، فضلاً عن الجمهور العربي، على الرغم من وجود قنوات فلسطينية فضائية.

يعتبر دور ومحتوى المادة التي تقدمها القنوات الفضائية، وخصوصاً دور قناة الجزيرة، القطرية، نقطة خلافية في الدوائر الفلسطينية. فتتال القناة كثيراً من النقد، بل الهجوم أو القرارات ضدها. فمثلاً أعلنت السلطة الفلسطينية في 15 تموز/ يوليو 2009 إغلاق مكتب قناة الجزيرة في الضفة الغربية بتهمة بث أخبار كاذبة إثر قيام متحدث على القناة بتحميل الرئيس الفلسطيني محمود عباس المسؤولية عن مقتل الرئيس السابق ياسر عرفات، وقامت الشرطة الفلسطينية بإغلاق القناة، قبل أن تعلن حكومة سلام فياض قرارها إعادة فتح القناة، بعد أربعة أيام.<sup>[107]</sup> وفي العام 2013، هاجم أحد ضيوف قناة الجزيرة، الرئيس الراحل ياسر عرفات، واتهمه بالخيانة، فقام عشرات الفلسطينيين الغاضبين، بالهجوم على مقر القناة، مرتين، في أسبوع واحد وهدفهم اقتحام الموقع، ومنعتهم الشرطة من ذلك.<sup>[108]</sup> ومن أمثلة الكتابات القريبة من الإعلام الرسمي الفلسطيني، ضد «الجزيرة»، ما قاله عمر الغول، الكاتب والصحافي في جريدة الحياة الجديدة، على قناة «عودة» الناطقة باسم حركة فتح، وتمس مباشرة «العقل الفلسطيني»، قوله «هذه القناة ولدت لتكون أداة اختراق وتطبيع وترويج للبضاعة الصهيونية الأميركية الفاسدة وترويض العقل العربي»، مشيراً إلى استضافة القناة لضيوف إسرائيليين، ولكنه استدرك ووصف مراسلي القناة (في فلسطين)، بأنهم «الأبرياء والإعلاميين المهنيين».<sup>[109]</sup>

وفي اليوم الأول من العام 2025 أعلنت السلطة الفلسطينية، وقف بث قناة الجزيرة، وتجميد أعمال مكتبها وعاملها في فلسطين، بزعم مخالفة القناة القوانين الفلسطينية. وقالت وكالة الأنباء الفلسطينية إن «القرار جاء بعد عبث الجزيرة وتدخلها في الشؤون الداخلية الفلسطينية وبث مواد تحريضية وتقارير تتسم بالتضليل وإثارة الفتنة».

مقابل الانتقاد الواسع من الأوساط الرسمية الفلسطينية، والمؤيدة لها لقناة الجزيرة، هناك انتقادات أيضاً لقنوات أخرى مثل قناة العربية السعودية، واتهامات بالانحياز، وبتبني

<sup>[107]</sup> السلطة الفلسطينية تغلق مكتب الجزيرة في رام الله، مراسلون بلا حدود، 13 كانون الثاني/ يناير 2010: <https://n9.cl/6zuun>

<sup>[108]</sup> عشرات الفلسطينيين الغاضبين يحاولون اقتحام وحرق مقر قناة الجزيرة برام الله، فرانس 24، 15 أيلول/ سبتمبر 2024: <https://n9.cl/z0340>

<sup>[109]</sup> المحلل السياسي والكاتب عمر الغول لـ «موطني»: قناة الجزيرة مارست التضخيم والتهويل لكي تمنح الاحتلال ذريعة لإبادة شعبنا، قناة عودة على الفيسبوك، 1 أيلول/ سبتمبر 2024: <https://fb.watch/uQUijhSHQV>

الرواية الصهيونية، وحتى المصطلحات الإسرائيلية في تقديم الأخبار. لخص تقرير لموقع عربي 21، في العام 2021، مثل هذه الانتقادات، بالقول «هاجم نشطاء عبر مواقع التواصل الاجتماعي قناة «العربية» السعودية بسبب سياستها الصحفية في تغطية أحداث القدس والمسجد الأقصى وغزة». ويوضح تقرير الموقع أنّ «النشطاء» أكدوا أن قناة «العربية» «غير محايدة في تغطيتها للأحداث، وأنها لا تنحاز إلى القضية الفلسطينية»، ويتابع الموقع «البعض أشار إلى أن «العربية» تتابع أحداث فلسطين وكأنها حدث عادي، ولا تفرد له مساحة من الوقت والتغطية مثلما أفردت للصاروخ الصيني على سبيل المثال».<sup>[110]</sup>

مقابل الغضب الرسمي، وغضب الأوساط القريبة من الجهات الرسمية، من قناة الجزيرة، فإنها بحسب الغالبية العظمى، إن لم يكن جميع استطلاعات الرأي والمؤشرات، هي الأكثر شعبية في الأراضي المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) على الأقل. فمثلاً أظهر استطلاع رأي في العام 2005 أن (56.5%) ممن شملهم الاستطلاع يفضلون مشاهدة قناة الجزيرة في متابعتهم للأخبار والأحداث أكثر من غيرها، بينما حلت قناة العربية في المرتبة الثانية، بنسبة (17.8%)، وحلت قناة المنار التابعة لحزب الله اللبناني، بدرجة (6.4%)، و(5%) لقناة الحرة الأميركية، ولم تظهر أي قناة فلسطينية في الاستطلاع الذي أجراه المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي.<sup>[111]</sup>

في العام 2011، سُئل الناس بطريقة مباشرة، في استطلاع أجراه مركز يدعى «شركة الشرق الأدنى للاستشارات»، أي القنوات التلفزيونية تابعت أمس؟ أجاب (30.7%) بأنهم تابعوا الجزيرة، بينما أجاب (18.2%) بأنهم تابعوا تلفزيون فلسطين وحازت قناة مركز تلفزيون الشرق الأوسط (إم بي سي) النسبة نفسها من المتابعة في أوساط الفلسطينيين داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، تليها العربية بنسبة (7.5%)، وأبو ظبي بنسبة (5%)، وتلفزيون الأقصى بنسبة (3.8%)، وأما فضائيات المنار اللبنانية وبقية القنوات العربية فلم تتخط حاجز 1%.<sup>[112]</sup>

في العام 2016، حدث تقدم كبير في شعبية القنوات الفضائية الفلسطينية، ففي استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، وعند سؤال الجمهور عن المحطة التي شاهدها أكثر من غيرها خلال الشهرين الماضيين، كانت نسبة مشاهدة قناة الجزيرة (19%)، تتبعتها فضائية الأقصى، القريبة من حركة حماس، (16%)، ثم فضائية معاً المستقلة،

<sup>[110]</sup> جمانة حمدي، انتقادات لقناة «العربية» لسياستها في تغطية أحداث فلسطين، عربي 21، 11 أيار/مايو 2021: <https://n9.cl/5aej>

<sup>[111]</sup> الجزيرة أكثر القنوات متابعة عند الفلسطينيين، الجزيرة نت، 21 آذار/مارس 2005: <https://n9.cl/hnmbo>

<sup>[112]</sup> استطلاع: تلفزيون فلسطين في المرتبة الثانية من حيث المتابعة والمصادقية، دنيا الوطن، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2011: <https://n9.cl/d8kgr>

القرية من السلطة الفلسطينية، (15%)، ثم فضائية فلسطين وفلسطين اليوم (12% لكل منهما)، ثم العربية (6%)، والقدس (5%)، والميادين (3%).<sup>[113]</sup>

في الواقع، فإنّ التراجع النسبي لقناة الجزيرة في الأعوام 2011-2019، يمكن فهمه بتركيز القناة في ذلك الوقت على شؤون الربيع والثورات العربية في مناطق مختلفة، وعلى الخلاف الخليجي - الخليجي في ذلك الوقت، حيث فرضت دول عربية بقيادة السعودية والإمارات حصاراً على دولة قطر، وحينها تراجع الاهتمام العربي، بما فيها الإعلامي، بالقضية الفلسطينية. لكن هذا التراجع اختفى بعد عملية طوفان الأقصى (7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023)، والعدوان التالي، فقد أظهر استطلاع رأي أجري نهاية أيار/ مايو 2024، بواسطة المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، أنّ «الجزيرة» هي المحطة التلفزيونية الأكثر مشاهدة في فلسطين، حيث اختارها (68%) بوصفها أكثر محطة مشاهدة خلال الشهرين السابقين للاستطلاع. أما ثاني أكثر المحطات شعبية فهي الأقصى (4%)، تليها فضائية فلسطين (3%)، ثم فلسطين اليوم والعربية ومعاً والميادين (2% لكل منها).<sup>[114]</sup>

لعل الاستنتاجات الأساسية لهيمنة الفضائيات العربية على خبر القضية الفلسطينية، واستقباله باعتبارها المصدر الأول للخبر والشأن الفلسطيني في الساحة الفلسطينية، ما يأتي:

- تأكيد العمق العربي للقضية الفلسطينية، وأنّ هذ القضية ما زالت جزءاً من هوية عربية موحدة، ومن رأي عام ومجال عربي موحد إلى حد كبير. وفي مطلع كانون الثاني/ يناير 2024، وعلى وقع العدوان على قطاع غزة، أظهر استطلاع الرأي العام العربي والفلسطيني، الذي نفذه المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، نحو العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، في 16 مجتمعاً عربياً، أنّ (97%) من المستجيبين يشعرون بضغط نفسي (بدرجات متفاوتة) نتيجة للعدوان على قطاع غزة؛ بل إن (84%) قالوا إنهم يشعرون بضغط نفسي كبير. وظهر وجود إجماع عربي على التضامن مع الشعب الفلسطيني، حيث توافق على ذلك (92%) من المستجيبين؛ فقد عبّر (69%) منهم عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني في غزة وحركة حماس، في حين أفاد (23%) أنهم متضامنون مع الشعب الفلسطيني وإن اختلفوا مع حركة حماس، وقال (1%) فقط إنهم غير متضامين.<sup>[115]</sup>

<sup>[113]</sup> نتائج استطلاع الرأي العام رقم (62)، المركز الفلسطيني للدراسات السياسية والمسحية، 29 كانون الأول/ ديسمبر 2016.

<sup>[114]</sup> نتائج استطلاع الرأي العام رقم (92)، المركز الفلسطيني للدراسات السياسية والمسحية، 12 حزيران/ يونيو 2024.

<sup>[115]</sup> اتجاهات الرأي العام العربي نحو الحرب الإسرائيلية على غزة، برنامج قياس الرأي العام، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 10 كانون الثاني/ يناير 2024: <https://n9.cl/p3nwc>

• مقابل تعزيز المجال العربي الموحد، فإنّ المجال العام الفلسطيني الخاص، لم يعد يتشكل عبر مؤسسات فلسطينية، وباتت مؤسسات غير فلسطينية، تقرر من هي الأصوات التي تتحدث نيابة عن الفلسطينيين، خاصة في ظل غياب ناطقين رسميين فلسطينيين، واضحين، بسبب حالة الانقسام السياسي الفلسطيني، وغياب المؤسسة الإعلامية الفلسطينية (وزارة الإعلام الفلسطينية مثلاً)، وعدم وجود تقبل واسع لوسائل الإعلام الفلسطينية (الفضائيات مثلاً). لقد أشار المتحدثون في ندوة «فلسطين تفكر» التي نظّمها مركز مسارات في مدينة البيرة، في فلسطين، في آب/ أغسطس 2024، إلى أنّه مقابل حضور الشباب الفلسطيني في الإعلام الاجتماعي دولياً، هناك نقص في الحوار الفلسطيني - الفلسطيني، خصوصاً مع قمع الشركات المالكة لمنصات التواصل الاجتماعي لمضمون عدد من الفصائل والتنظيمات، والحجب المستمر للمحتوى الفلسطيني.<sup>[116]</sup>

• تقديم الخبر الفلسطيني من وسيلة أنباء خاصّة أو مهنية، يعني ضرورة تقديمه في قالب فيه قدر من الحياد، والتوازن، الذي يتضمن مثلاً استضافة ضيوف يعبرون عن وجهة نظر إسرائيلية، سواء باستضافة إسرائيليين فعلاً، كما تفعل قنوات مثل الجزيرة، وبي بي سي، أو قريبة منها من الولايات المتحدة الأميركية، وهذا قد يكون من الناحية المهنية، وحتى من حسابات سياسية للجهات التي تمتلك القنوات، أمراً مفهوماً، لكنه يجعل فكرة الإعلام الذي يوجد المجال العام الفلسطيني الخاص، أقل حضوراً.

• استطلاعات الرأي هي بحد ذاتها أداة تشكيل هوية ورأي عام جمعي، ومجرد حصر الاستطلاعات في الضفة الغربية وقطاع غزة هو جزء من صياغة وعي يؤدي دوراً في التعريف بأن الفلسطيني هو من يعيش في هذه المنطقة، وبذلك يفترض أنّ المجال العام الفلسطيني محصور في الفلسطينيين في الضفة والقطاع.

حتى في زمن الثورة والعمل السري، كان الحديث عن توزيع دورية أو اتجاهات رأي عام تأخذ بعين الاعتبار قضية الانتشار والوصول إلى المناطق المختلفة، لكن بعد الخروج لزمان العمل المؤسسي، والعلني، وتأسيس مؤسسات الدولة، تكسّر العمل وفق منطق التجمعات المنعزلة والرؤى السياسية المنسجمة مع الخطاب السياسي، وهذا ما يتضح أكثر في العنوان التالي الذي يتناول الإعلام الجديد.

<sup>[116]</sup> مؤتمر فلسطين تفكّر... قراءات في تحولات العقل الفلسطيني، جلسة الإعلام، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات، قناة مركز مسارات على يوتيوب، 10 آب/ أغسطس 2024: <https://n9.cl/94d66>، انظر على سبيل المثال مداخلة منى اشتية.

## المتغير الثالث: الإعلام الجديد

من الظواهر التي باتت للمتابع أن يلمحها، منذ أواخر التسعينيات، هو تشكّل شبكات اتصال وإعلام محلية؛ أي ترتبط بمساحة جغرافية، أو مجموعة بشرية محدودة، نسبياً، باستخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة التي انخفضت تكاليف استخدامها، وأصبحت متاحة للأفراد أو لاستثمارات مالية صغيرة، وهو ما ينسجم مع ظاهرة «العمومية»، وهو مصطلح دمج مفردتي «العولمة» و«المحلية»، ويعني استخدام أدوات العولمة لإنتاج محتوى محلي بموجب «العمومية».<sup>[117]</sup>

تستخدم تقنيات وأدوات العولمة، لإنتاج منظومة محلية من الاتصال، والحوار، وتبادل المعلومات، بل المنتج الثقافي. وأهم ما في هذه الظاهرة التي ربما كان حضورها في فلسطين فائتقاً، تراجع الإعلام الذي يصهر المجتمع في مختلف أماكن وجوده. فمن جهة، هذا الإعلام الجديد تجسيد لمقولات أن المجال العام تفتت ووصل إلى حالة من التشظي، التي تلغي دوره الموحد وأداة صهر للجماعة السياسية. لكن في المقابل هناك وجهة نظر أخرى، وهي أن الفلسطينيين استطاعوا عبر هذه الوسائل، خصوصاً في الشتات، تكوين آلية لصيانة هويتهم والتنسيق فيما بينهم، فيما يشبه «الوطن العائم»، كما سيلي توضيحه. ولكن غالبية الباحثين الذين يتحدثون عن قدرة الناشط الفلسطيني على مخاطبة العالم، ومن تقديم ما يملأ فراغ الإعلام المؤسسي، يفتقد إلى القدرة على الحوار الداخلي عبر هذا الإعلام. وللحديث عن ظاهرة تشظي المجال العام، والانتقال إلى الإعلام «العمومي»، يمكن الإشارة إلى نوعين من هذا الإعلام الجديد، أولاً، محطات التلفزيون المحلية الصغيرة، وثانياً، وسائل التواصل الاجتماعي.

### محطات التلفزيون المحلية

لعل أحد الأشكال المبكرة للإعلام الجديد، حتى قبل ظهور شبكة الإنترنت وانتشار استخدامها، هو محطات التلفزيون الخاصة الصغيرة، فمع التقدم التكنولوجي، وربما قبل انتشار ظاهرة الفضائيات، نشأت ظاهرة محطة التلفزيون المحلية التي تبث في مدينة معينة، مثل تلفزيون السلام في مدينة طولكرم، الذي يقول مؤسسه عيسى الأشقر، إنه لم يكن هناك سوى محطتي تلفزيون تستقبلان داخل فلسطين، هما الأردن وإسرائيل، ما دفعه إلى تأسيس قناة محلية، بدأت بالبث في محيط 200 متر في العام 1991، وتطورت بعدما حصلت على دعم من الرئيس ياسر عرفات، لتبث في محافظة طولكرم ومحيطها. ويتضح من حديث الأشقر وظيفتان أساسيتان للقناة. أولهما، لوجستي محلي يتعلق بنشر

<sup>[117]</sup> العمومية هنا ترجمة لمصطلح Glocalization، وتعني استخدام تقنيات العولمة في تعزيز المحلية.

أخبار تساعد في تنسيق المواجهة المحلية ومواجهة المستوطنين، والثانية، إعادة بث أخبار الحركة السياسية الفلسطينية، وتحديدًا في ذلك الوقت مطلع التسعينيات؛ عملية التسوية وبدابات دخول السلطة الفلسطينية إلى فلسطين.<sup>[118]</sup> بالمثل نشأ تلفزيون نابلس، في مدينة نابلس في العام 1994،<sup>[119]</sup> وانتشرت محطات تبث على نطاق مدن أو أجزاء من مدن، منذ منتصف التسعينيات. وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كان في الضفة الغربية وقطاع غزة 29 محطة تلفزيون محلية، في العام 1999، وازداد العدد إلى 33 في العام 2007، ليتناقص العدد إلى 9 محطات في العام 2020.<sup>[120]</sup>

في قراءة لهذه الظاهرة، يمكن ملاحظة أن نشأة الفضائيات العربية وحتى قناة التلفزيون الرسمية، لم يحول دون ازدهار هذه المحطات، لأنها كانت تؤدي وظيفة لا تقدمها الفضائيات، وهي تغطية التطور المحلي المتمم بالتوتر والاستعجال، وتحديدًا المواجهة مع الاحتلال والاستيطان حتى بداية انتفاضة الأقصى في العام 2000. وما دفع إلى تراجع هذه القنوات هو انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، التي يمكن أن تؤدي الوظيفة ذاتها.

### وسائل التواصل الاجتماعي

دخلت في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2015، سرداق/ خيمة عزاء في مخيم قلنديا، على بعد أمتار من جدار الفصل الإسرائيلي الذي يحيط بمدينة القدس من الشرق، لتقديم واجب العزاء في فتاة شهيدة، ابنة الرابعة عشرة من عمرها، هي هديل عواد، التي قُتلت بعد أن حاولت طعن جندي إسرائيلي في القدس، بمقص. لفتني بث أغنية تحثني بالشهيدة الطفلة، التي لم تمض أيام على استشهادها.

أثار الموضوع اهتمامي، وسألت المحيطين بي، عن هذه القدرة على إنتاج أغنيات بسرعة، قال لي شخص بجانبني أنّ ابنه الذي استشهد قبل ستة أشهر، أنتجت له خمس أغنيات، سألته كيف هذا؟ فقال إنّ التقنيات الحديثة تسهل الموضوع، فالشباب يستطيعون الحصول على الموسيقى عبر الإنترنت، ويسجلون فوقها كلمات. وجدت الظاهرة في مخيمات أخرى، في مخيم الدهيشة مثلاً، حيث يلحن شاب الأغنية ويكتبها لصديقه الشهيد.

<sup>[118]</sup> مدينة طولكرم احتضنت أول تلفزيون محلي يبث في فلسطين في العام 1991، تلفزيون السلام، 16

نيسان/ أبريل 2021: <https://n9.cl/9maph>

<sup>[119]</sup> حقائق عن تلفزيون نابلس، تلفزيون نابلس، 4 كانون الأول/ ديسمبر 2008: <https://n9.cl/9xwh0z>

<sup>[120]</sup> أعداد محطات التلفزيون المحلية العاملة حسب المنطقة والمحافظة، 1999-2010، 2010-2012، الجهاز

المركزي للإحصاء الفلسطيني: <https://n9.cl/luwgom>

باتت سهولة الطباعة، وسهولة تسجيل ونسخ الموسيقى، ووسائل التواصل الاجتماعي، والذكاء الاصطناعي، ومجموعات الواتساب، وحتى تطبيقات حاسوب معدة خصيصاً في مناطق معينة، بمنزلة الإعلام المحلي، فصار يمكن تصغير حجم الفرق الفنية، والاستغناء عن مؤسسات وشركات التسجيل، وتوفرت أدوات البث بسهولة مطلقة. كما انخفضت التكاليف كثيرًا، فلم تعد الرعايات الحكومية والفصائلية مطلوبة. ونتيجة لتراجع الأيديولوجيا تراجعت أهمية الكلمات ومعانيها، وتراجع المضمون الموجه للجماعة الأكبر (الشعب)، حيث الهويات الجامعة، للتركيز على الخصوصيات المحلية، وهذا حتى من دون قصد، يضعف الأيديولوجيا والتنظيم لصالح التفكير الموقعي والمحلي.

هذا له نتائج تتأزر بل تتفوق على ظهور الصحف المتعددة، والفضائيات العابرة للحدود العملاقة، والفنون المحلية، وهي تعني عدم وجود مجال عام موحد خاص بالفلسطينيين يقومون فيه بالحوار وتكوين وعي جمعي، والتعبير عن الهوية و«الجماعة» الموحدة.

لم تتراجع القيادة الفلسطينية الرسمية عن إنشاء إعلام وطني جامع عام فحسب، بل استبدلت ذلك بإعلام ناطق بموقفها السياسي (أسمته الإعلام الرسمي)، حيث باتت العولمة وسيلة وطريقة لمضاعفة معنى التشتت الجغرافي، والعوائق الحدودية والحواجز التي تفصل الفلسطينيين عن بعضهم، ما رسخ فكرة التجمعات والثقافات الموقعية، وأشكال التفكير المناطقي.

اتضحت نتائج هذا سياسيًا، بشكل كبير، في حالة الحيرة والارتباك التي أصابت الفلسطينيين، بعد الحرب الإسرائيلية الشاملة على قطاع غزة، وبدرجة أقل الضفة الغربية، في العام 2023، فقد «تبخرت» مقولة وحدة الساحات ووحدة الجبهات، ولم تظهر حركة وطنية فلسطينية موحدة. وحالة الارتباك الوطني تعود بالتأكيد إلى مجموعة عوامل، منها: غياب التنظيم السياسي الجامع، وأزمات في البنية القيادية، وأيضًا في وجود شبكات إعلامية وطنية موحدة. فالفلسطيني وجد نفسه بموازاة الهجمة الإسرائيلية مشتتًا بين إعلام فضائي عربي حدث انقسام فلسطيني إزاءه، وإعلام وسائل التواصل الاجتماعي من مجموعات واتساب، وصفحات تواصل اجتماعي، من دون إعلام جماهيري فلسطيني خاص يستقطب الجمهور الفلسطيني ويوحده، أو حتى يُعبّر عن تيارات فلسطينية محدودة العدد، كما كان الأمر في «زمن الفصائل».

هذا لا يلغي أن الإعلام الجديد بدأ أنه فرصة للأفراد والجماعات غير الرسمية والصغيرة والمبادرات المجتمعية للقيام بدورهم، حيث تعايش المحلي الموقعي مع العالمي، مع الافتقاد النسبي إلى المستوى الوسيط بين «المحلي» الصغير و«العالمي»؛ أي الانتقال إلى الوطني الجامع.

ترى حنين شحادة أنه على مدى أكثر من 20 عامًا من استخدام الإعلام الجديد، طُوّر الفلسطينيون، ما يشبه «الوطن العائم» (floating homeland).<sup>[121]</sup> وتقول عن الواقع الفلسطيني إن «شعبًا مفصولًا فيزيائيًا، وقانونيًا، وعسكريًا، قادر على السمو فوق الكثير من التقسيمات الاستعمارية والفصائلية، بتنسيق العديد من أنماط المقاومة من خلال منصات رقمية (online)، التي تجسدت أخيرًا في الثورة غير المسبوقة التي انفجرت في أبريل 2021 عبر فلسطين التاريخية». وهي تشير هنا إلى أن الفلسطيني كما لو كان في بحر الشتات والبعد عن فلسطين، شكل أشبه بالوطن العائم، من صيانة وإعادة تشكيل الذاكرة الشعبية، إلى تطوير آليات للاحتجاج والمقاومة، والتنسيق بين بعضهم، عبر الإعلام الجديد، الذي بات أشبه بالوطن العائم.

يقول صالح مشاركة أستاذ الإعلام في جامعة بيرزيت، «بعد أن تنتهي حرب الإبادة في غزة، سيكون للأسئلة حول سبل نجاح الرواية الفلسطينية مساحة كبيرة في الدراسات والأبحاث الإعلامية والسياسية: كيف تغلبت فيديوهات الضحايا على رواية «هسبرة» الاحتلال؟ كيف سقطت الرواية الإسرائيلية مرة واحدة وانكشفت أنها رواية ضباط واغتيالات وحرب نفسية بائدة من الحرب العالمية الثانية؟ ما مصير إسرائيل الإعلامي بالنسبة إلى المجتمع المدني العالمي؟ ما إعلام المنظمات الدولية حول إسرائيل التي انتهى التوصيف حولها بأنها «عنصرية» و«أبارتهايد»؟ ما فصول تطوير الرواية الفلسطينية؟ وما مسؤولية كل قطاع فلسطيني في الوطن المحتل أو في المنفى عن مستقبل الرواية الفلسطينية؟... إلخ».<sup>[122]</sup>

ما يطرحه مشاركة هنا نموذج للاعتقاد أن هناك نجاحات فلسطينية على صعيد استخدام الإعلام الجديد، لكن الغائب (ربما ليس ضمن اهتمام البحث الذي يقدمه مشاركة)، الحديث عن الحوار الفلسطيني الداخلي. فقد نجح الفلسطينيون في الدخول في مناظرة حيوية وأن يكونوا أندادًا في المناظرة العالمية الفلسطينية، ومن هنا ربما تكون مواجهة «الآخر» هي أحد عوامل صيانة الهوية وديمومتها، لكن في المقابل لم ينشأ حوار فلسطيني إعلامي داخلي حقيقي.

<sup>[121]</sup> تستعير الكاتبة، كما توضح في بحثها، المصطلح من الكاتبة الهايتية، إدويدج دانتكات، Edwidge Danticat، التي استخدمته في العام 2010 لتشير إلى المجتمع الهايتي خارج حدود هايتي، في الشتات، وتكونهم نوعًا من الوطن الأيديولوجي، ومن المقاومة والبقاء.

<sup>[122]</sup> صالح مشاركة، مؤتمّر فلسطين تفكر... قراءات في تحولات العقل الفلسطيني، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، 10 آب/ أغسطس 2024.

## خاتمة

إنّ الإعلام واحد من أهم أدوات صياغة الوعي الجمعي، ورسم مسارات تحولاته، لا سيّما فيما يتعلق بتكوين الهوية الجمعيّة وصيانتها وتطورها وتشكيلها؛ أي تكوين حركة سياسية ناشطة على الأرض في اتجاهات محددة.<sup>[123]</sup>

وعند قراءة كيفية تطور الإعلام الفلسطيني، وتحولات المؤسسات الإعلامية، وطريقة إدارتها، وتمويلها، وملكيته، وجمهورها المستهدف... إلخ، يمكن اكتشاف الكثير بشأن تحولات هذا الإعلام، وأثره في تشكيل أشكال التفكير للفلسطيني، وما يرتبط بهذا التفكير من ممارسات سلوكية على أرض الواقع.

لقد بدأ الإعلام الفلسطيني بمهمة واضحة هي خلق تفكير مشترك هادف إلى تحقيق بناء تنظيمي وطني، يقوم بمهمات سياسية ومقاومة تمثل الفلسطينيين وتجمعهم، وهو ما انعكس في بدايات المطبوعات الفلسطينية في الخمسينيات.

استطاعت منظمة التحرير الفلسطينية، وفصائلها، أن توجد في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، إعلامًا يصنع مجالًا عامًا (وفق تعريف هابرماس) للجدل والحوار، فضلًا عن التأكيد على وحدة الحال الفلسطينية، عبر السعي إلى نشر أخبار الفلسطينيين، في مختلف أنحاء العالم، ونقلها إلى باقي الفلسطينيين، واستطاعت وسائل الإعلام الفلسطينية حتى مطلع التسعينيات، أن تنال اهتمام جمهور فلسطيني عريض، بل إنّ القيادة والكوادر الفلسطينية بدأت تنشئ إعلامًا مخصصًا للتعبير عن الصوت الفلسطيني للجمهور العربي، وهكذا مارس الإعلام الفلسطيني، دورًا منسجمًا مع دور الإعلام في تشكيل وتشبيد اجتماعي للهوية الوطنية، وبناء الحركة السياسية استنادًا إلى هذا التشبيد.

لكن العودة إلى فلسطين، بعد تأسيس السلطة الفلسطينية، صاحبها قرارات إلغاء، رسمية أو ضمنية، لإعلام منظمة التحرير، ربما باستثناءات قليلة، كوكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا).

ظهرت متغيرات عدّة، منذ منتصف التسعينيات، جعلت الإعلام يفقد وظائفه بوصفه مكانًا لتكوين تفكير مشترك، خصوصًا من حيث وحدة حركة وطنية فاعلة، وتوفر مجال عام جامع. ومنها:

<sup>[123]</sup> أدى إعلام منظمة التحرير والفصائل، في الماضي، دورًا في تعزيز فكرة الكفاح المسلح، ثم في حشد التأييد لعملية سياسية تفاوضية.

## 1. التحول من إعلام حركة التحرر الوطني إلى السلطة

كان التحول من حركة تحرر إلى سلطة، هو أبرز محطات التحول في الإعلام، وتراجعت قدرات هذا الإعلام على إنتاج نقاش فكري أو سياسي واسع، أو الارتباط بأجندة سياسية واضحة وتلقى رواجًا. وقد أصبحت المؤسسة الإعلامية الفلسطينية، تسمى على نحو واسع بأنها «الإعلام الرسمي». وهي تتبع الرئيس الفلسطيني وليس الحكومة، أو هيئة مستقلة.<sup>[124]</sup> وصارت الأنباء التي تنشرها وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، على سبيل المثال تشير إلى منصب هو «المشرف العام على الإعلام الرسمي». هذا غير من طبيعة المحتوى الإعلامي.<sup>[125]</sup> وكما أشير في هذا الفصل أظهرت استطلاعات الرأي محدودية متابعة هذا الإعلام، وهو وضع لم يكن قائمًا قبل نشوء السلطة الفلسطينية.

## 2. ظهور الإعلام الفضائي

تعتبر القضية الفلسطينية مادة مهمة في الفضائيات العربية الأكثر حضورًا، وهذه الفضائيات تقوم بدور كبير في تغطية الشأن الفلسطيني، ولكن وفق اعتبارات مهنية وارتباط نسبي أو كبير بأجندات الجهات التي تمتلك هذه الفضائيات وتديرها؛ ما يعني ضمنيًا ترك مهمة دور الإعلام في تشكيل التفكير، إلى جهات أخرى إقليمية وعالمية.

## 3. شيوع الإعلام المحلي

في الوقت الذي يفتقر فيه الشبكات الفلسطينية إلى وسائل إعلام فلسطينية تعنى به، وتحظى بمشاهدة واسعة في الوقت ذاته، فإنه ظاهرة الإعلام المحلي الصغير، انتشرت بشكل كبير، بدءًا من إذاعات ومحطات تلفزة صغيرة محلية في فلسطين، وصولًا إلى شبكات وسائل التواصل الاجتماعي، وصفحاتها، ومجموعات الواتساب، التي تعنى تركيز الاهتمام في تفاصيل الحدث اليومي في منطقة بعينها، وعدم تشكيل مجال عام واسع ومشترك.

<sup>[124]</sup> مرسوم رقم (2) لسنة 2010 بشأن الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الفلسطينية.

<sup>[125]</sup> يلاحظ خالد الحروب التحول في خطاب الفصائل إلى الخطاب الرسمي الدولتي، فمثلًا عندما عُيّن روجي فتوح، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، مفوضًا للعلاقات الخارجية في الحركة، منذ العام 2017، فإنه في أخبار لقاءاته مع بعض الدبلوماسيين المبتعثين إلى رام الله، كانت التغطيات الإعلامية الصادرة عن اللقاء تشير إلى بحث فتوح «العلاقات الثنائية بين البلدين»، وتعزيز العلاقة بين «البلدين»، وهو خطاب كما يلحظ الحروب يفترض أنه وظيفة السلطة وليس من يمثل تنظيم فتح، انظر: خالد الحروب، تحولات فتح بعد أوسلو: استنزاف الرمزية التاريخية واهتراء العصا من الوسط، في: أحمد عطاونة وحسن عبيد (محرران)، دراسات في تحولات المجتمع الفلسطيني ما بعد أوسلو (1)، الفواعل والمؤسسات (إسطنبول: مركز الشرق للدراسات الإستراتيجية، ومركز رؤية للتنمية السياسية، 2023)، ص 33.

## 4. شيوع الخصخصة

مع تراجع تكاليف الإنتاج الإعلامي، خصوصًا عبر الإنترنت، أو الإذاعات، انتشرت ظاهرة خصخصة الخدمة الإعلامية، سواء من حيث امتلاك منصات إعلامية، أو حتى تقديم خدمات إعلامية للفضائيات ووسائل الإعلام الدولية والعربية. وبينما تؤدي الخصخصة، في ظل التزام شديد بين وسائل الإعلام، إلى البحث عن شريحة بعينها من السوق، مثل المرأة، أو الشباب، أو الاكتفاء بمحتوى ترفيهي دون مضمون اجتماعي أو سياسي أو ثقافي، وفي كل الأحوال دون استهداف الكل الفلسطيني. وفي الحالة الثانية (خدمة الإعلام والإعلان المعولم)، فهذا يعني البقاء ضمن أجندة محددة لأطراف ليست من نخب وصناع القرار الفلسطينيين.

لم تستثن الخصخصة الإعلام الفضائلي، خصوصًا في حالة الفضائل الإسلامية، فالقنوات التلفزيونية والمنصات التي ارتبطت بحركة حماس بالدرجة الأولى بدا أنها أمام أزمات تمويلية تراجعت وأقل جزء كبير منها أبوابه، وكانت ردة الفعل الأكبر عند إقفال هذه القنوات ليس المعنى السياسي للإقفال، بل بالمعنى المادي بوصفها مصدرًا للعيش و«حقوق العاملين» فيها.

## 5. الفردية

إذا كان شيوع الفردية والتركيز على الذات، بدل الانشغال في الهم العام، أو الاندماج ضمن رؤى جمعية سياسية وأيديولوجية، بل حتى صعود الفردية على حساب العائلة والجماعة، هي من منتجات المنظومة النيوليبرالية المعولمة، التي سادت في العالم بعد انتهاء الحرب الباردة. فإنه في الحالة الفلسطينية، هناك أثر لهذه الحالة فعلاً، فتراجع الفضائل والأيديولوجيا، وتراجع أو سبات وتآكل دور ووظيفة الاتحادات الطلابية والشعبية والمهنية والنقابية، أدى إلى شيوع الفردية في الحياة الفلسطينية، بما فيها الإعلام. فظهر إعلام الأفراد الفلسطينيين (مثل المؤثرين في وسائل التواصل الاجتماعي)، أو الإعلام غير السياسي الموجه للأفراد. وربما أدت خصوصية الفلسطينيين تحت الاحتلال، والشتات، إلى تجاوز محدود للفردية لصالح الإعلام العائلي والمحلي لمناطق محدودة، وذلك لحاجة أهالي المخيمات والقرى والمدن إلى تواصل خاص، لا سيما في ظل مواجهة الانتهاكات والافتحاحات الإسرائيلية، وغياب إعلام جمعي وطني.

في المحصلة، لا يوجد حاليًا إعلام جماهيري فلسطيني وطني مشترك، يعنى بأجندات جمعية، وخدمة وحدة الهوية، أو لتشكيل مجال عام فلسطيني موحد، بل هناك إعلام رسمي يعيش منطق السلطة والدولة، على الرغم من انتفاء الظرف الموضوعي لهذا.

وهناك إعلام فصائلي، وشيوع للفردية والإعلام التجاري، ما لا يبقي للفلسطيني سوى متابعة الإعلام المقدم من الخارج. وهذا يرتد بصعوبة الفعل السياسي والاجتماعي المشترك، وصعوبة خلق تنسيق حقيقي للفعل الجماعي، ويجعل المشهد أسير التفكير الفردي والمحلي، ويقلل درجة التسييس ويزيد اللامبالاة السياسية، ويمنع نقاشاً موضوعياً وحواراً وطنياً داخلياً يقبل التعدد والاختلاف والتنوع للوصول إلى تفكير نقدي حقيقي.

# الفصل الرابع

## الاقتصاد السياسي الفلسطيني: قراءة في الفكر وتحولاته

إبراهيم سميح ربايعة<sup>[1]</sup>

شكلت مناهج دراسة الاقتصاد السياسي الفلسطيني، والتنظير بشأنه، انعكاسًا لتحولات البنى والهياكل الجمعية ووظائفها منذ الانتفاضة الأولى (انتفاضة الحجارة) في العام 1987، مرورًا باتفاقية إعلان المبادئ «اتفاق أوسلو» في العام 1993، ووصولًا إلى حرب الإبادة على قطاع غزة في العام 2023. فقد كانت دراسات الاقتصاد السياسي حساسة ومستجيبة لهذه التحولات، والصدمات المنشئة لها، وهذا أنتج ثنائيات مستقطبة، مثل بناء الدولة والمؤسسات مقابل التحرر الوطني والصمود، واقتصاد التمكين والكفاية مقابل اقتصاد التنمية.

عكست هذه الثنائيات نفسها في مساحة البحث عن الفعل والعامل الذاتي، أما الاحتلال فقد تصاعد سؤال تعريف المشروع الاستعماري بناء على أهدافه وسلوكه، وتنوعت القراءات له وفقًا للمرجعيات المؤسسة في دراسات الاقتصاد السياسي للاستعمار.

لكن وبالمجمل، وضع معظم الدراسات على مختلف المراحل شروطًا للتحرر الاقتصادي، أهمها: السلطة الاقتصادية المستقلة، وإنهاء منظومتي الاستلاب والاستيطان، وتعريف التنمية - وما يرتبط بها من معونة - على قواعد ذاتية.

واجه الفكر الاقتصادي الفلسطيني، خاصة قبيل اتفاق أوسلو وبعده، معضلة الهوية، مثله مثل حقول الفكر الأخرى. لكن المحاجة التي دوّمًا ما برزت بالاقتصاد تقول إن أبرز أزمات مواجهة الاحتلال، بمختلف أشكال المقاومة، تمثلت في الفشل في بناء اقتصاد

<sup>[1]</sup> إبراهيم سميح ربايعة: أكاديمي وباحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة بيرزيت.

مقاوم منيع يعزز النضال ضد الاحتلال، بل إن ما حدث هو العكس تمامًا، إذ نجحت إسرائيل في ربط الضفة الغربية وقطاع غزة باقتصادها، بنموذج ابتزاز وتحكم وأداة للسيطرة والهندسة الاجتماعية، وهنا يرى فضل النقيب أن هذا يعكس ويسبب إخفاق الأطروحات النظرية للفكر الفلسطيني في التعامل مع تحدي الاحتلال الاقتصادي.<sup>[2]</sup>

يتبع هذا الفصل مسار دراسة الاقتصاد السياسي الفلسطيني تاريخيًا، مبتدئًا بمرحلة تمهيدية قبل اتفاق أوسلو، تتلوها مرحلة التحول إلى دراسة الاقتصاد السياسي للكيانية المنشودة، ومن ثم مرحلة أوسلو المؤسسة بثلاث مساحات: البنية الاقتصادية والعلاقة الناظمة مع الاحتلال (اتفاقية باريس الاقتصادية)، والمعونة والدعم الدولي (وثيقة الاستثمار للسلام الصادرة عن البنك الدولي)، والتبعية وفق الفكر والممارسة الاستعمارية.

ويقرأ هذا الفصل مساحات الفكر الاقتصادي الفلسطيني، وتحولاته، واستجاباته لصدّات التحولات البنيوية والوظيفية للمشروع الوطني، اقتصاديًا، كما يأتي على الاستجابات الشعبية والفهم الفلسطيني الشعبي للاقتصاد، تعريفًا وممارسة.

## أولاً: الاقتصاد السياسي الفلسطيني قبل أوسلو: أسئلة البنية والمؤسسة والفعل في الأرض المحتلة

تركزت دراسات الاقتصاد، والاقتصاد السياسي الفلسطيني، قبل العام 1993، على بنية الاقتصاد الفلسطيني في الأرض المحتلة، والمؤسسات الناظمة له على مستويي الفاعلية والمرجعية، والدور استعماريًا أو مقاومًا، يضاف إلى ذلك مستوى الفعل والأثر لكل قطاع أو مؤسسة. وتكتفت هذه الدراسات خلال الانتفاضة الأولى، خاصة مع تكثيف الاحتلال وتوظيفه للاقتصاد بوصفه أداة ضبط وسيطرة ومواجهة، وتولد آليات تكيف مقاوم<sup>[3]</sup> فلسطينية مهدت لتأطير التكوين الاقتصادي الفلسطيني خلال تلك الفترة، ضمن أطر الاقتصاد المقاوم واقتصاديات الكفاف الذي حاول بناء اقتصاديات مكتفية من أسفل.

<sup>[2]</sup> فضل النقيب، المحطات الرئيسية في الفكر النظري الفلسطيني في المجال الاقتصادي: منظمة التحرير، السلطة الوطنية، القطاع الأهلي، في: أوراق العمل ووقائع المؤتمر السنوي 2007 (الاقتصاد الفلسطيني: أربعون عامًا على الاحتلال.. أربعون عامًا من إحباط التنمية!) (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس، 2007)، ص 25.

<sup>[3]</sup> التكيف المقاوم مفهوم نحتته كل من مجدي المالكي، وياسر شلبي، وحسن لدادوة، في كتاب: المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال: سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال انتفاضة الأقصى (رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2004).

لكن المشهد الأكثر تعقيداً، يتصل بالسؤال الأكبر، وهو سؤال التنمية تحت الاحتلال. وفي إطار السعي إلى محاولة الإجابة عن هذه الأسئلة، برزت ثلاثة اتجاهات: الأول، تعزيز الصمود عبر المساعدات المالية بوصفه خطوة باتجاه التحرير، حيث يستهدف الدعم تعزيز القدرة على الإمساك بالأرض والفرد والمجتمع، وهذا يتطلب مشاريع تنموية ممولة تستهدف الأفراد والمؤسسات. والثاني، انتقد «القولبة التنموية الرامية لتعزيز الصمود»، معتبراً أن المؤسسات التي سعت إلى نموذج تعزيز الصمود الممول كانت نخوية تضرب مفهوم الاعتماد على الذات والاكتفاء الجماهيري. أما الاتجاه الثالث فاعتبر أن الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي أصبح عضوياً غير قابل للانفكاك، واتسق مع طرح «الدولة الواحدة» الداعي إلى الانضمام الكامل لإسرائيل، وتقويض نظامها السياسي من داخله،<sup>[4]</sup> كما انسجم من ناحية أخرى مع القراءة الفنية للاقتصاد الفلسطيني، التي رأت القبول بأي نشاط اقتصادي يفضي إلى إيجاد فرص عمل وزيادة الإنتاج، مع تجاهل الاعتبارات السياسية والاجتماعية.

على مستوى الاتجاه الأول (تعزيز الصمود عبر المساعدات)، برزت إسهامات إبراهيم الدقاق، الباحثة عن خلق نموذج للصمود، وأهمها دراسة بناء نموذج التنمية المحلي: الخلفيات والمشكلات،<sup>[5]</sup> ودراسة برنامج تنموي من أجل الصمود والبقاء في المناطق المحتلة (في الأعلى استخدم المنطقة أو الأرض المحتلة هنا مناطق)، إضافة إلى دراسة التنمية بالجهد الذاتي: إستراتيجية من أجل البقاء.

انتقد الدقاق (1986) نماذج الدعم التي كانت قائمة في حينه على توفير المال «الصدقة»، لكنه وفي الوقت ذاته ذهب إلى أن هذا الدعم واجب دولي وإقليمي وحق فلسطيني يجب استثماره بناء على نموذج تنمية ذاتي، معتبراً أن جزءاً منها تكيف للخروج من السياق الاستعماري الذي أصل له السياسي والباحث الإسرائيلي ميرون بنفنتي، الذي رأى أن «مسألة السيادة قد حسمت لصالح الاستيطان»؛ ما قاد إلى تبويب كل سياسات الاحتلال تحت باب تطويع الفرد ونزع حقوقه السياسية، ومن ثم جعل العديد من نماذج المساعدات، خاصة الأميركية، تقوم على تحسين ظروف الحياة والتعايش ضمن الشرط الاستعماري. يعتبر هذا التحدي مركباً مع تحدٍ إضافي رصده إبراهيم أبو لغد، وهو الصعوبة الشديدة في بناء منظومة ضمن أولويات وطنية، أو حتى مؤسسات تحت قيود الاحتلال، وهذا فاقم مسؤوليات الهيئات المحلية ووضعها في موضع مشتبك مع سياسات التدمير الممنهج للبنية التحتية.<sup>[6]</sup>

[4] علي الجرباوي ورامي عبد الهادي، معضلة «التنمية» في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 3، صيف 1990.

[5] إبراهيم الدقاق، بناء نموذج التنمية المحلي: الخلفيات والمشكلات، مجلة صامد، العدد 61، حزيران/ يونيو 1986.

[6] المصدر السابق.

اعتبر الدقاق، الذي قدم نموذج الصمود المقاوم، أن السياق تطلب إعطاء الأولوية للتنمية المحلية، اللامركزية، كونها الأكثر قدرة على ملامسة «تضاريس المجتمع». لكنه يرى أن هذا النموذج واجه تحديات متصلة بتمركز العمل السياسي في المدينة وابتعاده عن الريف، وبالتالي اغترابه عن مناطق الإنتاج الزراعي، إلى جانب التحديات التي فرضها الاحتلال، وهذا صعب من القدرة على ترسيخ تنمية محلية لا مركزية ومنتشرة. لكنه يرى أن بنية المجتمع الفلسطيني وتماسكه شكلا فرصة لبناء هكذا نموذج، لأن العلاقات الاجتماعية تعمل بفاعلية وكفاءة معقولة مؤهلة لتكوين حالة دفاعية ضمن برنامج وطني، لكن هذا البرنامج بحاجة إلى سلطة وطنية تبدأ ببناء علاقة أكثر ثقة بين الريف والمؤسسات الوطنية العاملة بوصفها مؤسسات وسيطة بالفعل التنموي.

ينتقد الدقاق التركيز المفرط على ظروف الأرض المحتلة، في إشارة إلى عدم قبوله بالاتجاه الثالث الذي يعتبره اتجاهًا يقبل بالتطبيع، ويعتبر أن الضفة والقطاع - بوصفهما مرتكزين للدولة المستقبلية - بحاجة إلى التصدي لسؤال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار تنمية مقاومة إجبارية، تركز على الصمود، لمواجهة ظهور كيانات وأجسام بديلة ترتبط بنيويًا بهياكل الاحتلال الاقتصادية والاجتماعية.

كان الدقاق من الذين رصدوا بشكل مبكر عولمة الاقتصاد الإسرائيلي، واندماجها هيكلًا ووظيفيًا مع الاقتصادات الغربية، بما شمل التطوير المتدرج لتكنولوجيا الإنتاج، بالتوازي مع الاستفادة من توسيع السوق، وتوفير القوى والأيدي العاملة عبر احتلال الضفة والقطاع في العام 1967، ما اعتبره مزاجية بين الهدف الاستثماري والهدف الاستعماري للاحتلال. وهنا اعتبر أن أولى أدوات المواجهة والتخطيط تكون بالاستناد إلى الإرادة والرغبة في الصمود، وانسجام المؤسسات الوطنية ووحدها.

يعتبر الدقاق أن نماذج السوق، أو نماذج الاقتصاد الاشتراكي، سواء استندت إلى التصدير أو الاستعاضة عن الاستيراد مقيدة في الحالة الفلسطينية، لكنه لا ينفيهما ويدعو إلى بناء نموذج يقوم على الأداء الجماعي والتنسيق العميق بين القطاعات والإدارة والتحكم الذاتي بالتمويل الخارجي. يدلل الدقاق على نموذج الصمود المقاوم بنجاحات مرصودة لبعض الجمعيات والمؤسسات غير الربحية، ومنها جمعية إنعاش الأسرة، التي ركزت على البعد الاجتماعي، ومن ثم انعكاسه في السياسي.<sup>[7]</sup>

<sup>[7]</sup> إبراهيم الدقاق، التنمية بالجهد الذاتي: إستراتيجية من أجل البقاء، في: جورج العبد، الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989).

قام نموذج الدفاق للرمود على شروط عدة، أهمها: توفير فرص العمل في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، دون النظر إلى الربحية والجدوى الاقتصادية، كتوفير الخدمات الأساسية والرعاية اللازمة، وخلق نموذج تخطيط وطني هادف إلى الرمود، مع إيلاء الأرض موقعًا متقدمًا في نموذج التخطيط، والانضواء في هذا الفعل الترموي تحت الإستراتيجية الوطنية العامة المرتكزة على الحركة الوطنية ومنظمة التحرير.<sup>[8]</sup>

من أهم الدراسات في هذا السياق، كتاب «الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد»،<sup>[9]</sup> وهو يشتمل على 13 دراسة قدمت ضمن مؤتمر «التنمية الاقتصادية في ظل احتلال مديد»، الذي عقد في جامعة أكسفورد في العام 1986.

كشف هذا الكتاب عن مشكلة منهجية في دراسة الاقتصاد تحت الاحتلال، تتمثل في غياب البيانات الموثوقة الصادرة عن جهة فلسطينية ذات سلطة؛ ما يجبر الاعتماد بحثيًا على بيانات صادرة عن الاحتلال. لكن الدراسات، وبالمجمل، ذهبت إلى تبني المزوجة السياسية الترموية في برامج الدعم والتمويل الخارجي، وعبرت عن خيبة أملها من ضآلة انعكاس التجربة الترموية في الأرض المحتلة على صياغة خطط وبرامج التنمية التي أعدت خارجيًا لها.<sup>[10]</sup>

في مقدمة الكتاب وخلصته، يرصد جورج العبد التحول المترج للاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع إلى اقتصاد ريعي، يعتمد على التحويلات المالية من الخارج من جهة، وعلى المساعدات من جهة أخرى، والتحاقه القسري الاستغلالي والعمل في هوامش الاقتصاد الإسرائيلي. في المقابل، يقدم الكتاب في العديد من فصوله، تأطيرًا لمساحات التكيف المقاوم، مثل دراسة لورنس هاريس التي رصدت تشكيل رجال الأعمال الفلسطينيين نظام صيرفة متماسكًا، ليتجاوز إغلاق إسرائيل للبنوك في الأراضي المحتلة، واستجابات قطاعات الصناعة والزراعة لمثل هذه القيود عبر ابتداع أدوات إنتاج وتسويق متجاوزة للقيود الاستعماري. وعلى الرغم من الرأي السائد في حينه بضرورة تمكين برنامج تنمية وطني جامع، فإن الخلاف كان واضحًا بشأن طبيعة هذا البرنامج، مقاوم أم متكيف؛ أي هل الخيار تنمية تحررية أم ترسيخ للوضع القائم؟ يذهب العبد إلى أن المطلوب برنامج تنمية تحررية لا مركزي، أفقي، يستفيد من مفاهيم الحرب الشعبية، بمراكز اجتماعية وتجمعات

[8] إبراهيم الدفاق، نحو برنامج ترموي من أجل الرمود في المناطق المحتلة، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 126، أيار/ مايو 1982.

[9] جورج العبد، الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989).

[10] المصدر السابق، ص 332.

سكانية نامية؛ أي أخذة في التوسع والتطور، وتستفيد من المشاريع الصغيرة، وتوظف التكنولوجيا المطلوبة والمتاحة.<sup>[11]</sup>

في النموذج الثاني، من التفكير (الداعي للاعتماد على الذات)، يحاول عادل سمارة، عبر سلسلة كتب ودراسات، تقديم نموذج مشتبك مقاوم للاقتصاد الفلسطيني في الأرض المحتلة، مستنداً إلى ما أسماه «الانتفاضة الاقتصادية» التنمية بالحماية الشعبية، في سياق انتفاضة 1987، التي شهدت تمرداً فلسطينياً على قواعد الاحتلال الاقتصادية وهندسته، من خلال المقاطعة، ورفض دفع الضرائب على سبيل المثال، وهذا ما أنتج سياسات عقابية مست هياكل الاقتصاد الفلسطيني في الأرض المحتلة.

في دراسته «الاقتصاد السياسي الفلسطيني قبل أوسلو»<sup>[12]</sup>، يحاجج عادل سمارة، بأن التصنيف الكلاسيكي للاقتصاديات بين اشتراكية ورأسمالية، لم يكن لينطبق على الحالة الفلسطينية قبل اتفاق أوسلو، لأنه اقتصاد «متعاقد من الباطن» - وما زال مستمرًا حتى اللحظة -، ولا يمتلك المؤسسة السياسية الوطنية النازمة. ويرصد في الدراسة قطاع الصناعة، بما يشمل الصناعات التحويلية كالمحاجر ومعاصر الزيتون، ويصفه بالقطاع المقيّد، على الرغم من محدودية البيانات الدقيقة عن حجمه وشكله وتحولاته.

كما رصد التقييد في قطاع الزراعة، بحكم تقييد استخدام الأرض والاستحواذ عليها استعماريًا، والتحكم في مدخلات الزراعة، وأهمها المياه والأسمدة والبذور. وكذلك قطاع السياحة المقيّد بفعل الحساسية للتغيرات السياسية والأمنية. أما على مستوى التعاونيات، فقد ناقشت الدراسة «التعاونية» بوصفها فرصة، مع استعراض تحدياتها المتمثلة في التداخل التنظيمي بين النظم الإدارية الأردنية ونظم الأمر الواقع التي فرضها الاحتلال، والتمويل والعلاقة مع المنظمات الأهلية الدولية التي رأتها الدراسة ذات أثر سلبي.

كما رصدت الانكماش الاستثماري الذاتي والوطني مقابل التوسع التمويلي والاستثماري التطويري من قبل الاحتلال، وتوجيهه المهندس لخدمة أهدافه وسياقات السيطرة والتقييد، بموازاة استبدال القطاع المصرفي الذي كان يعتمد على البنوك الأردنية والمصرية، بنوك إسرائيلية تم تشجيعها على الانخراط في السوق الفلسطيني وضخ السيولة المدروسة فيه.

في ظل هذه البنية، اعتبر سمارة أن ما أسماه «الانتفاضة الاقتصادية» عامل حسم مركزي

<sup>[11]</sup> المصدر السابق، ص 337.

<sup>[12]</sup> عادل سمارة، أداء المؤسسات الاقتصادية في المناطق المحتلة قبل الانتفاضة وخلالها، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 1، شتاء 1990.

في مسار انتفاضة 1987، ومآلاتها، في ظل الإطار الاقتصادي المقيد، مشيراً إلى تراجع سلطة الاحتلال على السياق الاقتصادي الفلسطيني مع الانتفاضة.

وفي السياق ذاته، حاول سمارة في كتابه «التنمية بالحماية الشعبية»<sup>[13]</sup> التأطير لنموذج الحماية الشعبية، بما هو مسار مقاومة اقتصادي، بالاستناد إلى الانفكاك النسبي لسيطرة الاحتلال الاقتصادية خلال الانتفاضة. ويقوم هذا النموذج على مسارين متكاملين: الأول، مقاطعة منتجات الاحتلال وتحويلها إلى ثقافة ثابتة. أما الآخر فيتبنى سياسات إحلال الواردات، القائمة على إنتاج الاحتياجات الأساسية، والتخلي عن المنتج المستورد، خصوصاً المنتج الإسرائيلي منها، ارتباطاً بالمسار الأول.

يقوم نموذج سمارة على تنمية قطاع الزراعة والتصنيع المرتبط به، وتوسيع التعاونيات التشغيلية الإنتاجية، مع تأكيد نقده لتعاونيات «الصدقات» كما أسماها، وهي التعاونيات الممولة بدعم دولي. وهنا يضع خمسة شروط لنجاح نموذجه، هي: تجاوز النزعة الاستهلاكية، أو ما أسماها «العبودية للبضائع»، واستثمار الفائض المحلي بالإنتاج الذاتي، والتركيز على التوجه العملي والإنتاجي وليس «صدقات» المنظمات غير الحكومية، والإنتاج للسوق المحلي وليس للتصدير، وأخيراً عدم استخدام التكنولوجيا العالية في ظل عدم اعتماد الصناعات المحلية على تكنولوجيا متفوقة، وعدم حاجة السوق المحلي إلى منتجات عالية التكنولوجيا.

وتوسع سمارة في تفصيل نموذجه في كتابه المشترك مع عودة شحادة «اقتصاد الضفة والقطاع من احتجاز التطور إلى الحماية الشعبية»<sup>[14]</sup> في محاولة لتأطير التحول في البنية الإنتاجية. اعتبر الكاتبان أن الهدف الأساسي من أي نموذج هو مواجهة قيود الاحتلال وسياساته العقابية، عبر توجيه الإنتاج إلى الداخل، وتصحيح الانحراف بحركة رأس المال المحلي عبر توجيه الفائض الاقتصادي إلى تنمية القطاعات الحيوية، وبهذا السياق يقترح الكاتبان ما يأتي:

- الانتقال من التعاونية إلى الجماعية: من خلال توسيع التعاونية الريفية المحصورة وصولاً إلى الإنتاج الجمعي المنظم، بهدف الوصول إلى الجماعة الإنتاجية المتكاملة، بوصفها نموذجاً اشتراكياً صريحاً.
- مشاريع الاحتكار المزدوج: يكون الاحتكار في إطار شركات مساهمة واسعة محمية من المضاربات وتلبي مدخلات السوق ومتطلباته.

[13] عادل سمارة، التنمية بالحماية الشعبية (القدس: دار الزهراء، 1990).

[14] عادل سمارة وعودة شحادة، اقتصاد الضفة والقطاع من احتجاز التطور إلى الحماية الشعبية (عكا: دار الأسوار، 1988).

- الاستيراد الحر.
- وجود مركز مالي تنموي.
- تنمية الاقتصاد المنزلي.
- مزرعة الأسرة.

قبل الانتقال إلى المحور التالي، من المهم الإشارة إلى دراسة يوسف صايغ، في كتاب «الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد»، التي حملت عنوان: «الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال: الاستلاب والإفقار»<sup>[15]</sup> وقد اختبر بها قضيتين مركبتين: مفهوم التبعية في السياق الاستعماري للضفة والقطاع، وطبيعة الإفقار التنموي الممنهج المتصل بها. ولهذا الغرض شَخَّص صايغ التبعية في مساحات التجارة والعمالة والتمويل والبنية التحتية بصفتها قطاعات مكبلة ومتبعة، معتبراً أن هذه التبعية أنتجت اغتصاباً لسلطة الفعل والتنمية وصنع القرار، مع إفقار قواعد التنمية والضغط عليها، كما أنتجت تحول الاقتصاد الفلسطيني إلى وحدة هامشية على أطراف المركز الكولونيالي الإسرائيلي.

وبهذا يرى صايغ أن التبعية في الأرض المحتلة مختلفة عن السياق الدارج للتبعية، فهي قسرية تدار بيد الاحتلال المكشوفة وليس «اليد الخفية» كما في السياق الدولي لنظرية التبعية وتقسيم العمل اللامتكافئ. ويرصد كذلك ملاحظة أخرى مهمة في فهم خصوصية التبعية في سياق الضفة والقطاع، وهو التفتيت الاقتصادي المدروس، وعدم القدرة على الحديث عن اقتصاد واسع يسمح ببناء تكتلات أو مشاريع كبيرة، ما ينتج اقتصاداً مضغوط الحجم ومساحات العمل.

يرى صايغ أن التبعية ليست مدمرة كما الاستلاب، كونه يمس الحقوق الشاملة للفلسطيني، ويشمل الحرمان وخلق إنسان مضغوط مهدد بالترحيل والاعتقال وخسارة الأرض، منزع الحق في استثمار موارده. وبهذا، يستنتج أن الضفة والقطاع لن يكونا مرشحَيْن للحصول إلا على مستوى متدنٍ من الاقتصاد؛ ما يقود إلى ضرورة الاستغناء عن خطط التنمية لصالح مشاريع محددة وصغيرة تحظى بقدرة معقولة للإفلات من القيد الاستعماري.

في حقيقة الأمر، كانت انتفاضة 1987، محاولة جادة للانفصال على الهيمنة الاستعمارية والارتكاز على قوة الشعب الذاتية، من خلال بناء هياكل بديلة. لكن هذه الهياكل ولدت وتطورت قبل ذلك، وتحديداً خلال سبعينيات القرن العشرين، عبر إعادة إحياء وإنشاء النقابات والمؤسسات والجمعيات الخيرية، وغيرها من مكونات العمل المجتمعي، التي كانت نواة لإنشاء اللجان الشعبية خلال الانتفاضة بوصفها قاعدة تنظيم شعبي.

<sup>[15]</sup> يوسف صايغ، الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال: الاستلاب والإفقار، في: جورج العبد، الاقتصاد الفلسطيني.

تدرجت حركة التنظيم الشعبي مع بداية السبعينيات عبر حركة تطوعية واسعة، استندت إلى الطبقة الوسطى المتعلمة، وتركزت في المناطق الحضرية قبل أن تنتشر على شكل لجان واسعة للإسناد المؤسسي والتضامن الاجتماعي في القرى، وركزت عملها على التضامن مع الفئات المهمشة والفلاحين، كما شكلت وعاءً سياسياً تعبويًا. برز العمل التطوعي في إسناد المؤسسات الخدمية وتعزيز الصمود، فكانت الأنشطة موسعة، وشملت صيانة المرافق والخدمات البلدية والزراعة وغيرها<sup>[16]</sup> بوصفها شكلاً من أشكال التفكير والممارسة الاقتصادية والاجتماعية، الذي يمحو التباينات بين المدينة والقرية من جانب، ومن جانب آخر تقريب المسافة بين العمل الذهني واليدوي على شكل تطوع بين الشرائح الاجتماعية المتعددة.

لم تكن البنية المؤسسية، والحركة التطوعية، مجرد بنية وسلوك، بل كانت أرضية لتحول في الفكر الاقتصادي - الاجتماعي على مستوى العلاقة بين الفلسطينيين والاحتلال، وهو فكر انتقل من التكيف الطيع مع البنى القائمة إلى التنظيم الذاتي الخارج عن السطوة الاستعمارية.

عملت شبكة العمل المؤسسي للمنظمات الجماهيرية خلال السبعينيات باعتبارها قاعدة فعل انسجمت في الممارسة مع مفهومَي الاقتصاد الشعبي لعادل سمارة، والصمود المقاوم لإبراهيم الدقاق. من هنا، عمدت حركة العمل التطوعي، والمنظمات والأطر الجماهيرية، إلى دعم التوسع في قطاع الزراعة وبناء الاقتصاد المقاوم وتعزيز الموارد، فأصبحت حواضن للفئات الاجتماعية المختلفة.<sup>[17]</sup>

## ثانيًا: السؤال الاقتصادي والكيانية: السلطة الاقتصادية بوصفها شرطاً بنيويًا

مع تسارع الحديث عن مسار التسوية، ومع إعلان وثيقة الاستقلال في العام 1988، تصاعد الجهد الوطني للبحث في شكل الاقتصاد المنشود للدولة المرتقبة. بدأت منظمة التحرير الفلسطينية، عبر دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط، الإعداد لبرنامج اقتصاد وطني، باعتباره أول خطة وطنية للتنمية، عبر فريق وطني واسع قاده يوسف صايغ، الذي كلف قبل ذلك من الدائرة بإعداد دراسة عن مقومات اقتصاد الدولة الفلسطينية المنشودة وقدرته على البقاء.

أنجز البرنامج في تموز/ يوليو 1993، بمشاركة 91 مختصًا فلسطينيًا، وشمل إطارًا تنمويًا

<sup>[16]</sup> ليندا طبر، قوة الشعب: الدروس المستفادة من الانتفاضة الأولى (بيروت: مركز دراسات التنمية بجامعة بيرزيت، 2013).

<sup>[17]</sup> المصدر السابق.

قطاعياً مفصلاً، ووقفت الخطة على ثلاثة تحديات أساسية، وهي: الأول، الحكم الذاتي، ومن ثم الاستقلال الناجز، بوصفه شرطاً لقدرة سكان الأرض المحتلة على تصحيح تشوهات اقتصادهم وإعادة تأهيله عبر البرنامج، من خلال ممارسة الإرادة الذاتية المستقلة. أما التحدي الثاني فهو القدرة على التعامل مع الضفة والقطاع ضمن وحدة اقتصادية متجانسة وتجاوز الفصل الجغرافي، وهذا ما حاول البرنامج الإجابة عنه عبر الربط من خلال البنية التحتية «خطوط نقل وعبور آمنة بعيدة عن السيطرة الإسرائيلية ومحمية باتفاقات دولية». وأما التحدي الثالث فهو ضمان الانخراط المجتمعي الشامل في البرنامج على مستوى العمل والاستفادة من المخرجات والمكاسب.<sup>[18]</sup>

وأكد صايغ، في مقدمة الخطة، أهمية الاستقلال والتخلص من سياسات إعاقة التنمية التي مأسسها الاحتلال باعتبار ذلك شرطاً لنجاح الخطة. كما وضعت الخطة محددات البنية التحتية للبناء التنموي، التي ركزت على البناء المؤسسي، والإطار القانوني، والكادر البشري المدرب تنموياً، والبنية التحتية المادية والاجتماعية، إضافة إلى التخلص من قيود التبعية الاقتصادية عبر اعتماد الدينار عملة مؤقتة، وإعادة هيكلة النظام المصرفي، والتوسع في النشاط الزراعي، واستيعاب العمالة في السوق المحلي، والتحرر من القيود السياسية المترامية، إلى جانب تشديد الخطة على ضرورة الاهتمام ببرامج الإسكان، وجسر الفجوة الاقتصادية بين الضفة والقطاع بوصفه مرتكزاً أساسياً وتأسيسياً.<sup>[19]</sup>

كانت الخطة جزءاً من نقاش واسع، وانتقل بحث اقتصاد التمكين والصمود تحت الاحتلال، إلى التخطيط لاقتصاد الدولة العتيقة المنشودة. تأتي دراسة عاطف علاونة (1993) «إستراتيجية التنمية في فلسطين» في هذا السياق، حيث وضع نماذج التنمية الدولية القائمة على فلسفة اقتصاد السوق، وخلص إلى استحالة تطبيق أي من هذه النماذج في السياق الفلسطيني قبل تبني «إستراتيجية إزالة التشوهات»؛ لمعالجة الاقتصاد الفلسطيني من التشوهات البنيوية التي ألحقها به الاحتلال، ومنها تشوهات الإنتاج، وتشوهات العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري، وتشوهات البنية التحتية. وبناء عليه، وضع علاونة ثلاثة شروط لبناء النموذج الذاتي للتنمية وهي، إلى جانب معالجة التشوهات، معالجة معيقات التنمية، خاصة البشرية والمالية والتسويقية، وتحديد القطاعات ذات الأولوية. واعتبر أن شكل التنمية الخاصة يستند إلى استقلال سياسي، ونموذج السوق الحر، ودور قيادي تحفيزي وتوجيهي للقطاع العام.<sup>[20]</sup>

<sup>[18]</sup> البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات 1994-2000، المجلد الأول (تونس: دائرة الشؤون الاقتصادية، منظمة التحرير الفلسطينية، تموز/ يوليو 1993).

<sup>[19]</sup> المصدر السابق، ص 15-27.

<sup>[20]</sup> عاطف علاونة، إستراتيجية التنمية في فلسطين، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 242-243، 1993.

يتفق علي الجرباوي، في دراسته «التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة: واقع «الإلحاق» وشروط «الانطلاق»»، مع أشكال التفكير الاقتصادي والتنموي السابقة، وذلك بضرورة وجود سلطة وطنية متحررة، وخطة وطنية جامعة، باعتبارهما شرطين تأسيسيين لبناء تنمية حقيقية. واعتبر أن محاولات التنمية تحت الاحتلال «دفاعية»، تهدف إلى مواجهة سياسات سلطات الاحتلال. لكنّه رصد في دراسته أوجه الدعم الخارجي السلبية، وأهمها: التأسيس للفساد، وعشوائية الإدارة، وبعثرة التوزيع، والتأسيس لما أسماه «الفئوية التنموية بوصفها مدخلاً للفئوية السياسية»؛ ما أدى إلى تحول التنمية - كيفما مورست حتى مطلع التسعينيات - إلى مساحة ذات أثر سلبي قاد إلى انعكاسات سلبية على المستوى الاجتماعي. ويشير الجرباوي إلى ضرورة أن تبدأ المرحلة الانتقالية وولادة السلطة الوطنية بتقييم التجربة، والتخطيط لتنمية متدرجة شاملة عبر هيئة تخطيط وطني في الداخل، مع فصل السياسة عن السياسات بالمعنى الفني، مع اتساق أهداف الخطة والأهداف الوطنية العليا.<sup>[21]</sup>

لكنّ واقع مسار المفاوضات وعملية التسوية لاحقاً، لم ينتج سلطة فلسطينية ذات قرار اقتصادي مستقل. وبشأن هذا يشير سمير صرار في دراسته «التأسيس لاقتصاد فلسطيني تابع: عرض للنظرة الإسرائيلية إلى العلاقات الاقتصادية بالحكم الذاتي»، إلى التباين في القراءة الإسرائيلية لمخرجات التسوية على الاقتصاد، بين اقتصاد إسرائيلي منفتح على محيطه، يستفيد من التسوية بتخطي قيود المقاطعة ويجد منافذ لأسواق جديدة، وبين طرح تفاوضي ينفي حق الفلسطيني في امتلاك القرار الاقتصادي، ويمأسس لاقتصاد حكم ذاتي تابع.<sup>[22]</sup>

أشار صرار إلى تقرير مكتب التنسيق التابع للمنظمات الاقتصادية الإسرائيلية في العام 1992، الذي رأى أن العلاقة الاقتصادية مع الحكم الذاتي علاقة يحددها وعاء ضريبي واحد ووحدة جمركية وانفتاح غير مقيد للتبادل، أما اتحاد الغرف التجارية الإسرائيلية فانتقد الضبابية الاقتصادية باتفاق إعلان المبادئ «اتفاق أوسلو»، مطالباً بتوضيحات وتحديد للعلاقة الاقتصادية والمالية والنقدية.<sup>[23]</sup>

وتطرق صرار إلى توصيات لجنة فوغل، المكلفة من وزارة المالية الإسرائيلية، التي أوصلت بتحديد أعداد ومعدلات العمالة الفلسطينية في الداخل، والتوحيد الجمركي، وتقييد الاستيراد بسلع معينة باتفاق مع الأردن، وفرض قيود على استيراد بعض المنتجات

<sup>[21]</sup> علي الجرباوي، التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة: واقع «الإلحاق» وشروط «الانطلاق»، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 235-237، 1992.

<sup>[22]</sup> سمير صرار، التأسيس لاقتصاد فلسطيني تابع: عرض للنظرة الإسرائيلية إلى العلاقات الاقتصادية بالحكم الذاتي، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 4، العدد 16، خريف 1993.

<sup>[23]</sup> المصدر السابق.

الزراعية، وتوحيد الجمارك، واعتماد الشيكال والدينار عملتين رئيسيتين في «المناطق الفلسطينية» من دون وجود ما يمنع إنشاء عملة موحدة أو استخدام الدينار منفرداً<sup>[24]</sup>، وهذا ما تم تأطيره وتكريسه في اتفاقية باريس الاقتصادية.<sup>[25]</sup>

## ثالثاً: اقتصاد السلطة الوطنية الفلسطينية: باريس الاقتصادية، والمعونة، والتبعية

جاء الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني - الإسرائيلي (بروتوكول باريس الاقتصادي) في العام 1994، ليحدد العلاقة الاقتصادية والمالية والنقدية بين السلطة الناشئة وإسرائيل. ومن حيث المبدأ، لم يتعد الاتفاق عن محددات لجنة فوغل، التي أبقّت على قواعد التبعية الاقتصادية. فعلى مستوى السياسات النقدية لم تكن السلطة الوليدة قادرة على رسم سياساتها المستقلة، في ظل إبقاء ارتباطها بالشيكال الإسرائيلي، وعدم قدرتها على إصدار عملتها الخاصة. وعلى الرغم من التصريح بإنشاء سلطة نقد فلسطينية، فإن ضوابط سياسات هذه السلطة بقيت مرتبطة بالمحددات والسقوف الإسرائيلية، وهذا ما يمتد على السياسات المالية الضريبية، إذ لم تعط الاتفاقية السلطة هوامش سيطرة على الضرائب غير المباشرة، كالتعرفة الجمركية وضريبة القيمة المضافة، وهذا يطال أيضاً السياسات الاقتصادية والمالية، إذ حدد الاتفاق الصادرات والواردات على مستويات الكم والنوع والوجهة والمواصفات في لوائح تفصيلية، مع تحرير جزئي لبعض السلع.<sup>[26]</sup>

تفاوتت التقييمات للاتفاق، فاعتبره بعضها معقولاً في ظل استحالة إنشاء نظامين جمركيين مختلفين من غير ترسيم الحدود السياسية، وبعد عقود طويلة من التبعية العميقة للاقتصاد الإسرائيلي، مع الإقرار بإمكانية أن تكون بعض المخرجات لصالح الجانب الفلسطيني بشكل أكبر. وهنا يشير كل من شريف موسى ومحمود الجعفري إلى أن الفلسطينيين عجزوا عن الحصول على هكذا تنازلات من الجانب الإسرائيلي، في ظل ضعف معلوماتهم، وغياب الدراسات التفصيلية، وفشلهم في الاستفادة من الخبرات الفلسطينية في هذا المجال وفق ما عكسته تشكيلة الوفد الفلسطيني المفاوض.<sup>[27]</sup>

<sup>[24]</sup> المصدر السابق.

<sup>[25]</sup> انظر: الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني - الإسرائيلي (باريس)، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 5، العدد 18، ربيع 1994.

<sup>[26]</sup> شريف موسى ومحمود الجعفري، السلطة والتجارة: البروتوكول الاقتصادي الإسرائيلي - الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 21، شتاء 1995.

<sup>[27]</sup> المصدر السابق.

وعلى جانب التنمية والمعونة، ذهبت خطة «الاستثمار في السلام»، التي أطلقها البنك الدولي في العام 1993، بصفتها خطة اقتصادية إستراتيجية لمرحلة ما بعد توقيع اتفاق السلام، إلى تبني نموذج تكامل اقتصادي فلسطيني إسرائيلي، وخلق نموذج اقتصاد حر مفتوح يقوم على محددات الحوكمة.<sup>[28]</sup> وبهذا تجاوزت الخطة ذلك، التي جاءت باعتبارها خريطة طريق للتنمية المنشودة تحت السلطة الوليدة، وموجهة لأولويات توجيه الدعم التنموي من قبل الدول والمؤسسات المانحة، وبرنامج الإنماء الوطني الذي ذهب لبناء المؤسسة الاقتصادية الوطنية، والتمكين الذاتي، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، والانفكاك المتدرج عن إسرائيل.

إذًا، عمل الاقتصاد الفلسطيني الوليد ضمن حدود مثلث اتفاقية باريس الاقتصادية من طرف، وأطر المعونة الدولية الناشئة عن «الاستثمار في السلام» باعتباره منهجًا من طرف آخر، والتنمية النيوليبرالية الوليدة عن تفاعل العاملين من طرف ثالث.

وفي ظل التداخل بين الاقتصاديّين الكلي والجزئي، وتشوهات الهياكل الناشئة، وقيود الفعل التنموي حتى في أطره النيوليبرالية المدعومة دوليًا، واجهت دراسات الاقتصاد السياسي الفلسطيني بعد أوسلو ثلاثة تحديات مركزية: التحدي السياسي المنشأ: أوسلو؛ تحدي المفاهيم: اقتصاد السوق في سياق مشوه؛ تحدي البدائل والحلول.

جاءت الدراسات الناقدة لاقتصاد أوسلو، مرتكزة على تشريح خواصر الاتفاق الرخوة الثلاث: نموذج المعونة، وأطر التنمية، واتفاقية باريس الاقتصادي.

ومن أبرز الإنتاجات المعرفية النقدية في هذا السياق، كتاب «وهم التنمية: في نقد خطاب التنمية الفلسطيني»، وهو مؤلف جماعي وقف نقدياً عند قضايا التنمية بعد أوسلو، مستعرضاً أوسلو بوصفه مساحة فعل، والحكم الصالح والخصخصة بوصفهما أدوات، والسوق حيزاً، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص فواعل، والمانحين مهندسين.

يرى الجزء الأول من الكتاب، الذي كتبه إياد الرياحي، وجاء بعنوان «المال والسياسة وتشكيل خطاب التنمية»،<sup>[29]</sup> أن السلطة الوطنية اتخذت من التنمية خطاباً لجذب التمويل الدولي عبر مدخل السلام «خطاب الاستثمار في السلام»، دون التأسيس لتنمية حقيقية

[28] Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace. Washington, D.C.: The World Bank, September 1993.

[29] إياد الرياحي، المال والسياسة وتشكيل خطاب التنمية، في: أيلين كتاب وآخرون، وهم التنمية (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2010)، ص 15-74.

تفضي إلى الحرية والاستقلال. بالتوازي، يقول الرياحي إن هذا النمط أدى إلى إخفاقات في التحول إلى السيادة الناجزة، وسمح بفتح القنوات بين القطاعين الخاصين الفلسطينيين والإسرائيلي؛ ما أفقر البنية الصناعية الفلسطينية، وخلق تحالفات اقتصادية عززت حضور الشركات الإسرائيلية في النطاق الفلسطيني، إذ استفادت إسرائيل من هيمنتها بفتح السوق الفلسطيني بالمطلق أمام المنتج الإسرائيلي، مقابل حصار المنتج الفلسطيني وتأييد تبعيته.

يعتبر الرياحي أن ثيمة «الحكم الصالح»، أصبحت مدخلاً فعلاً لتدخل المانحين بالضغط والانتقاد على السلطة الفلسطينية، وباباً للمساس بالفئات الاجتماعية الأقل حظاً. ويشير إلى أن الاختلاف ليس بشأن تحقق التنمية من عدمه، حيث يرى أن فشل التنمية في السياق الفلسطيني مساحة إجماع، لكنه يذهب إلى أن الاختلاف على الأسباب. ويستعرض جملة أسباب تتصل بالسلطة الفلسطينية وفق التوجه الفكري الذي يتبناه، منها الفساد الناتج عن التمويل، والكفاءة في الإنفاذ التنموي، وأزمة الثقة الناجمة عن جفاف مواردها المالية.

يذهب فراس جابر في عنوان «خصخصة فلسطين»<sup>[30]</sup> إلى استعراض مسار الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال بعد العام 1967، مقارناً بين بنية الاقتصاد وأنماط الإنتاج التي سادت قبل أوصلو، والتي ارتكزت على بروز الإنتاج الزراعي العائلي، ووجود المصانع ومنشآت الإنتاج الصغيرة والمتوسطة، وانتشار أعداد من المنشآت الإنتاجية والخدمية الصغيرة، إضافة إلى وجود صناعات تحويلية مركزة على احتياج الصناعات الإسرائيلية، ومأسسة التعاون الصناعي والتجاري. بالموازاة، ظهرت تجارب قطاع خاص وطني مستجيب للدور الوطني، سواء في الداخل أو عبر نخبة رجال الأعمال في الشتات، كما في تجربة مؤسسة التعاون.

يحلل جابر نواظم الاقتصاد الفلسطيني بعد أوصلو، بدءاً من قراءة إطارَي برنامج الإنماء الوطني واتفاقية باريس الاقتصادية، وصولاً إلى الهياكل النيوليبرالية الناشئة لاحقاً، مثل: سوق فلسطين للأوراق المالية، وسلطة النقد، والمصارف، وشركات قطاع أعمال السلطة كالاتصالات، مشيراً إلى غياب أي سياسة اقتصادية واضحة للسلطة، ومنتقداً الخصخصة لقطاعات سيادية وتوجيه الاستثمار بعيداً عن الزراعة والإنتاج وغياب المحاسبة؛ ما أدى إلى ولادة طبقة كمبرادور عميقة، على حساب المنشآت المتوسطة والصغيرة التي حمت الاقتصاد الفلسطيني قبل أوصلو.

يوسع جابر إطاره الفكري الناظم، ويذهب إلى نقد القبولية النيوليبرالية على السوق الفلسطيني المشوه بالأصل بحكم إلحاقه القسري بالبنية الاستعمارية، منتقداً اعتماد

<sup>[30]</sup> فراس جابر، خصخصة فلسطين، في: أيلين كتاب وآخرون، وهم التنمية، ص 76-114.

اقتصاد السوق في سياق غير حر يحكمه الاحتلال واتفاقية باريس الاقتصادية، وطبيعة القطاع الخاص وبنيته وعلاقته مع السلطة.

واستعرض جابر في دراسته مؤتمرات الاستثمار ونقدها، مشيراً إلى أن الدعاية التي واكبتها بشأن دورها المنشود في البناء التنموي، يتناقض وغياب القواعد التأسيسية لهكذا بناء، فضلاً عن عدم قدرتها على جذب الاستثمار.

وفي السياق ذاته، يرى خليل نخلة في كتابه «أسطورة التنمية»<sup>[31]</sup> أن العامل الخارجي دوماً ما كان الأساس في فرض أجندة التنمية المحلية، وأن هذا الفعل ليس مرتبطاً بأوسلو بقدر ارتباطه بالبنية الفكرية الاستعمارية الناظمة والمترابطة في فلسطين منذ ولادة المشروع الصهيوني، ما قاد إلى فرض بنى اللاتنمية فلسطينياً. وهذا ما قاد نخلة إلى سؤال رئيسي: هل يمكن إحداث تنمية بالاعتماد على الذات في ظل الظرفية الفلسطينية؟ في إطار إجابته عن هذا السؤال، يشير نخلة إلى أن بداية كسر حلقة اللاتنمية تأتي من إعادة تعريف التنمية على قواعد الفعل الذاتي، وفق المصلحة الفلسطينية التي تضع سلم أولويات لتدخلاتها والمرجعية الفكرية لتوجهاتها التنموية. ويرى أن إعادة تعريف موقع الفلسطيني من عملية التنمية ضرورية لانخراط جميع الفلسطينيين في الفعل التنموي المتكامل، وليس استجلابهم انتقائياً.

وفي هذا الإطار، اعتبر نخلة أن دور السلطة الوطنية، في ظل القبول بشرط الممول، هو دورٌ إجهاضي للفعل التنموي، كما في باقي السياقات العربية، داعياً إلى ضرورة توفير إرادة سياسية للتغيير وللإستقلال الفكري في التنفيذ، والوصول إلى تنمية بشرية انعتاقية عبر التكامل بين الصمود والتنمية، اجتماعياً واقتصادياً، والانخراط المجتمعي الشامل، والاستثمار في رأس المال الاجتماعي.

وفي سياق مختلف، يقدم مجدي المالكي وياسر شلبي وحسن لدادوة التكيف المقاوم، باعتباره نموذج صمود اقتصادياً برز خلال انتفاضة الأقصى في العام 2000، إذ أدى الحصار الإسرائيلي وتقطيع المناطق ومنع العمال عن العمل في الداخل، إلى ضرب البنى والهيكل القائمة لاقتصاد أوسلو، ما قاد إلى تحولات أعادت تشكيل البنية الاقتصادية الخدمية الإدارية للمجتمعات والمبادرات المحلية. كما أدى الواقع الميداني خلال انتفاضة الأقصى إلى تفتت مركز الثقل الاقتصادي في المدن المركزية، من المناطق المسماة (أ) بحسب

<sup>[31]</sup> خليل نخلة، أسطورة التنمية (رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2004)، ص 11-33.

اتفاق أوسلو، إلى محيطها من المناطق المسماة (ب)، ما قاد إلى تطور أنشطة اقتصادية مستجيبة للظروف الطارئة.<sup>[32]</sup>

تخلى الاقتصاد عن الأنشطة التي أصبحت في تلك اللحظة كالمالية، بينما تحرك المستثمر نحو المركز الاقتصادي الجديد؛ ما أضعف مراكز المدن لصالح المراكز المستجدة. واللافت أن هذه المراكز كانت فرصة للمشاريع الصغيرة والريادية النسوية. إضافة إلى ذلك، انتشر الاقتصاد غير المنظم في إطار البحث عن فرص اقتصادية بديلة على نقاط الحواجز بأنواعها المتعددة، التي قطعت أواصر الترابط الجغرافي الفلسطيني في الضفة الغربية، الذي نشط في مجال التسويق للإنتاج الزراعي والحيواني، كما عاد التركيز على الأرض والزراعة من جديد، وهذا كله أدى إلى تحولات في مصادر دخل الأسر. وبهذا قاد توسع المراكز المستجدة على حساب مراكز المدن الرئيسية، وواقع الحصار والتحديات بالوصول للمدن، إلى انتقال المراكز الخدمية الحكومية والأهلية لتقديم الخدمات هناك، فأنشئت مراكز للخدمات الحكومية ومراكز صحية.<sup>[33]</sup>

إلى جانب هذه التحولات، شهدت فترة انتفاضة الأقصى اتجاهاً للدعم الخارجي العربي والإسلامي على حساب التمويل الغربي؛ ما منح قدرة على بناء وتنفيذ برامج إسناد وصمود وبقاء فاعلة بصورة متطورة لما اختبرته في انتفاضة 1987، ولم يكن هذا حصراً في القنوات الرسمية، بل خلقت المؤسسات والبلديات قنوات اتصال مباشرة مع شركاء في الخارج، كما نشطت قرى عديدة في التواصل مع أبنائها من الجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة الأميركية وغيرها لجذب دعم منهم، على الرغم من عدم إغفال حضور الزبائنية في التوزيع، وهذا يمتد على تجارب التكافل الاجتماعي غير الرسمي.<sup>[34]</sup>

## اتفاقية باريس الاقتصادية

مع تجاوز المرحلة الانتقالية عمرها الافتراضي، بدأت تظهر انعكاسات أكثر عمقاً لاتفاقية باريس على الاقتصاد بمستوييه الكلي والجزئي. فعلى سبيل المثال، رصدت دراسة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)،<sup>[35]</sup> أعدها ثلاثة باحثين فلسطينيين، أثر الاتفاقية

<sup>[32]</sup> مجدي المالكي وباسر شلبي وحسن لدادة، المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال: سوسولوجيا التكيف المقاوم خلال انتفاضة الأقصى (رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2004)، ص 195-210.

<sup>[33]</sup> المصدر السابق.

<sup>[34]</sup> المصدر السابق.

<sup>[35]</sup> محمود الخفيف ومسيف مسيف ومعتصم الأقرع، تسرب الإيرادات المالية الفلسطينية إلى إسرائيل في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي (جنيف: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الأونكتاد، 2014).

في تقييد الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الثنائية التي وقعتها السلطة الفلسطينية، وحدها من القدرة على إرساء قواعد تجارية ناجعة. كما رصدت الدراسة التسرب المالي الناجم من الاستيراد القسري غير المباشر، وأثر غياب السيطرة على الحدود، المتمثل في نزيف العائدات الضريبية والجمركية المحتملة.

أدت محدودية السيطرة الفلسطينية على السياسات المالية، بشكل مباشر، إلى ضعف قدرتها على تصحيح السوق والتدخل على كل المستويات، بما يشمل العرض والطلب، خاصة في أوقات الصدمات والأزمات. من المهم هنا رصد كيفية التعامل والتفاعل مع الصدمات، كالتكيف المقاوم والتكافل الاجتماعي بما هما منظومة فكرية واجتماعية للاستمرار والصمود والبقاء، وكيفية انتعاش الأفكار التنموية الشعبية في ذلك الوقت، وحتى في وقتنا الحالي بعد العدوان على قطاع غزة من إغلاق الحواجز وعدم دخول العمالة الفلسطينية.

من هنا، ترى الدراسة أن السلطة الوطنية عجزت عن تبني أي سياسة مالية تنموية، لذا توصي بإحداث تغييرات جوهرية في النظام التجاري الفلسطيني المتولد من اتفاقية باريس، مشيرة إلى أن حجم التسرب المالي عبر التهرب الجمركي والاستيرادين المباشر وغير المباشر من السوق الإسرائيلية وصل في العام 2011 إلى نحو 310 ملايين دولار، بما شكل 17% من مجمل حجم الإيرادات الضريبية والجمركية للسلطة الفلسطينية.

لكن هذه الدراسة، وإن نجحت في التشخيص، فإنها قدمت مقترحات سياساتية ضمن قواعد الوضع القائم، بوصفها تحسينات وتعديلات في إطار باريس، وليس لتغيير جذري شامل. وتعكس هذه التوصيات أحد المناهج الفكرية في قراءة وفهم الاقتصاد الفلسطيني والتعامل معه بعد أوسلو، القائمة على تحسين الأطر الناظمة مؤقتًا واستثمار كامل بنود باريس الاقتصادي، وبترتيبات ثنائية أو بتدخل طرف ثالث، من دون إبقاء الاقتصاد الفلسطيني عالقًا انتظارًا لأفق سياسي شامل.

ذهب العديد من الباحثين إلى عدم جدوى تعديل الاتفاق، مع ضرورة البحث عن بدائل جذرية. وقدموا قراءة فكرية وتنموية مختلفة للاقتصاد الفلسطيني بوصفه مساحة نضال وحقوق وطنية مناهضة للاستعمار، مختلفين مع مسار قراءة الاقتصاد الفلسطيني باعتباره اقتصاد دولة منشودة.<sup>[36]</sup> وفي هذا السياق، ترى نور عرفة،<sup>[37]</sup> في تحليل سياساتي ذي صلة،

<sup>[36]</sup> انظر على سبيل المثال: شبكة السياسات الفلسطينية: al-shabaka.org

<sup>[37]</sup> نور عرفة، بدائل بروتوكول باريس، شبكة السياسات الفلسطينية، شباط/ فبراير 2018: <https://2u.pw/ikAQ6Pg>

بأن هندسة اتفاقية باريس الاقتصادية، مرتبطة بسعي إسرائيل إلى استدامة «حل اللادولة»، وترى أن الحل يكمن في إقامة منطقة تجارة حرة، أو إقرار إطار لسياسة تجارية غير تمييزية. وهنا ثمة مساحة تؤكدها عرفة، وهي تلك المتصلة بتعزيز القطاعات الإنتاجية الحيوية، الصناعة والزراعة، بهدف إشباع السوق المحلي، وتقليل الاعتماد على المصدر الإسرائيلي.

## لعنة المعونة

شكلت خطة «الاستثمار في السلام» التي قدمها البنك الدولي، التأسيس السياساتي لنموذج المعونة الذي قامت عليه السلطة الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو. ووفق هذا النموذج تولت السلطة الناشئة الإدارة تحت إشراف دولي وتوجيه مرتبط بالمعونة. خلق هذا النموذج سطوة كبيرة للمعونة المشروطة، ومؤسساتها النازمة، وعلى رأسها البنك الدولي، بوصفها شريكة في رسم السياسات والتخطيط، وبناء نماذج إدارة الاقتصاد والحكومة ومعالجاتها ذات الصلة.

لكن النتائج على الأرض، لم تقل إن الاستثمار بالسلام نجح، فلم يصل الفلسطينيون إلى مبتغاهم السياسي، ولم ينجح نموذج المعونة بتقديم نموذج اقتصادي يعزز قدرة الفلسطيني ومناعته، فرداً ومجتمعاً.

ينتقد جيريمي وايدمان وعلاء الترتير هذا النموذج، ويعتبران أن إجماعاً فلسطينياً على فشل النموذج قد تشكل وفق ثلاثة مسارات: أولاً، مسار ذرائعي يتوافق مع الإطار السياساتي للنموذج، ويرى أن الخلل كان في سياسات السلطة الفلسطينية وتطبيقها لهذا البرنامج «السليم» من حيث الأسس والتصميم. ثانياً، مسار ذرائعي ناقد، يؤمن بالإطار الناظم للخطة، ويحمل المسؤولية عن الفشل للاحتلال وسياساته المعيقة للتنمية. ثالثاً، مسار رافض للنموذج، يرى أن الخلل في البرنامج، كونه إطاراً لتقويض التنمية الفلسطينية ومساراً لترسيخ الاحتلال، وهذا مسار ينادي بإطار فكري تنموي وتحرري بديل يناهض الهيمنة، ولا يبحث عن تنمية في سياق غير متسق. في المقابل، يرصد الباحثان مساراً مختلفاً يعتبر أن المعونة نجحت في تحقيق أهدافها، لا سيما في الضفة الغربية المحتلة، وهي جلب مجموعة من «المستعمرين الجدد» ذوي النفوذ، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.<sup>[38]</sup>

وفي دراسته لأشكال المعونات ومراحلها وتحولاتها، يرى توفيق حداد أن التوجه الفكري الذي يوجه عجلة التنمية في فلسطين ذو حمولة سياسية ومؤسسية للمساعدات، التي أثرت

<sup>[38]</sup> جيريمي وايدمان وعلاء الترتير، ألم يحن الوقت بعد لدفن نموذج معونة أوسلو؟، شبكة السياسات الفلسطينية، أيلول/ سبتمبر 2013: <https://2u.pw/13XMkqok>

بالنتيجة على تجزئة الفلسطينيين، واتهمت بأنها مسكنات تهرب من الإجابة عن السؤال المتصل بالمصدر السياسي لمعاناة الفلسطينيين واضطهادهم. كما أن الاعتماد الكبير على المساعدات، جعل من المؤسسة الرسمية الفلسطينية أكثر هشاشة أمام الضغوط الدولية. ويرى حداد أن نتائج نموذج المعونة بعد أوصلو أفضى إلى تحقيق الأهداف الإسرائيلية، وتكريس الانقسامات الداخلية، وتحويل الانقسامات الطبقية جغرافيًا واجتماعيًا وسياسيًا، مع انعكاسات سلبية على الديمقراطية الفلسطينية وما أسماها «السلامة الوطنية»، عبر عدم اعتراف المانحين بنتائج الانتخابات.<sup>[39]</sup>

ومع العدوان على قطاع غزة (2023)، يعود سؤال المعونة إلى الواجهة في ظل تصاعد البحث في إعادة الإعمار ونماذجها، وهنا تبرز المطالبات بالتركيز على الملكية الفلسطينية لأي برنامج إعادة إعمار، وعدم الارتهان للتأطير الفكري والنيوليبرالي الخارجي الرامي إلى إسقاط النماذج ومحدداتها الوطنية.<sup>[40]</sup> لكن هذا النقاش، وإن كان لا يغفل نظريًا تحدي التوظيف السياسي الإسرائيلي لإعادة الإعمار بوصفه أداة ضغط، فإنه لا يقف عند محاذير ارتباط النموذج بمحدداته السائدة منذ برنامج «الاستثمار بالسلام»، و«السلام الاقتصادي» الذي يتبناه الاستعمار الإحلالي في رؤيته بديلًا من الحل السياسي والحقوق الوطنية للفلسطيني.

## التبعية وأزمة الهوية الاقتصادية

يرى رجا الخالدي أن هوية الاقتصاد الفلسطيني المنشود وفق ما جاء في الوثائق التأسيسية للسلطة الوطنية الفلسطينية (إعلان الاستقلال والخطة التنموية الأولى التي أدارها يوسف صايغ والقانون الأساسي)، واجهت إخفاقات سياسية كبلتها وأذابت الإنجازات التي تحققت، بعد أكثر من 30 عامًا على أوصلو، وبعد استثمار نحو 44 مليار دولار في التنمية. وهنا يقرأ الخالدي تشوهًا في الهوية الاقتصادية أنتج إشكالية جدلية من الصعب على رأس المال وحركة الاقتصاد معالجتها ذاتيًا، دون حسم العديد من الملفات ذات الصلة.<sup>[41]</sup> إن الأزمة التي واجهها الاقتصاد الفلسطيني، هي أزمة الانتقال من الحكم الذاتي إلى الدولة، وهو تحدي الفرق بين الاقتصاد «الممكن» والاقتصاد «المنشود»، وهو توجه فكري

<sup>[39]</sup> توفيق حداد، أثر المساعدات الأجنبية على تجزئة الفلسطينيين (رام الله: مؤسسة روزا لوكسمبرغ، 2017): <https://2u.pw/4j7sKDUq>

<sup>[40]</sup> نورا الزقم، حوكمة المساعدات المقدمة لفلسطين بعد الحرب على غزة، معهد ماس، تموز/ يوليو 2024: <https://2u.pw/JqwtiaZR>

<sup>[41]</sup> رجا الخالدي، إشكالية هوية الاقتصاد الوطني الفلسطيني والتحول الهيكلي المطلوب للتنمية المستدامة، معهد ماس، 2024.

اقتصادي يرى الوعي بالممكن والإمكانية التاريخية لتحقيقه. يجمع باحثو الاقتصاد على استحالة تحقيق التنمية الاقتصادية تحت الاحتلال، وهذا مرده غياب السيادة واستلاب الموارد، ويتصاعد هذا التحدي بوجود مشروع استعماري إحلالي متصاعد بوتيرته وسياساته التكبيلية للفرصة الاقتصادية الفلسطينية.

من هنا، يرى الخالدي أن الفجوة واسعة بين المنشود، وهو اقتصاد الدولة الفلسطينية كاملة السيادة، والواقع، انعكس مآزقًا للحوكمة والإدارة، بعد ممارسة الحد الأقصى للصلاحيات في نطاق أوصلو، وهو مأزق مركب في ظل نجاح إسرائيل في تسويق حسم ملفات «الوظائف الاقتصادية السيادية». ويدعو إلى إعادة المراجعة لمفهوم الدولة تحت الاحتلال، والبحث عن نموذج اقتصادي اجتماعي مرن، وتبني إدارة لا مركزية وحوكمة اقتصادية مختلفة. لكن الأزمة المركزية التي يرصدها الخالدي هي الاختلاف على مفهوم الاقتصاد الفلسطيني وهويته، في ظل أزمة السيادة المحركة لكل شيء.<sup>[42]</sup>

في هذا السياق، يرى وليد حباس ضرورة تجاوز نهج التفكير الاقتصادي كدولة في الحالة الفلسطينية، وهو النهج المسيطر على دراسات الاقتصاد السياسي، معتبراً أن المنظور المتمحور حول الدولة يتناقض مع التأسيس لرؤية اقتصادية تحررية ووطنية. ويذهب إلى أن هكذا تحرر يؤسس، وبشكل واضح، لهوية اقتصاد فلسطيني متحرر من القيود النيوليبرالية التي تقيد التفكير في الخيارات والأولويات ارتباطاً بالشرط الاستعماري، كما أنه يسمح بالبحث في بدائل منهجية وفكرية بالفلسطينيين ككل واحد وجامع،<sup>[43]</sup> ومن خارج الأطر الفكرية ذات التوجهات والهيمنة الرأسمالية.

في المقابل، لا يذهب مازن العجلة إلى هذا البعد، بل يعتبر أن الخلل يكمن في فهم السلطة الفلسطينية للاقتصاد بقواعد نيوليبرالية، داعياً إلى إعادة مراجعة منهجية تفضي إلى التفكير بالاقتصاد عبر الارتكاز إلى تفكيك أو مقاومة الاستعمار الاستيطاني، والدفع بسياسات تبني التحرر الاقتصادي، وبعيدة عن الضوابط النيوليبرالية.<sup>[44]</sup>

<sup>[42]</sup> المصدر السابق.

<sup>[43]</sup> وليد حباس، الاقتصاد الفلسطيني: في نقد نمط «التفكير كدولة»، مؤتمر فلسطين تفكر: قراءات في أنماط التفكير ومقومات التغيير، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، البيرة، 10 آب/ أغسطس 2024.

<sup>[44]</sup> مازن العجلة، أنماط التفكير الاقتصادي في فلسطين: التوجهات العامة، مؤتمر فلسطين تفكر: قراءات في أنماط التفكير ومقومات التغيير، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، البيرة، 10 آب/ أغسطس 2024.

## قراءة عامة في سياق ومآلات الاقتصاد السياسي الفلسطيني

في الحالة الفلسطينية، تتداخل السياسة والاقتصاد بنيويًا وموضوعيًا، إذ اتبعت إسرائيل نموذجًا اقتصاديًا منذ العام 1967، استند بشكل أساسي إلى المزوجة بين الهيمنة والتدجين الاقتصاديين، مع صعود أحدهما وخفوت الآخر من مرحلة إلى أخرى. أما الفلسطيني فتدرجت استجاباته قبل العام 1993، من التكيف، إلى التكيف المقاوم، ومن ثم المقاومة.

فمع احتلال العام 1967، اتبع الاحتلال سياسة الجسور المفتوحة، التي سمحت باستمرار التواصل الاقتصادي مع الأردن، بالموازاة مع الاستثمار الاقتصادي البطيء من قبل الاحتلال في قطاعات محددة، بهدف ربط اقتصاد الضفة والقطاع بالاقتصاد الإسرائيلي، مع فتح سوق العمل الإسرائيلي للعمالة الفلسطينية، لكن مع عمل الفلسطينيين على إنشاء واستعادة مؤسساتهم، كالنقابات والجمعيات، وتراجع سياسة الجسور المفتوحة خلال السبعينيات، بدأ نمط التكيف المقاوم يظهر بوضوح، حيث بدأ الفلسطينيون العمل على بناء قواعد اقتصاد صمود وبقاء، في ظل ما سببته السياسة الإسرائيلية السابقة من انكماش في القاعدة الإنتاجية الفلسطينية، والاتكاء على الاستهلاك بشكل أكبر. ومع الانتفاضة الشعبية (1987)، بدأ السلوك الاقتصادي يتوجه إلى حالة المقاومة والاشتباك مع الأنماط الاقتصادية المفروضة. لم تكن تجربة الاشتباك الاقتصادي الميدانية معزولة عن أنماط التفكير والتنظير السائدة، بل عكست الهوية الاشتراكية التي سادت على مساحات الفكر الاقتصادي الفلسطيني قبل أوصلو، وهذا ما كان ينسجم مع طبيعة الاقتصاد في الأرض المحتلة، وبنية اقتصاد منظمة التحرير، على مستوى الروافد والنفقات،<sup>[45]</sup> ومن هنا برز نموذجًا للاقتصاد الشعبي واقتصاد الصمود.

جاء اتفاق أوصلو بمشروع حكم ذاتي، وما أفضى إليه من محاولة لبناء اقتصاد دولة؛ بنية مؤسسية دولانية، مجموعة من حزم لقوانين وتشريعات، سياسات وأدوات متابعة بيروقراطية. ترافق إنشاء هذا الهيكل الدولاني مع تحولات النظام الدولي التي أفضت إلى انهيار المنظومة الاشتراكية، وسيادة العولمة، واعتناق القيم الاجتماعية والفكرية النيوليبرالية على نطاق واسع دوليًا. اعتمدت السلطة الناشئة على محددات اتفاقية باريس وقواعد خطة «الاستثمار في السلام» التي وضعها البنك الدولي بما يمثل من مجتمع مانحين، والتي أسست لنظام اقتصادي رأسمالي يستند إلى قواعد نيوليبرالية.

<sup>[45]</sup> على الرغم من إشارات العديد من الباحثين إلى أن تصنيفات الاقتصاد الكلاسيكية - بين اشتراكي ورأسمالي - لا تنطبق على الحالة الفلسطينية في ظل تشابكاتها وغياب الدولة، ومنها إشارات عادل سمارة المشار إليها سابقًا، فإن الحديث هنا عن هوية الاقتصاد العامة.

قاد هذا التحول السياسي، إلى تحول في الفكر الاقتصادي الفلسطيني وتنظيراته، التي عملت بمساحات عدة، بين القابل بالنموذج والباحث عن أفضل أداء له، وبين الراض للنموذج على قواعد سياسية وفكرية، والتمسك بنجاحات تجارب التكيف الاقتصادي المقاوم، والباحث عن استعادتها ببناء اقتصاد جديد من أسفل، مع نقاش متصاعد بشأن طبيعة النموذج الاستعماري الإسرائيلي في الأراضي المحتلة العام 1967.

يمكن اعتبار أن معظم إنتاجات الفكر الاقتصادي الفلسطيني بعد أوسلو، وقعت في قيود القوالب المؤسسية ومحددات النموذج السائد. فعلى مستوى النموذج الاقتصادي الداخلي، برز نقاش بشأن العدالة الاجتماعية وعدالة التوزيع والخدمات والثقة بالسلطة باعتبارها ناظمًا للاقتصاد.

تلا اتفاق أوسلو مفاصل عدة، شهدت نقاشات اقتصادية مركزة؛ من أبرزها الانتفاضة (2000-2005)، والفياضية (2008-2013)، وهما حدثان مركزيان في اقتصاد ما بعد أوسلو، فأسقطت الأولى هياكل الدولانية المبتغاة، وخلقت حالة من التكيف الذاتي واقتصاد الحد الأدنى، في حين أعادت الثانية بناء النموذج وبحضور نيوليبرالي أكثر حدة، ضمن رؤية بناء المؤسسات لإنهاء الاحتلال، وهذا خلق جدلاً فكرياً كبيراً وتحذيراً من تبعات النموذج وتداياته.

شعبياً، نما في فلسطين بعد أوسلو اقتصاد خدمي بشكل كبير، فأصبح القطاع العام والعمل في الداخل مصدري تغذية الناتج المحلي الإجمالي، وعصبي دورة الاقتصاد المحلي. وتساعد نمط استهلاك يعتمد على الاستيراد بشكل أساسي، مع نظام تسهيلات مالية سمح بالاعتماد على القروض الاستهلاكية بشكل مفرط. وارتبط هذا الأمر بتحليلات بشأن إعادة الهندسة الاجتماعية - السياسية بعد انتهاء انتفاضة الأقصى، وضبط الفلسطينيين والسيطرة عليهم عبر ربطهم بالعمل في الداخل من جهة، وبمنظومة تسهيلات بنكية من جهة أخرى، وهي أدوات تنتج «فلسطينياً جديداً».

على الرغم من أن الفلسطيني كان متكيفاً مع هذه التحولات، فإن الحالة التي تشهدها الضفة الغربية بعد 2021، والتي أنتجت مقاومة منتشرة وشكلاً جديداً من المجموعات المشتبكة، وسط حضور قوي للحاضنة الشعبية التي تدفع أثماناً اقتصادية، تتجاوز قواعد الضبط الآنف. من هنا، يمكن اعتبار تكيف الفلسطيني من النمط الاقتصادي، تكيفاً غير مستدام يرتبط بالسياق السياسي وتحولاته.

## خاتمة

يواجه الاقتصاد الفلسطيني تحديًا وجوديًا يتمثل في انكشاف المشروع الصهيوني، ومجاهرته بأهدافه تجاه إذابة ومسح الكيانية السياسية والاجتماعية الفلسطينية، إذ شكل العدوان على قطاع غزة إعلانًا عن نية الاحتلال تحويله إلى مكان غير قابل للعيش، حيث لا مقومات حياة مستدامة ومستقلة فيه، وهذا ينسحب على السياسات الإسرائيلية في شمال الضفة الغربية وجنوبها، التي تصاعدت وأصبحت أكثر فتكًا بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023؛ ما يجعل أزمتي الهوية والمشروع في سياقهما الاقتصادي شديدي الوضوح.

إن أزمة الفكر الاقتصادي الفلسطيني، هي جزء من كل، لا يمكن عزلها عن أزمة الفكر السياسي الفلسطيني، النابعة من التلكؤ في تجديد مفهمة المشروع الوطني، والبناء الناظم الحامل لهذا المشروع. وهنا يحتاج الاقتصاد إلى إجابات محددة عن المسار: هل ستكون مجابهة المشروع الاستعماري المتعاضم من خلال ترسيخ الشخصية القانونية والسياسية لدولة فلسطين تحت الاحتلال، دون سيادة، أم أن الأجدى العودة خطوة إلى الخلف بنقل الثقل السياسي لصالح منظمة التحرير، وتحويل السلطة إلى جسم خدمي محدود لا يخضع للابتزاز السياسي التقليدي؟ وهل سيتيح هكذا انتقال الفرصة للعودة بهوية الاقتصاد إلى اقتصاد صمود مقاوم، أم أن التكوينات المؤسسية والتشكيلية الاقتصادية والاجتماعية لا تسمح بذلك، وأن سياقات ما قبل أو سلو لن تعود لتغير الظرف والبنية؟

إن الإجابات الوافية عن هذه الأسئلة بحاجة إلى تأسيس منهجي وتوجه فكري يبدأ من التعريف السياسي للمشروع والمسار وصولًا إلى الخيار الاقتصادي الذي نريد.



# الفصل الخامس

## السلطة التعليمية والتجويف المعرفي في المؤسسات التعليمية

نور علي<sup>[1]</sup>

### مقدمة

تعتبر الجامعة، بشكلها الراهن، مؤسسة تعليمية نشأت بالأصل في أوروبا، تطورت من المدارس الدينية التي كانت تركز على دراسة اللاهوت والفلسفة، ومع مرور الزمن تحولت إلى مراكز تعليمية، يُنتج فيها التعليم، وهي «المعترف بها»، والمكان «الشرعي» الذي يتخرج فيه الطلبة، وهذا صحيح إلى حد ما.

لا يذهب هذا الفصل نحو إثبات ذلك من عدمه، بقدر ما تذهب نحو تفكيك السلطة التعليمية في بنية المدرسة والجامعة، داخل المناطق المحتلة العام 1967، خلال المدة الزمنية (1967-2024)، من خلال تناول مفهوم السلطة التعليمية داخل المدرسة والجامعة، بالتركيز على المساقات الجامعية والمناهج المدرسية.

يُجادل هذا الفصل في شقه الأول، بأن أنماط الفكر داخل البنية المؤسسية، وسياقها العام، حيث المقررات التي كثيراً ما تواجه تحدي الزمن في ظل حالات إغلاق وتوقف للتعليم بفعل ظروف الاستعمار، أنتجت أنماطاً من التفكير المحكومة بالقواعد السلطوية، التي حولت الطالب إلى متلقٍ للمعلومة، وليس متفاعلاً معها. وي طرح التساؤلات البحثية التالية: كيف يؤثر السياق المؤسسي على أنماط التفكير وإنتاج الفكر داخل المؤسسة، بالتركيز

<sup>[1]</sup> نور علي: باحثة في علم الاجتماع، تُعنى بتحليل قضايا الصحة والتعليم من منظور نقدي، من خلال تفكيك علاقتهما المتشابكة مع البنى والسياسات الاجتماعية والاقتصادية.

على المناهج المدرسية والمساقات الجامعية؟ ما الآليات التي تستخدمها سلطة المؤسسة التعليمية في مراقبة التعليم وتنظيمه؟

ومن خلال مفهوم التجويف المعرفي، يبحث الفصل في الكيفية التي حاول بها الحكم العسكري إعادة إنتاج التفكير الفلسطيني في المؤسسات التعليمية، عبر سلسلة من الأوامر العسكرية التي تحكمت في التعليم.

يتوجه الفصل لمقارنة ذلك مع السلطة التي يمارسها الممولون، من خلال التعامل مع المناهج الفلسطينية بوصفها مناهج حربية، مشيراً إلى تغير أدوات الهيمنة من القوة العسكرية إلى الأدوات الناعمة، مثل التدخل في المناهج المدرسية، عبر التمويل، تحت ادعاءات العنف والكرهية واللامامية. ويجادل بأن هذا التحول في أدوات الهيمنة من القوة العسكرية المباشرة إلى التدخل غير المباشر من خلال التمويل كان للهدف ذاته، وهو تجويف الوعي الوطني الفلسطيني في البنية المؤسسية التعليمية، عبر محاولة نزع المفاهيم النضالية التي تكون هويتها وثقافتها فلسطينية.

ويطرح الفصل التساؤلات الآتية: كيف أثرت الأوامر العسكرية على المؤسسات التعليمية الفلسطينية في إعادة تشكيل التفكير الفلسطيني؟ ما الأدوات التي استخدمها الممولون للتدخل في المناهج الفلسطينية؟ كيف يمكن مقارنة تأثير الأدوات العسكرية بأدوات الهيمنة الأخرى، المالية والسياسية، على طرق التفكير الفلسطيني؟

على خلاف ذلك، يدعي هذا الفصل أن ممارسات التجويف المعرفي والسلطة المعرفية، لا تؤديان إلى إنهاء التعليم بشكل أساسي، بل تدفعان الفلسطينيين إلى ابتكار مساحات بديلة لاستمرار التعلم في الفضاء العام، حيث لا يمكن النظر إلى الفضاء بوصفه مساحة فارغة من الفعل الاحتجاجي، بل مساحة تُبتدع فيها ممارسات الاحتجاج عبر تحدي السلطة القائمة، ولئن كانت بطريقة عشوائية، غير منظمة.

استناداً إلى ذلك، يطرح الفصل أن التعليم الشعبي (غير المنهجي)، شكل مساحات إبداعية لاستمرار عملية التعليم والوعي الوطني، ما أسهم في خلق شكل جديد من الوجود الاجتماعي يقوم على فن إدارة المساحات العامة من خلال توسعها، والتنقل بين هذه المساحات للتعلم، بناءً على ذلك، من دون أن يلغي هذا سؤال أثر عدم انتظام العملية التعليمية، على جودة ومنتج التعليم ككل. وهذا يطرح سؤالاً عن الدور الذي يؤديه الفضاء العام في مقاومة استهداف التعليم في البنية المؤسسية، وكيفية استثمار هذه المساحة لتغيير أنماط التفكير وإنتاج الفكر.

# الإطار النظري والمفاهيمي: السلطة المعرفية والتجويف المعرفي

يتناول الإطار النظري مفاهيم مرتبطة بالتحكم المؤسسي في الفكر، ومفهوم السلطة المعرفية في التعليم، من خلال الاستعانة بآراء ميشال دو سارتو،<sup>[2]</sup> الذي يُناقش الالتزام الأكاديمي المحض بوصفه سلطة وليس معرفة، معتبراً أن النزوع السلطوي يمثل تهديداً للفكر، حيث يتسبب في تقييد الفضول والإبداع، عبر فرض قيود على البحث والتفكير. فالفكر ممارسة معرفية تتداخل فيها الجوانب النظرية والعملية، ويتطلب الحرية الفكرية والقدرة على النقد والتحليل المستمرين.<sup>[3]</sup>

لقد ناقض هينكل جيزيلا، عمليه استخدام النظرية لأغراض التحليل والنقد، من خلال تداخل الجوانب النظرية والعملية، واعتبر أنّ مهمة النظرية والتنظير هي المساهمة في فهم الحاضر، وفهم مجتمعنا وعالمنا الاجتماعي، فالنظرية والتنظير من المفترض أن يقوموا بالمساعدة في مثل هذا الاكتشاف، والتوجيه في الممارسات الاجتماعية والتأملات والانتقادات.<sup>[4]</sup> لذا، لا يمكن اختزالها ضمن البنية المؤسسية (المدرسة والجامعة)، حيث توضع في أطر فجّة أو قوالب هشّة، فالفكر في نظره مغامرة «روبنسونية» (نسبة إلى روبنسون كروزو)،<sup>[5]</sup> وهو مراجعة مستمرّة للبداهيات بعناد الخلخلة والتمحيص، ونقد حثيث للمسلّمات بأداة الإزاحة والتقليب.<sup>[6]</sup> وهو ما يعني أن المؤسسات التعليمية التي تحض على الالتزام الأكاديمي المحض، قد تصبح من أدوات السلطة والدولة بالمعنى السياسي، تقييد الفكر والإبداع، ما يتناقض مع مفهوم الفكر، بوصفه مغامرة إبداعية ونقدية تتطلب التمحيص والقدرة على النقد والتحليل المستمر.

<sup>[2]</sup> ميشال دو سارتو (Michel de Certeau) هو عالم اجتماع وناقد ثقافي فرنسي، يُعرف بدوره البارز في الدراسات الثقافية والاجتماعية، وقد قدم إسهامات مهمة في فهم كيفية تفاعل الأفراد مع الأنظمة الاجتماعية والثقافية.

<sup>[3]</sup> ميشال دو سارتو، ابتكار الحياة اليومية: فنون الأداء العملي، ترجمة محمد الزين (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون؛ المغرب: دار الأمان؛ الجزائر: منشورات الاختلاف، 2011)، ص 10.

<sup>[4]</sup> Hinkle, Gisela J. "Foucault's Power/Knowledge and American Sociological Theorizing," Human Studies, 35-59.

<sup>[5]</sup> روبنسون كروزو هو رمز للمغامرة والإصرار في الأدب العالمي. تُجسد قصته رحلة مليئة بالتحديات والصمود، حيث يجد نفسه على جزيرة مهجورة بعد تحطم سفينته، ويواجه مغامرة مليئة بالصعاب في محاولة للبقاء على قيد الحياة. خلال سنواته الطويلة على الجزيرة، يتعلم كروزو كيف يتكيف مع الطبيعة، ويبتكر الحلول، ويواجه الوحدة والخطر. تجسد روايته جوهر المغامرة، حيث يجسد روح الاستكشاف والشجاعة في مواجهة المجهول.

<sup>[6]</sup> ميشال دو سارتو، ابتكار الحياة اليومية، ص 10-16.

وكذلك من خلال مفهوم «التجويف المعرفي»، تناقش كيفية استخدام الحكم العسكري لسلطته العسكرية في التحكم بالتعليم الفلسطيني، عبر سلسلة من الأوامر العسكرية التي اكتسبت صفة القانون.

لم تقم هذه الأوامر بإحلال المناهج الإسرائيلية مكان المناهج التي كانت تدرس المنهاج الأردني؛ فبعد حرب 1967، أصبحت الضفة الغربية تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية، بينما لم تعلن إسرائيل ضم الضفة الغربية بشكل رسمي، وبموجب القانون الدولي، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، اعتبرت الضفة منطقة محتلة. ومن هنا، لم تشكل محاولات لفرض الرواية الإسرائيلية في البنية المؤسسية التعليمية، بل عمدت إسرائيل بدلاً من ذلك، إلى تجويف التعليم في هذه البنية، عبر سلسلة من الأوامر العسكرية، اتخذت من الحذف في المناهج ومنع التداول للكتب والمقالات أساساً لها.

يقول أوري برنشتاين<sup>[7]</sup> في تصريحات نشرتها جريدة الفجر المقدسية، بتاريخ 15 آذار/مارس 1982، «إن الحرية التي منحتها اليوم للشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة، ليست سوى حرية الجهلة، إننا نسمح لهم فقط بالحرية التي يقوم بها الرجال الذين دون روح، إننا لا نريدهم أن يفكروا أو يختاروا، إننا لا نرفض فقط الاستقلال السياسي للفلسطينيين، وإنما نطالب أيضاً بنفوسهم وأدبهم ومسرحياتهم وقصائدهم».<sup>[8]</sup> وتحت وسم «تحريضي»، وضعت قوائم بالكتب المحظورة، التي يمنع تداولها وامتلاكها.<sup>[9]</sup>

تدفع هذه التصريحات إلى التفكير، بأن الحكم العسكري في السياق الاستعماري كان يعتمد من خلال هذا التجويف بناء النموذج التجهيلي، الذي تجسّد عبر سلسلة طويلة من الأوامر العسكرية التي مارست الإلغاء والحذف والحظر.

ولكن، هذا التجهيل لم يتحقق، فلم تتوقف العملية التعليمية، فقد ابتكر الفلسطينيون

<sup>[7]</sup> أوري برنشتاين (Uri Bernstein) هو كاتب وشاعر وصحفي إسرائيلي. اشتهر بأعماله الأدبية ومقالاته التي غالباً ما كانت تعكس وجهات نظره السياسية والاجتماعية. في التصريح الذي نشرته جريدة الفجر المقدسية، بتاريخ 15 آذار/مارس 1982، يعبر برنشتاين عن وجهة نظر استعمارية تجاه الفلسطينيين، حيث يوضح أن «الحرية» التي تمنحها السلطات الإسرائيلية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة هي شكل زائف من الحرية، تهدف إلى إبقاء الفلسطينيين تحت السيطرة والحد من قدرتهم على التفكير أو اتخاذ قرارات مستقلة. يعكس هذا التصريح عقلية استعلائية تسعى إلى إخضاع الشعب الفلسطيني ليس فقط سياسياً، بل أيضاً ثقافياً ونفسياً.

<sup>[8]</sup> عبد الجواد صالح، الاحتلال الإسرائيلي وأثره على المؤسسات التعليمية (لندن: مركز القدس للدراسات الإنمائية، 1985)، ص 30-31.

<sup>[9]</sup> مقابلة مع محرم البرغوثي، عضو في الحزب الشيوعي الفلسطيني، رام الله، 7 آب/أغسطس 2020.

«التعليم الشعبي». وهو نوع من التعليم غير المؤسسي، الذي هدف إلى استمرار العملية التعليمية بالانتقال من المدرسة والجامعة؛ أي من البنية المؤسسية التي تجسدت على أرضيتها الأوامر العسكرية، نحو ابتكار مساحات أخرى لاستمرار التعلم، مثل المكتبة، والبيوت، والمساجد، والمؤسسات المجتمعية، بعيداً عن أعين الحكم العسكري.

إضافة إلى القوة العسكرية، استخدم التمويل الأجنبي (الأوروبي)، وأدوات دبلوماسية وسياسية أخرى، لتغيير المناهج، أو بعض الأفكار الواردة فيها، تحت ادعاء أنها تحض على العنف والكرهية. يطرح محمد فاباور فكرة مفادها أنه إذا كان الاستعمار يمثل سيطرة على مجتمع آخر بالقوة العسكرية، فلا غرابة إن وجدنا أنه لا يعتمد فقط على القوة المادية والعسكرية لفرض سيطرته على الإنسان والمجال، بل يتوسل أيضاً بالسلطة الرمزية لممارسة تأثيره في أفراد المجتمع المستعمّر وجماعته، وقولبة الذهنيات بغية خلق القابلية للاستعمار لدى هذه المجتمع.<sup>[10]</sup>

يتناول هذا الاقتباس التحول في أدوات الهيمنة، من استخدام القوة العسكرية إلى استخدام الأداة الاقتصادية، وعلى غرار ذلك، نجد أن هذه السياسة ليست جديدة، فإن كانت محاولة الهيمنة في الوقت الحاضر تتم من خلال التلويح بعصا التمويل بادعاء العنف والكرهية، فقد أدت الأوامر العسكرية دوراً مهماً في التحكم والسيطرة على المناهج المدرسية تحت ادعاء العنف والكرهية أيضاً.

## أولاً: السلطة التعليمية

### 1. الالتزام الأكاديمي الجامعي: هل هو تعليم!

يناقش ميشال دو سارتو في أعماله أن الالتزام الأكاديمي المحض هو سلطة. ويؤكد أن الفكر ممارسة تتداخل فيها الجوانب النظرية والعملية، وتعتمد على البحث، والقراءة، والتفسير، والفهم بما هي عمليات أساسية، وهذا التأطير يحيل إلى جانبين يفسران السلطة التعليمية:

الجانب الأول: التقيد الصارم بما يحتويه المساق، الذي يحدد من خلاله أستاذ الجامعة الأطر والتوجهات التي يجب أن يسلكها الطالب، يغدو ذلك نوعاً من السلطة التي تقتل التعليم،

<sup>[10]</sup> إيليا زريق، قضايا في تطور العلوم الاجتماعية في العالم العربي، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 31، 2020، ص 70.

تحدث الطالبة سلمى (ت) بالقول: «طلبت منا مدرسة المادة في الجامعة الكتابة عن موضوع الإثنية، مستخدمين مقاربة الخطاب عند (ميشيل) فوكو، أنا اقترحت أن أستخدم مقاربة غير هذه المقاربة، حينها رفضت المعلمة وأجبرتني على التقييد بهذه النظرية، كان لدي فكرة أخرى، ولكن لم أستطع تطبيقها، في النهاية لو طبقتها فإنني سأرسب».<sup>[11]</sup> يحيلنا هذا القول إلى الكيفية التي تعمل بها السلطة التعليمية، باعتبارها سلطة صمنية، تقيّد التفكير عبر فرض أطر معرفية ونظريات ومنهجيات بقوالب جاهزة، وهي بهذا تقتل التفكير والمعرفة والتجريب، عبر سجنه وحصره في نظريات حددت سلفاً قد يستطيع معلم المادة التعامل معها، أو التحديات التي تفرضها في إنتاج المعرفة، وأجبر الطلاب بموجب سلطة النجاح أو الرسوب بالمساق على التقييد بهذه الأطر، وتطبيقها على الحالات التي تدرس.

الجانب الثاني: انفصال المعرفة النظرية عن الفعل اليومي المعيش العملي. وفي هذا السياق، طرحت الباحثة سؤالاً على العياشي عنصر، الأستاذ والباحث في علم الاجتماع بالجزائر، عن التعامل مع الأطر النظرية والمنهجية، باعتبارها أطراً صمنية، وكان تعليقه بأن وصف «صمنية» وصف دقيق، ويجري الإلحاح عليه بشكل مثير للدهشة والقلق في الوقت ذاته، وهي إشكالية تعاني منها غالبية الجامعات في الوطن العربي، ويعود السبب في ذلك برأيه إلى عوامل عدة، أهمها: عدم قدرة الطلبة على التفكير التجريدي، ومدى تصور العلاقات بين مختلف القضايا والأفكار التي تتشكل منها النظريات. ويضيف أن النظريات السوسيولوجية مثلاً بُنيت وطوّرت في بيئات مجتمعية وسياقات تاريخية متميزة تختلف قليلاً أو كثيراً عن المجتمعات التي يعرفها فيها الطلبة.<sup>[12]</sup>

كانت هذه الإشكالية التي قرأ بها إيليا زريق انفصال العلوم الاجتماعية عن السياقات التي تعكس تجاربها، فالنظريات التي نشأت من أوغست كونت وكارل ماركس إلى إميل دوركهايم وماكس فيبر، كانت متأثرة بالخلفية الصناعية والفلسفية للتجربة الأوروبية في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية.<sup>[13]</sup> وهو السياق الذي يختلف عن الواقع اليومي الذي تعيشه الشعوب تحت الاستعمار، فهذا الواقع يحتم تطوير نظرية من داخله، قد تستفيد من النظريات الغربية، ولكن لا تستنسخها.

أدى الاستنساخ إلى إشكالية تطرحها فاطمة بركات، خريجة ماجستير في تخصص العلوم الاجتماعية، إذ تقول: «بتصدي ليوم ما بعرف ما هو الإطار النظري، يعني واحدة من

[11] مقابلة مع سلمى (ت)، طالبة بكلوريوس علم اجتماع، 15 نيسان/ أبريل 2024.

[12] العياشي عنصر، أستاذ وباحث في علم الاجتماع بالجزائر، مقابلة عبر تطبيق الفيس بوك، 3 أيار/ مايو 2024.

[13] المصدر السابق.

عيوب التعليم بتفهيمي الإشي لحظي، بوقتها، ولكن بعدها لا يعلق في الرأس».<sup>[14]</sup> يبدو للوهلة الأولى أن ما الإطار النظري من المبادئ الأساسية التي يكتسبها من دخل ليتخرج باحثًا، فالبحث في الأساس يتركز على تفكيك أطروحاته على مقارباته النظرية، فكيف يسأل طالب درس بالجامعة وتخرج فيها ليكون باحثًا عن الإطار النظري؟.

يحيلنا ذلك إلى إشكالية استنساخ النظريات الغربية التي تشكلت في سياقات مختلفة عن السياق الفلسطيني، من دون محاولة الخروج ببناء نظري يطره الباحث مستفيدًا من هذه النظريات.

السؤال عن الإطار النظري، نقلنا إلى سؤال آخر طرحته على السيدة نسرين (ي)، عن الأطر النظرية التي علقت في رأسها خلال دراستها بالجامعة، وكانت إجابتها: «درست في البكالوريوس فوكو، محاضرات كثيرة، اللي متذكره عن فوكو المعلومة التي قالت فيها المحاضرة بأنه كان متزوج من رجل، فقط هذه المعلومة التي أتذكرها عن فوكو في الجامعة، لقد نسيت كل شيء، كل شيء، في الفترة الأخيرة بدأت أعود إليه حين عملت في البحث، وكانت مفاجأة بالنسبة إلي أن أطروحات ميشيل فوكو عن السلطة والمقاومة، السجن والرقابة، مهمة لدرجة أدركت كيف أن الشرح في المحاضرة لم يستطع أن يعطينا أدوات وأمثلة لاستخدام وتوظيف هذه المقاربات، فقط أعطانا معلومات، والمعلومات تنسى».<sup>[15]</sup>

يكمن مغزى السؤال في ذلك، فيما طرحه العياشي عنصر، وفاطمة بركات، في فكرة أن النظريات تعطى بوصفها معلومات، ولا تُطور باعتبارها أدوات تنعكس في تحليل الواقع، وحتى لو كان كذلك فإنها تُستخدم بأمثلة يستطيع معلم المادة نقاشها وبرهنتها، في حين إن تعقيدات الواقع وتنوعاته تفرض تحديًا معرفيًا من نوع آخر قد يعجز الأستاذ عن حل المشكلات الناجمة عن تساؤلات قادمة، لأنها تتطلب معرفة مختلفة تتجاوز الأكاديمي. فالنظريات التي أعطيت للطلبة ليكونوا باحثين، أعطيت لهم باعتبارها معلومات اختبارية، ميدانها الامتحان، والإجابة عنه أسئلته، وهو ما ينزع عنهم الجانب الإبداعي في التفكير، عبر تقييد الفكر بإنتاج معرفة تدويرية أو اجترارية للأفكار النظرية المجردة. وهنا لا أبتغي التعميم وإنما أصف حالة عامة، ففي بعض الحالات كانت تعطى الأسئلة التي تحاول ربط الإطار النظري بالواقع. مثلًا، كيف يمكن للنقابات العمالية، بحسب التوجه الماركسي، تحسين ظروف العمل والحصول على مكاسب اقتصادية واجتماعية للعمال؟ المفارقة هنا، أن تفكيك واقع العمل بالاستناد إلى الفكر الماركسي لا يمكن أن تحتويه

<sup>[14]</sup> مقابلة مع فاطمة بركات، خريجة ماجستير، 28 نيسان / أبريل 2024.

<sup>[15]</sup> مقابلة مع نسرين (ي)، خريجة بكالوريوس، 1 أيار / مايو 2024.

أفكار تناقش في ورقة امتحان، من دون العودة إلى العمال، وأماكن عملهم، وهمومهم، وتطلعاتهم، وانتقاداتهم، وهو ما ينقلنا إلى الحقل، إذ يقول آدم جونز إن ذهاب الباحث إلى الحقل يجعله يرى ويسمع موضوعات الدراسة، ويشم الهواء، ويتذوق الطعام.<sup>[16]</sup>

تتجسد الإشكالية هنا في وجود الطالب والتفكير داخل غرفة المحاضرة، وباعتبار أن الفكر مغامرة «روبنسونية» تفترض الذهاب نحو دروب جديدة، فإن التفكير يمثل هذا السؤال يتطلب الخروج من غرفة المحاضرة نحو منهجيات بحث أخرى للحصول على المعرفة، لا تحتويها المساقات والمناهج، وهو ما يحيل إلى الإشكالية المتعلقة بمنهجية البحث عبر الاستثمار فقط بالذهاب إلى المكتبة. هذا الذهاب الذي وصفه هشام بوبا بالغزوة إلى المكتبة،<sup>[17]</sup> بمعزل عن تطوير أدوات منهجية لكيفية توسيع مساحات التعلم، أفقد الطالب الجامعي القدرة على التفكير، عبر تصور علاقات تربط بين النظريات المختلفة، تربط بين النظرية وحياة الناس بما تتضمنه من تفاصيل، وبالتالي، هذا يعكس ما يناقشه هينكل جيزيلا من الهدف من استخدام النظرية، بكونها المساهمة في فهم الحاضر، وفهم مجتمعنا وعالمنا الاجتماعي. وهذا الفهم لا يمكن أن تحتويه الغزوة للمكتبة، وإنما منهجيات بحث، منها الحقل، ومن هنا يمكن فهم كيف أن الفكر ممارسة معرفية وتجربة اجتماعية أو نشاط نظري لا ينفك عن وجهه العملي، ويكمن جانبه العملي في التفكير والبحث المطول خارج الغرفة التعليمية.

## 2. الالتزام الأكاديمي المدرسي: هل هو تعليم!

يجسد المدرس السلطة التعليمية الرئيسية داخل الغرفة الصفية، حيث يكون مسؤولاً عن توجيه عملية التعلم وإدارتها. ومع ذلك، يثير السؤال عن كيفية إدارة المعرفة داخل هذا السياق قضية جدلية. يتحدث رأفت صالح بالقول: «للأسف المعلم تحت سلطة تربوية مركزية، يجبر على الالتزام المنهجي، والالتزام بالإجراءات، وفي ظل هذا الفرض تصبح قدرة المعلم على بناء منهجيات تفكير ناقدة ومنهجيات تعليمية نشطة ضعيفة، إذ إن المدرس ليس بحراً ولن يخرج أحراراً، ما الذي يجعل الطلاب في أميركا اليوم يواجهون دولة، هي الفكرة قوية جداً، لأن النظام التعليمي يبني حرية. المدرس ليس بإمكانه عمل نشاط خارج المدرسة إلا بإذن، هذه لا تخلق مدرسين وطلاباً حقوقيين».<sup>[18]</sup> ما يفهم من

<sup>[16]</sup> آدم جونز، سوسولوجيا وأنتروبولوجيا الإبادة الجماعية، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 21، صيف 2017، ص 184.

<sup>[17]</sup> هشام بوبا، ونور الدين غزوان، بنوية كلود ليفي-ستروس أو نحو فونولوجيا للثقافة، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 22، المجلد 6، خريف 2017، ص 184.

<sup>[18]</sup> مقابلة مع رأفت صالح، مدير مركز إبداع المعلم، وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، 28 نيسان/ أبريل 2024.

هذا الحديث هو سلطة إجبار المدرس على التقيد بالمنهاج المدرسي، وبذلك فإن التقيد بالمنهاج يقف حائلاً أمام اكتساب مفاهيم تم استهدافها بالحذف من خلال عصا التمويل. هذه المفاهيم أصبح مركزها يدخل في النطاق الشفاهي، وليس النطاق المكتوب، فإحضار امرأة عاصرت النكبة لتتحدث عنها أمام الطلبة، يعطي الطلبة معلومات من امرأة عاصرت الحدث، وتتحدث من واقع تجربتها مع النكبة والمعاناة التي عاشتها مع عائلتها، والأساليب التي ابتكرتها في الصمود، بينما الاكتفاء بالحديث عن النكبة بوصفها حرباً نتجت عنها موجة تهجير، تضع الطالب أمام جمود المعلومة، وعدم الاطلاع على تفاصيلها، التي تتضمن مشاعر الناس، وأفكارهم، ووسائل المقاومة التي ابتدعوها للبقاء. تتحدث المعلمة هالة عن ذلك بالقول: «أحضرت أمي إلى المدرسة عشان تحكي عن النكبة للطلاب، المديرية رحبت بهذه الخطوة، ولكن في الحقيقة لا يمكن أن نعتمد مثل هذه الأنشطة، لأنها غير مقررّة وغير معتمدة، وبما أن مثل هذه الأنشطة غير مقررّة من التربية، فإن هاي الأنشطة مبادرات شخصية».<sup>[19]</sup>

ما تضعنا به هذه الرواية هو انتقالها للحصول على المعلومة من المنهاج، إلى الناس الذين عاصروا ذلك. وهذا ما تطرق إليه سون هوغبول، إذ أشار إلى أن قول الحقيقة عبر الروايات، هو جزء من كتابة سردية كبرى جديدة من أجل إعادة بناء الأمة، رافعاً بذلك صوت الضحية إلى مصاف الحقيقة، عبر التشديد على تعددية الأصوات والسرديات الشخصية.<sup>[20]</sup> ومن هنا، فالرواية تنزع المدرس من المنهاج، وسلطة المنهاج، نحو الاستماع إلى سردية النكبة من خلال من عايشوا هذه التجربة، وليس فقط ممن كتبوا عنها؛ أي من خلال التوجه إلى الحقل.

يذهب رشيد جرموني في أثناء تحليله لواقع مهنة التدريس في الوطن العربي إلى القول بالعجز والعقم في عملية إنتاج المعرفة وإعادة إنتاجها، فالغالب ميلها إلى الحلول السهلة والساذجة، حيث يطغى الإملاء والسرد والحشو بلا فائدة، وتقل فرص النقاش وبناء المفاهيم وتدريب التلاميذ على وضعيات يحضر فيها الذكاء واليقظة المعرفيان.<sup>[21]</sup>

يكشف نقاش السلطة التعليمية داخل الغرفة الصفية عن جوانب أخرى من التحديات التي يواجهها المدرس، خلال محاولته توجيه عملية التعلم وتحقيق الأهداف التعليمية المحددة، إذ يثير استخدام المنهج المدرسي الرسمي قضايا عن سلطة المنهج، وكيفية

<sup>[19]</sup> مقابلة مع هالة العلي، مدرسة صف، 5 أيار/ مايو 2024.

<sup>[20]</sup> سون هوغبول، ثقافة الذاكرة وسياساتها في الشرق الأوسط العربي، مجلة إضافات، بيروت، العدد 15، صيف 2011.

<sup>[21]</sup> رشيد جرموني، المنظومات التربوية العربية بين مظهري الأزمة وتحديات المستقبل، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 10، 2014، ص 93-94.

تحكمها في ممارسة التعليم وتشكيله داخل الغرفة الصفية. في نظام المتابعة والتقييم للخطة الإستراتيجية القطاعية 2017-2022 لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية، أورد التقرير أن درجة انخراط الطلبة في الحصة الصفية وفق السلم المئوي 13.2%، وهو يعكس حالة من الضعف التي بحاجة إلى مزيد من العمل للرفي بها، بينما أظهرت النتائج أن الزمن الفعلي للمعلم ما زال مهيمًا على الحصة الصفية بنسبة بلغت 74.4%، أما الزمن الفعلي للطلاب فبلغ نحو 23.7%، (20% استجابة الطالب كرد فعل، و3% بوصفه مبادرًا).<sup>[22]</sup>

يتحدث رأفت صالح عن فكرة هذا الزمن، من خلال نقاشه لفكرة السؤال والجواب، يقول: «عادة كمدرسين يُطلب منا أن نقدم الجواب، والجواب موجود في الكتاب، والسؤال دائمًا يتطلب إجابة من الطالب، ولكن، ممكن السؤال لا يتطلب إجابة وإنما يتطلب سؤالًا آخر، وهذا يخلق نوعًا من الحوار بتساؤلات عن المعرفة، وعن المعلومات الموجودة بين يدي الطالب. الإبداع قائم على قدرة المعلم على التواصل مع المتعلم في البحث عن المعلومة، ومن ثم التوصل إلى المعلومة بشكل حوارى بالتركيز على السؤال».<sup>[23]</sup>

طرحت أهمية هذا السؤال في تقرير المتابعة والتقييم الصادر عن وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، وجاء فيه أن الأسئلة جزء رئيس من مهارات التدريس الصفي الفعال، فالأسئلة التي يطرحها المعلمون على الطلبة داخل الحصة الصفية تؤثر بشكل مباشر في مهارات تفكيرهم. ويضيف التقرير أن العديد من الدراسات التربوية أثبتت وجود ارتباط بين مستويات التفكير التي تظهر في إجابات الطلبة على أسئلة المعلم، وبين أنواع الأسئلة التي يوجهها المعلم، فإذا كان المعلمون يركزون في أسئلتهم على تذكر الحقائق، فمن غير المتوقع أن يفكر الطلبة تفكيرًا ابتكاريًا.<sup>[24]</sup>

تذهب هالة العلي، في حديثها إلى طرح إشكاليتين، هما وجوب الانتهاء من المقرر المنهاج، والزمن، تقول «نحن المعلمين أمام مناهج، تتم مراقبتنا ومتابعتنا بضرورة ختم المنهاج قبل انتهاء الفصل الدراسي، وإذا أخذنا بعين الاعتبار ظروف فلسطين المتوترة على مر الزمان، لم أشعر أن هناك وقتًا كافيًا لأحول الحصة إلى حوارى، كل همى شرح الدرس وإعطاء الامتحانات».<sup>[25]</sup> يفسر هذا كيف يتجسد الحشو والسرد اللذان يفصلان الطالب عن مجتمعه، ويحددان معرفته بالغرفة الصفية.

<sup>[22]</sup> نظام المتابعة والتقييم للخطة الإستراتيجية القطاعية 2017-2022، وزارة التربية والتعليم الفلسطينية.

<sup>[23]</sup> مقابلة مع رأفت صالح.

<sup>[24]</sup> نظام المتابعة والتقييم، ص 41.

<sup>[25]</sup> مقابلة مع هالة العلي، مدرسة صف، 5 أيار / مايو 2024.

يشرح صالح الإبداع بالقول: «الإبداع لم يكن المقصود به الاختراع، وإنما القدرة على تبسيط المعرفة وعلى تحويلها من حالة إلى حالة، بما يعكس قدرة المعلم على التفاهم مع المتعلم».<sup>[26]</sup> أما وسيم الكردي فيقول إن الإبداع هو إنشاء نوع من العلاقاتية كون العلوم والفنون والتكنولوجيا متداخلة في أصلها، وهذا معناه أن ننطلق انطلاقاً ذات طبيعة علائقية، ينبغي أن ندرس العلوم والمعارف بعلاقتها مع بعضها البعض. ويضيف: في الرؤية الرئيسية لمناهج التعليم في فلسطين كانت هناك فكرة أن التعليم في المرحلة الأساسية الأولى ينبغي أن يكون تكاملياً، ولكن على مستوى التطبيق بدأنا بلصق الموضوعات ببعضها البعض، كتاب مثلاً عن الفراش، هو مشروع فنون وعلوم وتكنولوجيا ولغة وبيئة وفيزياء وكيمياء كلها متداخلة، إذا اشتغلنا مع الطلاب على عمل ملصق متعلق بأي موضوع، فسيعبرون في هذه التجربة المتداخلة عن معنى الإبداع. التعليم الحقيقي هو الذي يحدث في مشروعات حقيقية في الحياة، لا أريد أن أقلل من دور غرفة الصف، ولكن يجب أن يرافق ذلك مشروعات الحقيقية، وبالتالي ينهدم الجدار بين المدرسة والمجتمع، ويتحول الطلاب إلى شركاء في المجتمع.<sup>[27]</sup>

تظهر العلاقة بين المدرسة والمجتمع في المصطلح الذي استخدمه رأفت صالح «أسوار المدرسة العالية»، للتعبير عن الانفصال المتزايد بين المدرسة والمجتمع، إذ يقول: حتى أسوار المدرسة العالية التي توضع عليها أسلاك تقزم دور المدرسة الاجتماعي. في السابق جمع الأستاذ بين الأكاديمي والاجتماعي، وبالتالي أدخل المجتمع في تقييم المدرسة، أما اليوم فيراقب المشرف المدرسة، وأبعد المجتمع عن المدرسة فذهب الرقيب السابق، قديماً كان المجتمع جزءاً من المتابعة والتقييم، وكانت الرؤيا المجتمعية للناس تساعد في صياغة هذه الرؤية (المدرسة والمجتمع).<sup>[28]</sup>

يقود ما سبق إلى ما طرحه رشيد جرموني بأن فشل منظومات التربية والتكوين في المنطقة العربية لا يعود إلى ضعف الإمكانيات المالية واللوجستية والموارد البشرية اللازمة، بقدر ما يعود إلى غياب رؤية تنموية واضحة المعالم والآفاق،<sup>[29]</sup> ولئن كان هذا يطبق على الوطن بالعربي، فإن السياق الفلسطيني يجمع هاتين الإشكاليتين معاً؛ ضعف الإمكانيات المالية، وغياب رؤية تنموية في آن واحد، تضاف إليهما القيود

[26] مقابلة مع رأفت صالح.

[27] وسيم الكردي، تحدي مربع الإبداع العربي: <https://bit.ly/3y8qhpP>

[28] مقابلة مع رأفت صالح.

[29] رشيد جرموني، المنظومات التربوية العربية، ص 83.

الناجمة عن الاحتلال، التي أشارت المدرسة هالة العلي، إلى نموذج منها، وهو انقطاع الدراسة وتقلص الزمن المتاح لها، بسبب إغلاق المدارس. وهو ما يعني في السياق الفلسطيني أن تنشئة الطلاب ليكونوا مفكرين نقديين يحتم الخروج من سلطوية الحشو والسرد في المناهج المدرسية، إلى توجيه العملية التعليمية نحو الإبداع القائم على الحوار والبحث، وهذا ما يوضحه حديث رافت صالح وهالة العلي، عن أن الابتكار في التعليم لا يقتصر على إيجاد حلول تقنية جديدة، بل يتعلق بتحويل العملية التعليمية نحو منهج يركز على تفاعل الطلاب وإشراكهم في تجارب التعلم الحقيقية. وهو ما يدخل ضمن التفكير والتفكير النقدي لطلبة يعيشون تحت استعمار يومي يتغلغل في تفاصيل حياتهم اليومية.

في الواقع لا يمكن اعتبار العوائق التي تمنع انتظام العملية التعليمية، ناجمة بشكل مباشر عن الاستعمار، فالوضع الاقتصادي مرتبط أيضاً بوجود الاستعمار.<sup>[30]</sup>

من هنا يتضح أنّ التعليم الفلسطيني، عانى بعض المشكلات التي تعانها مجتمعات عربية وغير عربية أخرى، من حيث التركيز على التلقين والسرد، وانفصال التدريس عن الواقع، خصوصاً من حيث تعلم الطالب التفاعل مع محيطه، على أساس المقرر التعليمي، لكن يضاف في الحالة الفلسطينية، تقلص واضطراب العملية التعليمية، سواء بسبب الإجراءات والإغلاقات الاستعمارية، إما عبر أوامر إغلاق مباشرة للمدارس، أو بسبب تكرار الاجتياحات واقتحام الاحتلال للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، إلى جانب انتشار المستوطنين في محيط مدن وقرى الضفة الغربية، أو بسبب الحروب والاعتداءات العسكرية على قطاع غزة، بعد العام 2008، وبشكل متواتر، مع ما يرافق هذا من تدمير للمدارس والبنية التعليمية، فضلاً عن تعطل العملية التعليمية بسبب الإضرابات الطلابية والنقابية، المرتبطة بأمور مثل الرسوم الدراسية، والرواتب، والأوضاع المادية. كل هذا يعني عملية تعليمية غير مستقرة، وغير مبرمجة، ولا تسمح بهامش تطوير ينتقل من إعطاء معلومات وأفكار إلى تعليم التفكير والحصول على المعلومة بجهد ذاتي بحثي وميداني.

<sup>[30]</sup> ساهم أيضاً في إعاقة التعليم، الإضرابات التي خاضها المعلمون في المدارس، والإضرابات الطلابية والنقابية. فعلى سبيل المثال، شهدت المدارس الحكومية في الأعوام 2012، 2019، 2020، 2022، 2023، إضرابات متكررة، بسبب التأخير في صرف الرواتب، والاحتجاج على عدم الالتزام بالاتفاقيات السابقة التي وقعها اتحاد المعلمين مع الحكومة، وشهدت العديد من الجامعات إضرابات نقابية بسبب التأخر في صرف الرواتب وشروط العمل، وزاد على ذلك الإضرابات الطلابية احتجاجاً على الأقساط الجامعية، وهو موضوع يحتاج إلى بحث معمق في أسبابه ونتائجه، ولكنه بشكل عام يعكس عدم انتظام العملية التعليمية، ووجود مشكلات بين مكونات هذه العملية.

## ثانياً: التجويف المعرفي

### 1. الغرلة والإلغاء من خلال الأوامر العسكرية

خضع التأليف في فلسطين لسلسلة من الأوامر العسكرية، التي حاول من خلالها الحكم العسكري تجريم النشر والتداول والتوزيع في المدارس والجامعات والمعاهد والكليات، التي يمكن العثور على شرح معقول لها من خلال تجويف/ تفرغ المحتوى الفكري المقاوم، عبر سياسة الرقابة التي لاحقت الفلسطيني بسلسلة من الأوامر العسكرية.

يقول محمد المجذوبة، عضو في الحركة الطلابية تحت الحكم العسكري: «كانت كثيراً من المنشورات في فلسطين ممنوعة من الحكم العسكري، وهي من ضمن قوانين الحكم العسكري، وأي موضوع فيه أي توجه وطني كانوا يسمونه «تحريراً»، للناس للشعب للطلاب، ويعتبر ممنوعاً تحت أحكام عسكرية».<sup>[31]</sup> على سبيل المثال، يحظر الأمر العسكري رقم (50) الذي نُشر واعتمد في العام 1967، جلب أية صحيفة، أو نشرها إلا بترخيص من الضابط الذي يعينه قائد المنطقة لهذا الغرض، ويشمل تعريف الصحيفة، «جميع المنشورات التي تتضمن أخباراً أو معلومات أو روايات أو مناقشات أو تحليلاً للأخبار أو أي مسألة أخرى تهم الجمهور، مكتوبة بأي لغة، سواء نشرت في «إسرائيل» أو في أي مكان آخر، معروضة للبيع بمقابل أو من دون مقابل، في أوقات محددة أو غير محددة».<sup>[32]</sup>

يرى عبد الجواد صالح أن الحكم العسكري لجأ إلى عملية غرلة وحذف للمناهج المدرسية، فقد منع الحكم العسكري تداول الخرائط الجغرافية باستثناء «أطلس العالم الصحيح»، وذلك بعد أن قام بتغطية الخرائط التي ذكر فيها اسم فلسطين بالجبر الأسود. مثال آخر، قامت السلطات بحذف كل ما يتعلق بنضال الشعب الفلسطيني من المنهاج الأردني الذي كان يدرس في الضفة الغربية، مثل حذف الفصل السابع من كتاب المجتمع العربي للصف الأول الثانوي، الذي يتحدث عن الصهيونية ووعده بلفور وتهويد فلسطين وكفاح العرب ضد الاستعمار والصهيونية، وحذف كل ما يتعلق بالصمود الفلسطيني والارتباط على الأرض، مثلما حصل عند حذف قصيدة توفيق زياد «باقون هنا».<sup>[33]</sup>

<sup>[31]</sup> محمد المجذوبة، عضو في الحركة الطلابية تحت الحكم العسكري، 25 كانون الأول / ديسمبر 2020.

<sup>[32]</sup> رجا شحادة، قانون المحتل: إسرائيل والضفة الغربية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1990)، ص 156-159.

<sup>[33]</sup> عبد الجواد صالح، الاحتلال الإسرائيلي وأثره على المؤسسات التعليمية (لندن: مركز القدس للدراسات الإنمائية، 1985)، ص 29.

في نص الوثيقة الفلسطينية التي أرسلت إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، رداً على الوثيقة التي حملت عنوان «التعليم والثقافة في يهودا والسامرة وقطاع غزة 1967-1981»، جاء أن سبب هذا المنع يعود إلى كل شيء لا يتناسب والخطة التوسعية، وكل ما يمكن أن ينمي الاتجاهات الوطنية والقومية،<sup>[34]</sup> والذي تم تجسيده عبر سلسلة من الأوامر العسكرية، لغرض تجهيل الفلسطينيين.

يطرح محرم البرغوثي السبب الحقيقي، إذ يقول: «كانوا يعملون على تفرغ الشباب والأجيال الجديدة من القراءة والثقافة، التي تشكل هويتهم، لأنه كلما زاد الوعي زاد الخطر على الاستعمار، هم عملوا على ممارسة التجهيل، من جدون عنده كتاباً لغسان كنفاني مثلاً كان يحكم ستة شهور بحجة حيازة مواد ممنوعة».<sup>[35]</sup> ولكن، هذا لم يحقق سياسة التجهيل، فقد عمد الفلسطينيون إلى توسيع مساحات التعلم بالانتقال من البنية المؤسسية للتعليم، نحو مساحات أخرى، من خلال التعليم الشعبي.

توضح ربيحة علان، معلمة في مخيم الجلزون، وصفاً للأسباب التي كانت تقف وراء تشكيل هذه المساحات، بالقول: «تشكلت المدارس الشعبية بسبب إغلاق المدارس، وتحول التعليم إلى البيوت، وكان يأتي طلاب من جامعة بيرزيت، أخذوا على عاتقهم تدريس الطلاب وتعليمهم».<sup>[36]</sup>

كانت هذه الإغلاقات المستمرة للمدارس والجامعات في الضفة الغربية، تأتي على خلفية الرفض والاحتجاج الذي يمارسه الطلبة والمعلمون، مثلما حدث مع مدرسة بنات البيرة، حين أغلقت المدرسة بعد خروج الطالبات في مظاهرة. في أعقاب ذلك أصدرت الحركة الطلابية في رام الله والبيرة التالي: «نحن طلاب مدارس رام الله والبيرة، ندين بشدة كافة الإجراءات التعسفية التي تحاك ضد أبناء الحركة الطلابية، والتي تأتي ضمن إطار سياسة القبضة الحديدية، وتهدف إلى تحجيم النضال الطلابي، وإفراغه من محتواه السياسي، كما ندين كافة القرارات التي تصدر عن سلطات الحكم العسكري، والتي كان آخرها فرض القوانين والتعهدات على الجامعات والمعاهد والمدارس من أجل تفرغها من محتواها النضالي، كذلك نعلن إدانتنا للممارسات الفاشية التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية التي تستهدف ضرب الحركة الطلابية، والتي كان آخرها إغلاق الجامعات والمدارس والاعتقالات الجماعية وفرض الغرامات الباهظة».<sup>[37]</sup>

<sup>[34]</sup> المصدر السابق، ص 29-33.

<sup>[35]</sup> مقابلة مع محرم البرغوثي.

<sup>[36]</sup> ربيحة علان، مدرسة في مخيم الجلزون، 3 نيسان/ أبريل 2022.

<sup>[37]</sup> بيان صادر عن الحركة الطلابية في القدس، أرشيف جمعية إنعاش الأسرة.

كانت هذه الإغلاقات سبباً في ابتداء الفلسطينيين تفكيراً وطرفاً لاستمرار العملية التعليمية، عبر نقل التعليم من مستواه الرسمي في البنية الأكاديمية، إلى المساحات العامة، خارج البنية المؤسسية التي تعرضت للإغلاقات، وهذا سحب نفسه من سلطوية العمل في البنية الأكاديمية (المدارس والجامعات والمعاهد)، التي كانت تخضع لسلطة الحكم العسكري، إلى تعليم الطلاب في مساحات أخرى، كالمكتبة، والمنزل، والمسجد، والكنيسة، والجمعية. يتحدث سليم البسط عن أحد هذه المساحات بالقول: «كنا في المكتبة ندرس الطلاب، كانوا يجوا الطلاب ويجوا أهلهم معهم».<sup>[38]</sup> لقد وفرت المكتبة المساحة لتلقي هذا التعليم الشعبي (اللامنهجي)، إذ لم تختزل ممارسته في تعليم المنهاج، بقدر ما استفاد الطلبة من المواد التي كانت تحتويها المكتبة، والتي كانت ممنوعة من التداول في ظل الحكم العسكري. ويضيف البسط: «أنا فهمت إنو [بأن] دور المكتبة كمؤسسة هو دور نضالي، ودور المكتبة بعد حرب أكتوبر، كنت أروح على القدس وأجيب الكتب بالتهريب وأخفيها [أخفيها] في داخل المكتبة، وفرنا للطلاب مكتبة، ونشاطات أخرى مثل الرسم والموسيقى».<sup>[39]</sup>

احتوت هذه المساحة في داخلها التعليم، الذي تمت ملاحظته في البنية المؤسسية من خلال الأوامر العسكرية، التي خولت الحكم العسكري بإغلاق المدارس والجامعات، كما حدث مع جامعة بيرزيت التي أغلقت مرات عديدة على خلفية نشاطات الحركة الطلابية. هذا يقود إلى فهم مساحات التعليم بكونها مساحات غير تقليدية (مدرسة وجامعة)، إلى مساحات أخرى يطورها الفلسطينيون حين تتعرض مؤسساته التعليمية للإغلاق والرقابة، وقد لا تكون هذه المساحات مثالية ومنظمة، لكنها إبداعية تقوم على استمرار التعليم في ضوء استهدافه.

## 2. التعامل مع المنهاج الفلسطيني بوصفه منهاجاً حريباً

لم تتوقف الهيمنة على المدرسة والجامعة في فلسطين، ففي الوقت الحاضر تمارس الهيمنة من خلال عصا التمويل بادعاء العنف والكرهية، ولئن أدت الأوامر العسكرية دوراً مهماً في التحكم بالمنهاج المدرسية تحت ادعاء العنف والكرهية، فإن ضغوطات التمويل تستخدم الذرائع ذاتها.

أورد التقرير الذي أعدته وكالة الصحافة الوطنية (2022)، تحت عنوان «ماذا يريد الاتحاد الأوروبي من تغيير المنهاج المدرسية؟»، أن الاتحاد أرجأ للمرة الثانية، تحويل المساعدات

<sup>[38]</sup> مقابلة مع سليم البسط، مدير مكتبة بلدية البيرة تحت الحكم العسكري، 30 نيسان / أبريل 2022.

<sup>[39]</sup> المصدر السابق.

المالية السنوية المخصصة إلى السلطة الفلسطينية، وذلك بضغط من مندوب دولة المجر الذي اشترط تحويل المساعدات المالية بتغيير المناهج التعليمية الفلسطينية في الضفة الغربية. وذكرت الوكالة أن لجنة مراجعة الميزانية في البرلمان الأوروبي تبنت في نيسان/ أبريل 2021، موقف دولة المجر، الذي اشترط في حينه تحويل المساعدات إلى السلطة البالغة 214 مليون يورو، بتغيير المناهج، بزعم أنها «تتضمن مواد تحريضية ضد إسرائيل ومحتوى ومضامين لاسامية».<sup>[40]</sup>

وفي هذا السياق، أوضح تقرير نظام المتابعة والتقييم للخطة الإستراتيجية القطاعية 2017-2022، أن الاتحاد الأوروبي أرجأ، من جديد، موافقته على تحويل المساعدات السنوية إلى خزينة السلطة، وهو أمر زاد من حدة الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها. وأوضح التقرير أن الهدف من وراء ذلك يكمن في أسرلة التعليم وتجريده من هويته الوطنية بما يخدم التوجهات الاستعمارية، التي تطال الطالب والمعلم والبناء المدرسي والمنهاج الفلسطيني، تحت ادعاء أن التعليم الفلسطيني هو عنوان للتحريض على العنف والكرهية.<sup>[41]</sup>

يقول رأفت صالح بشأن استخدام سلطة التمويل فيما يتعلق بالمناهج بأنها «محاولة لفرض الرواية الصهيونية على الفلسطيني، فالمناهج الفلسطينية ليست مناهج قوية، ولكنها على ضعفها تعطي رواية فلسطينية، لكن الإسرائيليين نتيجة ضعفنا، يريدون للمناهج الفلسطينية أن تدرس روايتهم، هذه كارثة. صراعنا على خرافات دينية عندهم، يريدون أن ندرس في مناهجنا ما يبرر قتلنا، ونقتنع بقانونية قتلنا».<sup>[42]</sup>

تسعى السلطة الاستعمارية من ذلك إلى السيطرة على محتوى وعي الجسد الفلسطيني. على سبيل المثال، اشترطت بلدية الاستعمار على المدارس في القدس، أن تفتح صفوفًا لتعليم المنهاج الإسرائيلي إلى جانب صفوف المنهاج الفلسطيني، وتهديدها بوقف التمويل عنها وسحب تراخيصها المدرسية، وكذلك إعطاء الحق لدائرة المعارف التابعة لسلطات الاحتلال بإرسال مفتشين تربويين موجّهين لمتابعة عمليات الإشراف على تلك المدارس وإعداد التلامذة في الصفوف وغيرها.<sup>[43]</sup> وهذا ما جسده في السابق عبر سلسلة من الأوامر العسكرية، ويمارس اليوم من خلال عصا التمويل، تحت الادعاءات ذاتها، العنف والكرهية واللاسامية، وهو الشرط الذي ربط بتقديم المساعدات.

<sup>[40]</sup> ماذا يريد من تغير المناهج المدرسية، وكالة الصحافة الوطنية، 2022: <https://bit.ly/44gyiEZ>

<sup>[41]</sup> نظام المتابعة والتقييم، ص 120.

<sup>[42]</sup> مقابلة مع رأفت صالح.

<sup>[43]</sup> أحمد الطناني، نحو سياسة وطنية لمواجهة «أسرلة» التعليم في القدس، موقع القسطل: <https://bit.ly/4edBQvD>

ويضاف إلى ما سبق، ما يعاينه المنهاج من مشكلات، ومنها إشكالية تخطي امتحان التوجيهي، وتهميش السلطة للمدارس في القدس، ما ساعد على تسرب وانتقال العديد من الطلاب إلى نظام البجروت، وهو منهاج إسرائيلي بحت، يختلف عما نعنيه بأسرلة المنهاج، من خلال شطب وحذف السردية التاريخية الفلسطينية للكتب المدرسية الفلسطينية ورموزها واستبدالها بالسردية الاستعمارية.

أورد تقرير في موقع «زوايا» تحت عنوان «المنهاج الفلسطيني، تمويل مشروط بطمس الهوية وحلول غائبة»، أن الاحتلال الإسرائيلي تذرع بالمنهاج المدرسية تحت ادعاء «الإرهاب، ومعاداة السامية»، وطلب من الاتحاد الأوروبي اشتراط التمويل بنبذ الإرهاب ومعاداة السامية.<sup>[44]</sup> ومن القضايا التي يشترط البرلمان الأوروبي إزالتها من المناهج الدراسية: خريطة فلسطين التاريخية، وكلمات «الاحتلال والمسجد الأقصى والحواجر الأمنية»، وإلغاء تمرين يتعلّق بيوم الأسير، وإزالة عبارة «القدس عاصمة فلسطين»، وعبارة «جرافات الاحتلال»، وإزالة صورة جندي «إسرائيلي»، وإزالة صورة لجدار الفصل العنصري... إلخ.<sup>[45]</sup> وبهذا، تحول المنهاج الفلسطيني إلى منهاج مُلاحق، بادعاء الكراهية والعنف واللامسامية، واستمرت محاولات تجويفه بوسائل عدة، من الأوامر العسكرية إلى عصا التمويل.

كان التعليم وانتظامه جزءاً من سلوك جمعي، لكن الملاحظ أن مفهوم التعليم الشعبي كان سائداً في مرحلة سابقة، وتراجع هذا المفهوم بوضوح في السنوات الأخيرة. كان هذا التعليم يعطي العلم والدراسة معنًى نضالياً، واجتماعياً، وحياتياً عميقاً، مع أن جودة مثل هذا التعليم ضمن معايير متطلبات البيئة المدرسية، تبقى محدودة. لذا، إذا عوّض التعليم الشعبي في الماضي جزءاً من الضعف الذي سببته سياسات الاحتلال، وقيوده، والمواجهة معه، فإنّ هذا تراجع لاحقاً.

هناك أسباب عدة وراء تراجع القيمة الشعبية للتعليم، أبرزها الاعتداءات والاجتياحات الإسرائيلية، حيث في حالة الحرب لا يمكن ممارسة التعليم، وكذلك توقع قيام السلطة الفلسطينية بوضع الخطط البديلة، غير أن هذا لم يتحقق في ظل تراجع دور التنظيمات السياسية والمجتمعية، إضافة إلى دخول العملية التعليمية في سلسلة أزمات مالية مرتبطة بشروط التمويل الأجنبي، أو فقر الجامعات مادياً بعد تراجع الدعم الرسمي، الذي كانت تقدمه في الماضي منظمة التحرير، وبدل ذلك أصبح توقف التعليم لأسباب نقابية سمة عامة.

<sup>[44]</sup> المنهاج الفلسطيني... تمويل مشروط بطمس الهوية وحلول غائبة، زوايا، 2022: <https://bit.ly/3y74IWq>

<sup>[45]</sup> رغم كل الفساد الذي طال المناهج، إلا أن الممولين يطلبون المزيد، المكتب الإعلامي لحزب التحرير في فلسطين، 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2021: <https://bit.ly/44DGMq0>

## خاتمة

انتظم الفصل في محورين رئيسيين، تناول الأول ديناميات السلطة التعليمية، وجادل بأن السلطة التعليمية مقتل للتعلم. وتطرق إلى كيفية إدارة العملية التعليمية في الغرفة الصفية من خلال التركيز على الحشو والسرد، والبناء النظري الذي طُور في سياقات غريبة، بعيداً عن تطوير منهجيات تقوم على التركيز على الإبداع وتحويل المعرفة، عبر إيجاد علاقات بين مختلف العلوم، والذهاب نحو الجوانب الشفاهية، إضافة إلى تعطل العملية الدراسية بشكل مستمر بسبب ظروف الاستعمار، والأزمات الاقتصادية والسياسية التي تعيشها الأراضي المحتلة العام 1967، وهي ظروف ضاغطة على العملية التعليمية، حيث تكتفي بتحقيق الحد الأدنى من العمليات التعليمية، وهو أمر لا يصب أبداً في تشجيع تعليم أو تفكير نقدي، يقوم على قدرة الطلبة على التحليل والاستقراء والاستنباط والإبداع.

أما المحور الآخر فتناول من خلال مفهوم التجويف المعرفي دور الأوامر العسكرية في الهيمنة على المناهج داخل المدرسة والجامعة، التي حاولت أن تحدد ما يجب على الفلسطيني أن يمتلكه وما لا يمتلكه، وما الذي يجب عليه أن يقرأه ويفعله وما لا يقرأه ويفعله؟

كما تطرق الفصل إلى التغيير في أدوات الهيمنة من استخدام القوة العسكرية إلى استخدام الأدوات الناعمة، مثل التدخل في المناهج المدرسية من خلال عصا التمويل، تحت ادعاء العنف والكرهية واللاسامية في الحالتين.

وتناول الفصل المساحات التي ابتدعها الفلسطينيون للتعليم خارج البنية المؤسسية، في ظل محاولة تفريغ المحتوى الفلسطيني من المفاهيم النضالية. لكن الحقيقة أيضاً أن اتساع عنف الاستعمار من جهة، والأزمات المركبة التي يعانيها الفلسطينيون، في ظل وجود سلطة فلسطينية، تعاني من مشكلات ذاتية وموضوعية عديدة، يجعل مفهوم التعليم واحداً من مجالات النضال والمواجهة في تراجع شديد.

## خاتمة الكتاب

لعل ما يلي مهمة تشخيص تحولات التفكير الفلسطيني، وسماته العامة، في الحقول المختلفة، السياسية، والثقافية، والإعلامية، والاقتصادية، والتعليمية، هو وضع تصورات، من كيفية الانتقال من واقع مليء بالتحديات، ونتاج مجموعة من الصدمات، متمثلة في محطات الصراع العربي الإسرائيلي، وعمليات الاحتلال والغزو في فلسطين، و ضد الفلسطينيين والبلدان المحيطة بفلسطين، تضاف إليها محطات الانقسام الداخلي؛ إلى عملية واعية لتشخيص العلاج الذي قد يوصل إلى أعلى مستوى ممكن من التفكير النقدي، على المستويات الرسمية والشعبية، الجماعية والفردية.

لعل الفصل الأخير من هذا الكتاب الذي يتعلق بالتعليم، عالج بشكل مباشر، موضوع السياقات والبنى والمناهج التعليمية، ومحدودية ما تنتجه من تفكير إبداعي وتحليلي، في بيئة تعليمية لا تسعف لتحقيق الكثير من ذلك. فظروف الاحتلال، وما يتضمنه من تقييد حركة الفلسطينيين وآفاق تفكيرهم، والإغلاقات المستمرة للمؤسسة التعليمية، واشتراطات الممولين الدوليين، والضغوط المالية التي تعيشها السلطة الفلسطينية، ومدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في فلسطين والشتات، خصوصًا بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، والانقسام المجتمعي والسياسي؛ تعني صعوبات في توفير بيئة تعليمية مناسبة، فضلاً عن ضغوط الممولين، وعدم وجود استقلال اقتصادي (وهو أمر عاجه الفصل الرابع من الكتاب)، أدى من بين أمور أخرى إلى عدد لا ينتهي من الإضرابات والاحتجاجات في مؤسسات التعليم بمراحلها المختلفة، ما يعيق أي مخططات للتطوير والعمل المبرمج والمدرّوس، ويتحول الهم من تعليم ذي جودة عالية إلى تعليم تلقيني في حدّه الأدنى.

إذا كانت المؤسسة التعليمية تعيش وبسبب الاحتلال، حالة غير اعتيادية بالمطلق، فإنه يمكن فهم تراجع الحافز للعمل المنسق والموحد، ويمكن فهم الحالة الاستثنائية الثانية التي يعيشها التعليم الفلسطيني. ففي الماضي، وقبل تأسيس السلطة الفلسطينية، كانت القيود والهجمات الاحتلالية الإسرائيلية على التعليم تواجهه بوحدة صف فلسطيني، وتكاتف مجتمعي يصر على استئناف التعليم، حتى لو أصبح تعليمًا شعبيًا في مختلف الأماكن. لكن هذه الروح المتكاتفه المقاتلة غابت في السنوات الأخيرة، وحل مكانها إغلاق المؤسسات التعليمية، وتعطيل العملية التدريسية، بوصف ذلك جزءًا من «النضال» النقابي ضد إدارات الجامعات والحكومة، على خلفية مطالب نقابية، أو حتى منطلقات وحسابات أخرى. ودون نقاش مدى سلامة وجدارة هذه المطالب أو عدم جدارتها، فالمحصلة أنّ هناك إشكاليات هيكلية في المجتمع الفلسطيني، يمكن فهمها من خلال باقي الفصول التي قدمها الكتاب.

ففصل الاقتصاد وإن ميز بين ثلاث مدارس تفكير (تكيف مقاوم، ومقاوم، ومتكيف أو مطّبع)، فمع التكيف المقاوم مع واقع الاحتلال، يتم العمل على تغيير قواعد الواقع عبر قبول المساعدات الدولية، والتعاطي مع المنظمات والجهات العالمية، على قاعدة البناء التدريجي للمقدرات الفلسطينية، فإنّ مدرسة ثانية هي المواجهة المقاومة غير المهادنة، الثورية، ومدرسة ثالثة، ترى أنه لا بد من الالتحاق بالاقتصاد الإسرائيلي، والفصل ربما بين السياسي والمعيشي اليومي، وتبعات العمل في سياقات الاقتصاد الإسرائيلي. وإذا كانت النتيجة الافتقار إلى سياسة موحدة، فإنّ النتيجة هي أنّ العمل والتنمية تحت الاحتلال غير ممكنين، وهذا يفسر جزئيًا الفشل في التوصل إلى مؤسسة تعليمية نقدية مثابرة ومستمرة. كما يوضح الفصل تداعيات وجود بناء اقتصاد يركز على التوظيف المكثف في قطاع حكومي، ويتكيف، بل يعتمد، على وجود قوة عمل حاسمة من بين الفلسطينيين في السوق الإسرائيلية، وتبني اقتصاد خدمي، غير إنتاجي، ويعتمد بشكل مكثف على تمويل استهلاكي من قبل البنوك، وعلى التعامل مع واقع مزمن من احتجاز الاحتلال لأموال المقاصة الفلسطينية العائدة من الضرائب الجمركية بحسب اتفاقية باريس الاقتصادية، وتعويض ذلك بخفض الإنفاق ودفع جزء من الرواتب للموظفين والاستدانة من البنوك. ويفسر هذا الاقتصاد الذي يشيع الفردية والتفكير وفق منطق إدارة الأزمات الشخصية والجمعية برؤى قصيرة الأمد، جزءًا من غياب التفكير النقدي في التعليم والعمل العام ككل.

ويوضح فصل الإعلام سياقًا آخر قد يفسر ظاهرة مثل تراجع روح الوحدة والإصرار على بنية تعليمية مستقرة قدر الإمكان، ومستمرة، وإبداعية. فالإعلام استسلم للتشطي، من جهة، وأصر على التحول إلى إعلام رسمي بروتوكولي؛ ما جعل الفرد الفلسطيني يتحول إلى إعلام مستقل ومحلي في كل مخيم وقرية ومدينة، وحتى عائلة، أو جعله ينظر إلى إعلام عابر للحدود، يأتي من مصادر خارجية يسجل لها الحيز الكبير الذي تقدمه للقضية الفلسطينية، ولكن في الوقت ذاته لا يمكن أن تحل محل إعلام محلي تحرري في مواجهة احتلال، ولا توفر فرصة حقيقية لمجال عام فلسطيني موحد وخاص، يتضمن حوارًا فعليًا بين التيارات والفصائل. وفي ظل غياب هذا الإعلام، وما كان يتضمنه من وظائف توحيدية في الماضي، حول هوية موحدة ومشتركة، وحركة سياسية هادفة، يمكن تفهم العقبات التي تمس العملية التعليمية، وعدم وجود خطة أو حركة أو رؤية إستراتيجية، أو روح لإنقاذ التعليم، ليكون مقاومًا، أو حتى يقوم بالتكيف المقاوم، بدل الانشغال بالخلافات الداخلية، حتى في ظل الهجمة الخارجية. فالتعليم الشعبي في الماضي كان موضوعًا مهمًا للرأي العام، وللإعلام الفلسطيني، وحتى للأغنية والفن.

وإذا كان الفصل الأول من هذا البحث عن التفكير والبنية السياسية، يضاف إليه الفصل الثاني عن الحقل الثقافي، يكملان المشهد. فالحركة السياسية الفاعلة والموحدة، القادرة

على استقطاب التأييد الشعبي، يمكن لها أن تنتج إعلامًا قادرًا على النفاذ، يقدم منتجًا ثقافيًا وإعلاميًا موحّدًا، وي طرح خططًا متكاملة ومبرمجة.

من هنا فإنّ خطة إصلاح حقيقية، وصولًا إلى فكر نقدي، تقضي وضع تصورات معمقة للإصلاح السياسي، والاقتصادي، والتعليمي، وهو ما سينشئ إعلامًا ومنتجًا ثقافيًا متناغمًا مع متطلبات التفكير النقدي والواعي.

لا شك أن الإعلام والمنتج الثقافي يمكن أن يكونا نقطة انطلاق في مناقشة باقي السياقات، خصوصًا الحالة والبنى السياسية. ولكن حتى تكون هناك خلاصة عملية من تشخيص القطاعات الفلسطينية المختلفة، وعلاقتها بأنماط التفكير؛ فإنّ التشخيص الذي تضمنه هذا الكتاب، يحتاج أولًا إلى نقاش وإثارة حوار بشأنه، ليتم استكماله وتطويره، ومن ثم الانتقال إلى وضع أوراق سياسات عن كل قطاع من القطاعات، ليتجاوز حالة الانقسام والتجزئة، والتعثر، والخلافات الداخلية، والتعامل وفق منطق إدارة الأزمة ومواجهة الصدمات بأقل الخسائر، إلى منطق الحركة الوطنية الواحدة ذات البرامج المقبولة في مستويات الجمهور المختلفة، بدءًا من صنّاع القرار، ومنفذي السياسات، والمستفيدين منها، إلى الجمهور العام.

# قائمة المصادر والمراجع

## العربية

### الكتب

- إبراهيم أبو لغد، الثقافة الفلسطينية: تحديات الهوية والتنمية (رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1999).
- إبراهيم أبو لغد، تحولات المشهد الثقافي الفلسطيني (رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1998).
- أحمد جميل عزم، الشباب الفلسطيني من الحركة إلى الحراك (1908-2018) (البيروت: المركز الفلسطيني للأبحاث والسياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات، 2019).
- أحمد جميل عزم، كمال عدوان.. رجل في ثورة وثورته في رجل (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024).
- أحمد صادق سعد، إشكاليات التكوين الاجتماعي والفكرات الشعبية في مصر (نيقوسيا: مؤسسة عيال للدراسات والنشر، 1990).
- أحمد عبد الرحمن، عشت في زمن عرفات، ط 3 (رام الله: دار الحرية للثقافة الوطنية، 2014).
- أحمد عز الدين أسعد، بلاد على أهبة الفجر: العصيان المدني والحياة اليومية في بيت ساحور (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).
- إدوارد سعيد، الثقافة والإمبريالية، ترجمة كمال أبو ديب (بيروت: دار الآداب، 1993).
- إدوارد سعيد، الثقافة والمقاومة، ترجمة علاء الدين أبو زينة (بيروت: دار الآداب، 2006).
- إدوارد سعيد، خارج المكان، ترجمة فواز طرابلسي (بيروت: دار الآداب، 2000).
- أوموت أوزكيريمللي، نظريات القومية: مقدمة نقدية، ترجمة معين الإمام (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).
- باسم زيدي، الثقافة السياسية الفلسطينية (رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2003).

- البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات 1994-2000 (تونس: دائرة الشؤون الاقتصادية، منظمة التحرير الفلسطينية، 1993).
- بلال عوض سلامة، في معنى الأرض: استعادة الذات الفلسطينية (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).
- بلال عوض سلامة، في معنى المكان: وحي من دروس المقاومة المقدسية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2023).
- بندكت أندرسون وآخرون، القومية: مرض العصر أم خلاصه (بيروت: دار الساقى، 1995).
- بندكت أندرسون، الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها، تقديم عزمي بشارة، ترجمة تائر ديب (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).
- بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948، ط 3 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986).
- توفيق حداد، أثر المساعدات الأجنبية على تجزئة الفلسطينيين (رام الله: مؤسسة روزا لوكسمبرغ، 2017).
- تيم دان، وميليا كوركي، وستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية، التخصص والتنوع، ترجمة ديما الخضرا (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).
- جابر عصفور، قراءة التراث النقدي، ط 1 (نيقوسيا: مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، 1991).
- جمال حمدان، في شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان (القاهرة: دار الهلال).
- جميل هلال (محرر)، الشباب الفلسطيني: دراسات عن الهوية والمكان والمشاركة المجتمعية (بيروت: مركز دراسات التنمية في جامعة بيرزيت، 2017).
- جميل هلال، الضفة الغربية: التركيب الاجتماعي والاقتصادي 1948-1967 (بيروت: مركز الأبحاث، 1975).
- جميل هلال، الطبقة الوسطى الفلسطينية: بحث في فوضى الهوية والمرجعية الثقافية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2006).
- جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية، ط 2 (رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006).
- جورج العبد، الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989).

- جوزيف ناي، هل انتهى القرن الأميركي؟، ترجمة محمد إبراهيم العبد الله (الرياض: العبيكان، 2016).
- حسان البلعاوي، غزة والحركة الوطنية الفلسطينية (عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2017).
- حسان البلعاوي، هاني الحسن.. صوت الحضور الأنيق والثوء العاصف (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2023).
- حسين أبو النمل، قطاع غزة: 1948-1967.. تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية (بيروت: مركز الأبحاث، 1979).
- خالد الحروب، حماس: الفكر والممارسة السياسية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996).
- خالد الحسن، إشكالية الديمقراطية والبديل الإسلامي في الوطن العربي (عمان: دار الجليل، 1988).
- خالد الحسن، فكر حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) (بيروت: الموسوعة الفلسطينية، 1990).
- خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996).
- خليل الشقاقي، السياسة الفلسطينية بعد عرفات (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2005).
- خليل نخلة، أسطورة التنمية (رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2004).
- رجا شحادة، قانون المحتل: إسرائيل والضفة الغربية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1990).
- رشيد الخالدي، الهوية الفلسطينية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003).
- رشيد الخالدي، الهوية الفلسطينية: بناء الوعي الوطني الحديث (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997).
- رضوى عاشور، الطنطورية (القاهرة: دار الشروق، 2010).
- روزماري صايخ، الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة، ترجمة خالد عايد (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1980).

- روزماري صايخ، المثقفون الفلسطينيون وتحديات المرحلة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2000).
- ريتشارد هاس، عالم في حيص بيص، السياسة الخارجية وأزمة النظام القديم، ترجمة إسماعيل بهاء الدين سليمان (بيروت: دار الكتاب العربي، 2018).
- زياد أبو عمرو، أصول الحركات السياسية في قطاع غزة (عكا: دار الأسوار، 1987).
- ستيفن ديلو، وتيموثي ديل، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة وتقديم ربيع وهبة (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010).
- سحر خليفة، باب الساحة (بيروت: دار الآداب، 1990).
- عادل سمارة وعودة شحادة، اقتصاد الضفة والقطاع من احتجاز التطور إلى الحماية الشعبية (عكا: دار الأسوار، 1988).
- عادل سمارة، التنمية بالحماية الشعبية (القدس: دار الزهراء، 1990).
- عايدة النجار، صحافة فلسطين والحركة الوطنية في نصف قرن، 1900-1948 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005).
- عبّاد يحيى، رام الله الشقراء، ط 1 (القدس: مؤسسة دار الفيل، 2013).
- عبد الباري عطوان، وطن من كلمات (لندن: دار الساقى، 2012).
- عبد الجواد صالح، الاحتلال الإسرائيلي وأثره على المؤسسات التعليمية (لندن: مركز القدس للدراسات الإنمائية، 1985).
- عصام نصار وماهر الشريف، تاريخ الفلسطينيين وحركتهم الوطنية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018).
- غابرييل غارسيا ماركيز، الجنرال في متاهة (نيقوسيا: مؤسسة عيال للدراسات والنشر، 1996).
- فريد أبو زهير، الإعلام في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2015).
- فيصل حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974: دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية (بيروت: مركز الأبحاث، 1980).
- فيصل درّاج، الذاكرة القومية في الرواية العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).
- فيصل درّاج، بؤس الثقافة في المؤسسة الفلسطينية (بيروت: دار الآداب، 1996).

- فيصل درّاج، قضايا فلسطينية: السياسة والثقافة والهوية (رام الله: المجلس الأعلى للتربية والثقافة التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، 2008).
- كارل شميت، اللاهوت السياسي، ترجمة رانية الساحلي وياسر الصاروط (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018).
- كارل شميت، مفهوم السياسي، ترجمة سومر المير محمود (القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، 2017).
- كارين فيرك، البنائية، في نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة ديما الخضرا (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).
- لالة خليلي، أهل الجبل: حياة ومقاومة في فلسطين (لندن: منشورات فيتزكارالدو، 2021).
- ليزا تراكي، المجتمع الفلسطيني: واقع وتوجهات معاصرة (بيروت: برنامج دراسات المرأة، جامعة بيرزيت، 1997).
- ليندا طبر، قوة الشعب: الدروس المستفادة من الانتفاضة الأولى (بيروت: مركز دراسات التنمية بجامعة بيرزيت، 2013).
- ماهر الشريف، البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993 (نيقوسيا: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1995).
- مجدي المالكي (محرر)، الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة: تجارب وآراء (رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2000).
- مجدي المالكي وياسر شلبي وحسن لدادوة، المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال: سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال انتفاضة الأقصى (رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2004).
- محمد أبو ميزر (أبو حاتم)، الجذور والتراب: حوار عن القدس والمنفى والعودة الصعبة، حاوره صقر أبو فخر (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020).
- محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986).
- محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984).
- محمود الخفيف ومسيّف مسيّف ومعتصم الأقرع، تسرب الإيرادات المالية الفلسطينية إلى إسرائيل في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي (جنيف: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الأونكتاد، 2014).

- مسعود ضاهر، مشكلات بناء الدولة الحديثة في الوطن العربي (نيقوسيا: مؤسسة عيال للدراسات والنشر، 1994).
- ميشال دو سارتو، ابتكار الحياة اليومية: فنون الأداء العملي، ترجمة محمد الزين (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون؛ المغرب: دار الأمان؛ الجزائر: منشورات الاختلاف، 2011).
- نبيل شعث، حياتي.. من النكبة إلى الثورة: سيرة ذاتية، ط 2 (القاهرة: دار الشروق، 2017).
- نزيه أبو نضال، مذكرات: من أوراق ثورة مغدورة، حاوره زياد منى (دمشق: قدمس للنشر والتوزيع، 2013).
- نعومي كلاين، عقيدة الصدمة، صعود رأسمالية الكوارث، ط 3 (بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2011).
- هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992).
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1975).
- وليد الخالدي، قبل الشتات (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1987).
- وليد الخالدي، قبل الشتات: التاريخ المصور للشعب الفلسطيني، 1876-1948 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1984).
- يزيد صايغ، الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993: الكفاح المسلح والبحث عن دولة، ترجمة باسل سرحان، مراجعة يزيد صايغ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2023).

## الدوريات والدراسات

- إبراهيم الدقاق، التنمية بالجهد الذاتي: إستراتيجية من أجل البقاء، في: جورج العبد، الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989).
- إبراهيم الدقاق، بناء نموذج التنمية المحلي: الخلفيات والمشكلات، مجلة صامد، العدد 61، حزيران/ يونيو 1986.
- إبراهيم الدقاق، نحو برنامج تنموي من أجل الصمود في المناطق المحتلة، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 126، أيار/ مايو 1982.

- الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني - الإسرائيلي (باريس)، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 5، العدد 18، ربيع 1994.
- أحمد جميل عزم، الفضائيات العربية والجماعات المتخيلة: الوحدة والانقسام، في الإعلام والهوية في العالم العربي بين المحلي والعولمي، (تونس: سوتيميديا، 2023).
- أحمد حرباوي، السلطة الفلسطينية وهويتوس القبيلة: استحياء السلطة من الرمز الاجتماعي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 131، صيف 2022.
- أحمد عز الدين أسعد، الخطاب الفلسطيني البديل: نحو إستراتيجية التحرر، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، 2014.
- أحمد عز الدين أسعد، الطباغة والمقاومة: الحياة السياسية للطباغة في القدس (1972-1993)، في: رانية جواد (محررة)، ما بين النهر والبحر: مقاربات في المكان والأثر (بيرزيت: المتحف الفلسطيني، 2023).
- آدم جونز، سوسولوجيا وأثنوبولوجيا الإيادة الجماعية، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 21، صيف 2017.
- إياد الرياحي، المال والسياسة وتشكيل خطاب التنمية، في: أيلين كتاب وآخرون، وهم التنمية (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2010).
- إيليا زريق، قضايا في تطور العلوم الاجتماعية في العالم العربي، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 31، 2020.
- بلال شلش، هزيمة حزيران/ يونيو 1967 وإسهامها في إعادة بعث القوى السياسية المقاومة في الضفة الغربية، في: أحمد قاسم حسين (محرر)، حرب حزيران/ يونيو 1967: مسارات الحرب وتداعياتها (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020).
- بلال عوض سلامة، الفاعل الاجتماعي الفلسطيني: من الفعل المتشظي إلى الفعل الجمعي، المستقبل العربي، العدد 537، تشرين الثاني/ نوفمبر 2023.
- جميل هلال، تفكك الحقل السياسي الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 107، صيف 2016.
- جميل هلال، مداخلة حول إشكالات مأسسة الديمقراطية في الحياة العامة الفلسطينية، في: الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية (رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1995).

- جورج جقمان، المجتمع المدني والسلطة، في: الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية (رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1995).
- حمزة العقرباوي، التحولات الثقافية في فلسطين بعد أوسلو، مجلة الدراسات الفلسطينية، 2021.
- خالد الحروب، تحولات فتح بعد أوسلو: استنزاف الرمزية التاريخية واهتراء العصا من الوسط، في: أحمد عطاونة وحسن عبيد (محرران)، دراسات في تحولات المجتمع الفلسطيني ما بعد أوسلو (1)، الفواعل والمؤسسات (إسطنبول: مركز الشرق للدراسات الإستراتيجية، ومركز رؤية للتنمية السياسية، 2023).
- خليل الوزير، حركة (فتح) البدايات، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 104، خريف 2015.
- رجا الخالدي، إشكالية هوية الاقتصاد الوطني الفلسطيني والتحول الهيكلي المطلوب للتنمية المستدامة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، 2024.
- رشاد أبو شاور، ماجد أبو شرار: القصة المُرّة للاغتيال في روما، في: عبد العزيز السيد، ماجد أبو شرار: مسيرة لم تنته بعد (عمّان: دار البيروني للنشر والتوزيع، 2015).
- رشيد جرموني، المنظومات التربوية العربية بين مظهري الأزمة وتحديات المستقبل، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 10، 2014.
- سمير صرار، التأسيس لاقتصاد فلسطيني تابع: عرض للنظرة الإسرائيلية إلى العلاقات الاقتصادية بالحكم الذاتي، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 4، العدد 16، خريف 1993.
- سون هوغبول، ثقافة الذاكرة وسياساتها في الشرق الأوسط العربي، مجلة إضافات، بيروت، العدد 15، صيف 2011.
- شريف موسى ومحمود الجعفري، السلطة والتجارة: البروتوكول الاقتصادي الإسرائيلي - الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 21، شتاء 1995.
- عادل سمارة، أداء المؤسسات الاقتصادية في المناطق المحتلة قبل الانتفاضة وخلالها، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 1، شتاء 1990.
- عاطف علاونة، إستراتيجية التنمية في فلسطين، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 242-243، 1993.
- عبد الرحيم الشيخ، المقولة الثقافية تنتصر على السياسية والتقسيم، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 85، شتاء 2011.

- عبد الرحيم الشيخ، الهوية الثقافية الفلسطينية: المثال والتمثيل والتماثل، في: التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها ومستقبل القضية الفلسطينية: المحور الأول الفلسطينيون.. الهوية وتمثلاتها (البيرة: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات، 2013).
- عبد الرحيم الشيخ، تفكيك التركيب: تحولات خارطة في الميثاق الفلسطينية، تبين للدراسات الفلسفية، العدد 5، صيف 2013.
- علي الجرباوي ورامي عبد الهادي، معضلة «التنمية» في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 3، صيف 1990.
- علي الجرباوي، التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة: واقع «الإلحاق» وشروط «الانطلاق»، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 235-237، 1992.
- فراس جابر، خصصة فلسطين، في: أيلين كتاب وآخرون، وهم التنمية (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2010).
- فضل النقيب، المحطات الرئيسية في الفكر النظري الفلسطيني في المجال الاقتصادي: منظمة التحرير، السلطة الوطنية، القطاع الأهلي، في: أوراق العمل ووقائع المؤتمر السنوي 2007 (الاقتصاد الفلسطيني: أربعون عامًا على الاحتلال.. أربعون عامًا من إحباط التنمية!) (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، 2007).
- فؤاد ياسين، قصة الإذاعة الفلسطينية: فصولها، نشأتها، مراحل تطورها، في: خالد مسمار [وآخرون]، الكلمة البندقية: صوت الثورة الفلسطينية، صوت العاصفة، صوت فتح (د. م.]: وزارة الإعلام الفلسطينية واتحاد الكتاب والأدباء الفلسطينيين، 2014).
- فيصل درّاج، أزمة الثقافة الفلسطينية المعاصرة، مجلة الدراسات الفلسطينية، 2006.
- كميل منصور، وخالد فراج، وسليم تماري، سلام فياض يشرح مشروعه لبناء الدولة ويرد على الانتقادات، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 79، صيف 2009.
- ليندا طبر، فلسطين وصناعة العالم المضاد للاستعمار، في: أسماء المزين ومجد نصر الله (تنسيق)، سؤال فلسطين (رام الله: مؤسسة عبد المحسن القطان، 2023).
- مروان دويري، أنماط التفكير والمواجهة المعيقة لنهضة عربية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 257، 2014.

- مشهور البطران، السلطة والعشائر: من يحكم من اجتماعياً؟، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 122، ربيع 2020.
- هشام بوبا، ونور الدين غزوان، بنوية كلود ليفي-ستروس أو نحو فونولوجيا للثقافة، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 22، المجلد 6، خريف 2017.
- يورغن هابرماس، المجال العام، في دراسات في الديمقراطية ووسائل الإعلام (رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2012).
- يوسف صايغ، الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال: الاستلاب والإفقار، في: جورج العبد، الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989).

## التقارير

- أوراق مؤتمر فلسطين تفكر... قراءات في تحولات العقل الفلسطيني، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، 10 آب/ أغسطس 2024.
- اتجاهات الرأي العام العربي نحو الحرب الإسرائيلية على غزة، برنامج قياس الرأي العام، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 10 كانون الثاني/ يناير 2024.
- جيريمي وايلدمان وعلاء الترتير، ألم يحن الوقت بعد لدفن نموذج معونة أوسلو؟، شبكة السياسات الفلسطينية، أيلول/ سبتمبر 2013.
- نتائج استطلاع الرأي العام رقم (62)، المركز الفلسطيني للدراسات السياسية والمسحية، 29 كانون الأول/ ديسمبر 2016.
- نتائج استطلاع الرأي العام رقم (92)، المركز الفلسطيني للدراسات السياسية والمسحية، 12 حزيران/ يونيو 2024.
- نظام المتابعة والتقييم للخطة الإستراتيجية القطاعية 2017-2022، وزارة التربية والتعليم الفلسطينية.
- نور عرفة، بدائل بروتوكول باريس، شبكة السياسات الفلسطينية، شباط/ فبراير 2018.
- نورا الزقم، حوكمة المساعدات المقدمة لفلسطين بعد الحرب على غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، تموز/ يوليو 2024.

## الأرشيف

- أرشيف المتحف الفلسطيني الرقمي.
- أرشيف جمعية إنعاش الأسرة.
- أرشيف ذاكرة فلسطين.
- الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية.
- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا).

## المقابلات

- رأفت صالح، مدير مركز إبداع المعلم، وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، 28 نيسان / أبريل 2024.
- ربة منزل، القدس، 10 كانون الأول / ديسمبر 2023.
- ربيحة علان، مدرّسة في مخيم الجلزون، 3 نيسان / أبريل 2022.
- سلمى (ت)، طالبة بكالوريوس علم اجتماع، 15 نيسان / أبريل 2024.
- سليم البسط، مدير مكتبة بلدية البيرة تحت الحكم العسكري، 30 نيسان / أبريل 2022.
- العياشي عنصر، أستاذ وباحث في علم الاجتماع بالجزائر، 3 أيار / مايو 2024.
- فاطمة بركات، خريجة ماجستير، 28 نيسان / أبريل 2024.
- محرم البرغوثي، عضو في الحزب الشيوعي الفلسطيني، رام الله، 7 آب / أغسطس 2020.
- محمد المجذوبة، عضو في الحركة الطلابية تحت الحكم العسكري، 25 كانون الأول / ديسمبر 2020.
- معلم مدرسة، القدس، 20 كانون الأول / ديسمبر 2023.
- مهندس، بيت لحم، 7 كانون الأول / ديسمبر 2023.
- مواطنة فلسطينية، بيت جالا، 7 كانون الأول / ديسمبر 2023.
- نسرين (ي)، خريجة بكالوريوس، 1 أيار / مايو 2024.
- نقابي سابق، بيت لحم، 10 أيلول / سبتمبر 2024.
- هالة العلي، مدرسة صف، 5 أيار / مايو 2024.

## الإنجليزية

- Alan Mackee, *The Public Sphere, An Introduction* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005).
- Alexander Wendt, *Social Theory of International Politics* (Cambridge, New York and Port Melbourne: Cambridge University Press (Virtual Publishing) 2003).
- Baruch Kimmerling and Joel S. Migdal, *Palestinians: The Making of a People* (New York: Free Press, 1993).
- Benedict Anderson, *Imagined Communities* (London & New York: Verso, 1991; 13th impr. 2006).
- Benedict Anderson, *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism* (London: Verso Books, 1983).
- Benoit Faucon, *West Bankers, From Arafat to Hamas - How Money Made and Ruined the PLO and How it Can Bounce Back* (London: Mashreq Editions, 2010).
- Clifford Geertz, *The Interpretation of Cultures* (New York: Basic Books, 1973).
- *Critical Thinking and other Higher-Order Thinking Skills*, University of Connecticut.
- *Defining Critical Thinking*, The Foundation for Critical Thinking.
- *Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace* (Washington, D.C.: The World Bank, September 1993).
- Diane F. Halpern, *Thought and Knowledge, an Introduction to Critical Thinking*, 5th ed. (New York: Psychology Press, 2013).
- Edward Said, *Orientalism* (New York: Pantheon Books, 1978).
- Edward Said, *The Question of Palestine*, 1st ed. (New York: Times Books, 1979).
- Frantz Fanon, *The Wretched of the Earth* (New York: Grove Press, 1961).
- Hinkle, Gisela J, "Foucault's Power/Knowledge and American Sociological Theorizing," *Human Studies*.
- Ian Hurd, *Constructivism*, in *The Oxford Handbook of International Relations* (New York: Oxford University Press, 2008).
- Jamil Hilal, "The Polarization of the Palestinian Political Field", *Journal of Palestine Studies*. Vol 39. No 3, Spring 2010.

- John Dewey, *How We Think: A Restatement of the Relation of Reflective Thinking to the Educative Process* (Boston: D.C. Heath & Co Publishers, 1933).
- Kai Erikson, *Everything in Its Path: Destruction of Community in the Buffalo Creek Flood* (New York: Simon & Schuster, 1976).
- Marc Lynch, *Voices of the New Arab Public: Iraq, Al- Jazeera, and Middle East Politics Today* (New York: Columbia University Press, 2006).
- Max Weber, *Economy and Society*, Edited by Guenther Roth and Claus Wittich (Berkeley: University of California Press, 1978).
- Muhammad Ayish, *The New Arab Public Sphere*, (Berlin: Frank & Timme, 2008).
- *Periodicals in Review: Periodicals and Pamphlets Published by the Palestinian Commando Organizations*, *Journal of Palestine Studies*, Vol. 1, No. 1, Autumn 1971.
- Rashid Khalidi, *Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness* (New York: Columbia University Press, 1997).
- Robert Sternberg, J, *Thinking Styles* (Cambridge: Cambridge University Press, 1997).
- Waltz, Kenneth, *Theory of International Politics*. Reading, MA: Addison-Wesley, 1979.
- Yezid Sayigh, *Armed Struggle and the Search for State: The Palestinian National Movement, 1949-1993* (Oxford: Oxford University Press, 1997).



إصدار: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات

ISBN: 978-9950-400-34-4